

فهارست نامه ابوالمكارم حميد اول

صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح
۴	۲۱	یر جمع	ان یرج	۴	۲۵	یقبل	انقبه
۷	۲۴	یطلق	یطلق	۷	۲۱	لم یقید	لم یقید
۸	۹	الحمد	الحمد لله	۸	۹۲	اقاطوتین	اقاطوتین
۱۰	۲۲	عجاس	عجاس	۱۰	۲۱	المشی	المشی
۱۵	۱۵	لا یخس	لا یخسر	۱۵	۱	یفتی	یفتی
۱۷	۲۰	النحاص	الحاصل	۱۷	۳	شقا قیل	شقا قیل
۱۷	۹	الدياس	الدياس	۱۷	۳	انما	انما
۱۹	۱۵	کما یستعمل	کما یستعمل	۱۹	۱۳	الشفقة	الزکوة
۱۹	۱۹	اسما با	استجابا	۱۹	۴	شانه	هیاة
۲۵	۱۵	والقلنسوة	والقلنسوة	۲۵	۱۱	شجاع	شجاع
۲۳	۱	العقد	العقد	۲۵	۱۷	وهو الشافعي	وهو قول الشافعي
۵۵	۹	اجلی	اجل	۵۵	۱۹	عرفته	عرفته
۱۱	۲۳	وقل لاسرار	وقال في الاسرار	۵۴	۳۳	لا یجد له	لا یجد له
۵۴	۵	یواقف	یوافق	۵۴	۱۳	استلمت	استلمت
۶۹	۹	یطل انما	یطل انما	۵۱	۱	وهو الاصل	وهو الاصل
۷۱	۱۳	والادلی	الاول	۷۱	۹	کیف یحب	کیف یحب
۷۵	۱۵	الولیس	ابو الولیس	۷۵	۲۱	عشر	عنه

غلطنامہ ابوالمکارم جلد دوم

صفحہ	غلط	صفحہ	غلط	صفحہ	غلط	صفحہ	غلط
۵	العرف	۴۸	عشق	۲۰	عقبت	۱۳	عقبت
۶	الشف	۷۱	الشان	۱۹	القانی	۲۲	القانی
۷	یجد	۷۳	والکمل	۷	والکمل	۱۴	والکمل
۸	بقار القاضی	۸۵	موبضه	۱۸	مربضه	۱۳	مربضه
۹	بینما	۸۸	افتقار	۱۶	افتقار	۲۳	افتقار
۱۱	کالعل	۹۷	اذا فترت	۲۰	اذا فترت	۱۰	اذا فترت
۱۷	کس	۱۰۰	وان کان	۲۰	وان کان	۹	وان کان
۱۸	ما یقسم	۱۰۵	بریده	۲۵	بریده	۲۳	بریده
۱۸	قبلا	۱۰۶	من یحب	۲۵	من یحب	۹	من یحب
۲۰	ہی	۱۰۷	رض	۲۰	رض	۱۱	رض
۲۰	کمر	۱۰۹	فقد	۱۳	فقد	۹	فقد
۲۵	المالیان	۱۱۲	علو	۲۶	علو	۱۲	علو
۲۵	صارف	۱۱۵	البساط	۲۶	البساط	۱۵	البساط
۲۸	وہشک	۱۱۸	علی سطح	۱۱	علی سطح	۷	علی سطح
۳۱	لتا قیب	.	مسک	.	مسک	۲۰	مسک
۳۲	الفصل	۱۱۹	صل	۱۵	صل	۲۲	صل
۳۵	لا یسمع	۱۲۰	المبطنه	۲۲	المبطنه	۲۳	المبطنه
۳۸	عند	۱۲۶	حلف	۳	حلف	۱۰	حلف
۴۲	فی المجیدان	۱۲۷	الصبولہ	۲۲	الصبولہ	۲۵	الصبولہ
۴۳	قد تخلف		لیقلبن		لیقلبن	۱۶	لیقلبن
۴۵	میعار	۱۳۷	والقرص	۱۶	والقرص	۴	والقرص
۵۱	اعتندال	۱۳۹	ولوسلم	۲۵	ولوسلم	۵	ولوسلم
۶۱	لا یطخ					۷	
۶۶	البراق					۱۲	

مجلد نامہ ابوالمکارم حیدر سوم

صفحہ	سطر	لفظ	صحیح	لفظ	صفحہ
۵	۱	مؤمنین	المؤمنین	کان	۱۴
۱	۵	للتخيار	لاخيار	التصنيف	۳
۱۱	۱۳	من	من سن	وقت	۱۴
۶	۱۳	ملك	ملك	حتى	۹
۱۰۹	۲۰	ما	لا	سيعملان	۱۱
۱۱	۴۰	ياذن	اذن	اصلاقبض	۲۲
۱۱	۲۲	بالمعرف	الصرف	والاجارة	۲
۹	۲۵	الى	امى	ففى	۱۳
۵	۱۳	البيع	البيع	التشريف	۵
۱۳۵	۸	لجما لهما	لجما لهما	خرس	۱۳
۱۶	۲۱	الموضع	الموضع	اضيق	۱۴
۱۶	۲۲	ن	ان	فيشت	۳
۱۸	۲۲	الف	ابق	زال	۶
۱۹	۲	ليقد	ليقتل	شخص	۸
۲۰	۲۲	الجلى	الجبل	الى نها	۲۲
۲۲	۵	العين	العيوب	كالرفيق	۲۳
۶	۶	للبعض	للبعض	عقلا	۱۶
۲۵	۱	البصرة	البصرة	الزل	۶
۲۹	۲۴	الام	ام	تغير اللسان	۵
۳۱	۲۵	اشعر	اشهد	مراد	۲۵
۳۲	۲۵	عدما	وجدما	عند	۱۸
۳۳	۶	التخذ	التخل	كيوماكان	۱۶
۳۳	۲۴	العلق	العلو	الفليق	۱۶
۳۶	۳	ليمنه	لتيقنيه	لشاما	۲۱
۴۴	۹	عوض	عرض	صيته	۵

تكملة كتابه البذل المكارم جلد چهارم

صفحہ	سطر	تخلط	صحیح	صفحہ	سطر	تخلط	صحیح
۳	۲۲	ولام	ولذا لک	۳۰	۴	ولم یدر العملال	ولم یدر العملال
۵	۱۳	فلیس	فلیس	۳۱	۲۲	والخا لعتہ	والخا لعتہ
۶	۲	۵	فی	۳۲	۹	دیب تنج	دیب تنج
۷	۲۴	در شین	فینہن	۳۵	۳	المصر	المصر
۹	۳	وبما	وربا	۳۶	۵	ان المرای اذا	ان المرای اذا
۱۰	۲۲	فرض	فرض	۴۰	۱۸	نیال	نیال
۱۱	۱۳	قف	قن	۴۱	۱۶	انہ او	انہ ابو او
۱۲	۲	مرم	حرم	۴۲	۱۰	ممنعتہ	ممنعتہ
۱۳	۱۸	لغالب	لغائب	۴۳	۱۳	ادقف	ادقف
۱۴	۶	المجتہدان	المجتہدات	۴۴	۴	الی	الی
۱۶	۱	فرض	فرض	۵۰	۷	اختلاف	اختلاف
۱۷	۱۰	لباسن	یدائن	۵۲	۲۲	منتج	منتج
۱۸	۱۴	النظر للاقامات	انتظر	۵۸	۵	والجند	والنفو
۱۹	۲۵	علیہ	عند	۶۰	۱۷	قاصر	قاص
۲۰	۱۷	الرقیف	الرقیق	۶۱	۹	تمام	تمام
۲۵	۱۰	یعلب	یلعس	۶۲	۱۴	اختلاف	اختلاف
۲۶	۱۲	امی	فی	۶۳	۱۸	بالا وزاع	بالا و ضاع
۲۷	۱۹	ہی منقہ	امی فسق	۶۶	۱۴	بالمسلمین	بالمسلمین
۲۸	۱۱	بیت	بیت	۸۱	۲۳	عوضتہ	عوضتہ
۲۹	۱۹	یعذر	یعزر	۸۳	۱۷	طائنین	طائنین



في المطبخ الى البحر الى الشىء لو انك شئت ان ياتيك من البحر

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من شرع لنا احكام الدين القويم وهدانا بفضل العيم الى اصراط السليم ونصلك على نبيك المبعوث الهمة  
الحقيقة البيضاء محمد المصطفى سيد زمره الرسل وخاتم الانبياء وعلى آله واصحابه اشرف الانام وثنا في الانام عليه وعليهم كل شئ  
والسلام وبعد فان المختصر الذي انضاه الامام الهمام صدر الشريعة والاسلام اعلى الله تعالى مقامه في دار السلام  
هو المختار النافع لمدارك محصول الفقه الاكبر والوجيز الجامع لمعالم احكام الدين الازهر الكافي للهداية الى كنز خزانة  
كل مبسوط كامل الوافي بالنصاب المختص عن ذخيرة جواهر كل محيط شامل باس من مختار الاجناس وخلاصة الفصول الا  
وهو جاد عليه والامر ما ترى افيضة من الناس تحوى اليه وقد طال بنا حجاج قلبي ان ارتب لمن الحواشي ما يشفي  
عن وجوه خزائنه الشام ويزهر ازهاره من دراجد الاكام منظر الفرائد درره عن حجب الاصداف ومنوض الفوائد كريمة  
جلباب الاصداف حتى يكون لكل عليل شفاء ودواء لكل عليل سقاء ودواء وتذكرة منى للاخوان وهدية لخالص  
الانحلال وكلما يسوفني قلته البضاعة عن الاقدام شوقني صرف الهمة الى فلك المرام فتشرفت في ذلك تمسكا بحبل  
التوفيق من راحة الهادي سوار الطريق واضقت اليه من المسائل ما قدس الحاجبها بقطا عما اشتهر من الكتب المشهورة  
عليها مصديا للاشارة الى ما هو المختار للفتوة من المسائل حسب ما تيسر لي الاطلاع عليه من بيان الامثال و  
لمن لا استكشاف قول الامام المطلب الشافعي في كل باب لتخطي باطل الذين من ذلك الكتاب ساكنا فيه طريق  
الاياناذر باخلال صار فاحصان البيان من يسلك الاكثار والامال **شخص** يزلت لنا جدي وقد انصرف  
لان يكون رضىا وهو مفضل بك التذرع يارب فيما فانه بك المكارم والوجود والعلو البرع والماوس

فمن بشر على غشاً به وغير عليه غبار ان يجار بعد التوبة بالاصلاح محطوطا ويعين العناية لمحوها ومن الله التوفيق الخاضع  
 في هذا المطلب المحمدي وما انعم الله عليه من ان هذا التوبة الحكيم قال المصنف رحمه الله سبحانه والحمد لله الرحمن الرحيم الحمد  
 انك تكتب كتاباً تهتبه ثم بالتمهيد علماً بحديثه الابتداء واقتفاء كتاب التوبة الحميد الحميد والحمد لله الرحمن الرحيم على قصد التمهيد  
 لنتيجه الفعل المبني عن تعظيم الشكر وعرفا وبه هو الشكر لله وهو عرفا صرف العبد جميع ما اعطاه الله تعالى له ما خلقه لاجله  
 قبل دأله هذا الخبث اشير في قوله تعالى وقيل من عبادي الشكور والنسبة بين تلك المعاني الاربعه الحمد والحمد والحمد  
 ما يظهر بادي تامل ما يتبد اسم الذات الواجب بالذات جل ذكره رافع اعلام الشريعة هي الطريقة المبنيه ببيان  
 السببه صلى الله عليه وسلم وتلك الطريقة تسهت شرعا وشريعة من حيث الظاهر الشارع اياها وحصل الخلق فيبدا  
 نيل الارواح منها الحيرة السمرية لظفر الاله المعاني الثمانية وتسمى دنيا من حيث القياد للخلق لها من وانه انقاده ومله  
 من حيث اطلاق الشارع اياها على الخلق من المثلث الكتاب اعمى الميته والاعلام جمع علم ما يجتبه الراية على تشبيه الشريعة  
 بالسلطان العالي القدر له رايات في استعارة كنيته وذكر الاعلام تخيل والرفع ترشيح واما مجتبه العلامة فالمراو بها  
 ما يدل على تمكن الشريعة وترويحها كصلوة الجمعة والعيدين واقامة الحد ودخولها ورفها اعلامها واطمارها او ما يدل  
 على احكام الشريعة وقفا صيلا من الكتاب واسنته والاجماع والقياس وقد يقال انه علم مجتبه لاجل استيعوت  
 للعلماء والراخين المتقدم بهم اشارة الى قوله تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم الذين اوتوا العلم درجات فانه يدل على  
 رفعهم صيرحاً وضماً والمراد بالعلماء ما يعلم النبي عليه السلام وغيره فلا يتوجه القبح بتقديم ذكر العلماء على النبي عليه السلام  
 المعصوم اذ الشريعة يقال رجل اعز اسه شريف وعزرة كل شئ اوله والكرمه وعزرة الفرس باضن في حجة  
 فوق الدرهم وهي مستحقة عند العرب فذكره الجوهري جاعلها اسه الشريعة وهو كقوله رافع يدل عن الله وصفته  
 ولم يعطف هذه القرينة على الاو لانهما في المعنى تأكيداً لهما فبينما كمال الاتصال شجرة نصبة على افعولية  
 فاجعل مجتبه التفسير والحالته على التقدير هو معنى الخلق اصلاً اسه عروق هذه الشجرة ثابت اى مستغنى  
 اعان الارض صار من السقوط واقتور وفرعها في السماء قلما غاية من الظهور وفي كلمة في من المبالغة باليس  
 في الله وان جعلت بمعناها والصلوة على رسول محمد صلى الله عليه وسلم افضل الرسل والانبياء الرسول  
 قيل لياوي النبي وقيل انحصر اذ هو من الشريعة جديدة والنبي بعينه ومن بعثت لتقرير شرع سابق وفيه  
 التثاوي قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الاية ويدل على الخصوص انه عليه السلام مثل  
 عن الانبياء فقال نائة الف واربعه وعشرون الفا قيل فكيف الرسل منهم قال ثلثائة وثلاث عشرة جا غير وقيل  
 الرسول من جمع الاله المعجزة كتاباً بنزل عليه والنبي الذي غير الرسول من الكتاب له وقيل الرسول من ياتيه الملك  
 بالوحى والنبي من يوحى اليه ولو في المنام والنبي ان جعل من النبأ مجتبه الخبر الاخبار عن الله تعالى ومن النبوة





اى العين يقول سعد بن مينا بالفتح يسعد سعداً وسعدوا وسعدوا خلافة النخوة او بالكسر من السعادة خلافة الشقاوة قبول  
 منه سعد بالكسر فهو سعيد مثل سلم فهو سليم وسعد فهو مسعود وكذا اسعد الله فهو مسعود ولا يقال مسعداً استغفار عنه مسعود ذكره  
 الجوهري جاداً بمعنى اب الاباء الامم فجمعه اجداداً وبجته الخطا والنجث فجمعه جدود على هذا كان سعد على الوجه الثالث  
 مستعمل في جزر المعنى او كان الجداستعارة بالكناية واخلج اى فان يقول اخلج الرجل صار فاخلج واخلج بالحوارج وهو اخوز  
 والطفره واخلجت حاجته اسعفتها جرده بالكسر اى اجتاده تقول منه جدرنى الامر سجد ويجذر بالكسر والضم واخلج  
 فى الامر مثله قال اناسه يقال فلان جاد مجذر بالفتن جميعاً يقول العبد خبران قد الف جدس واستاذى الشياطين  
 جل الماشيا بحيث يطلق عليها اسم الواحد وميراد من التركيب واعم من التركيب بحسب المفهوم اذ قد اعتبر فيه النسبة  
 بالتقديم والتاخير واما بحسب الصدق فيل يساو يميل اعم ايضا ومولانا فى اسدى اذنا صرى العالم الربانى  
 اى الكمال فى العلم والعمل منسوب الى الرب زيرت الالف والنون فيه كما فى فسانى وروحانى للتاكيد والمبالغة بالنسبة  
 الى الرب تعالى كما زيد تافى التثنية فى قولهم فلان بين ظهرانى قومه ويمكن ان يكون الرب بمعنى الترتيب والعالم الربانى  
 هو الذى يرب العلم يقال لمن قام باصلاح امرانه يرب وقال البخارى يقال الربانى للذى يرب الناس بصغار العلم  
 قبل كباره والعامل الصمدانى من صمده يصمد صمداً اى تصمد وتصمد الصمد لا يصمد اليه فى الحاجج برهان  
 الشرعية اى جئنا حيث ظهرت بينيت برهاناً لا نارتها وبياضها من قولهم للمرأة البيضاء برهنة بكنية العين واللام  
 والنون فيه اصلية على ما ذكره ابن الاعرابى واليه ذهب الجوهري لقولهم برهان الرجل اوجاد بالبرهان وزايد على  
 ما ذكره الازهرى وهو اختيار المحققين لقولهم ابره الرجل وهو الصواب والبرهنة كلمة مولدة والحق انما هو من اسماء  
 الله تعالى او صفة القول والاعتقاد اذ اطلقا لهما الواقع والصدق يوافقه فى المورد وخالقه فى الاعتبار على ما عرفت  
 والدين قد سبق ان الشرقة بالذات وارث الانبياء والمرسلين محمود بن صدر الشرقة وتقدم الابهاء  
 ههنا وتاخيرها فيما سبق لاجل فظة السبع خرافة عنى وعن سائر المسلمين لى عن قلبى وقيل باقيم فان قدر تنلنا لى  
 بجاذية خير لخراسان فى الصلح جزية بمانع جزاء وجازية بمعنى جزى عنه هذا الامر فى الاجل حفظه يتعلق الف  
 كتاب وقاية الرواية فى مسائل الهداية مشمول الالف وهو اى كتاب الوقاية كتاب لم يكتل اما ان  
 يراد به معناه الحقيقى على تشبيه الثباني بالكل استعارة بالكناية فيكون ذكر الاحتمال والعين تخيلاً وترشياً او يراود  
 لازم معناه اسك لم يترين اولم يقر عين الزمان انما على حذف المضاف والتثنية فيكون الزمان استعارة  
 بالكناية والعين والاحتمال تخيلاً وترشياً ثانياً متعلق لم يكتل والباء اللانسان على اول الوجين فيه للسمية  
 على الثانى وهو من شئنه صرته لافيا وكثيراً باستعمل الثانى بمعنى المشابهة واشارة بما ذكره رحمه الله اسك ان  
 كتاب الوقاية كتاب عديم المثل وان لو كان له مثل كان رويته كالاكتحال العين مع انه وونه على هو المتبادر

من التشبيه فربما مع كونه على اجري بذلك واولى في وجازة الفاطمة متعلق بثنائية على اعتبار من الشبهة  
مع ضبط معانيه حال عن الوجازة وفيه اشعار بان ليس فيه ايجاز مثل ثم اني عطفت على قد الت لما وجدت  
اي صبت قصور مع بعض المحصلين اجمع حيث بكسر الهمزة فتحة وفي بعض النسخ لما قصرت بحث اهل الزمان  
عن حفظه متعلق بالنموذج فاشترت منه اي من كتاب الوقاية جواب لما والتعارف في جواب الفتل الماضي لفظا  
او من برون الفاء وقد دخل الفاء فيه على قلة لما في لما من معنى الشرط صرح به الفاضل الرضوي وعليه ورد الاحاديث  
بذلك المختصر اشارة الى ما في الضمير والى المؤلف المكتوب وانعقد هذا الكلام القليل الباني الكثير لما في شتملا حال  
عن هذا المختصر على اشترائه تكملا على مسائل الاسند ووجه اي لاسناده ولا غنى لطالب العلم عن حفظ ما في المسائل  
فمن احب استحضار مسائل الهداية فعليه فيلزم بحفظ الوقاية والشال مع الظروف استهجي اسم فعل  
ضمير الخطاب وضمير الغائب شاذ قليل ولكنه واقعي فله عليه السلام من اشتمتكم الباءة فعليه بالعدم واستعماله  
بالباء وبردونه وجان شالان ومن اعلم على عجل الوقت فليصرف الى حفظه هذا المختصر عنان الغاية  
العنان بالكد قد اللجام ففي الكلام استدارة بالكناية وتخييل وترشيح انه اي الله تعالى ولي الهداية فسر  
العلامة صاحب الكشاف بالدلالة الموصولة الى البغية وبعض بالدلالة على ما يصل اليها والضعيف الاول بقوله تعالى  
وانما نود فهدينا هم فاستجوبوا على الهدى والثاني بقوله تعالى انك لا تجد من احببت ولكن الله يهدي  
واجيب بالحمل على المجاز ورد بعض بان الاصل هو الحقيقة وليس يقوى وذكر في شرح الكشاف انه يفرق بين توجيهها  
الى المصنوع الثاني بنفسها ويجوز التجرس للاول بانها على الاول المعنى الاول وعلى الثاني بانها على الثاني فعله الاول يستدل  
بالله تعالى خاصة وينقح عن النبي عليه السلام كما في قوله تعالى انك لا تجد من احببت وعلى الثاني ليس في النبي  
عليه السلام كما في قوله تعالى انك لا تجد من احببت كما في قوله ان هذا القرآن يهدي للتي  
هي اقوم والجملة استينافيه والمقصد هو السؤال عن السبب الخاص بدلالة التاكيد في الجواب فحجاء قيل بل الله ولي  
الايضال الى المطلوب يحفظ هذا المختصر قليل انه ولي ذلك ولم يذكر متعلق الهداية لكونه معلوما او المقصد الى التقييم  
فيكون اثبات ولاية الهداية الخصوصية من قبيل البيان لطريق البرهان وهو المناسب بما هو مقتضى السؤال من  
تاكيد الجواب ويمكن يرجع ضمير انه الى المختصر فيكون الهداية اسم الكتاب كما قيل بل هذا المختصر كالوقاية ولى  
مسائل الهداية قليل انه لى الهداية اي تحصل منه احكامها ومسايلها

## كتاب الطهارة

بدر الله انما اهم المقدمات لما هو اشرف العبادات واعلم الاركان بعد الايمان ولو فور انواعا المتكثرة الوقوع

بين الأنام فاحكامها بهم بيان من سائر الأحكام والكتاب مصدر جعل اسماء من الأحكام المكتوبة المدونة فهو مجاز لفظة  
 التامة أو المتبرين والتعبير عن اجزاء الكتب المصنفة بالكتاب والباب والفصل يستعمل في الغالب على الاختلاف  
 بحسب الاجناس والالوان والامناس وذكر الطهارة بإفظا الواحد وان كان جمعا مشعرا بتعدد البناء على بناء على  
 انما في الاصل مصدر ودرم التشية والجمع اصل فيه مع انه اذ وقع بمقام الاختصار ثم لما كانت وطبيعة الموضوعات من انواع الطهارة  
 واسماؤها واشرف مقدمات الصلوة واعلاها قدم الأحكام المتعلقة بها وقال فرض الوضوء فرض كلفه تشييد  
 وفي شريع حكم ثبت بدليل الشبهة فيه وقيل بالقبول الجواز لقوله والاول اخص وجعله هنا بمعنى المفروض كما  
 فهم لوجوبه في كتاب الصلاة المية والوضوء بالضم مصدر بمعنى التوضي وبالفتح الما الذي يتوضأ به كذا عن جمهور أهل اللغة  
 وقد ذهب بعضهم منه التحليل الى انه بالفتح فيما ذكره في الغنم فيما ذكره الاختصاص الفق في المصدر وعن أبي عمرو ان القبول  
 بالفتح مصدر لم اسم غير وقيل القبول والولوع بالفتح مصدر ان شاذان وما سواهما فبالضم والاضافة لا يسهل جعلها  
 بيانه توهم يقتضيه الى فوق المناسبة بين المعطوفات غسل الوجه من الشعر كقصاص شعر الراس ومن ثمة  
 متعلقة بالغسل الى الاذن ففرض غسل ما بين الخمار والاذن كما هو ذهب الى حنيفة ومحمد رحمهما الله وعليه  
 اكثر الشيوخ قال الطحاوي وهو الصحيح وفي اسمه اجتهاد عليه الفتوى واسفل الذقن هذا الوجه بذكر حدوده الاربعه و  
 وجه الاعتبار بالحد الأعلى لا تحفه وغسل يديه ورجليه لضمير الغسل مع حرف فقيه المرفق بكسر الميم وفتح الفاء وبالعكس  
 ايضا فغسل الذراع الى المصدا اشار الى ان غسلا فرض اما لان كلمة الى في الآية بمعنى مع على ما قالوا او لما تقرر  
 ان ذكر المعنى ان تناول الغاية كانت كلمة الى ابيان اسقاط الحكم عما وراءها كما في ما نحن فيه وان لم يتناولها كانت  
 لبيان ما الحكم اليها وعند فرجه لا يدخل الغاية في حكم الغاية مطلقا وكعب بن روى هشام عن محمد بن راءه الفصل  
 الذي في وسط القدم عند مفترق الشراك وليس يصح اما اولها في التخييل من ان الكعب هو اعظم التاتى عن يلقى اسما  
 والقدم وانكر الاصمعي قول الناس انه في ظهر القدم ويدل عليه قول ثمان بن بشير فقد رايت الرجل يلزق كعبه بكعب صاحبه  
 حين قال النبي عليه السلام اقيموا صغركم واثانها فدلالة جوهره على النشو والارتقاء كالكعب لا طلاق  
 الانابيب والكعاب والكعاب للجارية التي يبدر منها واثانها فلان قوله تعالى وارجلكم الى الكعبين لا يستقيم فيه  
 تقابل الاحاد بالاحاد كما يستقيم في قوله ايدكم الى المرافق فتعين ان يكون الكعبان لكل رجل والحمل على انها لكل  
 مخاطب غير لازم مع ان مقتضى المناسبة ان يقال وايدكم الى المرفقين ومسح ربيع راسه بيد مبتدئة بلا جدية او باقيا  
 في الكعب من غسل عضو او الباقي بعد المسح او الماخوذ من عضو فغير كاف واعلم ان الرض القطع بهما او سلفه  
 بالطاق عليه اسم المسح كما هو ذهب الشافعي على ما في الاسرار وغيره والمسح ربيع راسه او كله او اكثر او ثلثه او ثمة  
 ثلث اصابع فرض خلفه وهو الفرض على زعم المجتهد فالمراد بقوله فرض الوضوء ولعمري التسمين اما لارادة المعنى

اذ اعتبار عموم الجاز وكل ما يستر البشرة من لحية عطف على ربع راسه واليه يشترط ذكر لفظة كل واذكر ان  
 الروايتين عن ابي حنيفة روى وهو الاصح المختار على ما في شرح الجامع الصغير لقاضيان وعنه ان سمع رجب  
 فرض وهو المذكور في الكافي والايضاح وفسر ربع ما يستر البشرة مخا وعن ابي يوسف روى رويان في روايتين  
 الكل وسنة البداية بالتسمية في الهداية الاصح انها مستحبة وفي المبسوط ايضا لفظ الاستحباب فكان رحمه الله  
 مانع مختصر القدوس فانها سميت فيه سنة وهو اختيار صاحب الكافي ايضا ثم اختلفوا في تسمية لفظا ومحملا اما  
 لفظا فقال الطحاوي يقول بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وعن الزبيري انه يقول وسبى والافضل فيه  
 بسم الله الرحمن الرحيم واما محملا فقال بعضهم يسبى قبل الاستنجاء وقال بعضهم بعده في المقييد هو المختار وفي الكافي  
 ويسبى قبله وبعده قال قاضيا هو الاصح وفي الهداية وهو الصحيح والبدائية لفعل يديره اسكنه برغبته ثلاثا كونهما مبتدأ ورجعا  
 معا فان احدهما قوس والآخر فعل على ان يحل الابتداء على الاضافي مسانعا قال بعض الشيوخ يغسلها قبل  
 الاستنجاء وقال بعض بعده والاصح عند قاضيان ان يغسل قبلها وبعدها وهو اختيار المصنف كما سيجي وقوله المستيقظ متعلق  
 بنسبة المبتدأ والخبر وهذا القيد كونه في الايضاح ومختصر الكرخي وغيرهما لقوله عليه السلام اذا استيقظ احدكم  
 من منامه فلا يغسل يده في الاناء حتى يغسلها ثم يمسحها باليد من يمينه ثم يمسحها باليد من يساره ثم يمسحها باليد من  
 بوقته الاستيقاظ واطلق في المحيط والتحفة وجمع نجم الاية الجارسة واليه قال الزاوي لان القيد بناء على الحاجة  
 كقيد الاناء وصرح في الكافي ان سنة لا يفيد بالاستيقاظ ومنهم من بالغ في التخصيص وقال لو زام استنجاء الحاجة  
 الى غسل يديه والسواك اى الاستياك او استعمال السواك يحدت المضاف على ما قيل انه يحتمل للتغيير  
 قال صاحب المحكم السواك يذكر ولو نث والمشهور فيه التذكير قال ابن حجر التذكير هو الصحيح وذكر الازهرى ثمانية  
 وجمعة متوكفين بيمينتين في كتاب وجب في كفاته المنتهى والوسيلة والشفاء ان محله قبل الوضوء وفي التحفة والازهرى وسبغ  
 شيخ الاسلام انه حال المصطفية وغسل فيه بمياه ثلاث كالفقه فان السنة فيه الغسل بمياه عندنا وعند  
 رحمه بعض ويستثنى بغيره ثم يمسح بها ثم يغسلها ثم يمسح بها ثم يغسلها ثم يمسح بها ثم يغسلها ثم يمسح بها ثم يغسلها ثم يمسح بها  
 بكلام الشافعي حيث قال يا محمد عرفة لغيره والنفس واليه يشترط النفس وعند اهل الحديث غسلها فرض لم يطلبه النبي  
 عليه السلام على ذلك وهي اماره الوجوب والجواب انه جهر التطهير في انصب على الاعضاء الاربعه والثلث  
 في العبادات للاستكمال على انه عليه السلام علم اعرابيا الوضوء ولم يذكر غسلها وروى عن عباس رضي الله  
 عنهما موقوفاً ومرفوعاً لابي هاشم ان الوضوء واجب في الغسل وتحليل اللحية بعد التلث من اسفل الى الاعلى  
 في الايضاح وروى قاضيان انه سنة عند ابي يوسف روى رويان عند ابي يوسف روى رويان عند ابي يوسف روى رويان  
 الاصح انه سنة وفي المضمرات انه مستحب عند ابي حنيفة ومحمد روى روى عن مالك وجوبه في الغسل وقال



بعض الوجوه في الوضوء أيضاً وتحليل الاصابع بعد وصول الماء الى اصابع اليدين قبل ان يمسح بها  
اصابع الرجل فبا دخال ختمه يده اليسرى يبداء من خنصر اوتار اليمنى ويخرج بمخمس اليسرى في الثانية قبل تحليل اصابع القدم  
ففي الثانية قبل غسل مرة كركن الثانية سنة والثالثة نزل وقيل بالعكس وقيل نهى الثالثة تقع على القفص  
وسمى كل الراس مرة وعند الشافعي رحمه الله ثلثا بمياه وبوجه رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وفي الخلاصة ان  
ثلاثية بركة وقيل لا بأس به وذكر قاضيان انه ليس بسنة ولا ادب ولا كبر وقيل من دوام على تركه اى ترك مسح كل  
من غير غيرة فهو آثم ومسح الاذنين بما يده ايسر الراس عند الشافعي ح باء جريد قال قاضيان انه لم ينقل  
ادخال الاصابع في السماخين وحكى ان ابا يوسف رجع كان يفعل في اتخذه والمجرب انه ادب والنية لازالة  
التحريم او لآلة الصلوة قبيل غسل الوجه والاحسن ان يذكر النية قبل التلخيص وتحليل النية بعده والترتيب  
الذي لفظ به القرآن وعن الشافعي رجع بما فرضنا ولو بامر باليسر قبل اليمنى جاز عندنا ولو لغسل المحرث في الماء  
وبه رفع الحديث فيه قولان احدهما انه لا يخرج به والثاني انه يخرج به فكان الجمع صار كنف وداه كذا في الوسيط والجلال  
اسه اتا قب النسل بحيث لا يجتنب العضو الا دل عند غسل الثاني في اعتدال الموضع وهو فرض عند مالك وتركه  
ناسيا يخرج به عند ورده ابن وهب عن مالك انه استحباب وسحب التيامن من اى البداية باليمين بوجوبه  
البنى عليه السلام على التيامن كانت يطرق العادة لا العبادة فلا يقتضيه الوجوب ومسح الرقبة قال  
قاضيان ليس بسنة ولا ادب لكن قبل بوسنة وعند الاختلاف كان الفعل اوله وناقضه اسه ناقض  
الوضوء خروج ما خرج من السبيلين قال المصنف رحمه الله سوا كان معاداً او غير ذلك وفيه نظر لان الرشح الخارج  
من القبيل او الذكرك غير ناقض على ما في الكافي والهداية والفتاوى وسه قاضيان والخلافه وغيره فالتيمم يقتضيه  
والتصريح تساهل منه في غير المقام قال قاضيان والرشح الخارج من قبل المفضاة حدث عند الشيخ الحلي  
وقال الذكركى يستحب لما الوضوء قيل ان كان مسموحاً او متناً فحدث والا فلا والدودة من قبل المفضاة كالرجح  
منها ثم قال والى من القبيل والذكر كالتيمم من الذكركى فاعل المتعارف عند النقض في دودة المفضاة وقال كتب  
الخارج الغير المتعارف الاستحافه والروايات ليس بحدث او غيره عطف على السبيلين والضمير له بتاويل  
المذكور وعند الشافعي رجع الخارج من غير السبيلين غير ناقض وفي الكلام اشارة الى ما صرح في الهداية  
والطهارة من انه لو عصر نقطة وخرج شئ بعصر لا ينقض لان مخرج الاخراج وفي الكفاية والكافي عن المحيط انه لو عصرت  
قوة فخرج منها شئ كثير وكانت بحال لوم يعصره لم يخرج شئ ينقض الوضوء وهكذا في الخواصه وحكى إطلاق  
الهداية على القليل مما ياباه التحليل وكذا القول بان وضع السبيل في الهداية في النقطة وهي ليست مما لا يخرج  
عنه شئ كثير وفي الذخير كفا في المحيط لكن قال آخر وفيه نظير ذكر قاضيان اذا مضى المعلقة فيفضل الوضوء

لأننا لو شئت سال من الدم والفراد أو كان من غيراً فهو كالبعوض والذباب لا يتنقض الوضوء وإن كان كبيراً فهو كالبعوض  
ولون برق وقبه دم إن كان غالباً أو مساوياً يتنقض ولوراء الدم على الخبال أو على ما عرض لا يتنقض لأنه ليس  
بسايل إن كان الخارج من النير نجساً فهو بافتح عين النجاسة وهو الرواية وبالكسرة لا يكون طاهراً  
أصل عليه الفقهاء وفي اللغة المفتوح كالمكسور وإذا امتنع المرحس لفظاً تبعه وزناً يقال رجس نجس وذكر  
الجوهري وغيره فالقول بانها مصدر إن لغة توهم سال السائل بالظن من موضع يجب تمييزه في الجملة ما  
في الوضوء أو التسل فلو خرج عن المخرج ما يقال له بالفارسية رسته لا يتنقض الوضوء لأنها غير نجسة  
وكذا لو خرج الدم من المخرج فلو أفتح ولم يسيل واسل على التراب أو رفع بئس ثم دثمت ثم فأن كان  
بحال لو ترك يسيل يتنقض والمأفاد كذا لو خرج عن نقطة العين شئ ولم يخرج منها لآن داخل العين  
لا يجب تمييزه أصلاً كذا في الناحية وقفاً وبقيت فاختار وفي القافية خويث خرج الماء من أذنه لا يتنقض  
ما كان إلا القبح والصديق شئ حله يتنقض إذا دخل منه ثم خرج ط إن خرج القبح بدون الوجع  
لا يتنقض ولا يتنقض وقوله سال صفة نجس ذكر الكشف والتوضيح لآن كل ما ليس بحدث لميس نجس كما سيجي في  
المصحة جمه إن الطرف متعلق يخرج لا يسال السائل ما خرج من غيره السائل يطهر إن كان نجساً ساله  
لأنه إذا فسد وسال الدم كثيراً بحيث ما يطهر راس المخرج يجب الوضوء مع أنه لم يتحقق السيلان السائل  
ما يطهر لم يتحقق الخروج إليه ولقال إن يمنع عدم تحقق سيلان اليد وعدم تلمظ الأنف فيه كما لا ينافي في الخروج  
إليه نعم هو مناف لاسيلان على ما يطهر ليس الكلام فيه شئ إن تعاقب يخرج الخارج المغني كما لا يخفى والسؤال في ما  
أما ما بينا إن كان النقي مصدر أو المصوب معوله وإن كان اسماً فالجواب وهو أن كان جبر المقابلة لكنه فاعل مع على  
ما قيل إذا حصل في تنقض الوضوء كذا أو الخارج من غير السيلين وإن كان شاملاً أيضاً لآن في تفصيلاً تنقضه أفراد ما ذكر  
فأعظم إن الدم الرقيق إن غلب على البرق فهو ناقض عند أبي حنيفة ملاء الفم أو لا وفي الجوزة هو النجس  
وعند محمد ناقض إن طارده اعتباراً بأبواب الوضوء وقول أبي يوسف مضطرب فصيل أنه مع محمد راجح وقيل  
مع أبي حنيفة رحمه الله وهو المذكور في الهداية وإن لم يغلب عليه فهو غير ناقض وذكر الثوري أنه إن  
لا حسب إن يتوضأ عند استوائها ثم إن حمرة البرق دليل الغلبة وصفرة دليل عدمها فجهل المصنط  
الحكم وقال إن حمرة البرق لا إن احصرت البرق لآب الفم في البساق والبساق لغتان  
فيه ولغة السين قليلة وعددها جماعة مخطئة ذكره النواوي وغيره أسبغ غير الدم الرقيق عطيف  
على ما فهو مقبول أو حان وهو من الاسماء التي لم يعرف بالانسان وعطف سائل رقيقاً توهم ولا يسيلان  
يكون مرفوعاً عطفاً على السائل لكن النصب النسب واراوبه الدم العلق والمرة والماء والطعام والسوداء

لكن مشددة هو الخمار والمباشرة الفاحشة هي ان تماسا مجردين ولا تاتي فخرية منتشرة فخرها وعند محمد بن الحسن  
 لا ينقض ما لم يلم بطوره كذا ذكره قاضيان وغيره وفي الينا مع الفتوى على قول محمد بن علي الزاوي  
 هو الصحيح وفي المضمات هذا الصحيح وفي العتابة انه روي عن اصحابنا انه لا ينقض ما لم يلم بشيء وهو الصحيح  
 سئل ان انتشار الفرجين ليس بشرط بل انتشار هو التجرؤ والانتشار هو الى هذا الشير في الاسرار في القينة ثم في اتقاض طاهرة  
 لا يعتبر الانتشار كما في حرمه المصاحرة لا ينقض من الرجل بل احاط بشرة المرأة المشاهدة لكس ومنه شافعي في مقتضى طاهرة  
 مطلقا في قول شافعي في قول آخر وهو ان كل يملك في اتقاض طاهرة للموس عن الشافعي قوله ان وكذا في مس صغير  
 لا يشترط او عجزه كذلك اودات رحم محرم في قول لا ينقض وهو قول مالك وهو الصحيح كذا في المحرر على  
 في العيون والاس الذكروا قبل سوا مس بباطن الكف او طاهره وقال الشافعي في الفرج بباطنه وفيه  
 حائل ناقض سوا مس فرجه او فرج غيره من الادين صغيرا او كبيرا او ميتا ومس حلقه الذي ينقض عنه  
 في صحيح قوله ثم مس الفرج انما ينقض عنده طاهرة الماس لا غير كذا في البسوطيين والمذهب وفرض  
 النسل هو بالنظم اسم من الاغتسال وبالنسخ مصدر غسلت كذا عن بعض وقال النوادي انضم والنسخ في  
 المصدر لغتان مشهورتان واذا ارببه الماء فمضموم لا غير واما النسل بالكسر فهو لما قيل به الراس كما في  
 وغيره غسل فمه وانفذه اربا وبالفرض ما يعم القطع والطنى او غسل فمه وانفذه سنة عند الشافعي روح وكل  
 البسوطيين تناول الفم والانت لوسلم كان افرادها بالذكركم كان الخلفاء ويجب رفع الجبين من النظر عن  
 الدرر والصنع والطين ويستوى فيه القروس والمدة في في المضمات واقتنية هو الصحيح وفي الخلاصة  
 الذخيرة عليه الفتوى قال المص ويجب اذ خال الماء داخل الحلقه عند بعض وعند بعض لا يجب في  
 الخلاصة والتجنيس المختار انه لا يجب وهو المفهوم من فتاوى قاضيان والسر في ذلك انه ذو وجهين فانه  
 باطنا في حكم النسل طاهر في اتقاض الوضوء حيث ينقض عند زوال البول اليه وان لم يخرج شيء بالانفاس  
 وسنة ان يغسل ابتداء يديه الى الرسغ ثلثا وفرجه ويغسل بالنصب النجاسة عنه بدو الكلام في  
 اولوية تكبيره او تعريفه وان اللام للتعهد او الجنس مما ليس فيه كثير طائل ثم يتوضأ بالنصب ايضا وكذا  
 ثم لمجرد الترتيب اي بعد الاذالة لطعم اعضاء الوضوء الارجلية فالاستنثار متصل وتخصيصها بالاستنثار  
 اشارة الى انه يمسح الراس في الكفاية وفتاوى قاضيان هو الصحيح وزو الحسن بن زياد عن جليل  
 انه لا يمسح ثم يقبض الماء على يده ثلثا بان يقبض على الكتف الايمن ثلثا ثم على الايسر كذلك  
 ثم على راسه كذلك كذا في الخلاصة في القينة اخذ اكثر الشايخ واورد البخاري عن عاتق رضي الله  
 عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اغتسل من الجنابة بدأ يغسل يديه ثم يتوضأ

كما توعدنا للصلاة ثم دخل صاحبنا في المارئيخل بيا اصول الشعر ثم يعيب على راسه ثلاث غزير يديه ثم  
يفيض المارئي على جلده كله وعنها يعبر انها قالت اذا اصاب احدنا جناية اخذت بيدها ثلاثا فوق راسها  
ثم تاخذ بيدها على شقها الايمن ويدها الاخرى على شقها الايسر ثم يغسل رجله لاني المنتفع في الصحيح  
اشقق المارئي الغدير او اجتمع وكفى لذات الصغيرة اللذيعا وقيل يكفيه لا تراك والعلويين ايضا  
ان يطيل اصلها في البداية هو الصحيح وعنه انها تطيل ذوايها ويصير في ثلثا ولا يخفى ان بيان  
هذا الحكم في الفرق ايضا نسب الظاهر انه لا حاجة الى تشييد الصغيرة القول كما قيل لان الصغير هو تشييد  
الشعر على ما ذكره الجوهري فالصغيرة فصيلته بمعنى المفعول اى الشوج والتاء الثانية الموصوف  
المخروص او للنقل ان خضت بالذوايب واذا لم يكن الذوايب منسوبة يجب اتصال المارئي الى اثنائها  
كما في اللحية وذلك لان شعرها من بدنها فطرا اى اصوله وليس منها فطر الى فروعه ففعل بالوجهين  
بلا حيلة المجتدين وموجبه انزال منى والا فخر على ماني الكافي وقفاوى قاضيهان وغيره ان يقول  
خروج منى ذوى وفوق ملى مدفوعة لقول وقت المارئي وقفاوى صبته وهو ما وافق بدقوق كما  
يقال سهر كما تم لى كتوم ذكره الجوهري قيل الوضوء يخص بالرجل فالصواب تركه وذوى شهوة او مع انشأ  
آلة عند الانفسال فلم يشترط المشوة عند الطهور ايضا كما هو مذاهب ابى يوسف ولم يوجب مطلق  
الانزال كما هو مذاهب الشافعي فلو اغتسل قبل ان يبول شلتا ثم طهر شئ من المتنجس عليه الغسل خلافا  
لابى يوسف كذا لو كان رجل يبول فاذا خرج اسن والالة منتشرة يجب عليه الغسل وان الغدوم الشهوة وان  
اسن من غير شهوة وانتشار لا غسل عليه في قول ابى يوسف رحمه الله كذا في الخلاصة وقفاوى قاضيهان  
واعلم انه قال محمد في بيان الايلاج الموجب للغسل اذا التقى اثنتان وتوارثا خشية يجب الغسل و  
قال ابو يوسف اذا توارثا خشية يجب ولما كان قول ابى يوسف هو الصحيح كما ذكره قاضى خان  
شمله الايلاج في الدبر ايضا اختاره المعص وقال وقينته خشية بنى نافوق اثنتان في قبيل  
دهي حية يجامع شلتا انزل او لم ينزل وان كانت ميتة او لا يجامع شلتا شرط الانزال على  
في الخلاصة وقفاوى قاضيهان او دبر الكمال السبية ويجب الغسل في السبائين على القائل  
والمفعول البائنين واذا كان احدهما بالغا فعليه الغسل وولن الاخر وديته المستيقظ اسن  
عندهم مطلقا تذكر الاحتمام او لا وانما ذكره مع انه ذكر سابقا ان موجبه انزال شئ لان المذكور سابقا  
مقيد بالدفن والشهوة ولا عبرة له بهنا التعذر الاطلاع عليه او المذمى عندهم مطلقا وعند ابى يوسف  
ان يذكر الاحتمام على ذكره في المحيط وفي قفاوى قاضيهان وبسوط شيخ الاسلام خواهر زاده ذكر

في الحصر والتكلف والنعون وفتاوى المعتسالي والطيرة انه لا يجب الغسل عند ابى يوسف تركه ولا  
 فكان عنه روايتان واعلم ان عبارة المتن قاصرة والتفصيل انه يجب الغسل ان راسه صورة  
 الذي مع طين انما منتهى او مع عدم انتشار الاكثة قليل النوم فان لم يفتحا منياً وانتشر الاكثة قليل النوم  
 لا غسل عليه قال شمس الاية الحلو اني هذا مسئلة لكثير وقوعه والناس فيها فافلون فلما بد من خطا ذكره  
 قاضيان واما قال وروية المستقط لان الفتيق من السكر والاغمار ان راسه المنى عليه الغسل وان  
 راسه الذي لا المروي عن محمد رحمه الله ان استيقظة ان وجدت لذة الانزال كان عليها الغسل قال الامام  
 الحلو اني لا يؤخذ بهذه الروية وقال الفقيه ابو جعفر المنه والاني يرحم بالمخرج اليق من الفرج الذي لم يفرما  
 الغسل واليه شارح الحاكم الشهيد وبه اخذ الامام الحلو اني وفي الذخيرة لا غسل عليها حتى يخرج من شل ما يرت  
 الرجل وفي النصاب لا يجب حتى يطهر المنى وهو الاصح وفي الخلاصة هو الصحيح وفي المذبي لغات سكوت  
 الذال وكسر با مع تشديد الياء وتخفيفها والاوليان مشهورتان والاولى اوضح واشهر قال الامام  
 المذبي والوفى مشدوان كالمنى والمذبي ما روي لذي ج يخرج عند الملاعبة وهو في النساء اكثر والوفى  
 ما روي غير لزج يخرج بعد البول ويكون من البرودة وموجبه ايضا انقطاع الحيض والنفاث منمن  
 جعل نفسها موجبا لان الانقطاع طهارة فلا يبا عليه موجبا للطهارة بالنسبة جعل الحديث جوازا لانه لا وجه لا يجاب به  
 سيلان الدم فاذا انقطع وجب بالحدث السابق واذا اجنب الكافر ثم اسلم فعليه الغسل ولو حاضت  
 المرأة الكافرة ثم طهرت فاسلمت لا غسل عليها ذكره الامام السرخسي وشارح الفرق في السير بان  
 في حق الجنابة وهي مما يستدام مكانه اجنب بعد الاسلام وفي حقها انقطاع الحيض ولا دوام له وقيل  
 لا غسل عليه ايضا بخلاف المحدث اذا اسلم لان السبب في حقه القيام للصلوة وهو بعد الاسلام  
 ذكره قاضيان وقال الاحوط الغسل فيما لا يؤطى بلا انزال عطف على انقطاع وسن الغسل للجمعة  
 عندنا وقيل يستحب وقيل غرض ويجب عند مالك ثم انه للصلاة عند ابى يوسف يرح في البداية  
 هو الصحيح وعند الحسن البصري للوقت لشرفه فانها سيد الايام بقول النبي عليه السلام فلو غسل  
 قبل الفجر وصل به كان يقيم السنة عند ابى يوسف لا عند الحسن ولو غسل بعده ولم يصل برقبته العكس  
 في التحفة وعلى هذا الخلاف لو غسل بعد الصلوة وفي فتاوى قاضي خان انه ليوم عند ابى يوسف  
 وقال الامام الفقيه انه للصلاة لا جامعهم على انه لا يعتبر بعد الصلوة وفي بعض الشروح عن ميسوط  
 شمس الاية انه لا غسل عند ابى يوسف ولما عند محمد رحمه الله والعيدين والاحرام غسل الاحرام  
 سنة للمحايض ايضا لانه للتطيف ويوم عرفة قبل الوقوف بعرفات وتوضا على صيغة الفاعل

والشغل بما را السما كما لمطر والارض كما العيون واما بالثلج فان ذاب بحيث يتقاطر جاز والافلاو  
 ان تغير الماء لونه وريحا وطعما بالملكث او اختلاط به طاهرا من جنس الارض او غيره وفيه حلاوة  
 شاذية رشح وهو ان يقصد به النظافة كالاشنان او لا كالزعفران وفيه خلاف الشاذية رشح هو  
 رشح في رواية فالما الذي يقع فيه الجص او الباقلاء جاز به التوضي وقد نص عليه قاضيان وغيره  
 الا اذا اخرج به ذلك الطاهر عن طبع الماء وهو الرقة والسيلان او غيره طينيا اس من جهته الطين  
 ومطبوخا فيه او طين فيه طينيا وهو محال يقصد به النظافة وذلك كالمرق والماء الذي طنج فيه الجص او  
 ذكر الناطق ان لم يذهب رقة جاز التوضي به ثم ان كلام المصنف يدل على ان الماء الذي لم يخرج به  
 نظاهر عن طبعه ولم يغير طنج جاز التوضي به وان غير اوصافه الثلثة والمفهوم من النهاية انه لو غير الطاهر  
 ليرى الاثنتين من حال يجوز التوضي به وفي الكافي ان الماء لا يتغير كثيرا الاوراق لا يجوز التوضي به وصرح المصنف  
 انه اذا كان بحيث لو رفع يظهر في الكف لون الاوراق لا يجوز به التوضي لانه كما الباقلاء وهو المذكور  
 في السنة وفي النهاية ان المنقول عن الاساتذة جاز التوضي به وان غير لونه وطعمه وريحه وانهم  
 وضوون به من غير تكبير وان اختلاط به نجس بالفتح فان كان جارا يهوى ما يقدّر العرف جارا في النظر  
 والاصح وقيل ما يذهب بتمتة كما اقيت او كان سطحه مائة وعشرين في عشرة عدم لمحق التارة الثانية في  
 على ما صرح به الجوهري ولحقهما في بعض النسخ لتساويا عند حذف الميز المونث على ما صرح به  
 لنهاة لا ينجس لا يثقف ارضه بالغرف هو رفع الماء باليد لا ينجس وان كان مدورا في الملقطان  
 يعني ان يكون حوله ستا وثلاثين ذراعا في الخزانة هو الصحيح وعليه فتوى الديناري وفي الخلاصة  
 مان واربعين ذراعا وفي الكبير قدره بعض بارج واربعين فعلة الاول يكون قطره احدى  
 عشرة ذراعا ونصفها تقريبا وعلى الثاني خمس ذراعا وربعها تقريبا والاول اشتد فح يحصل مساحة  
 شتر في عشرة مع زيادة ما وعلى الثاني يتفاحش الزيادة وذلك لما عرفت من ان حول المدور ثلثة  
 مثال قطره مع شبعه وانه اذا ضرب نصف اصله في نصف حوله فالبلغ الحاصل مقدار مساحة المدور  
 لم يتغير وتحقق هذا الباب مفوض الى المندس بان تم تقدير الحق بما ذكره رواية ابيه يوسف  
 منه في النهاية والخلاصة هو الصحيح ويقتى وقد بقدر الذراعين وبالبشر وباربع اصابع مفتوحة  
 بان لا يصيب اليه وجه الارض بالعرف والبعض يقارب بعضا في الخلاصة لو كان للماء طول و  
 عمق وليس له عرض كانه بلع فان كان الماء بحال لو جمع يصير عشرين في عشرة كجوز التوضي به وهذا  
 قول ابي سليمان الجوزجاني وبه احد الفقهاء ابو الليث وعليه اعتماد المصدر الشريف



وقال الامام ابو بكر الطرخاني انه لا يجوز ان كان من بهنا اس من بخار اس لم ينفذ وقال محمد بن ابراهيم الميموني  
لو كان الماء بحيث لو جع في حوض ليمر عشر في عشر وعمله شير جاز به التوضي الا اذا غيضا ذلك النجس  
طعمه اولونه او ريحه فيه بحيث فانه لو سد حقيقه عرض النهر ويجري الماء عليها بحيث يلاقيها اكثر الماء انصفه  
ينجس الماء وان لم يتغير شيء من اوصافه قال الفقيه ابو جعفر عليه هذا ذكره في كتابه في المشايخ والمفهوم مما ذكر  
انه لا نجس نعم هذا رواية عن ابي يوسف رحم لكن التعويل على الاول على ما ذكر في الخلاصة فتاوى  
وغيرها واعلم ان الاقوال مختلفة في الذراع المعتبرة في الحوض الكبير ففي المداينة ان المضمضة في  
الكراس مع وعليه الفتوى توسعة للناس وفي الخزانة هو المختار وهو المفهوم من الخلاصة وذكرنا في كتابنا  
ان الصحيح اعتبار ذراع المساحة لانها اليق بالمسوحات وفي الكافي ان عليه عامة المشايخ وفهم  
عن المحيط ان الاصح ان يعتبر في كل زمان ومكان ذراع اهل ذراع الكراس على ما ذكر في الفتاوى  
الكرامية سبع قبضات مع اصبع قائمة في القبضة السابقة وفي فتاوى محمد بن الحسن المولود في ان ذراع  
المساحة سبع قبضات مع كل اصبع قائمة ثم اذا وقع نجاسة في الحوض الكبير فان كانت مرتبة تنجس  
عنها الى موضع بينه وبينها اكثر من الحوض الصغير وهو اربع في اربع وان كانت غير مرفوعة عند المشايخ  
العراق واما عند مشايخنا ومشايخ بلخ جاز التوضي موضعها وكذا من موضع الغسالة وعند ابي يوسف من  
يجب تحريكه قال الفقيه ابو جعفر وغيره من المشايخ انه جاز من غير تحريكه ذكره قاضي خان وغيره وان  
لم يكن الماء جاريا ولا عشر في عشر ذكرنا نجس الماء وان لم يغيره ذلك النجس وعند الشافعي رحمه الله  
لا نجس اذا كان قلتين وعند مالك لا نجس وان كان قليلا لم يتغير احدا وضافه والحوض الصغير  
اذا نجس فدخل الماء من جانب وخرج من آخره في اقل ففى المضمضة ان المختارة يطهر في الخلاصة  
قال الصدر الشهيد انه يطهر على المختار الحوض الحمام قال قاضي خان به قال الفقيه ابو جعفر وقال ابو  
بن سعيد لا يطهر حتى يخرج منه ثلثة امثال ما فيه وذكر قاضي خان ايضا ان حوض الحمام لا يطهر لم  
يخرج مثل ما كان فيه ثلاثا وهو المذكور في الخزانة وقال بعضهم اذا خرج مثل يطهر ولا بأس  
بموت ما سقى المولد في الماء ولو قليلا كالصفدر والسرطان في الخلاصة اجمعوا على ان الكلب  
والخنزير المائتين اذا ماتا في الماء لا يفسد وغير الماء خلافت المشايخ وسواء ينقطع في الماء او لم  
ينقطع وعن محمد انه اذا نبت في الماء كره شربه واما مالي المعاش الذي ليس بمائتي المولد فيفسد الماء  
كذا في الكافي والمداينة وفي الخلاصة وان كان مائتا وبريا كطير الماء ان مات في غيره نجس  
ان مات في الماء اقل ففیه وان من محمد انه لا ينجس وعن ابي يوسف انه ينجس ولا يموت ما ليس له دم

سائل كالباب والزنايم وفي غير السمك دود وائل والثمار وسوس الثمار خلاص الشافعي راجع وهذا  
 ان كان اثم من الاول سئل ما قيل ان الدوس لا يمكن المار فلعن ذكره لمزيد توضيح ثم ان سئل  
 السمك في غير المار لا يجبه اجماعا وفي موت غيره فيه اختلاف الشايع قيل نفسه وقيل لا هو المذكور  
 في الخلاصه في الكافي والتهذيب هو الاصح واليه مالا الامام السررسي ولا يتوضار عطفت على يتوضار  
 بما اختصه الرواية بقصر ما ولذا قل ولا بما استعمل ولم يقال او استعمل عطفه على اختص من شجر  
 او شجر كشراب الدوياس او التفاح وقوله اعتصر اشارة الى جواز التوضي بما يقتض من الكرم كما صرح به  
 في التهذيب واثار اليه القدرسي وفي المحيط وفتاوى قاضيان انه لا يجوز داليه مال الامام الحلواني وصاحبه الكفاي  
 واما الترخيص في التمر فان كان مسكرا او حنيئا اومع وجود المار لا يجوز اجماعا وكذا مع عدمه عند ابى يوسف والشافعي  
 قديم وهو رواية عن ابى حنيفة راجع في رواية يتوضار وعند محمد كجع بينهما وان قدر عليه ما رشكوك فعنده يتوضار بالبيد وعند  
 ابى يوسف راجع بالماء الرشكوك ثم يتم ايضا وعند محمد كجع بين الثالث من غير ترتيب واما الفصل في فضيه  
 اختلاف الشايع على قول ابى حنيفة وكذا في الخلاصه وفي الايضاح انه شرط الغيبة في التوضي بالبيد  
 كاليتيم ولا بما استعمل اختلف في انه لا يصير مستحلا فعند ابى حنيفة وابى يوسف بالاستعمال لقربة او  
 رفع الحديث اسكته حاكيتة والجنث يقابلها والنفس ليعها وعند محمد بالاول فقط وعند الشافعي بالثاني  
 لكن لا يوجد الا بغيته القربة لما عرفت من مذهبه وكذا اختلف في انه لا يصير مستحلا ففي البداية الصحيح  
 كما استعمل وهو المذكور في المحيط والتهذيب وفي الخلاصه انما ان لا يصير اكل المضموم مستحلا لم  
 يسكن من الحرمة في مكانه من طست ونحوه وبه افتى الامام المروغيناني وكذا في حكمه فعند ابى حنيفة هو  
 نجس حنيف على رواية ابى يوسف مرس وهو مذهب غلبا عليه رواية الحسن قيل هي غير مأخوذة  
 وعند محمد في المشهور راجع غير مرس وهو رواية عن ابى حنيفة ايضا في الخلاصه الصحيح انه مع محله في انه  
 طاهر وعليه التوضي في الكافي انه ظاهر الرواية عن ابى حنيفة وعليه الفتوى وذكر في الفتوة  
 ان مشايخ بلخ عتقوا الخلاف بين اصحابنا كما بينا ومشايخ العراق قالوا انه طاهر غير طور بلا خلاف  
 بين اصحابنا وهو اختيار المحققين من مشايخنا فانه الاشهر عن ابى حنيفة وهو الاقرب فانه ماء طاهر  
 لا يفسد طاهرا وقال مالك هو طاهر وطهور وعن الشافعي راجع اقوال اظهرها كما قال محمد وقوله  
 القديم كما قال مالك والبخاريان المستعمل ان كان مع الوضوء فهو طهور وان كان محدثا فطاهر غير  
 مرس في الكفاية هو قول زفر الدين وهذاوافق ما ذكره في البداية والتحفة وصحوظ البكري وشرح المحققين  
 وذكر انه في المحيط والخلاف انه طهور من غير تفصيل كما هو قول مالك ولطم النسفي في بابة خلاف



ايضا وبعض الشيخ يوافق ما في التختة وبعضها يوافق ما في المحيطة مكان عن زرارة ورواية التبر  
 كل اهل ب قيل هو الجلد مطلقا وقيل غير مدبوغ ولعل طهر خلافا لما لك روح في جلد الميتة والكلاب  
 روح في جلد الكلب على رواية الاسرار وفي جميع ما لا يؤكل لحمه على رواية المبسوط وطهر الفتح المار  
 وضمها لثان والاول افصح الاجل الخنزير فانه نجس العين لقوله تعالى فانه نجس وكذا الفعل عند  
 وعند ما كالباع عيبا عظيما وينتفع به كذا في الكافي والهداية وفي الاغاية انما يباع عظم الفيل ان لم يكن فيه دسم مسته  
 فتاوى قاضيان ما يدل على ان الكلب نجس لعين في موضع آخر منها ما يدل على انه ليس بملك وتضمنت ان الرواية  
 الصحيحة عندنا هو الاول وفي الضمات ان جلد الكلب نجس وشعره طاهر وعليه الفتوى والاول جلد الاوحى الاستثناء ما يدل  
 على نجاسته واليه يشعر كلام قاضيان في موضع وذكر في موضع آخر ان الانسان بجميع اجزائه طاهر وانما  
 لا يتنفع به لكرامة النجاسة واليه يشعر كلام الهداية وفي العمادات الصحيح ان عدم الانتفاع لكرامة وانما  
 قدم الخنزير لان التأخير تعظيم في مقام التحقير واذا طهر الجلد بالتراب او الشمس يطهر اسه عيين حنلافا  
 للشافعي رحمه فاذا اصابه المار هل يجوز نجسا عن ابي حنيفة روايتان قال الطحاوي الا طهرانه لا يعود نجسا  
 وما يطهر جلده بالبرنج طهر جلده او هو بالزكوة المعتبرة والاول ان السب بالمقام والثاني لربط الكلام  
 فعله الثاني كان قوله طهر وان لم يؤكل تصريحا لرواياته الناطقة من ان كان سورة نجسا  
 لا يطهر لحمه بالزكوة في الخلاصة هو المختار وبه اخذ الفقيه وقال قاضيان لحم ما لا يؤكل يطهر بالزكوة حتى لا  
 يفسد الماء ويجوز معه الصلوة هو المختار وما لا يطهر جلده به فلا يطهر بها وعند الشافعي روح لا يطهر بها مطلقا  
 وشعر الميتة ماسوس الخنزير طاهر فلو وقع شعره في البيرة نجسه عند ابي يوسف روح وهو الصحيح وعند محمد  
 لا ينجسه لان حل الانتفاع به للخرز دليل طهارته كذا في الكافي وعظمها وعصبها بعد ان يمس طاهر كل  
 منهما وكذا اقرنها وحافرها وقال الشافعي روح انها نجسة وقال مالك روح عظمها نجس والجلدات مبنية  
 على انه لا حيوة لما عندنا فلا يحلها الموت وعند الشافعي روح لها حيوة وعند مالك روح للعظم فقط و  
 نفيم منه ان طاهر عندنا لانه اعظم وبه اخذ المصنف وظرف من الحصب يابسه على اختلاف الكون  
 وفي كراهية الخلاصة ان لبن الميتة من المرأة والبقرة والاشاة طاهر وكذا الانسان شعره وعظمه  
 وعصبه طاهر لكن لا يباع ولا يتنفع به لكرامة وفي الكافي في باب البيع الفاسد عن محمد  
 رحمه انه يجوز الانتفاع بشعره لانه طاهر وقال الشافعي رحمه الله انها نجسة وفي الوسط انه  
 رجع عن نجس شعره وهو الصحيح وعلى رواية التبخيس في شعر النبي عليه السلام عنه قولان والانسان  
 فطائر من انس وقيل ابغوان من نسي

فصل سبوق فيما نجس وباتح كالبول والخر والخريرة وان لم يمت واما بعد الفهم والابل فلا نجسه ما لم ينجس  
 وانما جث قبل ثلثة وقيل باعطى وطل المار وقيل ثلثة وقيل باعطى ربه وقيل ما كان بحيث لا يخلو ولو عن واحد او  
 اثنين منه في القينة عن المبسوط هو الصحيح وقيل بالثبوت والناظر وهو المعتبر المروي عن ابي حنيفة راجع على ما  
 في الهداية ويستوى الرطب واليابس والصحيح وشقلاهما في المصروفات او في المقازة وكذا الروث ونحو  
 واما السرفين فقليله وكثيره سواء وعنه ان القينة به والتبنتين عفو اليبالي ما كذا في الخلاصة وقماوى قاضيان  
 او مات فيهما حيوان وان كان صغيرا او شيخا او فسخ اى قطع او مات فيهما وان لم يتبخ مثل آدمى كان  
 او شاة بالرفع او الجرح ينزح اى يستقي كل ما بها ان اكن النزح من غير حرج وعامة النزح ان لا يمتلى من  
 ولو حاء الا تصفه كذا في القينة فان غاب ما قبل النزح او بعد نزح شيء ثم عاد للصحيح انه طاهر وان نزح شيء  
 فتركه ثم زاد المار قيل ينزح اكل وقيل قدر ما ترك في الخلاصة وقماوى قاضيان هو الصحيح واللا  
 ان لم يكن النزح من غير حرج فقد رما فيها بقول اثنين من ذوي بصيرة هذا هو الاصح وبالفقه اشبه  
 وما يروى عن ابي يوسف راجع بن ارسال القصب واستحان نقص المار فيقاس عليه فهو ما لا يفتى به على  
 ما في المصنفات لقلا عن التحذير ونقل عن النصاب انه اذا غلب المار ولم ينزح الفتوى على قول  
 محمد راجع من انه ترخ ثلثا في القينة الخلاصة عليه الفتوى وعن صدر القضاة اذا كان ما لا يبر  
 عمق نادر البير عشرة اذرع لا نجس بوقوع النجاسة فيه اصح الاقوال وقيل اذا كان قدر ما لا يحض البير  
 لا نجس وفي موت نحو وجاجة من الحمامة والقور مع عدم الانتقال ينزح اربعون ولو بطريق الاستحباب  
 ما اذا داسه ستين بطريق الاستحباب والدجاجة للذكر والانثى والتار للوحدة كالبقرة وفتح الدال اوضح من  
 كسر ما ذكره الجوهري وكله نعمتا ايضا وفي الكافي ان الدجاجة للانثى وفي الخلاصة وقماوى قاضيان البطو  
 الا اذ كان كان صغيرا فوكالدجاجة وان كان كبيرا كالحمل الكبير ينزح كل الحمامة وفي نحو عصفور من صغرة  
 وقماوى ينزح نصف ذلك اى عشرون اى اربعة اى ثلثين استحبابا وفي الخلاصة عن ابي يوسف  
 راجع انه اذا وقعت فيها الفارة اكثر من واحدة فالاربعة ينزح عشرون ثم اى التسع اربعون وفي التفسير  
 ينزح كل المار وقوله ولو اوسطا تميز لذلك او لمفعول فعل مخذوف وقد اوسط بالصاع وعن ابي حنيفة  
 انه خمسة امنا وفي الخلاصة ان اعتبار الوسط اذا لم يكن للبيرة ولو معين وفي الهداية وقماوى قاضيان  
 ان المعتبر في ذلك ولو نذر البيرة وغيره اى غير الوسط صغيرا كبيرا احتسب به اى بالوسط  
 فيزاد العدد وينقص ويخمس البيرة على صيغة الفاعل من الفعل او المفعول من التفعيل اى يحكم بنجاستها  
 من وقت الوقوع ان علم وقتها والا لم يعلم فان لم يعلم فبغير يوم وسيلة بالرفع اى جميع مدتها

يوم وليته ان لم يفتق وان استفتح فثلاثة ايام وليها الثلاثة هو قول ابي خنيفة سرح وقال انه قد وجد  
 اسه اول زمان نجاسته زمان وجد ان ذلك النجس فيها وفي القباية هو الخمار كما اذا وجد على ثوبه  
 نجاسته ولا يدركه حتى اصابت وقال المصنف في القباية على الخلاف وفي الخلاصة ان فيها اجماعا وسور  
 الاذني على ابي خنيفة كان والفرس ظاهر عندهما وفي الظاهر الروايات عنه في البداية هو الصحيح وعنه انه مكره  
 وانه مشكوك وسور كل مأكول ظاهر وهو لا يشتمل الفرس على قول ابي خنيفة رحمه الله لانه غيب  
 مأكول عنده وسور سباع البهائم نجس خلافا لما لاك في الجميع والشافعي فيما سوسب الكلب والخنزير  
 وسور الهرة مكرهه والنجاسة اجماعا اسه المرسله وكذا الابل والجمالة والبقرة والجمالة وسباع الطير كالباي ابي بصير  
 وسواكن البيوت مكرهه كالغارة والحيمة والوزقة طاهر فذكر ابي بصير في حقيقته وهو الاصح على ما صرح به في الخلاصة والظاهر  
 والسواكن جمع ساكنة صفة جماعة او على قلب السائت او جمع ساكن على ما نظره المزني من ان فاعلا  
 اذا كان مالا يعقل كجمع على فاعل وسور الهرة عند ابي يوسف والشافعي سرح ليس بكروه ايضا ولذا افرد  
 المصنف بالذكر ان سواكن البيوت يشتملها اول دفع توهم فذكرها في سباع البهائم في التنجس كونه التوضيح  
 بالسور المكرهه عند وجود الماء المطلق اما عند عدمه فلا وسور الحمار والبغل مشكوك وعنه الشافعي طهور المشكوك  
 في طهوريته قال قاضي خان هو الصحيح وفي البداية هو الاصح وهو مفهوم من الخلاصة واليه يشترط قوله في توضار به ويصح ان  
 عدم غيره في الخلاصة وغيره لانه لا يكتفى باحدهما ولا ترتيب بينهما والا فضل تقديم الوضوء وهو مذاهب زفره في السطر  
 الميتة اجتفاف المشايخ فيه والاحوط الميتة وعن ابي يوسف سرح ان لعابها نجس خفيف وان تحرق كالسور  
 طهارة ونجاسته لا طورية وهذا الاصل ايضا مشعر بان الشك في سور الحمار والبغل انما هو في الطورية بناء  
 على ما صرح قاضي خان في فصل الاسارة من ان شح الحمار والبغل طاهر في ظاهر الرواية لا يفسد المار و  
 الثوب وذكر في فصل البهائم ان ذلك

فصل في يجوز فيه وفي باب الرخص على الجزية لمبتدأ محمد بن الحسن والسكون على البتار كما هو مروي في  
 التيمم بخلاف الوضوء فاعل عنه العز عن استعمال الماء الكافي في الطهارة فلو كان مع النجس ما ركب في الوضوء  
 تيمم ولا يجب التوضي به الا اذا كان مع الجزية حديث يوجب الوضوء وكذا لو كان مع الحدث ما يكتفى غسل  
 بعض الاعضاء فان تيمم من غير غسله وفيما خلافت الشافعي سرح والجزء ما بعده ابي المار سبلا مفتول مطلق  
 اسه بعد سيل وهذا ظاهر الرواية عنه المقبر عند محمد بن عبد الميدين وسنه روايته الحسن عن ابي خنيفة  
 رضی الله عنه ان المقبر في القدم الميلا وفي غيره الميل قال قاضي خان التيمم المقيم اذا كان بينه وبين الماء  
 ميلا ولا شيء في الزيادة من الشخبين وعن محمد بن ابي حنيفة اذا كان البعد ميلين وهو اختيار الامام الفضل

وعن الكرخي ان اقيم اذا خرج للاختطاب فان كان في موضع يسمع صوت ابل الماء فوق ريب والاف المصيبة  
وبه اخذ اكثر الشايخ والميل ثلث الفرسخ في المصبرات وذلك اربعة آلاف خطوة كل خطوة ذراع ونصف ابتداء  
العامة وفيه الغينة هو المختار وهي اربعة وعشرون اصبعاً بعد حروف لا اله الا الله محمد رسول الله وشهد ابن  
شجاع بثلاثة الاف وخمسمائة ذراع اربعة الاف وعن آبي يوسف ان الماء اذا كان بحيث لو ذهب اليه  
وتوضأ يذهب القافلة بحيث تنيب عن بصره يجوز له ان يتم في الذخيرة والمحيط بدار حسن جداً او مرضى له في  
او ازواجه بالماء او الحركة عند استعماله وخوف التلف ليس بشرط وبه قال الشافعي رحمه الله ثم رجع وقال  
بأن شرطه ايرود مقرباً من المخرج المصطلقا للجنب في المصرفة وقال الا يجوز له ان يقين كذا في المحيط وفي الجامع  
الصغير قاضي خنجان هو الصحيح واختلفوا في المحدث في المصرفة قوله فجزه شيخ الاسلام ولم يجزه الا امام الحنابلة  
قال قاضي خنجان هو الصحيح وهو المفهوم من نظم النسفي او عدد من سبع او غيره او عطش او عطش نفسه او اجهاد  
غيرها كما في الماء المدة للشرب فانه لا يجوز له ان يتوسطه فيتم والمدة للوضوء ويجوز الشرب منه وقيل بالكف أو عدم  
التمسك ولو ادرى ان او خوف فوت ما يفوت لا الى خلف هو بفتح اللام او سكونها على ما ذكره الاقنوش  
بعض يقول خلف صدق بالفتح وخلف سورا بالسكون كصلوة العيدين اتموا عندهم او بناء عنده خلافا لما  
اذا كان الشروع ايضا باليتم فيجوز اجماعا واختلاف في الامام والقنبدى جميعا ومن شايخنا من قال هذا  
اختلاف حجة ومنهم من قال هو اختلاف العصر فكانت الجبابة في عمده بعيدة عن الماء بحيث لو صرف اليه  
زال الشمس وفي غيره ما قريبه وكان الامام الحنابلة والسرخي يقولان في ويارنا لا يجوز اقيم للعبد لا ابتداء  
والبناء لاحاطة الماء بالمصلحة فلا خوف منه لو خيف يجوز من المحيط وجامع المحبوبي وكصلوة الجنائز فانما  
لوقائت ليس لها خلف خلافا لثانعي رح فانما يقضيان عنده بخلاف الجمعة والوقية تحفيته الظاهر والقضاء  
الجنائز بكسر الناء وفتحها والاول افتح وقيل بالفتح للميت وبالكسر للبش الذي عليه الميت وقيل عكسه وفتح  
جنازة بالفتح لا غير واستتفاؤه من جوفه من باب ضرب بضرب ذكره النووي وقوله لغير الواسع اى  
الصلاة صفة صلوة الجنائز احوال والعامل سنة المشاهدة وانما لا يجوز له اقيم ولا فوت في حقه لان القوم يتنظرون  
دعواته في خلفه ان لا حق الاعادة هذا رواية الحسن عنه وفي البداية هو الصحيح وبه قال الامام السرخي رح  
في الذخيرة انه لا يجوز له اقيم وقال شمس الايمه الحلواني الصحيح يجوز له ان يتنظره ثم وقت اقيم عن وضع الجنائز  
فاذا صليها باليتم فحضر اخره فان كان بنيامدة التوسعة اعاد اقيم والا فلا وعليه الفتوى وقال محمد  
ذفر يعيد مطلقا كذا في المصبرات وهو اسهل اقيم ضرورة مسح وحجة عبارة الاصل بفتح يديه على الصعيد  
في بعض الروايات يضرب قال قاضي خنجان هذا اولى ليدخل الشراب أثناء الاضغاط والابتداء وروايت

قال عليه السلام اقيم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى الموقنين فلذا قال هو ضربة وطاهر الرواية انه ينقض  
يديه بعد ما نقضت وعن ابي يوسف لنفسه ذكره الطحاوي ولو احدث بعد ما تم مسح وجهه جوزه قاضيه ان الايدي  
وفي المصنفات ان الاصح ان لا يمسحها واليه مال السيد الامام ابو شجاع قيل واليه يشترط الحديث وضربة  
اليدين في نقضها على ما مر ولا يشترط الترتيب بينهما عندنا مع عرقية وهو آخر قول الشافعي لا ايسر السجدة  
هو اول قوله وقول الادوار اعي ولا الى نصف الزرع كما هو مذموم ملك ولا الى الابط كما هو قول الجمهور  
وقال ابن سيرين هو ثلث ضربات والحديث ما حجه عليه قال قاضيه في جاسه وقتا واطاها الرواية انه يشترط  
الاستيعاب وهو الصحيح وفي الغنية هو المختار قال المصنف عليه الفتوى وهو قول الشافعي وقيل قدر الدرهم عقوبة  
الحسن عن الشيخين وزفر انه لا يشترط الاستيعاب لكن مسح اكثر الموضع شرط في الجبل قال الامام الخواري اني  
ان يحفظ رواية الحسن جده اكثر البلوى فيه ولم يمسح الكف قال قاضيه انكموا فيه قال بعضهم لا يمسح على  
كل ظاهر متعلق بضربة ويسعى ان الارض اذا نجت فمست ذهاب اثرها فوطأة للصلاة دون  
انتم من جنس الارض في الزاوان كل ما يحرق ويصير مادا اوليين وينطح فهو ليس من جنس الارض  
واما ذلك فهو منه وعبد ابي يوسف لا يجوز الا على التراب والرجل وعند الشافعي الا على التراب  
وهو رواية السلي عن ابي يوسف وقيل هو قوله الاخير وقال قاضيه ان لا يجوز بالمسح المائى وفي الجبل خلاف  
والصحيح الجواز وفي شرح الطحاوي انه جاز عنه ما خلا فالابي يوسف وفي المصنفات الاصح انه لا يجوز وفي الجاه  
الصغير لا وزجدي من الناس من يقول جاز بالمسح الجلي والاصح انه لا يجوز وما ليس من جنس الارض  
اذا غير سجود التيمم عليه والالاختلاف جنس الارض حيث يجوز التيمم عليه ولو كان بلا تقع  
ومتال محمد رحمه الله ان كان متوقفا عليه غير جازوا الا فلا يضرب يديه عليه اس على  
النف مع القدرة على الصبي وعبد ابي يوسف عند العجز عنه لقوله تعالى فيتموا صبيدا فان  
لم يقدر عليه ثم غيره كما اذا لم يقدر على الركوع والسجود ويصل بالاياء ولها ان النقع تراب رقيق والصبي  
هو التراب وقال ثعلب هو وجه الارض لقوله تعالى صليزقا الآية ذكره الجمهور بنيت اداء الصلاة  
او الطهارة والصحيح انه لا يشترط تيمم الجنابة او الحدث وقيل يشترط وان كان سائى بى بكليهما وفي  
شرح الزاهدى انه لو تم لدخول المسجد او مس المصحف او القراءة منه لا يجوز ان يصل بذلك التيمم جاز  
ما اذا تم لصلاة الجنابة او سجدة التلاوة فان عامة العلماء عليه انه لو تم للصلاة او لغيره منها جاز ان  
يصله والا فلا وفي القضية مثل تيمم القراءة القرآن او دخول المسجد يجوز به او امر الفرائض خلاف الشافعي  
ويصح التيمم قبل الوقت خلاف الشافعي رحمه الله واذا تيمم ثمانية قبل الزوال فلم يود ما حتى زالت الشمس



فأدى به الطهارة فيه قولان ولو تم لم يضر في وقته ثم ذكر فائده فإذا جاز على الأصح كذا في الوسط وقيل  
 الطلب من الرقيق خلافا لما في الميسر والزيادات أنه لا يتم قبل السؤال فلهذا لم يزد  
 قاضيهما جاز لكن إن سأل بعد ذلك فاعطاه يلزمه الاعادة وإن لم يعبه إلا بغيره فالحاش جاز له التيمم  
 وروى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه ضعف الثمن وقيل بالإيدخل تحت التيمم وقال الحسن البصري  
 يلزمه الشرع بجميع ما له وبغيره ما خذوا واعتبار القيمة بما جوفى اقرب موضع يعين المارة فيه ويصلح لواجب  
 التيمم ما شاء من غير القيمة والنوافل قال الشافعي تيمم بكاه فرض ويقصنه ناقض الوضوء وقدرته ولو لم يبد  
 الشكوى في الصلوة خلافا للشافعي على ما ركفت لظهور الملاءمة وأول رفع الجبابة فإن كان كافيا  
 لما بطل التيمم في حقها وإن كفى لأحد ما بعينه يعرف فيه وبقي التيمم في حق الآخر وإن كان كفى لكل منهما سقروا  
 يعرف في رفع الجبابة لأننا أغلظ وهل يعيد التيمم للحدث ح في غير الروايات لو لم يعرف في رفعه ما بطل في رفع الحدث  
 يعيد التيمم ولو لم يمتنع على المارة كما بما خذوا وقدرته خلافا لما قال قاضيهما انحصار المايطة تيممه وهو رده  
 عنه ايضا ولو قدر على ما يكفي لفصل الأعضاء المرفوعة مرة واحدة في الخلاصة ان انحصار التيمم ناقض لا  
 روية يعني ان المسلم التيمم ان ارتد لا يبطل تيممه فلو سلم وصلى به جاز خلافا لغيره وقد يجب في الشيخين انه  
 يجب لأرجيه المارة صلواته آخر الوضوء لأنها عسى ان تزدني بالكنز الطهارة فيجب عليه طهارة المارة  
 يميناً ويساراً قدر غلوة بالفتح فسر ابن شجاع بفتحها في ذراع المارة الجبابة وقيل به مقدار رمية سهم  
 هو المذكور في الفتح الح ان طهارة تزيها وعند الشافعي رحمه الله يجب الطلب في الجملة متعلقا بقلبه فقال  
 فان لم يجدوا وعدم الوجه ان انما به بعد الطهارة كذا في الكافي والمذهب والوسط انه عند تحقق عدم الماء  
 يتم من غير طلب اجماعا والطلب عنده ايضا بقدر غلوة في بعض الكتب وفي بعضها انه يطلب قدر غلوة  
 او اقل واذا لم يظن في رحله ما يمتنع به حيا يتم ذكره كما في الرجل يوضو بجلده غير مبرح فذكر في الوقت  
 او بعده لا يعيد الصلوة خلافا للابن يوسف رحمه الله في الجاهل ان الانح تولاها ولو دغنه غيره وهو لا يعلم  
 لا يعيد اتفاقا وعند محمد رحمه الله في غير رواية الامام انه لا يمس على الجهل وهو اختيار الامام الشافعي وان  
 علق المارة على الكافة ونسي فان كان راكعا لم يمس على موخر الكافة جاز التيمم عنه بها خلافا للابن يوسف  
 وان كان سابقا وهو على مقدمه قلده كرسه وان كان في الاول على مقدمه وفي الثاني على موخره لا يجوز  
 اجماعا ذكره الطيوسية في جامع

**فصل المسح على الخفين** بيانه جديرة وادبائيه بعد غسل القدمين لا بعد المسح جازا ثم ذكر في المسح على الخفين  
 وعند مالك رحمه الله فيه شعبة وهو لا يراى والتحقيق في ذلك ان المسح على الخفين لا يوجب طهارة الخفين ولا يوجب طهارة

عرفية فالغزيرة هو الغسل واليه يشعر كلام الكافي وبه نص الناطقي في اجناسه وعند بعض رخصة اسقاط كفص صلوته  
 السافر واليه يشعر ما ذكر في الاصول للمحدث الذي هو دون ابي بصير من عليه الغسل قبل ان يتلف  
 اذا اجنب ليس له ان يشد فوق كعبه الخف والغسل ثم يمسح والاحسن في التصوير ههنا ما ذكره محمد في الاصل  
 من ان المتحقق اذا اجنب وعنده ما يكفي للوضوء فقط يتيمم وصله فان احدث بعد ذلك وعنده ذلك الماء  
 لزمه غسل رجله فاذا غسلها ثم احدث جازله المسح على ما صرح به في المضمرات ثم اذا وجب ما يكفي للوضوء  
 والغسل فادخلها مكانه اجنب الآن فان لم يغسل ثم وجب ما يكفي للوضوء فقط يتيمم وصله ولو احدث بعد  
 ذلك وعنده ذلك الماء لزمه غسل رجله ولا يجزئ الغسل السابق كما اشار اليه المصنف في الشرح و  
 وقع التبريح به في الخلاصة والمضمرات ومنها بحث لان الجنب القيم ان صدق عليه انه من وجب عليه  
 الغسل ينتج ان لا يجزئ له المسح ولو بعد غسل رجله على مقتضى كلام المصنف وقد ذكر انه يجوز المسح بعد الغسل و  
 ان لم يصدق لا يفهم من عدم جواز المسح قبل غسل الرجلين فليتأمل وفرضه انه فرض المسح خطوط قدر  
 ثلاث اصابع اليد طولا وعرضا والخطوط ليس بفرض بل سنة كما اشار اليه المصنف في الشرح وصرح  
 به الطحاوي وغيره وانما الفرض قدر ثلاث اصابع اليد عند ابي بكر الرازي واصابع الرجل عند الكرخي في الهدى  
 والاول اص و في السراجية هو المختار وقال قاضيان ان الواجب بمقدار ثلاث اصابع اليد اصغرها و  
 ستة سمح بباطن الاصابع مفرقة قليلا من طرف الاصابع الى الساق وقال الشافعي وما لك رحمه الله  
 يمسح على ظاهر الخف للفرض وعلى باطنه للسننة وقال الشافعي عطاء بن ثعلبة المسح كالغسل في السفك  
 الساق فلا يجوز المسح عليه ويفهم منه جواز المسح على العقب وباطن القدم وفي الكافي والهداية ان المسح  
 على ظاهر الخف حتم حتى لا يجوز على باطنه وعقبه وفي الخلاصة موضع المسح ظهر القدم وهو المفهوم من فتاوى  
 قاضيان ايضا ويجوز المسح على الجرمونقين خلافا للشافعي على احد قوليه وانما يجوز عندنا اذا كان  
 متخذ من الجلد وليس قبل الحدث فلو كان متخذ من الكرياس او ليس بعد الحدث قبل المسح او بعده  
 لا يجوز المسح عليه وفي الخلاصة اذا دخل يده تحت الجرمونق ومسح على الخف لا يجوز خزيه ولو نزع احد  
 الجرمونقين بعد المسح يمسح على الخف الباوي والجرمونق الباقي هو ظاهر الرواية عن اصحابنا وفي بعض رد المحتار  
 الاصل انه ينزع الباقي ويمسح على الخفين وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله وفي الخبر يدانه يتيقض المسح  
 فيها والجرمونق ما ليس فوق الخف وهو معرب برموك لان الحجم والقاف لا يجتمعان في كلمة الا معترضا  
 حكاية صوت ذكره الجوهري ويجوز المسح ايضا على كل ما يستر الكعب ويمكن به السفر من الجاروق و  
 الجورب الخفين بطنا عند ما تنزل عنه وعن ابن رجب الاله في الهداية وعليه الفتوى ومكنا

في البسوط والخرازم وان كان رقيقا غير منعل لا يجوز اجماعا وآما المسح على الخفاف المتخذة  
 من اللبود التركيبية ففي الخلاصة والزاو ان الصحيح جوازه وان كان الجوز برب من الشعر وذكر  
 في الخلاصة ان الصحيح ان كان مستمسكا صلبا بحيث يشبه معه فرب سحاف على الخفاف المذكور و  
 في المقدمات من الطحاوي ان الجوز اذا كان من الجلود ليس بمثل جاز المسح عليه بالاتفاق انما  
 الخفاف في الذي من الصوف والشعر ولو شتر القدم بالخفاف جواز المسح مشايخ سمرقند وشيخ بخارا و  
 شترط في صحة المسح على الخفين كونهما ملبوسين على طهر تام لانقص كالتيتم وطهر صاحب الجرح  
 وقت الحدث طهر التام واللبوس المقيد فاذا غسل رجله وليس بغيره ثم غسل باقى الاعضاء فحدث جاز  
 المسح كونهما ملبوسين على طهر تام وقت الحدث وان لم يتم وقت اللبس وعند الشافعي رحمه الله يشترط ان  
 يكون الطهر تاما وقت اللبس لا يشترط الطهر المذكور في المسح الجبيرة فلو كانت مشدودة على غير الطهر المذكور  
 جاز المسح عليها لان مسحها يغسل ماتحتها عند بقاء العذر حتى لو مسح على جبيرة رجل لا يجوز المسح على الخف  
 الاخرى ليلايتم الجمع بين المسح والغسل معنى والجبيرة العمدان التي تجبر بها العظام ذكره الجوهري والبلد  
 هتما ما يتم الشدود على الجراحه كالعصابة والمرارة والاباءس لبسوطا اسك الجبيرة الا نحن بربريعة انها  
 لو سقطت عن غير البر لا يبطل المسح لما ذكرنا ولو سقط عن بر يبطل ازال العذر فلو كان ذلك في الصلاة  
 يغسل ذلك الموضع ويستقبل بالمقدرة على الاصل قبل تمام الغضود بالبذل كالتيتم اذا قدر على الماء  
 في خلال الصلاة ولا يصح على هيئة المفضول سائر غير الرجل من العمامة والقلمسة والبرقع والتفانيان  
 وغيرها الا هي اسك الجبيرة وانما يصح عليها اذا كان يضر ظهرا او ابعال الماء اسك ماتحتها غسلا وسماوى  
 ان كانت على الكسوة يجب المسح بالاتفاق وان كانت على الجروح فان كان يضر المسح عليها جاز تركه  
 اجماعا وان لم يضر المسح عليها جاز تركه عند ابى حنيفة ولم يجر عندنا وقبل هو ايضا بالاجماع والصحيح انه قولها  
 كما فيهم من الكافي والتمتة في فتاوى العتباتي الصحيح انه رجع اسك قولها وذكر في النون والحق ان ان  
 الفتوى على قولها احتياط او شرط الاستيعاب في مسح الجبيرة على رواية وهو المذكور في الاسرار و  
 قال قاضيان انه ذكر الامام خواهرزاده انه لا يشترط فان مسح على الاكثر جاز وعلى النصف وما دونه  
 ولم يجز في الخلاصة والمقدمات ان الفتوى على هذا كذا في النصاب والصغر واذا دخل  
 المرأة في اصبعه لقرعة وهي تجاوز من موضعها جاز المسح والفتوى على قول ابى يوسف رحمه الله انه  
 يجوز ادخالها في الاصبع وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز كذا في كراهية الخلاصة وقال قاضيان انه  
 يكره عنده وعصابة المقصود كالمرأة وذكر قاضيان انه قيل هذا اذا مسح جميع العصابة في الخلاصة وعليه



الفتری وروے عن ابی علی النعمانی انہ کان لا یخیر المسح علی عصا بل یقتصد ویخیرہ علی خرقة ویقول ان غسل ما یأخذہ  
 العصا واجب وبعضہ جواز المسح علی العصا بل یضاق قال قاضی خان ان الاعتماد علی ہذا فی المضمرات ان اشترک  
 الیوم علی ہذا و قدرتمہ اسے مدۃ المسح علی الخفین اذ لا توکلت فی مسح الحیجرۃ للمقیم یوم ولیلۃ وللمسافر  
 ثلثۃ ايام وروے عن عدۃ من الصحابہ رض انہ قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم یحسب المقیم  
 یوما ولیلۃ والمسافر ثلثۃ ايام ولیلۃ وابتداء المدۃ من وقت الحدیث عند عاتۃ العلمار وہو قول الشافعی  
 رحمہ اللہ علیہ فی التیمیہ ومن وقت المسح عند بعض والملبس عند مالک وناقضہ ما یقتضی الوضوء و  
 مضی المدۃ واذ انقضت وہو فی الصلوۃ ولم یجد ما یریحضہ علی صلواتہ اذ لا یخلو للجلین فی التیمیہ من  
 المشایخ من قال یفسد صلواتہ قال قاضی خان الاول اصح وہو المذكور فی الخلاصہ وفیہا ان المدۃ اذا انقضت  
 لکن یخاف ذہاب رجلہ من البر و لو نزع الخف جاز لہ المسح وان طال وکذا فی الکافی والنجاشی وخروج  
 اکثر العقب و لو من رجلہ غیۃ الشرع الی الشافعی کذا ذکرہ قاضی خان قال النعمانی ہو المراد عن ابی حنیفہ  
 ولفظ القدوری اکثر المقدم فی البدایۃ ہو الصحیح فی الکافی ہذا ہو المراد عن ابی حنیفہ رحمہ اللہ فامتنع  
 لا ینقص حتی یمرح اکثر القدمین وماروے عنہ فی سبوط الشیخ الاسلام یوافقی کلام المتن وعند ابی یوسف  
 رحمہ اللہ خروج اکثر من ثمر القدم وخروج الكل وعند محمد رحمہ اللہ اذا بقی مقدار ثلث اصابع فی  
 مقدم الخف لا ینقص المسح و فی الحیطان اکثر المشایخ علی ہذا فی المضمرات عن النصابہ ان الصحیح انہ ان بقی  
 فی الخف مقدار ثلث اصابع الید طولا لا ینقص المسح وقال الحسن خروج نصف القدم یطل وقال  
 بعضہم اذا کان بحال یکمن الشئ لا یبطلہ وان کان الخف اسعاجیث لورفع القدم یمرح العقب لا ینقص  
 المسح و فی الحیط و قد اوی قاضی خان اذا کان صدر القدم فی مکانہ والعقب یمرح و یدخل لا ینقص المسح  
 وبعد احد ہذین الاخرین غسل رجلیہ فقط ولا یجب استیناف البوضوء خلاف مالک و یستحبہ اسے  
 المسح حدوثا وبقا وخرق فی اسفل من الساق بحیث یمید واسے یطھر ولو عند الشئ منہ لے  
 من ہذا الخرق قدر ثلث اصابع الرجل ہو المذكور فی البدایۃ وفتاوی قاضی خان والزیادۃ  
 و فی الخلاصہ ان التقدير ثلث اصابع الی اصغر ما یدور دایۃ الحسن اصغر ما یصلح ثلث ولو کان اقل من ذلک لا یمنع خلاف الشافعی  
 و نزع و عند مالک خرق غیر مانع مطلقا فی التیمۃ ہو قول الشافعی ایضا ویہ قال السفیان وعند الاوزاعی یحسب ما ینحی و یصل  
 ما یطرح قال قاضی خان ان اعتبار قدر ثلث اصابع انما ہو اذا کان الخرق و فی مقدم الخف اعلی القدم  
 او اسفلہا وان کان فی موضع العقب فان خرج اقل من نصف العقب لا یمنع والا یمنع وعن  
 ابی حنیفہ رحمہ اللہ فی روائیہ انہ یحسب حتی یمید و اکثر العقب وقال قاضی خان ایضا اذا کان

الحرق في موضع الاصابع فالعقب نفس الاصابع حتى لو طهر الا بهام وهو قدر ثلث اصابع لا يمنع السج ولو طهر من كل  
 من ثلث اصابع شئ يمنع في الخلاصة هو قول الامام السرخسي وهو الاصح وقال الحلواني اذا طهر ثلث انايل  
 لا يمنع السج ما لم يبدؤا بثلث اصابع بكذا في الحظ هو الاصح وجميع خروقي خفت واحد فان كان المجموع  
 بحيث يبدؤا القدر المذكور يمنع لا خروقي خفين بخلاف النجاسة واختلف المشايخ في جمع  
 خروقي اذ في الاضحية وفي سفر المتحفظ المقيم على طهارة اللبس او بعد ما قبل السج او بعده ففي الاخير خلاف  
 الشافعي رحمه الله وفي غيره اقامته المتحفظ المسافر قبل تمام يوم وليلة قيد اسلثين يومين الاخير  
 من الحالتين ففي السيلة الاولى يمسح ثلثة ايام ولياليها اعتبارا بالسفر وفي الاخرية يوم وليلة اعتبارا بالاقامة  
 وفي سفر المقيم وعكسه بعد ما ايسر يوم وليلة لا يمسح بل ينزع الخف

**فصل في الحيض في اللغة** مصدر فاحته المرأة وفي الشرع وهو موعلة احد الالوان التست من الحمرة والسود  
 والصفرة والشفرة والكدره والتزوية وعند الشافعي هو الدم الغبيط الاسود ينفصه يدفعه رحم امرأة بالفتة بنت  
 تسع سنين فصاعدا على الاصح واختلف في بنت ست وسبع وثمان وقدره ابو علي الدقاق ثبتي عشرة شتة  
 قوله رحم اخترا عن دم الاستحاضة فانه من العروق لاسن الرحم على ما بين لا واربها في الرحم  
 والا لاياس بها قال المص وكما يقيد بعزم الدار يجب ان يقيد بعدم الولادة ايضا اخترا عن النفاس  
 والظاهر ان التقيد بعزم الدار يعني عنه كما اختاره البعض واختلفوا في حد الاياس فقال نصير هو مقدار  
 عمري وكان عمره حينئذ ثمانية وقدره بعض بستين وبعض خمسين واربعين وبعض خمسين قال  
 قاضيخان عليه الصلوة وفي الخلاصة هو المختار واليه ذهب اكثر المتأخرين وبعض خمسين وعليه الفتاوى  
 في زماننا على ما في الكفاية وفي المصنف وهو قول عائشة رض وسفيان الثوري وابن المبارك ومحمد بن مقاتل  
 فمات من لون بعد ما لا يكون حيضا في ظاهر المذهب الرواية قال المص المختار ان الدم القوي  
 كالا سود والاحمر القاني بعد ما حيض ويطلب به الاعتداد بالاشهر قبل التمام لابعده وفي المضمرات الصحيح انه  
 اذا حكم بيا سحافا والدم لا نصير من ذوات الحيض وفي القينته نج قضاء القاضي بالاياس ليس بشرط  
 الحكم وهو الاظهر واقله اقل مدة الحيض ثلثة ايام ولياليها الثلثة في قول عامة الفقهاء وروى  
 الحسن عن ابي عيسى رضي الله عنه ثلثة ايام بما يتجملها من الثلثين في المضمرات وقال ابو حنيفة رح  
 انها اذا رأت في اول اليوم الدم ثم انقطع فرأته في اليوم الثاني ساعة ثم في اليوم الثالث ساعة ثم  
 انقطع بعثت بذلك حيض وعند ابي يوسف رحمة الله يومان واكثر اليوم الثالث وهو المذكور في النوادر  
 لمحمد رحمه الله وعند الشافعي رح يوم وليلة وعند مالك ساعة ثم قيل ان هذه الايام معتبرة بالساعات

الفتویٰ وروئے عن ابی علی النخعی ان کان الاخیڑ المسح علی عصابة التصدی و یجیزه علی خرقة ویقول ان غسل ما یأخذ  
العصابة واجب و بعضهم جواز المسح علی العصابة ایضاً قال قاضیخان ان الاعتماد علی هذا فی المضمرات ان النخعی  
الیوم علی هذا و مدته السبعة المسح علی الخفين اذا توفيت فی مسح الجبيرة للمیثم یوم و لیلة و للمسافر  
ثلاثة ايام و علی عدة من العصابة رض ان قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم یمسح المیثم  
یوم و لیلة و المسافر ثلثة ايام و لیالیا و ابتداء المدة من وقت الحدیث عند عاتمة العلماء و یقول الشافعی  
رحمہ اللہ علی ما فی التیمیم من وقت المسح عند یض و اللبس عند مالک و ما قصده ما یقتضی الوجود و  
مضی المدة و اذا انقضت و یروى فی الصلوة و لم یجد ما یبسط علی صلوة اذا لخل للجلین فی التیمیم من  
الشیخ من قال تقصد صلوة قال قاضیخان الاول اصح و هو المذكور فی الخلاصة و فیہا ان المدة اذا انقضت  
لکن یجاف ذهاب رجله من البر و لو نزع الخف جاز له المسح و ان طال و یكذ انی الکافی و التیمیم و خروج  
اکثر العقب و لو من رجله بنية التزع الی الشافعی کذا ذکرہ قاضیخان قال المصنف هو المروى عن ابی حنیفہ  
و لفظ القدوری اکثر المقدم فی المداہنہ هو الصحیح فی الکافی و ما هو المروى عن ابی حنیفہ رحمہ اللہ فانی قال  
لا ینقص حتی یمخرج اکثر القدمین و ما روئے عن ابی حنیفہ ببسوط الشیخ الاسلام یوافقی کلام المتن و عند ابی یوسف  
رحمہ اللہ خروج اکثر من طهر القدم و خروج کل و عند محمد رحمہ اللہ اذا بقی مقدار ثلث اصابع فی  
مقدم الخف لا ینقص المسح و فی الحیط ان اکثر الشیخ علی هذا فی المضمرات عن النصاب ان اصبح ان بقی  
فی الخف مقدار ثلث اصابع الیہ طولاً لا ینقص المسح و قال الحسن خروج نصف القدم یبطل و قال  
بعضہم اذا کان بحال یکن المشرع لا یطله و ان کان الخف اسعاً بحيث لو رفع القدم یمخرج العقب لا ینقص  
المسح و فی الحیط و فتاوی قاضیخان اذا کان صدر القدم فی مکانہ و العقب یمخرج و یدخل لا ینقص المسح  
و بعد احدہین الاخیڑین غسل رجلیہ فقط و لا یجب استیناف الوجود خلاف مالک و یجیزہ اسے  
المسح حد و بقاء و خرق فی اسفل من الساق بحيث یمید و اسے لیطہر و لو عند المشرع لے  
من هذا الخرق قدر ثلث اصابع الرجل هو المذكور فی المداہنہ و فتاوی قاضیخان و الزبادی  
و فی الخلاصة ان التقدير ثلث اصابع الیہ اصغر ما ہو و اذیہ الحسن اصغر ما یمنع ثلث لو کان قل من ذلك لا ینصح خلاف الشافعی  
و زفر و عند مالک الخرق غیر مانع مطلقاً فی التیمیم و یقول الشافعی ایضاً و قال السفیان و عند الاوزاعی یمسح ما نخی و یل  
ما طہر قال قاضیخان ان اعتبار قدر ثلث اصابع انما ہو اذا کان الخرق و فی مقدم الخف علی القدم  
او اسفلها و ان کان فی موضع العقب فان خرج اقل من نصف العقب لا یمنع و الا یمنع و عن  
ابی حنیفہ رحمہ اللہ فی رواية انه یمسح حتی یمید و اکثر العقب و قال قاضیخان ایضاً اذا کان

الحقوق في وضع الاصابع فالغبرة نفس الاصابع حتى لو ظهر الايهام وهو قدر ثلث اصابع لا يمنع السح ولو ظهر من كل  
 من ثلث اصابع شئ يمتنع في الخلاصة فهو قول الامام السرخسي وهو الاصح وقال الحلواني اذا ظهر ثلث انا مل  
 لا يمنع السح ما لم يبد وقد رثث اصابع بكما الداف في المحيط هو الاصح وجميع خروج خفث واحد فان كان المجموع  
 بحيث يبدونه القدر المذكور يمنع لا خروج خفين بخلاف النجاسة واختلف المشايخ في جمع  
 خروج اذني الاضحية وفي سفر المتخف المقيم على طهارة اللبس او بعد ما قبل السح او بعده ففي الاخير خلاف  
 الشافعي رحمه الله وفي عكسه اقامته المتخف المسافر قبل تمام يوم وليلة قيد اسلثين يوم الاخير  
 من الحالتين في السيلة الاولى يمسح ثلثة ايام ولياليها اعتبارا بالسفر وفي الاخرية تم يوما وليلة اعتبارا بالاقامة  
 وفي سفر المقيم وعكسه بعد ما اسك يوم وليلة لا يمسح بل ينزع الخف

**فصل في الحيض** في اللغة مصدر فاحته المرأة وفي الشعر وهم هو على احد الالوان التتة من الحمرة والاسود  
 والصفر والصفرة والكدرية والتبرجية وعند الشافعي هو الدم العبيط الاسود ينفصه يدفعه رحم امرأة بالغة بنت  
 تسع سنين فصاعدا على الاصح واختلف في نبت ست وسبع وثمان وقدره ابو علي الدقاق ثنتي عشرة نته  
 قوله رحم احتراز عن دم الاستحاضة فانه من العروق لاسن الرحم على ما بين الاو ايهما في الرحم  
 والا لاياس بها قال المص وكما يقيد بعزم الدار يجب ان يقيد بعدم الولادة ايضا احتراز عن النفاس  
 والظاهر ان التقيد بعزم الدار يعني عنه كما اختاره البعض واختلفوا في حد الاياس فقال نصير هو مقدار  
 عمرى وكان عمره حينئذ ثمان سنه وقدره بعض بستين وبعض ثمانين وبعض ثمانين وبعض ثمانين  
 فاضحان عليه الفتوى وفي الخلاصة هو المختار واليه ذهب اكثر المتأخرين وبعض نجسين وعليه الفتاوى  
 في زماننا على ان الكفاية في المص وهو قول عائشة رض وسفيان الثوري وابن المبارك ومحمد بن مقاتل  
 فمات من لون بعد ما لا يكون ايضا في ظاهر المذهب الرواية قال المص المختار ان الدم القوي  
 كالا سود والاحمر القاني بعد ما حيض ويطلب بالاعتداد بالاشهر قبل التمام لا بعده وفي المضمرات الصحيح انه  
 اذا حكم باياسها فهاو الدم لا يصير من ذوات الحيض وفي القينة نج قضاء القاضي بالاياس ليس بشرط  
 الحكم به وهو الاظهر واقله اس اقل مدة الحيض ثلثة ايام ولياليها الثلثة في قول عامة الفقهاء وروى  
 الحسن عن ابى حنيفة رضي الله عنه ثلثة ايام بما يتجملها من الثلثين في المضمرات وقال ابو حنيفة رح  
 انها اذا رأت في اول اليوم الدم ثم القطع فرأته في اليوم الثاني ساعة ثم في اليوم الثالث ساعة ثم  
 القطع بثلثة هذا كله حيض وعند ابى يوسف رتبة الله يومان واكثر اليوم الثالث وهو المذكور في النوادر  
 محمد رحمه الله وعند الشافعي رح يوم وليلة وعند مالك ساعة ثم قيل ان هذه الايام معتبرة بالساعات

حتى لو رأت الدم وقد طلع نصف الشمس وانقطع في الرابع وقد طلع ودون نصفه لا يكون حيضاً وكذا إذا كانت  
 خمسة ادرات وقد طلع نصف ثم انقطع في الخامس عشر وقد طلع أكثره فقل وتقتضى صلوات خمسة ايام لها  
 مستحاضة فيها وقال الشيخ ابو اسحاق الحافظ ان هذا في اقل الحيض وأكثره اقل الطهر ودون غير ما كان اذا كانت  
 المرأة بالطهر في الخامس عشر اخذ ما بعشرة وفي العاشر تسعة وهكذا في الطهر ما كان يتعرض للساعات فقل  
 على هذا يشير كذا في الكفاية والكثرة عشرة ايام عشرة ايام ولياليها وعند الشافعي رحمه الله خمسة عشر  
 اقل الطهر خمسة عشر يوماً وليله ولا احد لا كثره الا عند نصب العادة لا القضاء بعده حالة استمرار  
 الدم فقله اكثر وقد اختلفوا فيه في الكاث ان عاتة الطلاء على انقائه عشرة من اول الاستمرار وتصل  
 عشرين مكن بلغت ستاً فالتقدير عند عدم بعشرين وقد مر محمد بن ابراهيم البهاني بسة اشهر الساعة قال لهم  
 هو الاصح وتقتضى عدتها بمدة تسعة عشر ايام الثالث ساعات وفي رسالة الامام السرخسي تسعة عشر شهراً وعشرة ايام الرابع  
 ساعات وقدره بعض اربعة اشهر ساعة والحاكم الشهيد بوسيل الغزالي شهرين في الكتابة قال الامام بطلان الدين الفتوى على هذا يسير  
 مقاتل الرازي وابو علي الدقاق بسبعة وخمسين يوماً قال صدر القضاة هو اقرب الاثنا عشر الى الصواب  
 وابو عبد الله الزعفراني بسبعة وعشرين يوماً وقال ابو عصمة ان تم قبل الاستمرار طهر فطهر ما وحيضاً بعده على  
 ما رأت قبله وان لم تر طهر قبله فلا ينقض عدتها ابدأ وهو لا يقدر الاكثر الطهارة قال لان التقدير بالتوفيق للابا  
 كذا في المحيط ورسالة الامام السرخسي والطهر المتخلل بين الدين مطلقاً في حديث علي رواية محمد بن عنه  
 وما رأت من لون فيها سعة في مدة الحيض سبعة البياض من الابوان الستة المذكورة  
 حيض فقله هذه الرواية ينبغي ان يكون الدم محيطاً بطرفي الطهر في عشرة اوقات حتى لا يكون الطهر فاصلاً بين  
 والا كان فاصلاً بينهما فلا يكون براءة الحيض ولا تخم بالطهر حصرتها بمدة رات يوماً وما وثانية طهر ثم يوماً  
 في عشرة كل ما حيض لا حاطة الدم بطرفي الطهر فيها كذا في المبسوط وغيره وروى الحسن  
 عن ابي حنيفة رحمه الله ان الطهر الذي ثلثة ايام فصاعداً يفصل مطلقاً وروى ابن المبارك عنه انه يشترط  
 لعدم فصلها تلك الاحاطة وكون الدين معاً نصاب الحيض وان كان اقل منه يكون الطهر فاصلاً وهو  
 زفر سرج ولورات يوماً واثم ثلثه طهر ثم يومين وما كان الطهر غير فاصل لكون الدين نصاباً ولورات بعد الطهر  
 يوماً كما فاصلاً لكونها اقل من نصابه وعند ابي يوسف رحمه الله هو آخر احوال ابي حنيفة رحمه الله ان الطهر المتخلل الاثني  
 عشرة عشر اياماً فاصل لورات يوماً واثم ثلثه طهر ثم يوماً واثم ثلثه طهر ثم يوماً واثم ثلثه طهر ثم يوماً واثم ثلثه طهر ثم يوماً  
 ذكر ان الفتوى على هذا يسير للفتوى واستغنى في الزاوية المصنوعة ان الفتوى فيه وهو البق بشرقنا وعندنا  
 محمد بن سرج يشترط مع تلك الاحاطة وكونها نصفاً بان يكون الطهر اقل او مساوياً للدين سواء كانا حقيقتين



او مجربا علی قول ابی زید الکبیر و اما علی قول ابی شیبہ الغسانی فینبغی ان کیونا تحقیقین فلور استیو مین و داو ثلثه  
 طبر و یونا و ما کان الطهر غیر فاصل علی قولها ثم لو کان بعدہ بالدم طبر آخر ثلثه ایاہم و بعدہ و م یونا آخر کان  
 فاصلا علی قول ابی سبیل لکونہ زائدا علی الذمین تحقیقین بطرفیہ غیر فاصل علی قول ابی زید لانه اول  
 من الذمین بطرفیہ علی اعتبار الطهر الاول و ما و ذکر ان تشریف من التقدیم و المتأخرین افتوا بقول محمد  
 رحمہ اللہ و فی الکفاۃ و رسالۃ الامام السرخسی ان الاصح قول محمد رحمہ اللہ و علیہ الفتویٰ فیہ ابی ان  
 الطهر المتخلل فی حیض و اما الطهر المتخلل فی الربعین من النفاس ففی الخلاصۃ انہ کان اقل من خمسہ عشر  
 یونا لا ینکون فاصلا لاجتماع وان کان خمسہ عشر یونا فضاء فذا لک عند ابی حنیفہ رحمہ اللہ و علیہ  
 الفتویٰ و ہکذا فی المصنوعات ایضا و ینبغی حیض الصلوۃ و وجبا و اداء و ینبغی الصوم اداء فقط و لہذا  
 یتقضى ہواے الصوم الا ہی ای الصلوۃ و ینبغی ایضا دخول المسجد بقا و وحد و ثا و لو بطریق العبور  
 و فیہ خلافا للشافعی رحمہ اللہ و الطوائف وان کان خارج المسجد علی ما صرح بہ الزاہری و یتمتع  
 ما تحت الارض بالمباشرة و المباشرة و اراد بہ ما بین البتۃ و الركبتہ و عن محمد رحمہ اللہ انہ یتقے  
 شارب الدم امی موضع الفرج لقول عائشہ رضی اللہ عنہا انہ یجنب شارب الدم و ما سوی ذلک  
 و قال النووی لم یباشرة فیما بین البتۃ و الركبتہ فی غیر القبض و الربر ثلثتہ او جہا احدہا انہ حرام و نہا  
 نہ رب ابی حنیفہ رحمہ اللہ و مالک رحمہ اللہ و اکثر العلماء و ثانیہا انہ مکروہ تنزیہا و نہا القوس من حیث  
 اللیل و نہا المختار و ثانیہا ان المباشرة ان ینہوا عنہ یجنب عن الفرج جائز و الا فلا و لا یقرب الحاکم  
 فاصرة لما مطلقا عند الکرخی و ہوا اختیار صاحب الکافی و فی المداۃ فالمطلبة تعلم کلمۃ و کلمۃ و عن الطحاوی  
 یحل بادون الآیۃ فی الخلاصۃ ہوا الصحیح و قال الامام السرخسی ہوا الاصح و قال النخعی لا بأس ان یقرب  
 الحاکم آیتہ و لو قرأت علی قصد التبرک بسم اللہ الرحمن الرحیم او الشکر الحمد یندرب العباسین لا بأس  
 بہ و لا یرہ التیمی بالقسم ان وقراءۃ القنوت علی ما فی الخلاصۃ و المحيط و عن بعض المشائخ انہا مکروہۃ  
 التوریۃ و لا یجسّل کجنب و لیسنا فلا یجوز قراءۃ تمسائی فی الخلاصۃ لو كانت الآیۃ قصیرۃ نحو ثم نظرو  
 لم یلد لم تحرم و قیل لا بأس بقراءۃ الجنب علی طریق الدعاء الفاتحۃ او آیتہ فیہا من الدعاء و عن ابی حنیفہ  
 رحمہ اللہ ان الجنب لو تمضمض او غسل یدہ و نقیہ القرآن او مسہ فلا بأس بہ و بہ اسفہ نجم الدین البخاری  
 و قیل الاصح المنع و فرق مالک رحمہ اللہ بین الجنب و الحاکم فاجاز لہا القراءۃ و نہ قال البخاری  
 فی صحیحہ لم یراہن عباس رضی اللہ عنہ بالقراءۃ للجنب باسا و الجنب ینتوی فیہ الذکر و المونث و الواحد  
 و الجمع قال الرّمحشیری لاند اسم جزی حیرتہ المصدّر ہوا الاجنب و فی الصحیح یرایا قال فی جمیعہ اجنب و جزی

يقول من اجب الرجل وجب بالضم ايضا بخلاف المحدث فانما يجوز له القراءة مع قسده ولا يمس  
 بفتح العين وضما والاول اصح وانكره ذكره النووي وغيره هو الا اذا لم يلبث الا لحينه على الصحيح  
 مصححا للاختلاف متخافا عنه لا متصل به كما جسد المشرقة السداية هو الصحيح وفي المحيط وشرح  
 الطحاوي انه يجوز المس بالخطا الذي عليه في اصح القولين وهو المذكور في الكافي وقيل المكروه  
 من الكتب لا البياض وفي الخلاصة ذكره للحدث من المصنف وكتب الفقه والحديث والتفسير عند من  
 ابي حنيفة رحمه الله لا يكره هو الاصح وبه اخذ عامة المشايخ للضرورة وكرهه من هو الا المصنف بالكلمة ايضا  
 وفي الكافي لا يكره للحائض منه بالكلمة عند الجمهور كذا في المحيط ولعل ذلك لكثرة وعدم قدرتها على تحصيل  
 الطهارة ولا يمس هؤلاء وهم النفل فيه سورة اذ آية تامة الا البصرة وتخصيص السورة بحرس  
 الحرف بنقلها وحل وطى من قطع ومما حقيقه او حكما لاكثر مدة الحيض اى وقت من الاكثر  
 او بعده على ان اللام للوقت او بمعنى بعد كما في قوله تعالى اقم الصلوة كذا لوك الشمس وقوله  
 عليه السلام صوموا الروية على ما قالوا ولاكثر مدة النفاس قبل الغسل وقيل من وقت يستعمل  
 في التحريم لما تقرر ان زمان النفل من الطهر في حق ذوات الشرة من الحيض فيما دونها والتاخير في  
 النفل مستحب وعند من رحمه الله والشافعي رحمه الله واجب لقراءة التثنية دون من كان حائض او  
 نفلا قطع ومما لا يقل منه من اكثر الحيض او النفاس والقطع هنا تحقيق قطعا الا اذا منى اى تم عليها  
 وقت من اوقات الصلوة بحيث يسبح ذلك الوقت بعد القطع الغسل والتحريمية او كانت المرأة  
 نصرانية على ما ذكره الامام السرخسي في رسالة والتحريمية اى انه عند ابي حنيفة رحمه الله والله اكبر عند ابي  
 يوسف رحمه الله في المصنفات ان النية على قول ابي حنيفة رحمه الله وعلم ان المفهوم من الهداية  
 والكفاية انه اذا قطع دون عادتها لا يحل وطيب الملم تبلغ عادتها وان اغتسلت او منى عليها الوقت  
 المذكور وذكروا نجم الائمة انه لو آتته زوجه الايا ثم في الكافي والمحيط انه كره قرابتها وتزوجها بزواج آخر  
 حتى تاتي عادتها وفي رسالة الامام السرخسي والخلاصة انه يجنبها زواجا احتياطا ولا يتزوج بزواج آخر احتياطا  
 فان تزوج ان لم يعادها المزمع جاز وان عادها ان كان في العشرة ولم تزو عليها فسد النكاح ولو كانت  
 غيره الحيض ثالثة من العدة قطعت الرجعة احتياطا كذا في الخلاصة وبما سبق من التفسير بان يكون المزمع  
 في العشرة وان لم يزو عليها محسب محسب قتال وفي الكفاية انه قال الفقيه ابو جعفر اذا قطع على عاودتها  
 بوجز النفل الى آخر الوقت بطريق الاستحباب وان قطع دونها بوجز اليه بطريق الاستحباب والمراد  
 اخر الوقت المستحب على ما نص محمد في آخر الكتاب والنفاس في اللغة الولاد وقت نفست المرأة بالكسر ويقال

ايضا نفست على ما لم يسم فاعله والولد ينفوس ويهت نفسا من دهن نفاس وليس فعلا بجمع على فعال الانفساء  
 وعشرة اذ ذكره الجوهري وذكر النووي في تهذيب الاسماء ان نفست بفتح النون وفتح في الحيفض والنفاس  
 لكن الاكثر الفتح في الاول والضم في الثاني وذكر في شرح مسلم ان الصحيح المشهور هو الفتح في الاول واما في الثاني  
 فيقال الضم ايضا وقال بعض كلاهما في الثاني وفي الاول الفتح لا يغير في الشرع وهم من الاسفل لعقب  
 خروج الولد ولو من السرة سواء خرج كله او اكثره وفي المحيط عن محمد انه مشه ط خروج الرأس ونفست البدن او  
 خروج الرجلين واكثر من النصف وعن ايضا ان خروج تمام الولد مشه ط ولا حد لا قسالة امي اقل النفاس  
 في المحيط هو طاهر الرواية عن الصحابة وعن ابى حنيفة رحمه الله انه خمسة وعشرين يوما وعن ابى يوسف  
 رحمه الله انه احدى عشر يوما قال شيخ الاسلام ان هذا الخلاف انما هو عند وجوب اعتبار غسل النفاس فيما  
 اذا قال لسان ولدت فانت طالق ثم قالت بعد ذلك نفست عدتي اسع مقدرا ليعبر لاقول النفاس  
 مع ثلاث حيض فعند ما ذكره وعند محمد رحمه الله لبيعة واما في حق الصلوة والصوم فاقوله بالوجود وفي المحيط  
 ايضا انها لو ولدت ولم تر شيئا من الدم في نفسها عند اسبيل حنيفة رضي الله عنه فعليها الغسل وهو رواية الحسن  
 عن اسبيل يوسف رحمه الله ثم رجع عنه وقال انها طاهرة فلا تغسل عليها واكثر المشايخ اخذوا بقول ابى حنيفة  
 رحمه الله وعليه فتوى الصدر الشهيد واكثره عندنا اربعون يوما وعند الشافعي رحمه الله ستون  
 والخلاف مبني على الخلاف في اكثر الحيض لا يجتمع على ان اكثر النفاس اربعة امثال اكثر الحيض  
 وذكر شيخ الاسلام وهو اسع النفاس لاهم التقويمين اسع اللذين ولدا من البطن وبنيهما اقل من ستة أشهر  
 والواحد توأم على وزن فوعسل والموت لو امتد الى الجلس اضله وواجم ذكره الجوهري من التوأم  
 الاول فلو ولدت الثانية في خلال النفاس تمت نفاسها اذ كانت بعد الثانية عند الشيخين خلافا لمحمد  
 وزعم رحمه الله انه من الاخير عند ما وعنده اسبيل حنيفة رحمه الله انه يجب النفاس للاخير ايضا  
 اذا كان بينهما اربعون يوما لتحقق الولادتين والقضاء العدة من التوأم الاخير اجتماعا  
 لقوله نفاسا لاهل ان يضعن حملهن والحمل المضاف اليهن اسم لكل وعن هذا اذا قال لامرأة  
 الحاملة ان كان حملك غلاما فانت طالق واحدة وان كانت جارية فمنتين فولدت غلاما وجارية  
 في ذلك البطن لا يقع طلاق كذا في الكفاية وسقط بكسر الفاء والضم والفتح لكان فيه يرمى لبعض  
 خلافة كالا صبح والشمس والطف مثلا ولده وعند الشافعي رحمه الله نصيب للماء الحار على الساقط فان ذاب فخلقة  
 وان لم يذب فولد فتصير المرأة نفسا وان لم يشين بعض خلقة فلا نفاس لها بل ان كان قبل الدم المرسي  
 طهر تام بجعل الدم حينا والافاس حنة وتصير بالامتنع ام ولد اسع الموت في ذلك السقط واصل الامتنع



امروۃ بالتحریک بحسب طے ام وهو افضل کاینق و فعلۃ بالتسکین الیجمع علی افضل و یقع بہ المعلق بالاولی  
 کا اطلاق والتساق و غیر ہا فان قال ان دلالت فانت طالق لیس الطلاق بندہ اسقط و ینقض العتق بہ  
 اسے بالسقط و الطرف متنازع فیہ و ما ہی دم نقص شیء عن اقل حیض الاضافۃ بمعنی من ادلاست علی حدیث  
 المضات امی دم اقل حیض او زاد علی حیض المبتدأۃ اسے التی بلغت و استمر بہا الدم و ہو امی نہ ان  
 حیضہا عشرۃ او حیضہا دم عشرۃ ایام و لیالیسا من کل شہر و ہر عشر و ن او زاد علی نفاسہا امی المبتدأۃ التی  
 دلالت و استمر بہا الدم و ہو اربعون یوم یا فیہ حذف المضات اما من الجنہ او من المبتدأۃ ایام و لیالی غیر فیہ  
 کہوثۃ او زاد علی العادۃ المعروفۃ للامروۃ فیہ اسے فی حیض و النفاس و العادۃ تحصیل بالمسورۃ  
 الواحدۃ عند اسے حیضہ رحمہ اللہ مطلقا و عندہا المبتدأۃ بالمرۃ و لغیرہا بالمرتين و فی الخلاصۃ ان الفتوۃ  
 علی قول اسے یوسف رحمہ اللہ و جاؤ نہ زاد علیہا اکثر جہا اسے اکثر حیض و النفاس و ما رأست امی دم رائتہ  
 امرأۃ حامل و ان بلغ نصاب حیض خلافا للشافعی رحمہ اللہ فی اصح قولیہ استحاضۃ خبر بالنقص و معطوفہ  
 و الحامل الجسملہ فالاول لکون الوصف الاناث دون الذکور و الثانی بالنظر الی الاصطلاح المشہور  
 و اذا حملت شئنا علی ظہرہا و اسما فی حاملہ لا غیر ذکرہ الجوہرے لا تمنع اثینات او صفۃ صلوۃ فرضا و نفلا  
 و لا صوما کذلک و لا وطیاء و ما بین الاستحاضۃ و اراد ان یمین حکم مستحاضۃ و نحوہ فی الطہارۃ فقال و من لم  
 یمض علیہ وقت فرض الا بہ حد شد الذی استلزم بہ من استحاضۃ او رعاف او نحوہما  
 من دم جرح انقلاص ریح و نحوہ و ہذا بین ان شرط اعتبار العتق بقار و ما شرط اعتبارہ حد و ثانیہا  
 و کلا الحدیث وقت صلوۃ کامل اعتبار الطرف الثبوت بطرف الاستیفاء کذا فی المعنی و الکفایۃ یتوصف  
 خبر من وقت کل صلوۃ فرض لا کل صلوۃ کما ہو مذہب مالک رحمہ اللہ و لا کل فرض کما ہو مذہب  
 الشافعی رحمہ اللہ و یصلی بہ امی بذک التوفی فیہ امی فی ہذا الوقت ما شاء من الصلوۃ و فرضا  
 او اداء و قضاء و احدا اکثر خلافا للشافعی و مالک رحمہما اللہ و نفلا و احدا فصاعدا خلافا لمالک رحمہ اللہ  
 و ینقضہ خروج الوقت امی وقت الفرض فالایام للعب و الا ایام مجازی کطلوع الشمس اسے  
 کثر وجہہ لا دخولہ اسے دخول الوقت کالزوال امی کدخول عندہ فلو تو صا قبلہ لا یتنقض بعیدہ و عتق  
 نہ فرحمہ اللہ ینقض بالدخول فقط و عند اسے یوسف رحمہ اللہ و الشافعی رحمہ اللہ لکل منها و اما ذکرہ نہیں  
 المتأملین لان الخلاف انما یطیہ فیما فقط فالاول ناقص خلافا للزفر رحمہ اللہ و الثانی غیر ناقص خلافا

لابی یوسف ریح و الشافعی رحمہ اللہ

فصل فی طہرۃ الشیء بدناکان او ثوبا او مکانا و غیرہا عن نجس بالفتح مرے ہو الہجوم وغیرہ غیر مرے وال علیہ

والاجابة ان يقولوا ان لم يشق كما توهم لان قوله وان بقى اثر ليشق زواله يدل على ان الاثر ان  
لم يشق زواله يزال وقد يقال انما اقتصر على ذكر العين لان زوال العين يعرف بزوال الاثر فيدل زوال  
العين على زوال الاثر ونفس الاثر باللون والمريخ واشتق بالاحتياج الى شئ آخر كالصابون والكلام في  
الغسل بعد زوال العين ليس بشراً مطلقاً وهو ظاهر الرواية وقال النقيه ابو جعفر ان زوال برة ينسل  
بعده مرتين وقيل ثلاثاً بالماء وان كان مستعملاً عند من يراه طاهر او قد سبق بيان بالامرين عليه واظهر  
متعلق بزوال وقيل بغيره وبكل ما لم يخلو من زواله والثاني في جملة ما لا يزيل اى المتعسر بالصبر كالحل  
ماء الورد لانه يزيل الدبس واللبن خلافاً لابي يوسف رضى الله عنه على رواية الحسن عنه وعنه انه لا يغير  
البس بغير الماء وهو مروي عن ابي حنيفة رحمه الله ايضا وهو المذكور في الخلاصة وعما اى نجس لم يغير  
على قوله عن نجس من الغسل وعصره ثلاثاً عندنا مرة عند الشافعي رحمه الله والتلخيص مستحب عنده  
وثلاثاً منصوص على المصدرية من باب التنازع وينبغي ان يبالغ في العصر ثالثاً لما في الخلاصة وقفاوى قاضياً  
ان يغسل شيئاً فاذ لم يقطر منه الماء بالغ في عصره في الثلاثة فهو طاهر والنجس والمعتبر في العصر قوة العاصم  
حتى لو لم يبالغ فيه صيانة للثوب لم يجز ذكره فاصح ان وعن محمد رحمه الله في غير رواية الاصول ان العصر  
في المرة الثالثة كاف وايضا ان الغسل مرة واحدة كاف وعن ابي يوسف رحمه الله ان العصر ليس بشراً  
فان النجس اذا انزل وصب الماء على جبهته ثم صب الماء على الازار يطهر الازار عنه وان لم يعصر وفي رواية  
اخرى عنه انه اذا صب الماء على الازار فهو حسن وان لم يصب بجزءه كذا في المحيط والجامع الصغير للامام الهيثمي  
ثم ان الطهارة بما ذكرنا انما تحصل ان امكن العصر والاى وان لم يكن يغسل مرة ويترك اى  
عدم القطر ان لا يمس ثم مرة اخرى كذلك وثم مرة اخرى كذلك وقال الشافعي رحمه الله يغسل الماء ولغة  
الكلب بعا حدين بالتراب اى بما ذكره بل يغسل التراب بمواصل جميع اجزائه وفي الخبر يرفع عنه قولان وكذا يغسل  
سبعاً وم الكلب ولو لا وجوبه على النفس في العمرة وغيره او في كلام المذاهب اشعار الى ان تخصيص بالولوع  
ويطهر عن النجس رطباً او بالابسا يغسل اى الحن او فرك يابسة استحساناً والقياس انه لا يطهر كالماء من نجس  
يطهر به اذا كان الاطيل طاهر وقت الخرج بالاستحباب وعن محمد رحمه الله انه يكفي الفرك في الغليظ دون الرقيق  
وعن ابي حنيفة رحمه الله ان المبدن لا يطهر الا بغسل وهو اختيار قاضيان واختلف في الطاق الثاني  
الذي ينفذ اليه بله لانه لا يجسه ولا ينجس اى ان يغسل بالفر كذا في الكفاية ثم اذا اصاب الثوب ما لم يبد  
الفرك بل نجس لم يفرغ من ايتان في الخلاصة المختار انه لا يعود نجساً وفي قفاوى قاضيان الصحيح انه يعود نجساً  
وفي الخبر انه نجس وكذا الخف والارض على الروايات المشهورة وقال قاضيان اذا اصابته الارض

نجاسة فيقتل وفيه بتر اثر ثم اصابها الماء الصحيح انه لا يعود نجسا حتى يورث الماء على مثل نبرة الارض وليس عليها لباس  
 ومن الرجل طاهر عند الشافعي رحمه الله في منة المرأة والعلقة عنه قولان وفي السائر الحيوانات عند ائمة في قول  
 شخص في قول طاهر سوى الكلب والخنزير وفي قول سوي بالمركب من الذهب والوسيط ويطهر الخنثى استسنا  
 لا قياسا عن شخص في جرحه كالدخول والروث اذا جثت اى يمس بالمالك بالارض بحيث لم يمت اثره خلافا  
 لمرو الشافعي رحمه الله في غير المنى وكذا يطهر بان كان رطبا فيما يرد من عن ابي يوسف رحمه الله في السداية  
 والمضرات عليه شائخنا وفي الخلاصة والذخيرة هو الصحيح وعليه الغيوب وفيه قال المصنف ايضا وله كتاب الارض  
 شرط في الاصل وفي الجامع الصغير انه لا يطهر بالحنك والحجاب عند ابي حنيفة واسم ابي يوسف رحمه الله قال الحسن الشاذلي  
 في لارواية الجامع كذا نقول انه لا يطهر الا بالمالك به لان للغراب اثر في باب الطهارة ويطاهر قول سفي  
 عليه وسلم فان كان بها اذى فليس بها بالارض ويطهر الخنثى عن غيره اى من غير ذب عن جرحه كالبول بالخنثى  
 فقط وعن ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف رحمه الله ان يطهر بالمالك اذا انقلبت به تراب او رمل او نحو ذلك صا  
 كالجرح وفي الزوائد المضمرات اعتماد شائخنا على هذه الرواية لكان الضرورة في الكفاية قال شمس الامنة هو الصحيح  
 وعن ابي حنيفة رحمه الله مثله لانه شرط جفاف والنقل به ويطهر السيح ونحوه كالمزقة والسكين عن شخص مطلقا  
 يا المسح على الارض او غير ما وقال محمد والشافعي رحمه الله لا يطهر الا بالنقل في الخلاصة اذا اصابها البول لا يطهر الا  
 بالنقل وان اصاب السكين الدم عند الذبح ان سجد على الصوف او شئ اخر في قباوى انه لا يطهر وفي شرح الجامع  
 الصغير انه لا يطهر ولو لم يمسس بلباسه او مسس بلباسه لم يمسس بلباسه في المنيح والكانى انه ذكر في الاصل انه لا يطهر  
 الا بالنقل ويطهر البساط بالكسر ايسر وبالصاد لغة ايضا واما بالنسبة فمسح بالتراب حتى انما يمتد من الاثر ان  
 الثمانية يحجب الماء عليه ليلته كذا في الخلاصة وفتاوى قاضيان وزاد في الكافي في رابع ليلة ويطهر  
 الارض وما اتصل بها كالحصص والكلاب في المغرب والصباح يورث من القصب وفي الخلاصة يقال له  
 بالفارسية توارده وقال المصنف الزاد بها ههنا السرة في على الشلوح والكلاب يوزن فعل يهزق ويبرق في  
 القائم منه على المختار واما المقطوع فلا يطهر الا بالنقل ذكره شيخنا باليسر وذو باب الاثرين اللون  
 المرح وكذا الجحش والاجر المفرد وشي فان قلح بل يعود نجسا قال قاضيان في روايتان واما غيره  
 فان كان مستحلا فله ان ينسل ثلاثا من غير جث وان كان جده يد او جث فلا تارة في المعنى عن حسن  
 ابن ابي مطيع انه اذا اصاب الارض نجاسة تصب الماء عليها فخرجى قدر ذراع طهرت الارض  
 والماء الطاهر بمنزلة الماء الجارى والارض اذا يبت ثم اصابها الماء بل يعود نجاسة روايتان  
 في الخلاصة المختار انها يعود نجسا وفي فتاوى قاضيان الصحيح انها لا يعود نجسا على عكس ما سبق

في ثوب أصابه الماء وسئل رواية التجريد حكم الثوب والارض سواء كما مر ثم ان طهارتها بالصلوة لا يهتم  
 وفي الخفة انه يجوز اليتيم ايضا وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وجه الفرق ان الاحتياج في اليتيم الى الطهور  
 وفي الصلوة الى الطاهر وقوله عليه الصلوة والسلام زكوة الارض يسبها انما يدل على الطهارة واليضا  
 اشتراط الطهارة في اليتيم لعبارة النص فلا يتاكد بان ثبت تجريد الواحد كذا في الكافي وعنده زرارة والشافعي ومحمد  
 لا يطيب الارض الا بالماء ويعفى ما دون ربيع الثوب الملبوس في الصلوة على ما في الكافي والسرديات  
 من نجس تحت بيان ما قال ابو حنيفة رحمه الله ان نجس الخفيف يمنع الصلوة اذا كان كثيرا فاحتاجا فعنه انه لا يفتحه  
 الناظر من غير تقريده وعنه النعمان بن مالك ان ثوب الثوب وعنه بالربيع وقمر بوجين ففي الجامع البزباني ان المراد  
 ربيع طرب اصاير النجس من ذيل او ذراعين او كده وطينه الفتوة وفي الفوائد انه ربيع الثوب وهو الصحيح  
 طاهر الرواية عن محمد بن حماد وعنه انه شبر في شبر وهو طاهر الرواية عن ابي يوسف مرسوخة انه ذراع في  
 ذراع في الهداية وعن ابي حنيفة رحمه الله انه ربيع او في ثوب يجوز فيه الصلوة كما لم يزل وقال الامام الموفق  
 ان الفاحش في العنق مقدر ربيع العنق وفي الخلاصة ان الفاحش في الخت ربيع الخت في المختار وقال  
 قاضي خان المراد ربيع ما دون الكعبين ثم تخفيف النجاسة بقدر التجافي عندهم وكذا يتعارض النصين عنه  
 بالاجتلاف في النجاسة عندهم كذا في الكافي والهداية والنجس الخفيف كبول الفرس ولو لم يكن ليجسه  
 وهو طاهر عند محمد بن نجس خفيفا عندهما بالتعارض حديث الثوريين وقول عليه السلام استنزهوا عن البول  
 والاجتلاف في نجاسته فان محمد بن حماد قال بطهارته كذا في الكافي وفي المصنفات انه نجس فليظن عنه  
 ابي حنيفة رحمه الله وخفيف عند ابي يوسف رحمه الله والفتوة على قول ابي حنيفة رحمه الله في وقوعه  
 في الماء وعلى قول ابي يوسف مرسوخة في اصاير الثوب وعلى قول محمد بن حماد في اصاير الخطة في الكدر وخرطير لا  
 يلوكل هو خفيف عند الشيخين وعليه عند محمد بن حماد كذا في الكافي وفي الهداية هو الاصح وذكر في نظم النفس رحمه الله انه  
 خفيف عند ابي حنيفة مرسوخة عند علي بن ابي حمزة والشافعي وعنه رواية الكافي وهو طاهر عند الشيخين  
 وعليه عند محمد بن حماد رحمه الله في ميسوط شيخ الاسلام وشمس الائمة السرخسي هو الاصح وفي فتاوى قاضي خان ان خرا  
 الخشاش ولو لم يلبس الماء والثوب ووزق بالوكل الحمد من الطهور لا يفسد الماء والثوب في الطاهر الرواية عن ابي  
 حنيفة وابي يوسف رحمه الله ووزق سباع الطير يفسد الثوب اذا فحش ولا يفسد ماء البئر ولا يفسد ماء الاواني وبه اخذ  
 الفقهاء ابو بكر الاعرج وفي الكافي قيل لا يفسد وهو اختيار المكثر في الصحاح الجزاء بالضم كقرا العذرة ويزوس  
 عن الامام الشافعي كسر الخاء وكتب الواو بغير الزا خطأ وهو الاصح في كل لحمه فطاهر عند محمد بن حماد رحمه الله  
 الاخر والاحتياج وذكر الباطن في الاسرار والاثر ايضا في الخلاصة وفتاوى قاضي خان واطاوس ايضا

في اللون قامة نجس غليظا كسأسمى الباقي ما خرج من المخرجين من البول والسرقيين والروث والخشخاش والدم  
والخمر وكذا سائر الاثربة المحرمة في رواية وفي اخرى خفيفة واذا كان غليظا فبعض منه اسه من خمر الذبابة ونحوه  
قد رآه رحمه الله تعالى في السرقيين والروث والخشخاش بالكتية الفاحش وعند محمد رحمه الله انه ايضا لا يمنع وعن زهير  
روايته في رواية روث نكول اللحم خفيفة كبوله وغيره غليظ كبوله ذكرنا في الكافي والبرقي في رواية اخرى كل الارواث طاهر  
ذكرنا في المحيط والايضاح وبسبب الامام الرضا عني عن ائمة من ائمة السلف في غليظ فقال ان كان قد رصف الدم من الغليظ  
ومن الثوب من الخيف لا يمنع جواز الصلوة وان زاد يمنع وهو اس قدر الدم مقدار متقال في الخيف الكثيف اي  
ذي جرم وقد عرض الكف في نجس الرقيق في الكافي هو الصحيح وعلى هذا وفق ابراهيم والوجهين في رواية ابراهيم  
الدم من حيث المساحة ورواية اعتبار ومن حيث الوزن والمرد عرض مقرر الكف في الصحيح كذا في الهداية ولو صاب نجسا  
احيطا في الثوب اقل من الدم فقدت الى الطاق الاخر وصار كالماء اكثر منه فله قول ابى يوسف رح لا يمنع جواز الصلوة  
وعلى قول محمد رح يمنع وقيل انه ان كان مغفرا لا يمنع عندهم ولو صاب الثوب ودين نجس اقل من قدر الدم ثم انبسط  
وصار اكثر منه فاعترض بعض حال الوقوع وبعض حال الانبساط ذكره قاضيان وقال في القنية ان الفتوة على انه لا يمنع  
الصلوة وفي الخلاصة لو كان انبساطه بعد الشروع فان كان قيل ان يعتقد في التمسك بقبول الصلوة بالاجماع وان كان  
بعده ففيه خلاف ولول انتصيح بالحجاء المملوءة او المنقولة اسه رش الا ان الاجمعة يدل على كثرة النسي لكون الخاء  
اقوى ولو نظروا لادل النسب مثل روس الما بر ليس لشيء معتد به فهو الغدم سوار ذكر الروي يدل على ان الطرف  
الاخر معتبر كما قيل وفي الكافي ان ليس كذلك بل لا يعتبر في منها وعن ابى يوسف رحمه الله في رواية اخرى فهو معتبر ان جاوز  
الدم بهم نيل وما روى على نجس بالفتح نجس بالكه خلافا للشافعي رح على قوله الشريف والمجزي يوافقنا كعكسه اجماعا  
كما روى عليه نجس وروا القدر طاهر خلافا للشافعي رحمه الله وفي الخلاصة انه لم يحكم بطلانها في رواية ابى يوسف رحمه الله  
ويحكم بها عند محمد رحمه الله وعليه الفتوة كما رصار ملحا في الخلاصة هو غير طاهر عند ابى يوسف رح وطاهر عند  
محمد رحمه الله في المضمرات وعليه الفتوة كما رصار خلا ولا يصح على ثوب غير مضرب بطلانته نجسة عند محمد  
خلافا لابي يوسف رح قال قاضيان الاحوط هنا قوله وفيما سبق قول محمد رح وقيل منع ابى يوسف رح في المضرب بطلان  
حينئذ وقال الامام الحلواني لا يعتبر بالضم بالحيطة عند محمد رحمه الله كما هو المفهوم من ظاهر كلام المصنف ههنا فالشافعي  
من وجه آخر وقد ذكر ابو حنيفة رحمه الله مع محمد رح والمفهوم من نظم النسخ انه لا يفسد عنه وفي كلامه نوع تبنيه على ان لا  
ان يصلى على طهارة الثوب اذا صلى عليه في الخلاصة يصلى على الطهارة ولا يجزى على الذيل كذا اجاب الامام الحلواني  
ولا يصلى على طرف بساط طرف اخر منه نجس في الخلاصة هو المختار سواء تحرك احداهما ام لا الطرفان تجزى  
الطرف الاخر ولا يجزى على ما صرح به في الخلاصة وقد دس قاضيان ان البساط بمنزلة الارض بخلاف ما اذا صلى



في ثوب اى طرفه نجس القى على الارض فان كان باعليها تحرك فحرك الطرف الطاهر لا يجوز ذلك اقل في البساط الضيق وليس في ثوب  
 طهر فيه من نجس ندوة اى بانه سواء كان النجس بحيث لو عصفه قطره من شى اول او قيل ان كان ليقطر منه شى فندوبه نجسه في الجملة  
 والاصح انه لا يصير نجسا فلو لم يجز ان يقطر من طهر لاصفة نجس منه اى من الثوب شى ان عصفه في الخلاصة لومر ان  
 على النجاسة ثم اصاب ثوبا مبتلا قال الامام الحلواني انه نجس ولو استنجى بالماء ولم يمسحه بالنديل حتى فاسا اختلف فيه فاعا  
 المشايخ على انه النجس وفي الفقيه والمحيط هو الاصح وكذا لو كان السراويل مبتلا ثم فسا ولو استنجى بغير الماء ثم ابتلاه ذلك الموضع  
 ثم اصاب منه شى بعده فانه ثوبه فاعا ان يقول النجس والمختار انه نجس ونجارات النجاسات والاصطبل اذا غلبت  
 ثم بقا طهرنا على الثوب فعلى النوازل انه نجس في الفقيه المختار انه لا نجس وقوله او وضع اى الثوب غطت على طهر  
 رطبا حال على ما طين اطين فبسه سرقين وليس الطين ذكر قاضيان ان التراب الطاهر اذا جعل طينا  
 بالماء نجس او على العكس الصحيح ان الطين ايهما كان نجسا في الخلاصة به اخذ الفقيه ابو الليث وهو مروي عن ابى ابو  
 وقال نصير بن يحيى ومحمد بن سلام ايهما كان طاهرا فالطين طاهر وكان الفقيه ابو بكر الاسكاف يقول العبرة بالماء اقل  
 على العكس والطين تابع للطين وفي الجاوى انه سئل محمد بن سلمة عما اذا اخطأ الماء الطاهر بالتراب النجس قال الطين  
 طاهر للتغير حاله التراب طهر كروث احرقت قيل فان كان الماء نجسا قال اذا جفت صار طاهرا وانه محل النجاسة غطت  
 ايضا على طهر وضيق الموصوف محدث او اكتفى بالضمير في قوله فغسل طرف منه وان لم يخرج موضع النجاسة وعن  
 الشافعي رحمه الله يجب غسل كله كخطه بال عليها ثم يرد منها يغسل بعضها او وهب وقسمت كالقطن النجس  
 اذا ندف وكان النجس فيه شائبا يراد به الذباب بهذا الفضل كذا في الخلاصة وفي الجامع الامام الترمذى في ثوب يرد في  
 الكدس فهو مغفور الاستنجاء بغيره سنة في الصحاح النجوا يخرج من البطن يقال انما اى حدث ونجا الغائط لنفسه  
 عن الاممى اشبه اى مسح موضع النجوا وعنه قيل السين للطلب فالعنى طلب النجوا ليزيله من كل حدث اراد النجار  
 من سبيلين يخرج القصد والقصد ونحوه فيكون الاستنجاء في قوله غير النوم باعتبار ان النوم انما يكون ناقضا لظنة  
 الخروج من احد السبيلين والطاهر ان ترك النوم امن وغيره السج مطلقا عند عامة المشايخ وقد سبق انه اذا فسا  
 كان ماحولا مبتلا نجس عند بعض المشايخ فهو ليقول بالاستنجاء حينئذ يخرج من المدر والتراب والخبث ونحوه حتى  
 يفيقيه اى يتطهر موضع الاستنجاء وفيه اشارة الى انه لا يقدر فيه عدد مسنون وقدره الشافعي رحمه الله في المشهور  
 وفيه للعبوط البكرى ان الاستنجاء بثلاثة اجزاء او بواحدة ثلاثا احرقت فزمن عنده حتى لا ترك لم يجز صلوة وان حصل  
 التثنية بواحدة ففي الهداية لا بد عنده من التمسك واليه يشعر كلام الايضاح ووجيز حجة الاسلام وذكر قاضيان انه ينبغي  
 في الاستنجاء باليدين بالاول والقبيل بالثانية ويد بر بالثالث في الغنيمة وقيل الرجل بالاول والثانية  
 في الشاؤ وقوله بالثالث بكلمة الباء يشعر بان الفصل قيل من الادبار كالاول وهكذا في الخلاصة ايضا وقد جزم

انظر في ظاهر الرواية اذا صار الظل مثله مثل للمقياس سوى الفخ خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر في ظاهر  
 الرواية عن حقيقه رحمه الله وعندني رواية ان اذا صار الظل مثله سوى الفخ خرج الظهر ودخل العصر وهو قولنا  
 وقول الشافعي رحمه الله وعندنا رواية الحسن بن سعيد بن عمر ان اذا صار مثله سواء خرج ولم يدخل بالظهر مثليه فكان  
 بينهما وقت عمل وهو الذي يسميه الناس بين الصباوتين ووقت العصر منه اى من وقت بلوغ الشمس  
 كل شيء مثليه او مثله سوى الفخ على اختلاف الرواية اى وقت الغروب وقال الحسن بن زياد اخر وقت العصر  
 حين يصغر الشمس وهو قول الشافعي رحمه الله ووقت المغرب منه اى من وقت الغروب اى وقت غيبته  
 الشفق وعندنا رواية الشافعي رحمه الله وقت المغرب مقدار ما يسع الوضوء والاذا نزلت من ركعات وفي البداهة  
 وقتاوى قاضيخان مقدار ثلث ركعات والادل هو اختيار الامام حجة الاسلام الغزالي على ما صرح به في الوسيط  
 وذكر في المذهب ان لا باس باكل لقمة او لقمتين عند قيل الصلوة ليسكن الجوع وهو اى الشفق على ما يروى  
 عن عمر بن علي وابن سعد رضي الله عنهما جميعا في رواية عن الشافعي في رواية عنه ايضا هو اختيار الطيلى والاصح  
 والجوهرى وبني يثيرة في ظاهر الرواية عنه ان الشفق البياض بعد الحمرة وهو المروى عن ابي بكر وعائشة وابن  
 عباس رضي الله عنهم وهو اختيار محمد بن يحيى والمبرور في سهل اختياره الاول ثم اذا تعارضت الآثار والاختلاف  
 بقى ما كان على ما كان وكان وقت المغرب ثابتا بيقين ولا يخفى بالمشكك وقت العشاء لم يثبت  
 بيقين فلا يخفى بالمشكك في الاستمرار ان قوله اول وقت وقوله اوسع وفي التجنيس ينبغي ان يؤخذ في السبع  
 بقوله العصر الليالي وقوله البياض اى ثلث الليل او نصفه وفي العشاء بقوله لا يثبتها عدم البياض  
 اى ثلث الليل هذا ولكن بقاء البياض اى نصف او الثلث متبع جدا ووقت العشاء منه اى  
 من غيبته الشفق وتذكير الضمير لانهما يعنيان ان تغيب او الخيب الغياب والتغيب والعودة اى اى  
 حقيقة اى من وقت الغيب ووقت الوتر عير اى اى بعد العشاء والمراد به الصلوة لا الوقت اى  
 وقت طلوع الفجر اى اى العشاء والوتر صريح بدفع التوهم اختصاص العشاء بالوتر وقوله عير  
 يشعر بان وقت الوتر بعد العشاء وهو قولنا وقول الشافعي رحمه الله وقد منع في ذلك الكلام صاحب  
 الهداية والقدرى وعندنا حقيقه رحمه الله اى وقت اذا غاب الشفق كالعشاء الا انه امر ببقاء  
 العشاء عليه في الكافي ان هذا الاختلاف فرع الاختلاف في صفه الوتر فصفه هو واجب والوقت  
 متبع من واجبين فهو وقتها وعندنا ما يستوجب قضاءها وشرعت بعد العشاء ان ركعتي السنة فوقت  
 بعد العشاء وثمره الخلاف نظر اذا سلم العشاء بغيره وضوئها والوتر بوضوئهم تذكر ان العشاء  
 لا الوتر عير خلافا لما اذا تذكر الوتر في صلوة الفجر عند سعة الوقت بعد فجره عن خلافا لما

ويستحب للفجر الاخير يوم النحر الحرام بمزاولته فان التمس فيه فضل المداينة حال كونه مسفرا يقال سفر بالعبادة  
اذا صليها بالاسفار واسفر الصبح انشاء واستدل عليه بقوله عليه السلام اسفروا بالفجر فانه اعظم للاخير وقد حملوه  
الشافعي وغيره على ان المراد بتحقيق طلوع الفجر والظلمة على ان المراد بطول القراءة بحيث يضرع مسفرا  
وروى البخاري عن عائشة رضي الله عنها وعن ابوها قالت كن نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الفجر متلفعات بمروطهن ثم ينقلبن الى بيوتهن حتى يقضين الصلوة الا يعرفن احدن الغلس  
وعن سهل بن سعد رضي الله عنه قال كنت اسحر في الهي ثم تكون سرعة لي ان ادرك صلوة الفجر مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وفيه دليل على مبادرته صلى الله عليه وسلم بصلوة الفجر في اول الوقت وصريح في ذلك ما  
اخره ابو داود من حديث ابن مسعود رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم اسفر بالفجر مرة ثم كانت صلوة تبين  
بالغلس ثم مات لم يعد الى ان يسفر والمستحب عند الشافعي ان لا يتعجل في كل صلاة على الاصح الا ان لا يدا بالشر  
يستحب في صلاة الحرفة الاسرار المراد بالتعجيل الاداء في النصف الاول وفي المذهب والوسيط ان حيازة فضيلة  
الاولوية ان يستعمل باسباب الصلوة كما دخل الوقت وقيل لا بد من تقديمها على الوقت ثم الاسفار بحيث يكتمه  
امى المعلى ترتيبا لرعيين آية سوى الفاتحة وهذا في ستة القراءة في الفجر والترتيل هو القراءة ثانيا  
واصله في الانسان وهو يلقبها ثم يكتمه الاعادة للوضوء والصلوة لو ظهر فساد وضوؤه بعد الفزع  
وقد اطلق ذكر الاعادة في الكافي والتهذيب فتاوى قاضيهان والمذكور في بعض الكتب هو الاعادة على الوجه المستون  
وكان في لغة الاعادة ايماء الى الاداء بالطريق السابق او يستحب تمام حبيب ظهر الصيف بخلاف ظهر  
الشتاء كما يسمى وتأخير عصر مطلقا لم يتغير بين الشمس وهو ان يصير بحيث لا يتحارب فيها العيين في المداينة ويستحب  
والمنعرات هو الصبح وفي الغنية هو الاصح وقال الطحاوي لا يصليها الا اذا شمس بيضا ولا يد عليها مصفرة وقال السفين  
والنخعي والحاكم الشهيد ان المعتبر تغير الضوء ثم التأخير الى التغير مكرهه كراهية تحريمه على ما في الغنية واما الاداء  
ففي الكافي انه غير مكرهه لانه مأمور به ولا يتقيم اثبات الكراهية للشيء ما مع الامر به وقيل الاداء مكرهه ايضا  
والله يشعر كلام البسوط والمنعرات وتأخير العشاء الى ثلث الليل والتجاوزه منه الى النصف غير مكرهه  
لكن الى ما بعده مكرهه تحريما وقيل التعجيل في الصيف افضل للتأجيل للجماعة وتأخير اللوتر الى آخر الليل لمن  
ولق اعتمدا بالانتباه قبل الصبح والا يوتر قبل النوم وكان ابو بكر رضي الله عنه تراو الى الليل وعمر رضي الله عنه فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم لا يكثر من الصلاة بالثقة ولم يراعت بالفضل ويستحب التعجيل في كل صلاة في كل وقت لا حاجة الى بيان لانه  
يفهم من قوله يستحب تأخير ظهر الصيف بناء على اعتبار المنعوم المخالف في الرواية وفيه نظر لان استحباب تعجيل الامم  
من مفهوم المخالفة كما لا يخفى اللهم الا بعد ان يعلم انه يستحب في كل صلاة تأخيرها وتجيلها في كل وقت في كل

الاذقات وكره تحريم الاداء بعد اشتباك النجوم الامن عذر و يوم غييم هو السحاب الغين بولنه في الغيم  
 يعجل استجابا لصوت راعا لاداء حال التغيير والعشا و عذر عن تقبل الجاذة لاجل لمطر و يوم اخر استجابا لايضا  
 غيرهما و قد تم على الطرفين على المعطوفين كالسابق دليل على انه قيل لهما كما عرفت في موضع و عن ابي حنيفة ر.م ان  
 يوم غير يوم جميع الصلوة اذ في التقبل لو هم و قرع لاداء قبل الوقت فلم يكن محسوبا ولا يجوز خلافه للشافعي ر.م  
 فانه يجوز به الفرائض مطلقا و النوازل بكثرة و التي لها سبب من غير كراهته و الباقي مع الكراهية صلوته مطلقا و فساد  
 لظلال على ما صرح في الخلاصة و فتاوى قاضيان و هو ظاهر كلام الهداية و في الاسرار و الزاود و الكافي  
 وغيره ان التطوع جائز مكرره و سجدة تلاوة و حبت باساراة في وقت غير مكرره و محسوبة صلوته جازية  
 حضرت في وقت غير مكرره فان وجبت بقراءة في الوقت المكرره او حضرت فيه ففى الكفاية وغيره بانها جازية مع  
 الكراهية و في التحفة انه يجوز غير كراهية بل لا يفضل في الجنازة الاداء و في الخلاصة ان قراءة السجدة في وقت  
 مكرره و سجدة في وقت مكرره اخر اختلف الروايات فيه و الظاهر انه لا يجوز و في شرح الطحاوى انه يجوز عند  
 ابي يوسف و كذا روى عن محمد بن عيسى عند طلوع عهده اى طلوع الشمس الى ان تخارنى عنه الاصحى به قال محمد  
 بن الفضل و هو الصحيح و في الاصل الى ان اختلفت قدر مح و قال الفقيه ابو حنيفة في موضع طست مستويا مفتى  
 وقت الشمس على حيطانه في في الطلوع و اذا وقت في وسطه فقد طلعت و عل الصلوة كذا في المحيط و في  
 المضمرات عن الشمس الائتمانه لا يمنع من صلي الفجر عند الطلوع لاحتمال الشك بالكراهية مع ان اصحاب الحديث  
 اجازوا الصلوة عند الطلوع و عند قيامها في الظلمة كما ذكرنا و يجوز ابو يوسف ر.م الفعل عند قيامها يوم الجمع  
 و عند غروبها اى وقت تغربها على ما مر و ذلك لان هذه الاوقات ناقصة تنقص الصلوة فيها فلا يتاوى بها  
 الفرائض التي وجبت كاملة لكان سببا لاداء عصره و هو اى يوم ذلك الغروب و المصلحة فانه جائز بخلاف  
 العصر اليوم السابق لان الوجوب في الاول ناقصة نقصان سببه و هو وقت الغروب و في الثاني كمال الحال  
 السبب هو الوقت تمامه على ما عرفت في الاصول من ان سبب الوجوب عند الاداء هو الجهر المقارن للشروع  
 و عند الفوت هو الوقت بكماله لا الجهر الاخير و ههنا بحث لا يتجمله المقام و مكرره تحريم او اخرج الامم للخطية  
 الى فراغه عنها كذا في الهداية و في الخلاصة ان الاجماع على ان القطوع بكبره اذا خرج الامم للخطية قبل ان يشرع  
 فيها و بعد الفراغ عنها و على هذا اتم الخروج بقطع الصلوة و ذكر الخطية يتناول خطية الجماعة والعبد و المكسوف  
 والاستسقاء و النقل سببا او ابتداء و يبدأ في الاول خلاص الشافعي ر.م و في الخلاصة لو اتمخ التطوع في الاوقات  
 المكرره لم يقطع ثم نقض في ظاهر الرواية في المعنى و التحفة ان الافضل ان يقطعها ثم يقضيها في وقت سهل و في  
 الوقت المكرره جاز و اساء و عند زفره لا قضاء عليه و هو رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه سنة الهداية ان

الآن هو الاول فقط فلا يكره الغاية وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة في وقت الخطبة وقد صرح المصنف بانها  
 يكره فيه بغيرها فتمتنع المذكور منها وسجلت الرواية على ما في الكفاية والخصلة وقاوى قاضيان فليخرج اليهما  
 والاولى تاخير الظرف عن الفاعل ليقترب من معطوفه وهو قول وبعد طلوع الصبح الى طلوع الشمس انا عند  
 الطلوع غير النقل ايضا كبروه بل هو غير جائز كما سبق الاسناد في سنة الصبح في المضمرات ذكره الحكم بالمبار  
 بعد الفجر الى الصلوة وقيل الى الطلوع وبعد اداء العصر الى اداء المغرب ومنها بحث ان  
 المضموم من هذا الكلام بدلالة قوله فقط ان لا يكره الغوايت وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة عند الغروب  
 وقد سبق انما غير جائزة عند ذلك فثبتا قضاءه وايضا ذكرنا ان صلاة جنازة حضرت عند الغروب وسجدة  
 تلاوة عنده كبره وتنان فلا يستقيم قوله ولا يكره النقل فقط بعد اداء العصر الى اداء الغروب وغاية التكليف ان  
 يعتبر قيد فقط في هذا المعطوفه او يقال ان ما سبق من عدم جواز ما عند الغروب قرينة على خروج حكمها عن هذا  
 البيان وان اختاره ان سجدة التلاوة وصلوة الجنازة غير كبره وتبين عند الغروب كما هو رواية التهمة يعني  
 ان يعلم ان النقل المكره بعد العصر هو النقل القصدي كما سيجي من انه لو قعد في اربعة فقام الى الخامسة  
 وقبر بالاسجدة نعم ايها سادته ومن هو اهل فرض كما اذا بلغ او سلم او فاق وطهرت في آخر  
 وقته اي وقت الفرض بحيث يسع التحريم والنظر متعلق بنسبة الصلاة اليقضية اي ذلك الفرض وقال زهر  
 تقضيه اذا ادرك باليسع والشافعي رحمه الله اذا ادرك باليسع ركعة وفيما دونه عنه قولان فقط اي لا يقضي فرضاً قبله و  
 قال الشافعي رحمه الله لو استأهل في العصر والعشاء بقدر ركعة يقضيه الظهر والمغرب وفي قول آخر ليقضيه الظهر لو ادرك  
 قدر خمس ركعات والمغرب لو ادرك قدر اربع ركعات كذا في التبيين الا يقضيه من خاصيت اوجن فيه  
 اي في آخر الوقت وقال الشافعي تقضيه لو عرضا بعد ادراك باليسع وليس فيه قيد فقط كما يقتضيه السوق مقبر في المعطوف  
**فصل الاذان** في اللغة الاعلام وفي الشرع الاعلام للصلوة على الوجه المعروف قيل هو  
 فرض كفاية وقيل واجب وقيل سنة المدي وقيل سنة مؤكدة في الكفاية والكفاية هو الصحيح وهو سنة  
 للفرايض الخمس والجمعة فقط لان غير ما تابع لها والاذان للاصل اذ ان الفرع في وقتها قيل واسما  
 والنظر متعلق الاذان بنسبة الجملة اول الاذان احوال منه لا يقال قد ضربوا بانه سنة عند قضاء الفوايت ولا  
 شك انه بعد الوقت لا نالقول ان ذلك وقتها كما لفظ به الجمهور وقت اتيانها وبعثها والاذان  
 في الوقت لو اذن قبله وقال بويوسف رحمه الله لا يكره للفجر في النصف الاخير من الليل ولا ياء ذكره فانيحان  
 وغيره وقوله عليه السلام لا يغزكم اذان بلال يدل على انه كان يؤذن قبل الوقت لكنه لم يكن الصلوة بدلالة  
 اخر الحديث فان يؤذن لم يرح قائلهم ويشتر صائهم ويقوم نائمهم فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم قيل



المؤذن من غير اشتراط بيان كيفية الاذان والاباء للتحذير اي ليقول الاذان غير مسرع وكيفية ان يقول الله  
الله اكبر ويقت ثم يقول مرة اخرى كذلك وهكذا بين كل كلمتين وسمن ابى بكر الانبارى ان عوام الناس  
يضمون الراء من الله اكبر وكان المبر ويقول الاذان مع موقوفاته مقاطعة والاصل فيه ان يكون الراء فحوت  
فتحة العزة اليها كما في الضمات مستقبلا في الخلاصة ترك الاستقبال مكرره والمسافر ان يؤذن راكبا غير  
مستقبل وينزل للاقامة **واصابه في اذنيه الواو والحال او المعطوف على الحال** وتركها كما  
في بعض المنع خطأ عند الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف وضعيف عند بعض وسن القيام ونقل عياض عدم  
جواز التعود ولا يلحق في الاذان بان يزياد وينقص حرفا او كيفية لها من الحركات المدات تحصيل الصوت وقال  
شمس الامام في ابياتين **ولا يلحق الا بجمع** خلافا للشافعي ثم والرجح في الاذان ان يرفع صوته بالشهادتين  
بعد ما خفض بها ويجول **وجهره في ابياتين** يعني حتى على الصلوة وسن على الصلاح **بجسته**  
**في الاولى** ويسيره في الثانية في الكفاية هو الاصح قيل يحول في كل منها يمينه ويسيره حتى  
من اساء الا محال يعني اقبل فيعدي بجلي وتحت الامة للسالكين كليت ولعل تقدير كعب مع لا بمعنى مسرع  
فيجعل تارة بمعنى الجزاء الاول فيعدي بجلي وتارة بمعنى الجزاء الثاني فيعدي بالي او باء وتارة بمعنى آت  
فيعدي بنفسه وعلى سبويه عن ابى الخطاب ان بعض عرب يقول في حتى لا الصلوة واستوفى الجوهرى الكلام  
فيه **وان لم يتم الا علام مع بقاء المؤذن في مقامه** يستدير المؤذن في الميسرة عند الجمعيتين  
ويخرج راسه من الكوة اليمنى ويقول حتى على الصلوة مرتين ثم الكوة اليسرى ويقول حتى على الصلاح مرتين  
**والاقامة** افعاله من قام بمعنى تشمر والنق او اتمنن سمي بها الاذان الاخير او عمة تشمر الناس لها ويرغبون  
فيها ويقومون لاوايها والتا بدل عن العين كعادة من الفاء وقد تحذف عند اقامة المصنف اليها فاعلم  
كقوله تعالى واقام الصلوة وكقوله لا تشعروا خلفك عند الامر الذي ولما رواه في افضل من الاذان مثله  
فيما ذكر من كونه سنة مؤكدة للفر الص فقط وغيره وفي كونه مشني مشني وقال الشافعي رحمه الله في فرائد  
الاقوله قد قامت الصلوة في المبسوط عن ابراهيم النخعي ان اول من افرد بها معاوية رضي الله عنه وقال  
المجاهد كان الاقامة مشني فافرد بها بعض امراء الجور لحاجة لهم لكن يجذر اى يسرع فيها في الخلاصة ان الجذر  
فيما سته حتى لو تركه فيها يستقبلها والمفهوم من المحيط والهداية انه مستحب كالتسريع في الاذان ويزاد عطف  
على يجذر اى تراذ ايضا قد قامت الصلوة مرتين بعد الصلاح واقامة غير المؤذن مع حضوره مكرره  
عند الشافعي رحمه الله عليه وان رضى بها وعندنا بكبره ان لم يرض وان غاب الا بكبره اجماعا والاية تكلم عطف  
على لكن يجذر فيهما اى الاذان والاقامة لاني اثنائي ولاني اثنائي في الخلاصة لو تكلم بكلام يسير لا يابز  
كلمة

الاستقبال والتشويب من شاب لرجل رجح او من شاب لناس اجتمعوا قيل من التشويب اى بالاشارة  
 بالتشويب للاعلام اى الدعوة بين الاذان والاقامة من عند المتأخرين على حسب المتعارف في كل صلوة  
 الا في المغرب وقد احدث ابو يوسف رحمه الله الامير بان يقول له السلام عليك ايها الامير حتى على الصلوة حتى على الفلاح  
 واشكره ذلك محمد رحمه والتشويب عند الشافعي رحمه ان يقول في الفجر بعد الجعالة لصلوة خير من النوم في الفجر مرتين  
 كذا في المذهب والوسيط فقوله القديم انه مشروح فيه والجديد انه مكره لان الاخذ بوردته لم يحكمه يستقر فتوى اصحابه  
 عليه انه سنة لانه صرح ابن ابي مخذولة وان لم يبلغ الشافعي رحمه ويجلس المؤذن في كل الصلوة بينهما اى بين الاذان  
 والاقامة اذ الوصل مكرهه لقوله عليه السلام ليلال رضى الله عنه اجعل بين اذانك واقامتك قدرا ما يفرغ  
 الاكل من اكله الا في المغرب عنده والاستثناء ينصرف الى الكلامين على وجه التنازع فعلى المغرب عنده  
 ليكت قايما قدرا ما يمكن فيه من قراءة ثلاث آيات قصار او آية طويلة وقيل قدرا ما يخطو ثلث خطوات وعندهما  
 يجلس فيه ايضا قدرا جلسته باين الخطبتين لان الجلستين عرت للفصل كما في الخطبة وفي الخلاصة لو فعل المؤذن  
 كما يقال كبره عنده ولو فعل كما قال لا يكره عندهما وقال الشافعي وما لك رحمه لا تفصل بينهما في المغرب وروى الحسن  
 عن ابي حنيفة رحمه تقدير الفصل بينهما في كل وقت وقد ذكر في الخلاصة ويؤنون للخطبة اذا كانت واحدة  
 ويقسم ايضا وعند مالك والشافعي يكفي الاقامة وكذا اذا كانت كثيرة يؤنون لاولي الفوائت ويقسم  
 واما الكل من الفوائت البواتي فهو على الخيار ما ياتي مجعها اى بالاذان والاقامة او بها فقط وعن  
 محمد رحمه انه لا ياتي الا بها واليه مال الفقيه ابو جعفر وقال الامام بدر الدين اذا قضيا ما في مجلس واحد فهو على الخيار و  
 ان قضيا ما في مجلسين ياتي بها وكبره اقامته المحدث لا اذانه وفي رواية انه يكره ايضا وفي رواية اخرى  
 انها لا يكره ايضا ولم يعاود في الخلاصة لا يعاود اذانه في ظاهر الرواية وكبره اى بالاذان والاقامة من  
 الجنب باتفاق الروايات ولا نقا وهي اى اقامته الجنب لان تكرار الاقامة لم يشرع بل يعاود  
 بهو اى اذانه استحبابا في جامع صدر الشهيد بن ابي شيبه بالروايتين لان تكرار الاذان مشروع في الجملة كما في الجملة وفيه  
 زيادة اعلام فاذا ان الجنب كبره ويعاود استحبابا كما في اذان المرأة والمجنون والسكران والصبي  
 الذي لم يقبل كذا في الخلاصة ونقل النووي عن ابي حنيفة رضى الله عنه وداد وان اذان الاغني لا يصح وغالبه  
 بعض وما قيل انه مكرهه لضعفه ما من حديث اذان ام مكتوم فمحل على ما اذا لم يكن مومنا بغيره بالوثق وبني المحيط  
 ان اذان العاسق كبره ولا يعاود وفي الخصائل لو شرط اعلى الاذان اجرا فهو فاسق وذكر قاضيان انه لا يجلس  
 للمؤذن والامام ان ياخذ اجرا وقيل في زماننا يجوز للمؤذن والامام والمعلم اخذ الاجرة وفي التحفة ان التشويب  
 في تعليم القرآن على الجواز وفي الخزائن ان الاستيثار على تعليم الفقه جائز عند بعض المتأخرين وعليه فتوى

وكره تركها اى ترك الاذان والاقامة معا في السفر وكيفية الاقامة لان السفر سقط نصف الصلوة فان  
يسقط احد الاذانين اولى وذكر قاضيه ان قيل لا يترك الاذان ايضا وعن النبي صلى الله عليه وسلم من اذن  
في ارض كفر وقام صلى بصلاته ما بين الخافقين من الملائكة ومن صلى بغير اذان واقامة لم يحيل معه الملائكة  
وكذا كره تركها ساوكر كل منها ايضا في جماعة المسجد اى الجماعة الاصلية لا يكره تركها معا في بيته  
في مصر اذا اذن وتقيم في مسجد خيبر الماروي ان ابن مسعود رضي الله عنهما صلى بصلتهما واسود في بيته بالاذان  
والاقامة فقبل له الا تزدن وتقيم قال كيفينا اذان المحي واقامتهم وعن ابي حنيفة رضي الله عنه ان في  
تركها اسادة وفي جامع الكرخي انه لا يرخص في ترك احدهما وفي هذا المقام لتسايل اذ لو اريد بقوله تركها  
ترك كل واحد منهما لا يستقيم قوله في السفر والمكره فيه تركها ولو اريد بتركها معا كما هو الظاهر منه لا يتيمم  
الترك في جماعة المسجد لان ترك كل منها مكره وفيها كما ذكرنا بل ينعيم ان ترك احدهما غير مكره فيها الاعتبار بالجمهور  
المخالف في الروايات على ما قالوا لا يقوم الا طام والقوم محمد قول المؤذن حتى على الصلوة  
في الخلاصة والكانى عندنا يقوم عند حتى على الفلاح وفي الكلام اشارة الى ان القيام عند ذلك اذا كان المؤذن  
غير الامام واما اذا كان هو الامام فيقوم القوم عند فرائض من الاقامة ويشترع فيها الامام عند قوله قد  
قامت الصلوة اى قبيلة كما يشترع كمنه قد قامت وصرح به في النوار وفي المحيط قال الامام الحلواني  
هو الصحيح وفي الخلاصة الاصح ان الامام يكتب حين فرغ المؤذن من قد قامت الصلوة واليه يشترط بركلام  
المبسوط وعند ابي يوسف لم يشترع بعد الفراغ عن الاقامة وهذا بيان لان فعله فيجوز كلا الطرفين عند  
الفرقيين في الخلاصة من سمع الاذان فعليه ان يحجب ان كان جنب بقوله عليه السلام اربع من الجناء و  
ذكر منها ترك اجابة الاذان وذكر قاضيه ان قال عليه السلام من لم يحجب الاذان فلا صلوة له وفي الكفاية  
ان الجواب هو ان يقول ما قاله المؤذن الا في المحي عتقين وعند ذلك يقول لا حول ولا قوة الا بالله وزاد  
عليه قاضيه ان ما شاء الله كان وعند قوله الصلوة حينه من النوم يقول صدقت وبررت وقال شمس الائمة  
الحلواني انكلم الناس في الاجابة قال بعضهم في الاجابة بالقدم لا باللسان حتى لو اجاب باللسان ولم يمش الى  
المسجد لا يكون محجبا والى هذا يشير ما ذكر في الخلاصة من انه لو كان في المسجد ليس عليه الاجابة الا الاذان ولا الاقامة  
وفي التفاريق اذا اذن واحد بعد واحد كما في الجمعة فالحرمة للاذان الاول وهو الموجب للسمي وتركة التجارة  
قال شمس الائمة هو الصحيح ذكره قاضيه ان وقال الطحاوي وهو الذي عند المنبر بعد خروج الامام وقال الامام  
في تحرير الدين اذا سمع الاذان من المساجد في وقت واحد يجب عليه اجابة اذان مسجده وفي المعون الافضل  
ان يركب القاري عند الاذان به وروا الاثر وفي الخلاصة اذا كان في المسجد يعني في قراته وفي القوايد المستغنية

وكذا اذا كان في بيته ان لم يكن اذان مسجده وكذلك في النهاية ايضا وفي الغنية ثم يتكلم في الفقه او الاصول فيسمع  
الاذان يجب عليه الاجابة بسم الله والاذان وهو يمشي فالاولى ان يفت سبعة ويجب جميع عن عائشة رضي الله عنها  
وعن ابيها اذا سمع الاذان فاعل بعده فهو حرم

**فصل شروط الصلوة** شرط اشئ هو الخارج الغير المؤثر فيه المتوقف وهو على وجوده ففقد وقد  
يستعمل بمعنى المتوقف عليه ولم يذكر الوقت فيما لا يفسد بشرط الصلوة نفسها وانما هو شرط لكونها بطريق الاداء واما  
التشرية فلكونها مستتابة بالاركان او صلواتها بها في البيان ثم لما كانت الصلاة اهم الشرط به انه يذكر ما يشترطها  
طهر بدن الفصلي من محدثه اي نجاسته حكمية وخبثه اي نجاسته حسيية وانجس بالنجس ليعلم انما  
سبق وتقدم الحكمية لجواز الصلوة من غير طهر عن الحقيقة في الجلب بخلافه وطهر ثوبه على ما مر ومكانه اي  
موضع قدميه وموضع سجوده وفي الخلاصة لو كان في موضع ركبتيه ويديه نجاسة لا يمنع او الصلوة وعنده زفر والشاغي يشترط طهر  
موضع اليدين الركبتين وعن بعض المشايخ انه قول الجنيبة ايضا رضي الله عنه وان كانت في موضع سجوده فهو مانع عنه ما عدا الجنيبة  
رضي الله عنه روايتان وفي بعض الكتب انه مانع عنه الجنيبة من ابى يوسف رحمه روايتان في رواية لطل صلوة وفي رواية  
لبطل سجدة لصلوة فلو اعاذ ما على موضع ظاهر جاز وان كانت تحت قدم واحدة اكثر من درهم وتحت القدم  
الاخرى ظاهر اقبلت المشايخ فيه والاصح انه مانع وكذا ان كانت تحت كل قدم اقل من درهم لكن بحيث  
لوجعت على لبس وبانته الاخر نجس وعلى خشب كذلك وهو غليظ بحيث يقبل القطع او على جلد شاة وصوف نجس  
وستر غروره في استقبال القبلة فمن كان بكفة فعليه اصابت عين الكتب اجماعا وعلى المافا في اصابتها  
جهتها في الخلاصة والكافي والهداية هو الصحيح وفي الغنية هو الاصح وهو قول الكرخي والى بكبر البرازي و  
قال البحر جاني عليه ايضا اصابت عينها عدم الفضل في الفض لكن لما لم يتيقن باصابت العين اوجب في النية  
قصد العين على الاول الحاجة الى قصد العين في النية واما نية التوجه بعد ما توجه الى جهتها بل يشترط ام لا فيقل و  
قليل وذكر صاحب الهداية في التجنيس الصحيح انه ليس بشرط لان الاستقبال بشرط فلا يشترط فيه النية كالوقوف  
وذكر قاضيه ان الصحابة رضي الله عنهم لما فتحوا العراق جعلوا قبلتها بين المشرق والمغرب به قال عمر رضي الله  
عنه ولما فتحوا خراسان جعلوا قبلتها بين المشرق والمغرب وفي المضمرات قال ابو منصور ريتك ثلثي ما بيننا الى بينية  
والثلاث الى شماله ولصلي في ما بين ذلك قال السيد الامام ناصر الدين هذا استجاب والاول للجواز وعن ابن  
المبارك والى مطيع وروى من المشايخ رحمه الله تعالى ان قبلتنا المغرب وقال بعض اذا جعل الجدي خلف  
الاذن اليمنى فمواجهة الى القبلة وقال بعض اذا كانت الشمس في الجوز فمواجهة في اخر الظهر ما جهة  
اليها وقال الفقيه ابو جعفر اذا قمت مستقبل المشرق وقت العشاء الاخيرة تكون على اركانك بخان موضع

زوال الشمس وبها متقابلان فالذي عن يمينك يقال له النسر الواقع الذي عن يسارك يقال النسر الطائر  
 والفاصل بين النسر عشرين وعشرين ذراعاً في مرمى العين وسقوط الواقع سجدة المنكب الايمن وسقوط الطائر  
 وهو اسع سقوطاً سجدة العين اليمنى فاذا لاحظت مسقطي النسر فالقبلة ما بين المسقطين وقبلة سجدة الازهى  
 قبلتنا وذكر القاضي الامام صدر الاسلام ما هو قريب من ذلك قال قاضيان ان الاقوال متعارفة والاقوال  
 الى المقصود ما قاله الفقيه ابو جعفر والشيعة على ما سيجي في الكافي والهداية وغيرهما ان الشرط ان يعلم بقلبه اى  
 صلوة يصلي وبه قال محمد بن مسلمة في الكفاية الاصح ان العلم لا يكفي في النية لان النية غير العلم الا يرى  
 ان من علم الكفر والاقامة لا يكفر ولا يقيم ولو نوى الكفر والاقامة يكفر ويقيم الطاهر ان اشتباه العلم التصديقي  
 بالتصوري كمنشأ هذا المقال فليتأمل كي يكشف الحال وعورة الرجل من تحت سميته ففى ليست  
 بعورة عندنا الى تحت ركبتيه فمورة وعند الشافعي م بالعكس وعورة الامتة هذا يعني تحت السرة  
 الى تحت الركبة مع ظهرها ولبطهما اعتبرهما بحال ذوات المحارم وفحالخرج لاحتياجهما الى البرزوخ  
 في ثياب المنه وعورة المحرمة بدخولهما الى الوجه والكف اجامها والقدم في حق الصلوة على  
 الاصح على ما في الهداية وهو المضموم من الكافي وفي فتاوى قاضيان ان الصحيح هو ان الخشافة يبع العلم  
 يمنع الصلوة وفي الخلاصة ان ظهر القدم ليس بعورة وفي لبطن القدم روايتان في رواية الاصل التقدير فيه  
 بالربع وفي رواية الكرخي هو ليس بعورة واما في حق النظر ففي كتاب الرواية انها عورة وقد ذكرنا في كتاب  
 الكرامية عن ابي حنيفة به برواية الحسن والطحاوي انه يجوز النظر اليها وقال ابو يوسف ان ساقها ليست  
 بعورة وعنه ان ذراعها ليست بعورة وعور رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه وكشفت ربيع العضو الذي  
 هو عورة لا يمنع صحة الصلوة عند ابي حنيفة ومحمد وعنه ابي يوسف ثم كشف ما فوق النصف مانع وكشفت ما دون  
 غير مانع وفي النصف عنه روايتان وعنه الشافعي ثم كشف القليل مانع وان انكشف عورته في الصلوة فسرها بالركب  
 جازت صلواته اجماعاً وان اوى ركناً مع الانكشاف فسدت اجماعاً وان لم يؤده لكن مكث قدراً ما يمكن الاداء  
 نفسه عند ابي حنيفة ثم خلافاً لمحمد ولا الض من ابي حنيفة ثم وكذا اذا راحه الناس فوقع في صف النساء  
 او على موضع نجس واصاب ثوبه نجس فانه على هذه الوجوه الثلاث ثم اراد بيان ما هو عضو تام لقوله ولما  
 عضو تام حتى لو كشف ربعها يمنع صحتها كالفخذ ولم يذكر في ظاهر الرواية ان الركبة عضو تام او منع للفخذ  
 ذكر قاضيان انها عضو واحدة وانكشف ربعها يمنع الصلوة وفي رواية هي مع الفخذ عضو واحد الى هذا المال  
 الكرخي وفي الخلاصة هو المختار والذي ذكره منفرداً والاشعثين واما قال منفرداً ليلاتيهم ان قوله والذكر  
 والاثنين بيان عضو واحد على ما قيل انها ابعان في البسامة والكلت فمما وعى قاضيان



الصحيح ان الذكر عضو والاشيين عضو الا يرى ان في كل وجوب الدين كل واحد عضو على احدى وتقالى الخمس  
المعتبر في العورة الغليظة قدر الدرهم اعتبارا بالتجاسة الغليظة وفي العورة الخفيفة الربع اعتبارا بالغليظة  
وفي الكافي في ليس يقوى وقيل هو القياس لكنه عدل عنه انه ربما يزاد الغليظة على قدر الدرهم فيؤدي ذلك  
الى عدم منع كشف تمام الغليظة ومنع ربع الخفيفة وذلك شنيع بخلاف البالغة وكل اذن عضو ومثل  
وشعر ينزل من الراس في الصحيح على ما في الكافي والهداية وهو اختيار النقيبة الى الليث للفتوى لانه للفتوى  
احوط وفي الخلاصة هو الاصح واختار الصدر الشهيد ان المراد بالشر على الراس والمترسل ليست بعورة وهي  
رواية المشتقة ذكرتها ضيحا انه الصحيح وفي حرمة التطير يستوى بينهما هو الصحيح لان فيه فتمتة وفي الخلاصة ان  
يؤدي المراهة النادرة تتبع الصدر وتؤدي الكبيرة عضو على احدى والا اذن عضو وكعبها ينبغي ان يكون تبعا كالكربة  
وما بين سترته وعانة عضو والمراد ما حول البدن فاذا انكشف ربه فسدت وعاءه ومنه فريد النجس الحقيقة  
عندما حقيقيا او حكما كما اذا كان معه ما يخاف العطش فيصلي معه اي مع النجس <sup>ان يكون اذن</sup> ولم يغير الصلوة عند  
وجدان المزبل وان كان الوقت باقيا ولم يحجز صلوة عاريا ليعتد بوجوب طاهر الجمله حال عن ضمير عاريا  
او لم يحجز وفي طهارة اقل من الذيل ونجاسته الكل الا افضل ان يصلي معه اي مع ذلك الثوب ويحمله  
محمد بن محمد فيهما وهو قول زفر واحد قولي الشافعي رحمه في الاسرار ان الاحسن قول محمد بن محمد ولا يخفى ان الاو  
ان يقول وعند عدمه الا فصل معه كما اشترط اليه وعاءه مع الثوب يحجز صلوة قائما يركع ويسجد او  
يومي بهما وقاعد الكذاك وتمذهب صلوة قائما بعد اموميا بالركوع والسجود لان السجود واجب عموما فهو  
اقوى لزوما ولان ترك الاركان الى خلف وترك السر لا الى خلف ولذلك حملوا قوله صلى الله عليه وسلم  
لعمر ان ابن الحصبين صل قائما فان لم يستطع فقاعد اعلى ما اذا كان المصلي الابساق وقيل ان عاءه مع الثوب غير  
مستطيع على القيام كلما اذلا يملكه ستره قادر على ستره الا تترك القيام وباقي الاركان وفي الكافي قال زفر  
والشافعي رحمه يصلي قائما بركوع وسجود فحمله بعض على انه بيان ما هو الا افضل عندهما قايما على ما ذكره سابقا  
والمفهوم من نظم المنسفي ان عهده واجب عند الشافعي رحمه وقبالة خالف الاستقبال جهة قدرته  
فيصلي الى اي جهة يستدرو ان عدهم من لعلم القبلة عند اشتباهاها في غير بيته تحرك فيصلي الى اي  
جهة وان اشتهت في بيته لا يتحرك والتحرك بدل المجتهد لعل المقصود وفي التجنس والخلامة لوانه جاز  
بالقبلة على خلاف ما وقع في اجتهاده فان كانا مسافرين لا يلتفت الى قولهما الا انها ايضا يقولان باجتهاد ولا  
يترك اجتهاده لغيره ولم يعيد الصلوة متحررا مخطي في تحريمه وان استدبر جهة الكعبة خلافا للشافعي رحمه في الاستدبار  
يعيد او يسألف ومصيب لم يجب قال ابو يوسف رحمه لا يسألف او لو قطع ليسألف الى حين يذهب جهة

ابو الكلام مشير خوارزمي على الضعيف فاسد كذا في الكافي وان تحول رايه الى غير جهة تحريم السابق حال  
 انزال التمسك بها استدراكه في الصلوة الى ما تحول اليه وقوله مصليا حال من المصنفات اليه من باب التمسك  
 بالله ابراهيم حنيفا الاية ولا يصير للمتمري المتقدم جعله جهة توجبه امامه او اعلم انه امي الامام  
 ليس خلفه علماء مطابقين لغيره وعلم مخالفة الامام في جهة التوجه علماء مطابقا وغير مطابقين وما ينبغي ان  
 عليه من اعتبار المطابقة العلم بان ليس خلفه كشعر باضرا تقدمه على الامام حقيقة وزعمانه كما يظهر باذني تامل ويشهد  
 الى هذا ما ذكر في الخلاصة من قوله ولو ان قوما اتشبهت عليهم القبلة في ثيابة مظلمة فتمحروا جميعا وصلوا ان  
 صلوا وحدها جازت صلواتهم ولو صلوا بالجماعة لم يحجزهم الاصلوة من تقدم على امامه او علم بخالفته امامه  
 في الصلوة وكذا لو كان عنه انه تقدم الامام او صلى الى جانب الاخر غير ما صلى اليه الامام  
 وما ينبغي من كلام المتن هو الذي استقر عليه راي المصنف كان سابقا لهذا بل تقدمه او علم مخالفة والاحسن  
 ان يقال ولا يصير جعله جهة امامه بل تقدمه او علم مخالفة او انه خلفه وفي بعض النسخ بل اعلم مخالفة ولعله سمى  
 النسخ لانه ان يتعلق بقوله كيفية النية او بقوله جهله وعلى التقديرين لا فائدة فيه او الجمل بوجه توجبه امامه  
 لا يجامع العلم بالخالف فيها تامل ويقصد المصلي صلواته ببيان كيفية النية وما قيل ان الاحسن ان يذكر  
 ذلك عقيب ذكر النية توهم لانه لما ذكر الشرط الثالث من ستر الخوفة ويستقبل القبلة والنية ذكر الاحكام المتعلقة  
 بها على ترتيب ذكرها ويقصد عند اقتراح الامام اقتداءه ايضا ان اقتدى به ولو قصدته عند وقوف الامام  
 بموقوفه جاز عند اكثر المشايخ ذكره قاضيان وفي شرح الطحاوي انه لو نوى صلوة الامام اجزاه عن  
 المتبين في النية هو الاصح وقال الشيخ الاسلام انه لا يكفي الاقتداء وهو المفهوم من كلام قاضيان لانه لا يمتنع  
 صلواته الاقتداءه وكذا لا يكفي اقتداءه كغير الامام كما قيل وقال قاضيان الاحسن ان يقول نويت ان  
 اصلي مع الامام صلى الامام مستصلا اى قصد متصلا بالتمحيض ثم مقدما عليها وعن محمد بن احمد انه لو نوى عند  
 الوضوء ان يصلي الظهر مع الامام فلم يشغل باليدين من جنس الصلوة حتى انتهى مكان الامام ولم يحضر النية  
 جازت صلواته وفي الخلاصة وقاوي قاضيان ان الذي عروى عن ابي حنيفة والي يوسف بن ابي  
 وفي الكافي انه لا يعتبر النية المتأخرة عن التكبير في ظاهر الرواية وقال الكرخي يشتر ما دام في الشار وقيل  
 اذا تقدمت على الركوع وفي النية الى ما بعد الفاتحة وفي الكفاية وقاوي قاضيان قال بعضهم يجوز ان يقرأ  
 وقال بعضهم الى التسود وقال بعض الى رفع الرأس وقيل الى التقود والقصد مع اللفظ افضل في  
 شرح الطحاوي والا فضل ان يشغل قلبه بالنية ولسانه بالذكر ويده بالرفع وعند الشافعي رحمه الله تعالى  
 لا بد من الذكر باللسان ذكره قاضيان وكيفية الغير الغرض والواجب من النوافل والسنن الزايع

بنية مطلق الصلاة في الكافي عليه الجمهور وفي الهداية الصحيح انه مكين في السنة مطلق النية وفي التمهيد  
 بظاهر الرواية واختيار عامة المشايخ وبهذا في الخلاصة ايضا وذكر قاضيان انه يجوز النفل بنية  
 الصلاة وكذا التراويح وسائر السنن عند مشائخنا وذكر في باب التراويح ان نية المطلق لا يجوز في  
 السنن هو الصحيح لانها صلوة مخصوصة فيجب مراعاة الصفة وانه لو اقتضى في التراويح ولم ينو التراويح  
 والصلاة الباطن لا يجوز في الغنية ذكر المتأخرين ان التراويح وسائر السنن يتأدى بمطلق النية والاصح  
 انه لا يجوز في المبسوط وقاوى قاضيان انه روى الحسن عن ابي حنيفة م انه لا يجوز في سنة الفجر  
 مطلق النية وفي الخلاصة لوصلي ركعتين زاعما انه في الليل فاذا الفجر طالع فغن ابن المبارك انه ينوب  
 عن السنة وفي رواية عن ابي حنيفة م انه لا ينوب وهو الاصح وفي المتفرقات الامام الحلو في  
 انه لو صلى في الليل اربعاً فظهر ان الركعتين الاخيرتين بعد طلوع الفجر فها عن ركعتي الفجر عندهما وهو روى  
 عن ابي حنيفة م قال وبليفتي ولها امي للفرض والواجب بشرط التعيين بحيث ينحصر انحصار  
 الكل في فرض كظهر اليوم مطلقاً او كظهر الوقت او فرض الوقت الا في الجمعبه اختلاف في فرض  
 الوقت فيها وفي الخلاصة وقاوى قاضيان لو نوى للظهر فرض الوقت فيما خرج الوقت وهو لا يعلم  
 به لا يجوز ان فرض الوقت بعد الظهر هو العصور وفي الفتاوى ايضا يجب التعيين وتسهيل الامران  
 يقال ول ظهر او اخر بخلاف الصوم حتى لو فاتته يومان ثم يقضى يوماً ولم يعين جاز الا اذا كان من  
 رمضان فيحتاج الى التعيين كذا ذكر قاضيان في كتاب الصلاة وذكر في كتاب الصوم انه مختلف  
 والصحيح انه يجب عدم التعيين لا العبد وعطف على التعيين امي الا بشرط العدد واللفظ والواجب  
**فصل في صفة الصلاة** هو متروك في بعض النسخ والصفة والوصف مصدران كعدة  
 ووعده والتأديع من عن الواو والمثكلان قالوا ان الوصف ليقوم بالواصف والصفة بالموصوف  
 وعند الاشعرية هما مترادفان بالمعنى الاخير فرضهما التحريمية انما لم يقل ركنها مناسبتة ذكر  
 الواجب والسنة ويشتمل التحريمية فانها شرط وقال الشافعي م هي ركن وقول بعض اصحابنا ايضا  
 كذا في الكافي والقعدة الاخرة شرط الخروج على ما ذكره شيخ الاسلام في مبسوطه وقد سموها ركن  
 زايد في مقابلة الاركان الاصلية الاربعة من القيام والقراءة والركوع والسجود والقراءة ليست  
 بركن عند ابي بكر الاصم والمسفيا بن عيينة لان الافعال اصل والاقوال زينة لساد التحريم جعل  
 الشئ محرماً ثم خص بالتكبير الاولى والقيام وقراءة آية في الكافي ولو قصيرة عنده وفي الكفاية  
 لو كانت كلمات او كلمتين لا يجوز على قوله بلا خلاف بين المشايخ وان كانت كلمة واحدة



ركبته لا يجوز وفيه جوب وضع القدمين واليدين والركبتين عن الشافعي رحمه الله تعالى ان  
 الاخير في خلاف ما لك من قدر التشهد من قول التحيات الى حبره ورسوله في الكافي هو الاصح  
 وقيل قدر قراءة الشهادتين والتمسح بجمعه خلاف ما لما بانظر السلام او غيره ونفط السلام  
 فرض عند الشافعي رحمه الله تعالى ان يكون في الفرايض رعاية الترتيب في الاكثر في الصلوة  
 على سبيل الفرضية وهو تكبيرة الافتتاح والعقدة الاخير لما انه صرح بغير ترتيب في شرح الوقاية  
 وفي الكافي في هذا الباب ان ترتيب المالتيك ر في ركعة كتقديم القيام على الركوع وتقديمه على  
 السجود فرض به هو المفهوم من كلام الكفاية كما سيحكي لكن جعله المعص واجبا كما صرح به في الشرح وهو  
 المفهوم من الذخيرة ومن كلام الكافي ايضا في باب سجود السهو فيبين كلامي الكافي في شيء من التناهي  
 وواجبه في قراءة الفاتحة فيما فرض فيه قراءة آية مما ذكرده في فرض عند ما لك والشافعي رحمه  
 وفي رواية عن محمد بن علي الامام والمأموم وضعت سورة وهو فرض عند ما لك رحمه الله تعالى عند الشافعي  
 ورعاية الترتيب يعني فيما تكرر في الصلوة كالتكليم والقراءة والركوع والسجود على ما ذكرنا  
 وفي الكافي رعاية الترتيب في فعل مكر في ركعة واحدة في الهداية رعاية الترتيب فيما شرع  
 مكر من الافعال في الكفاية اي في ركعت احتراز عما شرع غير مكر فيها كالركوع فان الركوع بعد  
 السجود لا يقع معتاده بالاجماع قال المصنف ويخطئ بيالي ان المراد بالتكرار هو ما تكرر في الصلوة احترازا  
 لا تكرر فيها على سبيل الفرضية فان مراعاة الترتيب في ذلك فرض والعقدة الاولى قدر التشهد  
 في الصلوة كما هو في الرابعة من النقل فرض عند محمد وزفر والشافعي رحمه الله تعالى والتشهد ان  
 عليه في المحيط وفي الهداية في باب السهو هو الصحيح وفي هذا الباب عند التشهد في العقدة الاخير من  
 الواجبات وفي الكافي ان ظاهر الرواية هو ان التشهد في الاولى واجب والقياس انه سنة وهو  
 اختيار البعض فصاحب الهداية قال في كل باب الى رواية في القضية ان المحققين من اصحابنا على  
 ان التشهد في الاولى واجب هو الصحيح وعند الشافعي رحمه الله تعالى في الاخير فرض قيل لا حسن ان يقول  
 والتشهد فيها ونفط السلام هو الاول والثاني سنة وقنوت الوتر في تمام السنة  
 وعند الشافعي رحمه الله تعالى في المصنف الاخير من رمضان وتكبيرات العيدين وهذه الثلاثة سنة عند  
 بعض وفي المستصفى ان تكبيرة الركوع في صلوة العيد من الواجبات حتى يجب سجود السهو تبركا  
 وبهذا اطلاق في التحقيق وتباعد وجهه وجوبها في الركوع عين وقد صرح به في تحرير المحيط لكن في  
 القضية خصل الثاني تكبيرة الركوع نفوتها بمقارنة تكبيرات العيد والعيدين الاولين من الفرايض



للقراءة أي الواجب ان يقرأ فيها لانه لا يقصر في غيرهما وسيجي حكم قراءة الفاتحة والسورة فيه  
وتعريف لاركان هو فرض عند أبي يوسف والشافعي ثم قال المصنف وهو الاطمينان في الركوع  
والسجود والقومة والجلوس هو المذكور في المصنعات ايضا وفي الخلاصة ان الاعتدال في الاعتدال  
سنة باتفاق الاقوال وفي الكافي والهداية ان الطائفة في القومة والجلوس سنة اجماعا وكذا الطائفة  
سنة والركوع والسجود على تحريك الجرجاني وعلى تحريك الكرخي واجبة وقد رت بمقدار التسبيحة  
والسجدة والاختلاف فيها بسجدة فيه وهو الفجر والمغرب والعشاء وفيما يخفى وهو الظهر والعصر وهما  
واجبات على الامام موقيا كان او قاضيا دون المنفرد فسواء جهر في موضع المخافة او خافت  
في موضع الجهر ليس عليه سجود السهو كذا في المصنعات وسيجي زيادة تفصيل وسنخبر بما  
اي غير المذكور ان من الغرض والواجبات او ندب في الخلاصة وغيره بان النذب ماضل  
البنى صلى الله عليه وسلم مرة وترك اخرى وانه لا كمال السنة كما انها لا كمال الواجب وهو الغرض  
فاذا اراد المصلي الشروع في الصلوة كبر في الكافي يرفع يديه اولا فاذا استقرتانه  
محادات الاذنين كبر في الهداية هو الاصح وكلام المصنف كانه ناظر اليه وفي الخلاصة قال بعض يرفع  
ثم يكبر وقال بعض يرسل فاذا فرغ من التكبير يرفع وعن أبي يوسف رحم ان التكبير يقترن بالرفع  
وهو المختار وذكر قاضيان انه يرفع يديه حالة التكبير بدانيه عند يدايته وختمه عند ختمه قال و  
كيفية ما قال ابو جعفر من انه يقبض اصابعه اولا ويضعها ضمما فاذا كان وان التكبير ينشر اصابعه  
ولا يفرج كل التفريق ولا يضم كل الضم وانما يقره كل التفريق في الركوع وايضم كل الضم في السجود  
وفي الزاوية عن الطحاوي ان كيفية ان يرفع يديه ناشر اصابعه تقبلا بباطنها الى القبلة والمصنف  
يكبر مع الامام عنده وبعده عندهما عند محمد بن لو كبر معه اجزاء واساء وكذا عند أبي يوسف رحم في  
اصح الروايتين عنه وفي رواية لا يصير شارعا وكذا في بسوط شيخ الاسلام وفي العيون ان  
المختار للفتوى في الفضلية قولها وفي صحة الشروع قوله وفي الملتقى البخاري ان الاختلاف في  
الاولوية وان الجواز متفق عليه في القرآن والتاريخ ثم عند بهما يدرك فضيلة تكبيرة الافتتاح  
اذا كبر وقت الشاء وعنده لا يدركها ما لم يكبر معه كذا في التمهة وذكر قاضيان انه ان كبر قبل فانه  
من الفاتحة فقد ادرك الفضيلة وفي المصنعات عن المحصر ان له اذا ادرك الركعة الاولى فقد  
ادرك فضيلتها بلا امد الهرة اما من الشراء ومن اكبر في الكافي انه لفيد الصلوة ولو اعتمد  
بذهرة الشد كبر واما مد الامام فيغير مفيد لكن الخذف اولى وفي المصنعات انه قيل المد هو المختار

وفي المحيط ان مد الامام هو المختار وود الهاء والهمزة من الشرط لا لفساد الصلوة ومد با في الكبر فيفسد على قال  
بعض مشايخنا ان مد با من التبريد لهم الكفر وقال الامام الصغار لا يبرهم وبلا مد الباء في المصنرات قال  
بعضهم يفسد وقال بعضهم لا يفسد والاول اختيار صاحب الكافي والمحيط وفي الكفاية قال مشايخنا لو مد الباء  
عند الافتتاح لا يصير شارعا وفي المحيط لو تعذر به كيقر ولو مد الراء تفسد صلوة وقوله ما شائنا بما ميسر  
شجعتي اذ نيه خال عن فاعل كبروت بعض قاضين ان ايضا بالمدس لكنه لم يذكر في الكافي والهداية  
وغيره فاعل التخصيص به التحقيق المجازاة بالافريين وقال الشافعي رحمه الله يد يد يد هذا منسكية وقال مالك  
هذا راسه والهمزة ترفع يد يد هذا منسكية في الهداية والخطا صفة هو الصحيح وروى الحسن  
عنه انها كالرجل لان كفها ليست بعورة ويحوز الشروع عند ابى حنيفة ومحمد بن بكير ماول على  
التعظيم الا ان محمدا اشترط كونه ذكرا اما كانه اكر او اجلي او على او لا اله الا الله واما حنيفة رحمه الله  
بمحذوهم تعالى ايضا على ما ذكره الزا هدى سواء كان من الاسماء المختصة او المشتركة على ما ذكره  
الكرخي وباقى المرفعين والافرق عند باين من محسن التكبير وغيره وهل يكبر للمحسن قال الامام الشافعي  
الصحيح انه لا يكبر كذا في جامع قاضين والمجوزي وقال ابو يوسف رحم ان لم يحسن التكبير جاز بغيره والا  
لم يحز الا بالشد اكبر او كبير منكرب او معرفين في المصنرات عن الجامع الخاني هو الصحيح وقال كشاف في رح  
لم يحز الا بالاول على الوجهين وقال مالك رحمه الله منكر افا مسئلة بنجته وفي المستصفى ان لفظ التكبير  
واجب في صلوة العيد حتى يجيب سجود السهو لو قال شد اجل ونحوه ولا يشوب اى لا يتخلط ماول  
من شاب اللبن الماء والمفهوم من كثير من الكتب ان الشوب يتعدى بنفسه لا بالباء كما يشعر به قوله  
بالدعاء كما اللهم اغفر لي ولو قال اللهم فقيل وقيل وفي فتاوى قاضين ان يصير شاعا به عند التقها  
وقوله ولو كان ذلك الدال بالفارسية حال عن فاعل دل او يجوز وعند ما لا يجوز بالفارسية  
الا اذا لم يحسن العربية ولو سمى بالفارسية عند الذبح يجوز اجماعا كذا في الكافي لا يجوز القراءة بها  
اى بالفارسية الا بعد هذا عند باين وعند يجوز مطلقا اذا يتقن انه معنى النظم الحسنى ما ذكره  
في الكافي المبسوط وقال ابو سعيد البرقي لم يحز بغير الفارسي من العجم عنده ايضا وعلى هذا الخلاف  
اذا تشهد او خطب بالفارسية في الهداية والمحيط ان الاختلاف انما هو في الاعتماد ولا خلاف في عدم  
الفساد وفي الكافي انه قال الامام الشافعي والشافعي فخر الدين خان انها يفسد الصلوة عند ما وذكر ابو بكر  
الرازي انه رجع الى قولها في الهداية وعليه الاعتماد في الكافي في الكفاية هو الصحيح وتل الاسرار  
هو اختيارى وفي التحقيق هو مختار عامة المحققين وعليه الفتوى ولذا قال المعصوم عليه السلام فيقال الشافعي

ان لم يكن من العربية فهو اتي بصلي بغير قراءة ولو قرأ بالفارسية تفسد الصلوة عند الشيعة  
 بكيفية عمله شماله تحت سترته ذكر الوضع يرافقه حديث علي رضي الله عنه ان يضع المصلي يمينه  
 على شماله تحت سترته وفي الحديث المرفوع لفظ الاخذ وهو قوله صلى الله عليه وسلم انا معاشر الانبياء امرنا  
 ان نأخذ شمالنا بيميننا في الحلاقة والكفاية احسن كثير من المشائخ اجمع بينهما في المصنف هو الصحيح وذلك  
 بان يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر اليسرى ويحيط بالخصر والابهام على الوضع تحت سترته والاقتضيل  
 عند الشافعي ان يضع على الصدر والقرينة عند مالك رحمه الله الارسال والاعتماد رخصة ثم هو سنة عند ابن  
 في كل قيام فيه ذكر مسنون وما لم يسر فيه ذكر لم يسر فيه ذلك سنة الهداية هو الصحيح  
 وفي الحديث بان النبي الامام السرخي دبر بان الايمنة وانه الصدور الشهيد وعند محمد رحمه الله سنة في كل قيام فيه  
 قراءة في حال الشدة والقنوت وسورة الجنازة يرسل عنده ويختمه عندها وسئل محمد بن مقاتل انه يرسل  
 في القنوت ام لا فيقول يرسل وقال قاضيان المختار عند مشائخنا انه يعتمد كما في القراءة وقال  
 ابو حفص السنة في صلوة الجنازة الارسال والدفع توهم ان في القنوت وعند القيام تكبيرات العبد  
 وذكر اسمونه فافقت فيها الاعتماد وصرح بقوله ويرسل اتفاقا في قنوته الركوع او الذكر سنة  
 الانتقال لا القنوت ويرسل بين تكبيرات العبد او لا ذكر بينهما كما لا يخفى على ان بعضهم قالوا لا  
 في بدین المقامين وصرح قاضيان بالاعتماد وفيما بين تكبيرات العبد وفي المصنف عن المعنى هو مبسوط  
 ان الصحيح هو الارسال فيا بينهما ثم ينتهي اى يقول سبحانك اللهم وبحمدك الخ في الهداية والمضمرات انه  
 لم يذكر في المشايخ بل شاك فلا ياتي به في القنوت والايوجه ولا يقرار الى وجبت وجب الخ لا بعد  
 التحريم كما هو مذنب الشافعي رحمه الله وفي رواية عن ابي يوسف رحمه الله لا بعد التار كما هو في اصح روايته  
 وفي الظهيرية ان المتأخرين على انه ياتي بالتوجيه قبل افتتاح الصلوة وهو اختيار الفقيه الى الليث  
 في المضمرات هو الصحيح وذكر قاضيان انه حسن عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله قبل التكبير وفي الكافي  
 قبل الاياتي به ليلا يودي الى طول المكث استقبال القبلة قائما من غير صلوة فان ذلك مرسوم شرعا  
 ولا غير شيئا من آية التوجيه الا قوله واما اول المسلمين فانه يجب ان يقرار وليقول وانا من المسلمين فلو  
 شيخ الاسلام في مبسوطه وعليه فتوى الامام الحسائي ولو لم يغير قال بعض المشايخ تفسد صلوة لانه  
 كذب وقال بعض انه لا تفسد لانه يحل على القرآن لا على اخبار عن نفسه ويتبعونه في الهداية الاولى  
 ان يقول استعير بالله ليعاقل القرآن وهو اختيار حمزة والفقهاء الى جعفر في الكافي وقاوي قاضيان  
 المختار احمد والشيخ وهو اختيار ابي حمزة واصم وابن كثير ورواهم الاخبار والاشار والاشار والاشار

راش وابن عامر والكساك ان الشد هو السميع العليم واختار حفص بن غوث بائنا السميع العليم من الشيطان الرجيم  
والنحو انما هو للقرآن عند أبي حنيفة ومحمد بن الحسن لا للشأن كما قال أبو يوسف ومحمد بن كذا في الكافي والهداية وقيل  
لأنه عن أبي حنيفة ومحمد بن كذا والحلاف انما هو من أبي يوسف ومحمد بن كذا في الخلاصة والآخر ان الأصح قول  
أبي يوسف ومحمد بن علي الفتوى وتبين على هذا أن مسائل شار إليها العلم بقوله فيقول له أي التوضو والمسبوق  
في قضاء ما سبق به ولا المؤتمن عليه في حنيفة ومحمد بن كذا والمكس عند أبي يوسف ومحمد بن كذا لأن المسبوق لغيره ولا ينبغي  
والمؤتمن بالمكس في غيره فقلت على قوله أي اذا كان التوضو للقرار لا للشأن فيؤخر عن تكبيرات السيد  
عند أبي حنيفة ومحمد بن كذا ان القراءة بعد ما وليهم عليها مؤخر عن الشار عند أبي يوسف لأنه لا شأن فيقول معه  
وليس في حنيفة على تنبيهه في التسمية انما هو في اول الركعة الاولى عند أبي حنيفة ومحمد بن كذا في كل ركعة عندهما وهو رواية  
عنه وهو اختيار صاحب الكافي وفي المبسوط والحدود انه لا يحطو به في المصبرات وعليه الفتوى وفي  
الهداية إشارة الى اختيار الثاني اولاً والاول ثانياً لا بين الفاشحة والسورة وقال محمد بن يحيى في  
في الخلاصة في التسمية هو المختار وفي الكافي لأنه اقرب الى متابعتها لمصنف وليست من أبي الشأن ولا التسمية  
والتسمية وقال الشافعي رحمه الله بالتسمية في الجهرية وقال مالك لا يأتين الإمام ثم يقرأ الفاتحة وسورة  
او ثلث آيات او آية طويلة كما روينا عن أبي يعقوب آيين في آخر الفاتحة وقال مالك لم لا يؤمر بالإمام  
وهو قول الحسن ورواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه سمعنا أبا وقال الشافعي جهراني الجهرية كالمسحوم  
فانه يؤمر بشرأى الجهرية وعن الشافعي لم فيه قولان أصحهما الجهرية يؤمر بالمسحوم في غير الجهرية اذا كان  
والأصالحين من بعض المشايخ انه لا يؤمر وعن الفقيه أبي جعفر انه يؤمر كذا في المحيط والمند والقصر لثان  
في أمين ذكره الجوهري والزمخشري في الكافي المداخلة الفقهاء والقصر اختيار أهل الاختصاص في الخلاصة يعني  
ان يقول بغيره وتشديد وهو منهي على التبع كما قال الزمخشري وهو أهم فعل معناه استحباب عن ابن عباس رضي  
سالت ابني صلى الله عليه وسلم عن معنى آيين فقال الفعل وفي الخلاصة أصله يا آيين آتيناك جمل آيين  
اسما من أسماء الله تعالى فلما انقطع حرف النداء أدخل المدة في المداخلة والكافي ان التشديد فيه خطأ  
فاحش في الكفاية تشديد بالصلوة عند ما خلا قال أبي يوسف ومحمد بن كذا في الخلاصة ان التسمية على قوله لا ينبغي  
لان تشديد في القرآن وفي تساوي قاضيه ان التشديد بالجميع لا تشديد بالصلوة ثم يكبر للركعة من غير  
رفع يد وقال الشافعي لم يرفع يده عند الركوع وادار يده راسه منه بعد التسمية خافضاً إشارة الى ان التكبير  
ينبغي ان يكون مع الانحناء كما هو رواية الجامع الصغير وبه أخذ بعض المشايخ ثم لقد ولقد القدر  
ثم يكبر ويترك وفي المحيط اذا اراد ان يركع تكبيراً وبه أخذ بعضهم ويعتقد على تركه

ذكره ان لا يصنعها عليهما في الركوع وعلى الارض في السجود ذكره قاضي خان مفصلاً اصابعه كل المتفرع  
 باسقاط ظهره خبيراً رفع ولا منكسر اسم هو مقبول الصفتين على التنازع والنكس بفتح الفاء خفض  
 الراس والثنائيس مثله فلو قال غير رافع راسه ولا ناكس لكان اولاً وسج ثلاثاً ولا تسبيح للمركوع عند  
 مالك وهو اونا هو اذني تسبيح استثنى في الكافي عن ابي مطيع ان كل ذكر يستدعي ركن فهو ركن الصلاة  
 كالقيام يستدعي على القراءة ضلعي هذا لو ترك التسبيح قصد صلوة وابلغ منه ما قال في الخلائق البديع اني  
 رايت مكتوباً بخط تاج الايمة انه قال ابو مطيع لو نقص التسبيح عند الثالث قصد صلوة وقال قاضي خان  
 ان من العلماء من لم يحوز الصلوة ما لم يسبح ثلاثاً وفي المبسوط لو سج مرة بكبره عند محمد رحمه الله تعالى  
 والافضل ان يزيد على الثالث الا الايام وقال الامام الحلواني رحمه الله عليه هو لا يزيد عليه وقال  
 السفيران الثوري يزيد الى خمس حتى يتمكن المتقدم من الثالث ثم يسمع ابي يقول سمع الله  
 وفي المصبرات بحسبزم الامام ولا يقول هو قال الفاضل الرضائي ان سمع بمعنى استمع والامام  
 بمعنى اسمع وقيل ان سمع بمعنى قبل قال الامام بمبناه راخار اسم يشير الى ان تقارن الرفع والتسبيح  
 ويكتفي به ابي بالتسبيح الامام وقال يقول التحميد ايضا في نفسه وفي الخلاصة قال الامام الحلواني رحمه الله  
 كان شيخنا القاضي الامام حكي عن استاذة انه يميل الى قولهما وبكبره عن الطحاوي وجماعة من المتأخرين  
 وهو قول الامل لمدينة ويكتفي بالتحميد الموصوف وقال الشافعي رحمه الله تعالى بالتسبيح ايضا وجمع المنفرد  
 بهما في قوله على رواية الحسن في الهداية والسراجيه هو الاصح وقيل يكتفي بالتسبيح وقيل بالتحميد  
 في الكفاية قال شيخ الاسلام هو الاصح عنده وفي المحيط والكافي والخلاصة هو الصحيح من مذهبه  
 وعليه اكثر المشايخ وبه يفتي الامام الحلواني والسرخسي رحمه الله تعالى وفي الحميد اربع روايات  
 ربنا لك الحمد وفي القنينة هو الصحيح وقال الطحاوي هو الاصح وفي الغنية هو الظاهر ربنا ولك الحمد  
 اللهم ربنا لك الحمد في المحيط هو الافضل اللهم ربنا ولك الحمد في الكافي وهو الاحسن  
 والكل منقول عن ابيه عليه السلام كذا في الكافي ويقوم مستويا رفع الراس ومن  
 الركوع والسجود وليس بغير من على الصحيح عنده حتى لو سجد على شئ فزع ذلك من وجهه وسجد على  
 الارض ثم السجدة ثان ذكره القنينة في كتابه وشيخ الاسلام في شرحه وكذا في الكافي ايضا  
 ثم يكبر محطاً ويسجد اما جازاً ابي يميل الى السجدة فاقارني قوله فيمنع ركعتيه على الارض للتعقيب  
 حقيقة والفاء تفسير كيفية اداء السجدة ثم يضع يديه معاً عليهما وهذا الترتيب ليس عندنا  
 وان لم يقدر على هذا الترتيب بان يكون مع الخفض مثلاً يضع يديه او لا ثم الرجل اليمنى ثم اليسرى



لذلك المنزلة شرح الطحاوي ضاماً اصابعه كل النعم ثم يرفع وجهه بين كفيه مبدئاً بيمينه ثم يركع  
 الطهر ويدنيه انظره صلبه اي عنده مضافاً مجتنباً لبلنة عن فخذيه الا ان السيف موجه الى اصابع  
 رجليه ويدنيه نحو القبلة مكره تحريفها ونسأله اسجد وعذنا ونفع اليدين والركبتين والقدمين وقدم الركبتين  
 فرضه ويسجد ثلاثاً وتسبيحات الركوع واسجود سنة وقيل واجبة وقال مالك رحمه الله ان التسبيح اسجود عرض كذا  
 في الكافي ويجوز السجود على كل شيء سجد الساجد اي يحس حجة بحيث لو بالغ لا يتقبل راسه الا ان في الكافي  
 ذكره في التبيين ويستقر جهته عليه كالمخضلة سجدات الارض ويجوز على ظهر من يصلي على صلبه ثم اسجد  
 صلوة الساجد دون غيره يصلي اول الصلوة في الزحام اي الغلبة واختلفوا فيها اذا كان سجوداً لاسرار على  
 ايضا على ظهر رجل اخر في الصلوة في الكفاية جوزه صدر القضاة وفي الخلاصة الصحيح انه لا يجوز دفن  
 الظهيرة في باب الجمعة ان وجد مرتبة وسجد على ظهر رجل لا يجوز ولو سجد على فخذها ما بعد راول غير عذر اختلفوا  
 المشايخ في الوجهين والمختار في الوجه الاول الجواز وفي الثاني عدمه ولو سجد على ركبتيه لا يجوز ومثلها  
 والمرأة تتحفظ في السجود وتلترق من الازلاق يقال لترق به اذا اتصل ولحقها فان نسيه  
 بطنها انقضى بها لان السرايق بها ويرفع المصلى راسه من السجود وكبر اسف الكافي قيل في غير ركعة لا يجزى  
 الى القعود اقرب ولو كان الى اسجد واقرب لم يجز في الهداية هو الاصح اذا سجد في الركعة ثم نسيه سجدة  
 جاز هو القياس ويجلس مطمئناً بقدر سجدة وكبر للركعة الثانية ويسجد مطمئناً يسجد كما في الاولى في الركعة الثانية  
 مع السجدة الثانية ثم ترك في الاولى وكان المجلس ولعله وكبر ويرفع راسه والاول ان يقبل راقباً  
 ثم يرفع يديه ثم ركبته ويقوم على صدر قدميه معتد ابدياً على ركبته بلا اعتناء على الارض بغيره  
 الا ان يكون شيئاً كبيراً كذا اورد الزاهد عن علي رضي الله عنه وفي شرح الطحاوي انه لا بأس به  
 شيئاً كان او شأباً عند عامة العلماء ولا تقود وعذنا وهو احد قول الشافعي وفي الثانية اجما انه لا يقعد  
 خفيفاً ثم يقوم معتد على الارض ويسمى ما جلسته الاستراحة وهي سفينة عنده مكرهة عندنا وقال الامام  
 السرخسي ان الخلاف بينهما انما هو في الانضابة والركعة الثانية كما في الاولى فيما ذكر من الافعال  
 والا قول لكن لا اثناء ولا تقود ولا رفع فيهما سائر تركب في الثانية موافقاً الكلام الهداية والكاظمي  
 دليل على ان المختار عنده التسمية في كل ركعة على ما مر واذا انتهت الى الثانية اقرش الرجل  
 رجله اليسرى وجلس عليها اجاماً وقال مالك رحمه الله يتورك في القصدتين ما يصح اجاماً وهو جالس  
 اصابعه اصابع رجليه نحو القبلة بقدر ما استطاع واضوايد يديه على فخذه يديه بحيث يكون  
 اطراف الاصابع عند الركبة فيما روى عن محمد وفي شرح الطحاوي يرفع ركبته كما في الركعة

موجها الى الجهر نحو القبلة بمسوطه وعند الشافعي لم يقدح في الجهر واليسر وسلك الوسط والايهام ويشير بالشبهة  
عند الشافعيين وهو مروي عن مالك في المصنفات ذكر شيخ الاسلام ان السني في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
ان يشير في الكفاية قال محمد بن الاشتر في قوله في حقيقته وقال ابن ابي عمير في الفتاوى عن اصحابنا جميعا انه  
سنة وكذا عن الكوفيين والمدينة وكثرت الاخبار والآثار فيها فكان العهد بها اولى وفي الخلاصة ان المختار انه يشير  
وفي تجنيس وعليه الفتوى وتفسير الاشارة على ما مر من قول ابي جعفر وبه مشروا ابو يوسف رحمه الله تعالى قال الامام احمد  
رحمته في السبابة عند الله وينبغي عند قول الاشارة فيكون النصب كالنفي والرفع كالاتبات وقال بعض اصحابنا يشير ثلاث  
وخمين في قول المدينين انه يقدر الثلاث وخمين ويشير بالسبابة كذا في الكفاية وتجلس مرة اذا اتى على ايها اليسرى في محبة  
رحمته من اصحابنا الايمن لان ذلك الحق بجاهل وهو المستقر في شهادته على كابر مسعودي رحمه الله تعالى  
تشهد التحيات تشهد الصلوة والصلوات السلام عليك الى آخره وعند الشافعي رحمه الله تشهد كابر عباس في الشهادتين  
وتشهد التحيات المباركات الصلوة الطيبات تشهد سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا الخ  
وفي التنبيه ان آخره تشهد ان محمد رسول الله كذا رواه عنه مسلم لكنه روى السلام في موضعين على الامام ولم  
يدخل الوارد على الصلوة فيما ذكره في الكفاية والهداية وغيرهما وفي نظم السني ان في تشهد الشافعي في قوله او اصدافني  
الحون ايضا انه يواو واحد ذلك التحيات تشهد الزاكيات الناهيات المباركات تشهد الخ لكن المشهور انه تشهد اني  
الاشعري اليه يشير كلام ابي حنيفة في حقيقته في قصة المشهورة قال بعض فحان مختار الشافعي رحمه الله تشهد اسبلة موسى  
واليه يشير ما ذكره السعيد الامام ناصر الدين في القانون من ان شافعي لم يقول بسم الله خير الاسماء التحيات الزاكيات  
المباركات والصلوة الطيبات تشهد الخ رواه ابو موسى الاشعري عن النبي عليه السلام والظاهر ان هذا اجلات ماني العيون  
بعض المخالفين ولا يتردد شيئا عليهم اى على التشهد في الفقرة الاولى ومن عند الشافعي في ان يقول فيها اللهم  
صل على محمد ورسوله المحرر الاصح ان الصلوة على آل البيت ليست بسلبة في الاولى بل في الثانية وليقرأ فيها بعد الاوسن  
الفاخرة فتشهد هو الافضل في الهداية والنوازل نحو الصحيح وعنه ان قراستها فيه واجبة وان سج ثلاثا على ما في  
النهاية والايضاح او سكنت قد ربا على ماني الكفاية وقد ترجم على ماني النهاية بما روي في الشافعي في قاسمنا  
فرض فيه عنده ذكر قاضين ان انه لو لم يقرأ شيئا من القرآن في الشفع الثانية ولم يسجد فعن ابي حنيفة رحمه الله لو كان  
ناسيا في سجدة السجود وسجد ابو يوسف رحمه الله لا يسجد وعليه وعليه الاجتهاد وفي الخلاصة هو الاصح ولو قرأ  
فيه الفاتحة مع السجدة لا يسجد عليه في المصنفات هو المختار وعليه الفتوى قال قاضيان عليهما الاحتماد في المصنفات  
ان يصلي رجلا كان او امرأة ثانيا كالأول فهو على رجليه وهي على اليها على ما مر وقال الشافعي رحمه الله يركب  
الرجل ايضا في الفقرة الاخيرة فيشهد وبعد التشهد يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وهي سنة وقال الشافعي رحمه الله

والسلام في الظهر والعصر وجهر في الفجر والمشايخين شغاف فيها بالنوم والاكل ثم اقام عليه سلام العيد والجمعة بالمدينة عند  
منع الكفار فجهزهم فصار قول اواو وقضنا وقيد الفجر والعشاء شغلهم فيها بالنوم والاكل ثم اقام عليه سلام العيد والجمعة وجهر  
في الفجر والمشايخين ولو ترك الفاتحة في اول المشايخين لا يقضيها في الاخرين ولو ترك السورة يقضيها فيها ولغيرها الفاتحة  
ايضا وقيل بالعكس قال ابن زيا ويقضيها وقال ابو يوسف رحم لا يقضي شيئا منها والمضموم من الواجب الصغير وجوب القضاء  
ومن المبسوط استحبابه ثم اذا قضيا لا يجزئهما وبالفاتحة ايضا فيصح الروايات عن ابى حنيفة رضي الله عنه وعنه انه  
سجنت بها وعنه انه يجزئ بالسورة دون الفاتحة وهو اختيار الامام فخر الاسلام وكل وجه قد كشف غطاءه في الكافي لا غير  
اي لا يجزئ في غير هذه الصلوة هي في غير المذكورات من الفرائض وعند ابى حنيفة ثم وقال مالك رحمه في غير هذه الا انه  
يروي يجمع كثير فاشبه الجماعة وسجي حكم التراويح والوتر وصلوة الكسوف والاستسقاء ان شاء الله تعالى والمنفرد خير  
في الجمرة بين الجهر والاختار ان ادى الصلوة في الخلاصة والكافي والهداية ان الجهر افضل ليكون الاداء على  
هيئة الجماعة وخاف حتماه وجوب ان قضى في الهداية هو الصحيح وفي الكافي وقفاوى قاضيان ان الجهر  
افضل في الاصح ليكون القضاء على حسب الاداء وادنى الجهر عند الله والى واللفظ اسماح وغيره وادنى  
المخا قد اسلم لنفسه فقط هو الصحيح وفي المحيط هو الاصح وفي الصغيرات هو المختار وقال الكرخي ادناها بالصحيح  
الحروف ادناه اسماء لنفسه وفي الهداية اشارة الى اختيار قول الكرخي اولاً والى اختيار قول الله واسمى ثانياً  
ولا يخفى انه لو ترك لفظه ادنى لكان اولى وكذا يعتبر الجهر والمخافة في كل ما يتعلق بالنطق من الاحكام الشرعية  
كالطلاق والعتاق والاستثناء وغيره كالتسمية على الذبيحة والايلاء والبيع ولزوم سجدة التلاوة ولو  
طلق او اعتق وصح الحروف ولم يسمع نفسه لا يقع ولو طلق جهرا وقال له عليه الف درهم فوصل ان دخلت الدار و  
ان شاء الله تعالى او الاما يه بحيث صحح الحروف ولم يسمع مع الطلاق والاعتراف بالالف دون التعليق  
والاستثناء وان اسبح صحا ولا يقع الطلاق واعتراف الف وفي الكافي ان خيل الصحيح انه في بعض التفرقات  
يكفي بها وفي بعضها شرط بجمع غير وكما في البيع فلو ادنى المشتري اذنه اسلم ثم البائع وسمع كفي ولو سمع  
البائع فقط لا يكفي وسنة القراءة في السفر عجلة به حال ومقبول مطلق الفاتحة مع اس سورة  
كانت فقد صح انه عليه السلام قرأه في سفره في الفجر والمؤذنين وروى انه قرأه فيه قل يا ايها الكافرون والاعلاكم  
وامسا عطف على عجلة نحو البروج اس في الفجر على ما نص في الهداية وفي الكافي ان في الفجر والظهر  
نحو البروج وفي العصر والعشاء دون ذلك وفي المغرب القضاء جدا وفي الحضر حال السعة استحسنوا الامام  
والمنفرد وطول السبع لم فصل وهو السبع الاخر من القرآن يسمى بالكثرة الفواصل فيه والكلام معشران هذا ليس  
بيان السنة وفي الخلاصة ان هذا بيان الاولوية وسنة الفجر والظهر وقد رطوا له من الرعين آية وخمسين سورة

الفاتحة ویروی انه یقرأ من اربعین الی ستین ومن ستین الی نایة ووجه التوفیق بانیل انه علیہ الصلوۃ  
 یقرأ الکسالی اربعین والاوساط ما بین خمسين الی ستین والمرامین ما بین ستین الی المائة وقیل یعتبر طول ال  
 الیائی والایام وقصر یا ویتسل طول ال آیی وقصر یا وقیل کثرة الاشتغال وقامتہا کذا فی الکافی وما أعجب  
 ما فی الخلاصة من ان الاختلاف مبني علی حسن صوت الامام وقبح وقد سوسے بین النحر والشعر فی کثیر من الکتب  
 لکن فی الاصل انه یقرأ فی الظلم مثل ما فی الفجر او دونها علی ان وقت الاشتغال یقتضی تحزاً عن الاموال  
 واستحسنوا اوساط ای اوساط المفضل فی العصر والعشاء فی الخلاصة انه یقرأ فیها خمس عشرة آیه وثمانین  
 فی المغرب واصل ذلک کتاب عمر الی موسی الاشعری ان اقراء فی الفجر والظلم بطول المفضل وفي العصر  
 والعشاء باوساط المفضل وفي المغرب بقصر المفضل ومن المجر است طول ال الی البروج والنایة دخلت  
 فی المغیا علی ما یفهم من البدایة وغیرہا وفي الکافی والکفایة ان السج المفضل من سبعة محمد علیہ السلام وقیل  
 من الفتح وقیل من فی الی آخر القرآن ویزاہو بالصیح علی ما ذکرہ ابن المجر فی شرح صحیح الامام البخاری و  
 طوالہ الی البروج ثم من البروج اوساط الی لم یکن ثم منها قصر الی الآخر فی ہذا تین طوال المفضل من المجر  
 انی حسن الاوساط من کورت الی والفخی والقصار من الم نشرح الی الآخر کذا فی شرح الطحاوی وحیات  
 المحبوبہ وظاہر کلام المصنف ولا ینطبق غلیظاً من الاقوال ہنا فی حال السنة و فی النہر و رقة اللعین فی  
 شیئ من الصلوات بلا یقرأ بقدر مقتضی الحال فی الکفایة و فی الکافی قال ابو حنیفۃ ہر ان النفس  
 بمنزلة الامام فی جمیع ما وضعنا فی القرآن الا انہ لیس علیہ الجبر و کثرہ یقیمین سورۃ الصلوۃ من الفرائض  
 وقیل انما یکبرہ لو لم یعتقد جواز غیرہا فیہا کذا فی الکافی و کذا تکرار سورۃ فی رکۃ و فی رکعتین اختلاف المشایخ  
 والاصح انہ لا یکبرہ و کثرہ الانتقال من آت الی اخری بینہما فصل و قراءۃ سورۃ ثم ما یسے فوقہا فی رکۃ اور کعتین  
 فلو قرأت الی الاولی قل عوذ برب الناس من غیر قصد یقرأ بانی الثابتہ ایضاً و کذا الجمع بین سورتین ہنہما سورۃ  
 وسورۃ فی رکۃ و فی رکعتین لا یکبرہ الاول و اما التثانی فیل لا یکبرہ مطلقاً وقیل یکبرہ مطلقاً وقیل ان لم یکن بالکامل  
 سورۃ طویلۃ کالقصرتین و ہذا کلمہ فی الفریض دون الطلوع کذا فی الخلاصۃ و فتاوی قاضینان ذکرہ ایضاً  
 اطالۃ الركۃ الثانیۃ علی الاولی اجماعاً وقد اطلق ذلک فی الظہیریہ و فتاوی قاضینان و فی الخلاصۃ والکافی  
 انما یکبرہ اذا كانت ثلاث آیات وقد وی انه علیہ السلام قرأ فی المغرب بالمعوذتین و آخرھا اھول ما یئ  
 ونیصت من نصت او نصت قال الاظمی ما و انتصت ثلاث لغات یخے وقیل الثالث وہم قال  
 الفوی لیس بوجہ بل لئلا صحیحۃ ای لیسکت الموعظ فی الصلوۃ مطلقاً وقال مالک یقرأ فی الخافۃ دون الجہرۃ  
 وقال الشافعی یقرأ فیہما فی الکافی ان منعه عن القراءة ما ثور عن ثابین یقرأ من کبار الصحابہ منہم المرفقۃ

والصلاة ركنان اثنان في اسم جنتين ولو قرأ في صلوة النافلة قبل لا يكبر واليه قال الشيخ ابو حنيفة وقيل بن ابي عمير  
 رحمه الله وعنه ما كره لما فيه من الوعيد في الجوامع الغريبة هو الماصح وذكر البرزوقي في شرح الكافي انه غير  
 مكروه عنه بها عن ابني حنيفة بن ابي الاساس في الظهور والعصر بقراءة الفاتحة وما شار من القرآن وقال الامام الشيخ  
 رحمه الله لو قرأ في صلوة في قول عدة من الصحابة رضي الله عنهم اجمعين وكذا انيست في وقت الخطبة وقيل  
 اطلق ذلك في المنكرات وقال بعض فيست نادى الخطيب في الحمد والشهادة والموعظة واذا اخذ في مدح الطاعة  
 لا باس بالكلام وذكر قاضيان عن الامام الحلواني ان الصحيح عندنا ان كان قريبا من الامام لم يمتنع وليست  
 من اول الخطبة الى آخرها في السراية والكافي ان الاصول البعيدة عن السكوت وفي الخلاصة ان حرمة الكلام انما هي  
 للقريب من الامام وفي البعيد بحيث لا يسمعها اختلاف المتأخرين فمن ابى يوسف انه اختار السكوت وما اختار  
 محمد بن مسلمة رحمه الله واختار نصير بن يحيى رحمه الله قراءة القرآن واداء رسته الفقه والنظر الى كتيبه فمن اصحابنا من كره  
 ومنهم من قال لا باس به وعلى عن ابى يوسف رحمه الله ان كان في خطبة يصح بالعلم وقت الخطبة ولو اشار بيده او  
 بعينه الصحيح ان لا باس به وبكذا في الزخيرة والمحيط الا اذا قرأ الخطيب قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا  
 عليه وسلم وائتسلما في صلح لبسائه على الناس في الكفاية وغيره اي خفية او خفيا قال قاضيان ان  
 هذا مروى عن ابى يوسف رحمه الله وهو قول الطحاوي ومشايعنا قالوا لا يصلحة بل يسكن اذا استماع فرض واصلوة  
 بعد ذلك ممكن وفي المحيط قال الطحاوي ويجب عليهم ان يصلوا وسلموا واداء الجماعة سنة مؤكدة اي مشهورة  
 بانواجب وقيل فرض وقيل كفائية والاولى بالامامة بعد ما يحسن القرآن قدر ما يجوز به الصلوة الا علم باسنة  
 اي الافتة بالدين فان اسننه طريفة النبي صلى الله عليه وسلم وبكذا في بعض الروايات مفسرة ان اذا لم يطق  
 في ويند سوا يجتنب الفوضى الطاهرة والاشم ان كانوا سوا فيها فالاولى بها الا قرأ اي الا علم بالقرأة  
 وعن ابى يوسف رحمه الله الاول بها اقرأهم ثم ان كانوا فيها سوا قالوا في الموضع لم يذكر الا درج في الحديث في  
 هذا الباب وانما ذكرناهم بجملة لكن لما استخفت الهجرة لبد الفتح صار الموضع مقام فان في الموضع نوع هجر قال  
 عليه السلام المهاجرين باجر عاصي الله قيل ان الموضع هو الاجتناب عن الشبهات خوف الوقوع في المحرمات  
 ثم ان كانوا سوا فيه فالاولى الاسن وذاد في بعض الروايات فان كانوا سوا فاحسنهم وجهاً اي الكثر  
 صلوة بالليل وفي الحديث من اكثر صلوة بالليل حسن وجهه بالنهار ومنجفة بعض فان ام عبد او امرأته  
 جابل فموسوعة الى الاعراب جمع لا واحد ولذا نسب الى لفظها والاعراب اهل البوادي والعرب اهل الامصار  
 وهو واحد والعرب لغة فيه كجم وعجرو فاسق او احمى قال شيخ الاسلام اذا لم يكن غيره افضل منه فهو اول  
 الا يرى ان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن ابي بكر مكنون بالمدينة للصلوة حين خرج غزوة تبوك ولم يكن مشتهراً



افضل منه او يتبع كمن يفضل عليا رضي الله عنه او ولد الزنا كره امامته كجاءه النساء وحده من قاتلها  
 كرهه ولم يخلو ما عن ارتكاب مكرهه هو ان الوسيط الامام له زيادة الكشف واذا قال شيخ الاسلام كره جماعة  
 المرأة ايضا لكن قال الحسن البصري رحمه الله جماعة غير مكرهه يجوز ان تقدم الامام والقوم يفتنون البصار بهم عن  
 فان فحلن تقف المرأة الامام وسطن والامام اسم لاصفه فيستوي فيه المذكر والمؤنث كذا في المغرب  
 فالحاق التار به كما في بعض الكتب في هذا المقام وهم مخصوص المرأة الشابة كل جماعة فانه مكرهه خوفاً للفتنة  
 وكخصوص الجوز الظاهر والعصر بخلاف الفجر والعشاء والعيد واختلاف الروايات في المغرب ففي البداية عدة مع  
 العشاء وقتا ومى قاضيان مع العصر وقال العجز حضور كل جماعة وفي الكافي ان الفتوى اليوم على الكراهية  
 في جميع الصلوة وليقتدى بالمقتدى خلافاً لما في المصنفات وغيره ان الخلاف فيها اذا لم يكن مع المقتدى  
 ما والا فلا يجوز اتفاقا والاصل فيه ان الخليفة في باب اليتيم بين التراب والماء عند الشيخين وبين اليتيم والوضوء  
 عند محمد رحمه الله وقال زفر رحمه الله انه يجوز مطلقا وليقتدى بالناسل بالماسح على الخف والجيرة وليقتدى  
 بالمقتدى القائم بالقاء خلافاً لما في محمد رحمه الله وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم ام في فرضه قاهداً او قوماً  
 قيام وكان ابو بكر رضي الله عنه يسمع تكبيرة عليه السلام فيكب جهر فيكبر القوم بتكبيره وقال بعض انه يصح في الترويض  
 عند محمد رحمه الله ايضا قال قاضيان هو الصحيح فليل المستحب للقوم القعود احتراماً عن المخالفة وقيل نهى عنه  
 محمد رحمه الله وعندهما المستحب القيام وليقتدى بالمومي اذا كان المقتدى قاعداً والامام مضطجاً  
 وقيل هو ايضا جائز قياساً على اقتداء القائم بالقاء وليقتدى بالمنفصل بالمفترض خلافاً لما لاك رحمه الله  
 والاقراء المقتدى في الاخيرين وان لم يمت في كل النقل سقطت عنهما بالاقداء وذكر قاضيان انه اذا اقتدى  
 بالمنفصل بالمفترض فاحدث المفترض وخرج من المني فسدت صلوة الامام والافتة للصلوة المتفصل لا يقتدى  
 رجل بامرأة وصبي في الكافي قال مشايخ بلخ جاز الاقداء بالصبي في الترويض واستن الماطقة والنوازل  
 فقال مشايخنا لا يصح في الاولين بللا خلاف بين اصحابنا وفي النقل صح عند محمد رحمه الله ولم يصح عند  
 ابي يوسف رحمه الله والمختار انه لا يصح في الصلوة كلها كذا في البداية ايضا وذكر قاضيان ان امامته  
 لا يجوز في الترويض عند مشايخ العراق وبعض مشايخ بلخ وعند بعضهم يجوز وقال الضمير يجهل انها يجوز اذا كان  
 ابن عشرين وقال الامام السخري رحمه الله ان الاصح انها لا يجوز وفي الخلاصة جوازها في الترويض مشايخ  
 حراسان وبها فخر وعن الشافعي رحمه الله انها يجوز في الفرائض ايضا اذا كان عاقلاً ولا يقتدى بطاهر  
 بمعذور خلافاً لفرجه الله ولا قاري باممي هو الذي لا يقر على القراءة فموسوب الى الامام اس  
 هو كما دللته اولى الى امته العرب وهي الامة الخالية عن العلم والقراءة والكتابة وحده الصورة لا يجوز صلوة

الامام ايضا ترك فرض القراءة مع ظهور قدرته عليه ولا الالبس لغيره وهو يوم بخلافه فافترسوا  
 رجمها الله والامتنع من مقتض. وبمقتضى فرضا آخر مخالفا لفرض المقتضى كالصلاة والطهارة خلاف  
 لزوم الشافعي رحمه وفي النزاهة والخلابة وقتاوى قاضيان اقتداء ان طهر اليهم والامتنع من مخالفتهم ولا يجوز الفضا  
 الاقتداء بالمجوزين لمطبق وبالسكان وكذا اقتداء الامي بالاخرس وبالعكس يجوز ولا يجوز اقتداء النساء  
 بركبتين باؤخر ركبتين ولو نذر رجل بركبتين ثم آخر بركبتين المندوبين جاز اقتداء كل منهما بالآخر  
 ولو حلفت الآخر بركبتين صح اقتداءه بالناذر ولا ينعى العكس ولو حلفت كل منهما بان يصلي بركبتين جاز اقتداء  
 كل بالآخر وامامة الختمة لشكل جائزة للنساء لا الرجال والختمة مثله وفي كل موضع لا يصح الاقتداء بل يصير  
 شرا في صلاة نفسه عن محرم رحمه الله لا يصير من لوقته لا ينقض طهارته وغذره لا يصير شرا في صلاة الذي  
 ان القاري لو اقتضى بالاتي يصير شرا لكن اذا جازوا وان القراءة ايضا صلوة وقال غيره لا يصير شرا  
 كذا في الخلاصة وقتاوى قاضيان واما اقتداء الخفي بالشافعي فان كان يحمل عن القبلة جدا ولم يتوضأ  
 من الخارج النجس عن غير السبيلين او توضأ بالماء الطيب وقع فيه نجاسة او كان على ثوبه من الثمن ودرهم  
 او كان متعصبا او شاكيا في ايمانه لا يجوز الاقتداء به والا ففى الخلاصة انه يجوز وقال قاضيان انه لا لباس به  
 وذكر شيخ الاسلام انه بكهه وقال صدر الشريعة انه لا يجوز الاقتداء بهم مطلقا واستقصاء الكلام في هذا المقام  
 في سحر الفضاوى ومعنى الشكس في ايمانه ان يقول انا مؤمن بالله تعالى ولو قال اموت مؤمنا بالله  
 فليس بقاوح وفي التجنيس ان هذه الامور انما يمنع اذا علم بيقينا والاجاز لان عدم هذه العوارض منه  
 هو الاصل وينبغي ان لا يرفع الامام الشافعي يديه عند الركوع والرفع منه لما روى محل عن ابي حنيفة  
 انه مفسد لانه حمل كثير فان صرح في الكافي انه ليس بحمل كثير والامام لا يطيلها اى الصلوة لقوله عليه  
 من ام قوما يطيل بهم صلوة اغتفرهم فان فيهم المريض والكبير والحاجة والاطيل الامام والغيره قراءة  
 الركعة الاولى في صلوة الا في الفجر فان اطالها فيها مسنونة اجماعا وغذره رحمه الله هي سنة في  
 الصلوة كلها قال الزاهد رحمه الله عليه الفتوى وبهذا في الحجة والذخيرة ثم اعتبار اطالة سجدة  
 ان كان بينا القارب طول او قصر او لا فيحسب الكلمات والحروف وينبغي ان يكون التفاوت بقدر  
 السلاطين والثلاث هما الاولى وهو الثانية كذا في الكافي قال الزاهد في قيل ان التفاوت بما جمعا  
 ويقوم الموضع الواحد على يمينه اى يمين الامام بحيث لا يتاخر عنه وعن محرم انه يرفع اصابعه  
 خذرا عتيقه وان قام خلفه او يساره جاز لكنه سى في الاصح لمخالفة السنة وان تقدم عليه فالاصح انه  
 لا تقدم مالم يتقدم بالشر التقدم ويقوم الزاهد على الواحد اثنيتين كان واكثر خلفه وعن ابي يوسف

ان الاثنين يعومان على جنبه وليصنع الرجل ثم الصبيان بالكسرح صبي على المشهور وحكي ابن دريد  
 الغم العينا ثم الحناني بالفتح جمع خنثى كجبال جمع جبل ثم النساء لقوله عليه السلام لم يكن منكم اولوا الاعلام ولا نهي  
 فان خاؤته امرأة مشتهاة اجنبية او غيرها قلت المجازاة او كثرت على ما مضى في الخلافة وغير ما وفسد الكفاية  
 صح تفسد المجازاة قد ركن عند محمد رحمه الله والاقول ايضا عن ابي يوسف رحمه الله وفي الكفاية انه ذكر  
 الجعولي ان مجازاة الامر مفسدة عند بعض وفي الملقط ان صبي الرجل اذا بلغ مبلغ الرجل من فرقته الاله قد مره  
 عورة ومجازاة مفسدة للصلوة واعتبر في الهداية والكافي والجملة لو منها من اهل الشهوة بان كانت  
 بالغة او صبيته مشتهاة فلو كانت صبيته تعقل الصلوة لكنها لا يشتهي لتفسد مجازاةها مضى عليه في الكافي وشار  
 اليه المصنف واعتبر قاضيان كونها بالغة او صبيته عاقله فانها من اهل الصلوة حيث تثاب عليها وفي  
 فوائد ابي علي الفقيه ان حد المجازاة ان يجازي عضو منها عضوا منه حتى لو كانت على ظلمة وهو في اسفلها ان كان  
 يجازي بغيره منها تفسد صلوته ويذكر قاضيان وهو المفهوم من الكافي والكفاية ان الذكر ان لو كان مثل  
 ذراع القلب صلوته وهو المفهوم من الجملة وذكر قاضيان في فصل من يصح به الاقتدار ان المرأة اذا  
 مع زوجها وقد هما سجدا قدم الزوج لا يجوز صلوتهما وان كان قد مرها خلعت قدمه الا انها طوبى ليقع راسها  
 في السجود قبل راس الزوج جازت صلوتهما وفي الكافي والهداية ان من شرط المجازاة ان لا يكون بينهما  
 حائل في الكفاية لو كان بينهما اسطوانة او شجرة قد روي خزانة الرجل او قصب السرة لا تفسد صلوته وذكر لو كان  
 بينهما فرقة يسعها رجل او اسطوانة وعن محمد رحمه الله انها تفسد في صلوة مطلقة مشتركة بينهما تحريم  
 بان بينهما تحريمهما على تحريمه الامام او ثبت تحريمها على تحريمه والمفهوم من كلام قاضيان اشتراط تقديرها  
 بالمقترض سواء كانت مفترقة او متطوعة واذا بان يكون لها امام فيما يوديان او يكون هو اماما فانه تحقيقا  
 وهو ظاهر او تقديرها بان سبقها الحارث فمقتدين فتوضا او رجعا وقد جعل الامام ففسد ذلك لها امام تقديرها  
 فانما ح للاحقان واللاحق خلف الامام تقديرها اولها الا لغيره ولا يسجد للسهو فلو سادته في هذه الحالة تفسد صلوته  
 كما لو كان خلف الامام حقيقة تجلات ما اذا كان مبوقين فحاذته في قضاء ما سبقا حيث لا تفسد صلوته ان  
 الامام لها عند ذلك تقديرها ايضا ولذا لغيره المسبوق ويسجد للسهو كذا في الكافي ففسدت صلوته خلافا  
 للشافعي رحمه وذلك لشركه فرض المقام فانه المخاطب في قوله عليه السلام اخره من من جئت اخر من الله  
 وفي الزاد المحيط والذخيرة انها لو جازت بعد ما شرع في صلوته واقتدرت سجدة فاشركا باليهاليتا اخر فلم يضر  
 فقد تركت هي فرض المقام فتفسد صلوته دون صلوته قبلها من عجائب المسائل ان نوعي الامام  
 امامتها فان اقتدرتها لا ثبت بلامية امامتها خلافا لغيره فان لم تحاذ الرجل عند الاقتدار

بل يشترط ثبوتها في الكافي والهداية ان في روايتين وفي جامع الصدر الشيباني أنها بشرط فيه وفي الخلاصة انه  
صح اقتداء بها في الجمعة والعيدين وان لم يروا ما منها هو الصحيح وهو المفهوم من كلام قاضيان وفي الكافي انه لا يصح  
فيهما عند الجمهور والا اى وان لم ينو الامام امامتها فسدت صلواتها لاصولته خلافا للزم رحمه الله واعلم ان  
الشركة تحرمة ونية امامتها مريد توضيح فان الشركة في الاداء يعين عنه قد بر وقال قاضيان في هذا المقام ان  
لو كبرت مع الامام عند المحاذاة لم ينعقد تحريمه هو الصحيح وذكر في مسائل القمعية انها لو اقدت بمحاذاة وبقية الرجس  
كان عليه الوضوء قال شمس الأئمة رحمه الله لو كبرت بعده بقاء تحريمه ولو كبرت معه لا ينعقد تحريمه فلا وضوء عليه  
ولو وقعت المرأة فقيه روايتان في رواية لا وضوء عليها لانها ليست في الصلوة

**فصل** حصل سبقه حديث من غير تعليل يتوضأ ويشير الى ان المراد بالحديث هو الحديث الموجب للوضوء  
دون الغسل اذ فيه لا يصح البناء كما سيجي وانتم تلك الصلوة بائنا في الهداية ان القياس هو الاستقبال و  
هو قول الشافعي رحمه الله وفي البيهقي ان عنده قولين وكان مالك رحمه الله يقول بالبناء ثم حج عنه ولو كشف  
حورته عند التوضي ان لم يلين يدين ذلك لم تقصد الصلوة والالتفات وقيل تقصد مطلقا وانما استقام من البناء  
لا يمنع البناء اذا لم يكن عنده ماء آخر وذكر الكرخي والقدرسي انه بالغ ولو انتهى الى نهر فجاز الى نهر آخر ليتقبل  
الصلوة ولو كان عند ميرة ذهب الى النهر ان كان مؤنثه الاستقبال اقل ليس له ان يذهب الى النهر  
وان كان اكثر يذهب اليه فيتوضأ ويغيب ولو كان سبق الحديث بعد التشهد خلافا لما بناء على ما سبق  
ان الخروج ليضعه فرض عنده لا عندهما والاستيناف افضل من البناء خذرا عن شبهة الخلاف و  
قيل الافضل للامام والمقتدى البناء صيانة لفضيلة الجماعة والامام الذي سبقه الحديث سحر آخر الى مكانه  
او يشير اليه والاولى ان تقدم غير المسبوق وان قدم مسبوقا يتم صلوة الامام ثم يقدم يدركا يسلم بالقوم فيتم  
صلوته ومن لا يصلح اما ابتداء لا يصلح خليفة ولو استخلف رجلا من آخر الصفوف لومي الخليفة الامام من ساعته  
صح وان لومي حين قام مقامه نفسه صلواتهم ان خرج الامام قبل وصول الخليفة مقامه او قبل ان ينوس  
كذا في الخلاصة ثم يتوضأ والامام ويتم الصلوة اى حيث توضأ او يعود الى مكانه الاول كما لمفسر و  
فانه تحخير الصلوات ان شاء الله حيث توضأ وان شاء يعود الى مكانه في الكافي هو الافضل ووجه التحيز ان في الاول  
قلعة المشي وفي الثاني اذا ما في مكان واحد ثم الامام اماخير ان فرغ امامه الذي استخلفه والا اى وان  
يقرب امامه فجاز والامام الى القوم ويتم الصلوة خلف الخليفة وينبغي ان يقدم ماقاة عند شغلته بالوضوء وكذلك  
كلام المقتضى فان فرغ امامه يتبعها حيث توضأ او يعود الى مكانه والا فادقها ولو حين المصلي  
او اخشى عليه او نام واحتمل فيها بنوم غير ناقص وبقية ا و احديث عمرا او اصابه بول

او خمس آخر كثير بحيث يمنع جواز الصلوة او شح على صيغة الفعل او المصدر عطف على اصابه او فاعله فسمي  
 الدم الى ما يظهر او ظن انه احديث فخرج من المسي و جاوز الصنوف و خارجا في خارج المسجد  
 يدا اذا ذهب الى غير القدام وان ذهب اليها فالحق هو الترتيب ان كانت وان لم يكن ثمرة ارا الصنوف فلفه  
 وذكره هشام عن محمد بن رجاء ان العبقر مع السترة ايضا فمرا الصنوف خلفه وان كان منفردا فالحق يتولد  
 سجوده من كل جانب ثم اى بجى الخرج او التجاوز ظهر ظهره لمخالفة ما علموه جوازها فيستقبل في تكبير  
 الصور وعند ابى يوسف رحمه الله يثنى فيما اذا ظن ان الحث او اصابه بول او شح او بول الغسل ثم ان لطل منها  
 في الصور الخمس الاول انما يكون اذا كانت الواقعة في خلال الصلوة واذا كانت بعد ما قد تم التشهد  
 ثم الصلوة كما يشير اليه انا في الاخيرتين فظاهر واما في الثلث الاول فلا منها حدث والمكث بعد ذوا  
 بعض الصلوة مع الحدث وهو صنع منه مناداته في الكفاية عن ميسر بن طه بن شيخ الاسلام ولو ظن ان الحدث لم يكن  
 لم يخرج من المسي او لم تجاوز الصنوف ولا السترة في خارج المسجد يثنى ان لم يتخلف وعن محمد بن  
 انه ليتقبل حينئذ ايضا ان الفرض عن القبلة وهو القياس وان اختلف فبدرت صلوة للعل الكثير من  
 غير عذر وبعد ما قد قدر التشهد ان عمل المصلحة ما نيا فيها تمت صلوة لخروجها بعد ثوب خلافه لا تشارك  
 رحمه الله وتفسد صلوة المبدون عنه خلافا لما ذهبوا الى ان عمل امامه بعد التشهد ما نيا فيها من القصة  
 والحدث عى او نحوه واما ان تكلم او خرج من المسجد لم تفسد القاء في الكفاية من المحيط ان صلوة المبدون  
 انما تفسد عنده اذا لم يقيد الركعة بالسجدة لان لم يتأكد حينئذ الفزاده واذا اذ قيد بها فالالتكيد الفزاده  
 الا يرى انه يتبع الامام في سجدة السهو قبل تقيد بها بالابدية وان وجد جهنا اى بعد التشهد استبينها  
 للزمان روية المتيقن الما وسخو من ع الماسح خلفه بعمل يسير وضى مدة مسحه وتعلم الاى سورة ونيل العار  
 ثوبا وقدرة الموى على الاركان وتذكر صاحب الترتيب فانت في الوقت سعة واشتتات القارس  
 اميا وطلوع الشمس في فجر ودخل العصر في الجمعة وزوال العذر وسقوط البحيرة عن بره فسميت  
 صلوة عند ابى حنيفة رحمه الله لفرضية الخروج ليصلي عنه ولو لم يوجد لا تفسد عنه عدا  
 لعدم فرضية عند ما وانه المسئلة مشهورة بالاثنا عشرية ووقع الخلاف بينه وبين صاحبيه بناء على ان  
 في فرضية الخروج لصنع وقيل في مسئلة الاستحالات ثم الصلوة اتفاقا لوجود الصنع منه في الكافي يقول الصحيح  
 فصل - يفسد ما الكا لم قبل ان يقعد قدر التشهد مطلقا اى عند اخطا او سهوا او نسيانا وليسير او كثيرا  
 نانا كان المصلحة او لفظان خلافا للشافعي رحمه الله في اليسير من الخطاء والنسيان والسلام للصلاة  
 واما ما غيره فان كان طمأن ان الصلوة تامة فغير مفسد وان كان ناسيا للصلوة فمفسد ولو سلم



على رجل نفسه صلوة مطلقا لانه كلام في الخلاصة وقتا ومي قاضيان لو اراد السلام على احد فقال السلام فقبض  
 وسكت نفسه صلوة ورواه امي روالسلام مطلقا لانه كلام محض بخلاف السلام فانه ذكر من وجب جعل كلاما عند  
 التحمل وذكر عنه رحمه والاثنين هو قولك اه ونحوه حال صوت وحرف كاره وافت واليكار بصوت  
 حتى حصل حرف الا لاهر الاخرة الاشتناء من الاثنين ومعطوفيه وعن ابى يوسف رحمه الله ان اه بالتحقيق  
 لا يفسد في الحالين اوه يفسد فيما فان الاصل عنده ان الكلمة اذا اشتملت على حرفين كلاهما او احدهما  
 من الحروف الزوائد وهي حروف اليوم تنسأه لا يفسد الصلوة كذا في الهداية والكافي وفي الخلاصة انها  
 اذا اشتملت على حرفين لنفسه عنده وفي الاربعة تفسد وفي الثلاثة اختلف المشايخ على قوله والاصح انها  
 لا تفسد وتصح بلا عذر بان لم يكن مضطرا اليه في القراءة ان حصل به الحروف كما اذا قال ارح بالفتح والضم و  
 ذكر شيخ الاسلام ان التصح بتحسين الصوت لا يفسد لان القراءة بمعنى في الفتيه هو الاصح وتخصيت عاطس  
 بريحكم الله بالاحم لله على اصح بنى الكافي والهداية والتخصيت بالسعين والشيخين معنى قال ثعلب الاختيار  
 لانه من السمت وهو القصد وقال ابو عبيدة الشثين اعلى واكثر ولو قال العاطس في الصلوة الحمد لله فعين  
 ابى حنيفة رضي الله عنه انها لنفسه صلوة وفي الكافي والهداية انها لا تفسد ولو قال بريحكم الله لنفسه صلوة  
 ويخفى ان لا يفسد ذكره قاضيان وغيره ولو قال امين تفسد ان شئت له وان شئت بغيره لا تفسد وجوا  
 الكلام ولو بالذكري جواب الكلام باللام لا يشترط الجاء وليس بالجاء لله والجواب بالسجد ونحوه وفيه خلاف ابى  
 رحمه الله وقيل الاسترجاع مقصد اتفاقا وفي الهداية هو ايضا على الخلاف في الصحيح والخلاف فيما اذا اراد به  
 الجواب واما لو اراد التنبه على انه في الصلوة لم يفسد اتفاقا والفتح للقارى مصليا او غيره الا فتحا لا مامه  
 فانه لا تفسد بشرط لا فسادا وتكرار الفتح في المبسوط ولم يشترط في الجامع الصغير لانه لما اعتبر كلاما كان قاطعا  
 وان قل في الخلاصة هو الاصح ثم اذ فتح على امامه نيوى الفتح لا القراءة في الكافي والهداية هو الصحيح فاذا فتح  
 عليه بعد التحول الى آية اجزى ففى الهداية انه لنفسه صلوة وصلوة الامام ايضا ان اخذ بقوله وهو المفهوم من  
 الخلاصة وقتا ومي قاضيان وان فتح قبل التحول فان لم يقرأ قد رما يجوز به الصلوة فلا فساد وان قراء  
 ذلك اظفوا فيه والصحيح انه لا تفسد صلوة الفاتح وان اخذ به الامام لا تفسد صلوة تهم ذكره قاضيان في الخلاصة  
 هو الاصح وفي الكافي ان الصحيح هو لا تفسد صلوة الفاتح بكل حال ولا صلوة الامام لو اخذ منه قال المصنف  
 سمعت ان الفتوى على ذلك ولا يخفى للمقدم ان الفتح من ساعته ولا للامام ان يلجئهم الى الفتح  
 بسكوتة او تكرار الآية وذكر الامام القزويني رحمه الله انه ينبغي ان يذكر ان قراء المستحب وفي الخلاصة  
 وقتا ومي قاضيان انه يركع ان قراء قد رما يجوز به الصلوة وهو اختيار صاحب المحيط والكافي ولا خلاف

[illegible]

فعلية انا ورتا على طاهر ولو وضع يديه او ركبتيه عليه يجوز الصلوة خلافا لفرجه الله ولا شافعي رحمه الله كذا في الكفا  
وقد سبق زيادة تفصيل لذلك والرد عا برأيي ان يكون ان يسأل عن الناس نحو الميم زوجي ومطهر  
كذا خطأ لا شافعي رحمه الله وقد سلفنا الكلام على هذا المقام والاكل والشرب ناسيا او عامدا ولو لم يتسلح  
ما بين سانه قال قاضيان انه ذكر في الكتاب انه لا يفيد صلوة ولم يفصل وقيل نه اذا كان قليلا وان كان كثيرا  
تفسر صلوة واختلفوا في حد الكثرة والقلة فقال بعضهم وهو رواية اسد عنه في غريب الروايات ان القليل لو كان  
الجمعة وسواها بين الصلوة والصوم وقال بعض منهم الامام خواهر زاده وهو ما دون ماء الفهم فاليفيد به الصلوة  
وفرقوا بين الصوم والصلوة وقال الباقي الصبح ان كل ما يفيد الصوم يفيد به الصلوة والعمل المكشوف  
اختلفوا في تفسيره واليه اشار المصنف بالتريديد في التفسير بقوله امي ما يحتاج الى اليقين هذا اختيار الامام  
الفقيه ولا يخفى انه بهذا التفسير لا يتناول الاكل والشرب فخصها بالذكر او ما يستكره المصنف قال الامام  
رحمه الله هذا اقرب الى مذهب ابني حنفية رحمه فان دابة التفويض له راي البتة او ما يظن الناظر ان طاهر  
غير محصل قال المصنف هذا اختيار عامة المشايخ ولو كتب كلمة او كلمتين او حرك راسه بلا ولم او يد السلام  
او اشار باصبعه كم صل او قتل العقرب لو حية وهو يضربان او دفع المار بیده او ضرب دابة مرتين او رمى طائر  
بالحجر او ثقل سيف او نزل من الدابة او سوي كور عاتمة مرتين او حل السر او حل او نزع القميص او وضع اليد  
على الارض او راسه او شغل او قطع اللجام لا تفسد صلوة ولو سجد راسه او حية او صاح في بيته السلام او حرك  
عنه ثلثا مع الرفح في كل مرة او قتل القمل مرارا متتاركا او قاتل رجلا او ضرب بيده او سوطا او ركب او قمر  
او شربت او سرت السر او حل او نزع القميص او لبسه او اخف او اجم الدابة فسدت ووسها صلوة بشرة او قبلها او غيرها  
تفسد صلوتها ولو قبلت بمصليا ولم يشتهها لم تفسد صلوة وكذا لو نظر الى فرجة او فرج غيره ولو بشهوة لا تفسد  
صلوته من الخلاء وقتا و في قاضيان وفي الفتية لو قيل لمصلي تقدم تقدم بامره فسدت صلوة وكذا  
لو دخل رجل في فرجة المصلي فتقدم المصلي لتوسع المكان وينبغي ان يكس ساعة ثم تقدم بربيع وكذا  
في الصلوة كل هيئة فيها شرك الخشوع كالترج و التخبير والاقعاء وكونه مشغول الزيل او الكم وكذا الغمز  
المصالح ويد باليصوص والاتفاقيات بمنته و ليس في موكة العنق دون النظر بموخر العين من غير  
وقلب الحصى لم يجر الا مرة لقوله عليه السلام مرة يا ابا ذر والاذن من فتاوى قاضيان الامام  
او مرتين ولا غير السجود كره مطلقا مع جهة من التراب لا من المرق فيها امي في الصلوة وكذا ما  
انه لا لباس به اذا كان يشغل عن الصلوة وعند التشهد او السلام وقوله فيها ناكيد لما فهم منه ان السجود  
على كور غير مسته وهو اسف عن الشافعي رحمه الله فان وجهه يحرم الارض وانقرش فربما عيب

اى بسطها وعقد شتر في الصلاة وقتا ومي قاضيان بوجوبه على وسط راسه وشتره بخيط او ضيق وفي جسد راسه الا ان  
 بوجوبه في مؤخر راسه او شتره حول راسه كما فعل النصارى واليه يشير كلام الجوهري وسد لى التوسيع في الصالح سدل  
 في بسطها بالضم سدا لى ارتخا وقال المصنف هو في الطيلسان ان يرسل من غير ضم جانبية وفي القبار ونحوه ان  
 يلقية على كفية من غير ادخال يديه وضغط فيه وقال قاضيان من صلى في قبار يشي ان يدخل يديه في كفية وشتره  
 بالمظنة مخافة السدل واذا كان المصطلح لا يسافر جيا ولم يدخل يديه اختلف المتأخرون فيه واختار انه لا يكره وكذا  
 في الخلاصة وكفاه اى رفع ثوبه من بين يديه ومن خلفه عند السجود والقيام والتسليم والاركان  
 كالحراب او الدكان وفيه اشعار بانه لو كان بعض القوم معه في الاكره كما نص في الكافي وبانه يكره اذا كان  
 القوم معه يحرم على وكان كما هو في ظاهر الرواية وذكر الكشي والطحاوي رحمهما الله لا يكره وقال قاضيان  
 في النوادر وطية فامة المشايخ وعن الفقيه ابى الليث رحمه الله انه اذا سجد على القوم لم يكره قيامه امامهم  
 في الطاق وقدر الكشي والطحاوي رحمهما الله ارتفاع الركبان بطامة الرجل وهو المردى عن ابي يوسف رحمه الله  
 وبعض يادنى بالقع بالاعتياز ونجس بالذراع وطية الاعتماد وذكره قاضيان في جامعهم وقتا وان كانا من  
 المضمرات وقيل لا يكره المصطفى فامة الرجل اوسطه وهو اختيار الامام الحلواني سنة المتأخرات كره الصدوق والسلي  
 غرغ المسجد او جافيه مكانا من الامام الحلواني رحمه الله بانه يكره الصلوة على رفوف الجامع من غير ضرورة  
 وكما عن الفقيه ابى الليث رحمه الله لا يكره التحميم ان قام الارام في المسجد وسجد في الطابق  
 اى المحراب لان العبرة بنحو وضع القدم والقيام تحلعت وحده في غير موضع كذا اطلق قاضيان في الضياء  
 والفرجة بالضم فرجة الحائط ونحوه يقال سجد فرجة اى الفراج ذكره الجوهري وفي بعض الشروح اى بالضم  
 فلكه من مفعول كالقبضة بمعنى القبوض وقال النووي رحمه الله الصم والقع في النتان وهو صورة في حيوان  
 الخو شجر في ثوبه في الخلاصة في مكره فيه وان لم يصل منه وسجد مسجدا في بسط يصل عليه بانه لا يكره  
 الصغير قال قاضيان في الصحيح وفي الاصل اطلق الكاشغري والمسي بالفتح على القياس موضع السجود والكره  
 على خلاف البقرة المبينة للعبادة يسجد فيها في قوله في جهه غير خلعت وتحته فلا يكره كونه فيها وهو المذهب من  
 فتاوى قاضيان ايضا وفي الكافي انهم قد اختلفوا في ان يكون امام المصلين ثم فوقه ثم يجلس ثم سجد ثم يقوم  
 فما يدل على كراهيته في الخلف ايضا لا يكره ان يصغر في الصورة جهر في الكافي وقتا وسجد في الخلف ان  
 بحيث لا يبدى للناس الا بالمثل وفي الخلاصة لا يبدى له من لحيته او حتى راسه فلا يكره في الصلاة  
 وبين الجسد او من الحيوان ما هو مطوق وفي الخلاصة لا يكره ان كان في الصورة قد سجد في الصلاة وقتا وسجد في  
 ان كان في خاتم ابي هريرة رضي الله عنه في ابائان وعلى خاتم دانيال عليه السلام صورة اسد ولبوء

بينهما اراو به تذكر واقته ومنه الله تعالى عليه وكونه في ثياب البذلة اضافة العام الى الخاص في الصحاح البنية  
 ما يمتنع من الثياب وحصر راسه اى كلفه الاتذلل لا اى تنوتوا وكسر النفس وعدم اليقظة من الآيات  
 والتبعية است باليد عنده وقال لا لباس به اذ لا بد منه لمراعاة سنة القراءة وما ورد في صلوة التبيح وفي العون  
 بقوله ما فاحذر للاثر والحاجة ثم قيل انه لا يكره في التطوع اجماعا وانما الخلاف في الفرض وقيل يكره في الفرض  
 اجماعا وانما الخلاف في النوافل قال الفقيه ابو جعفر وحدثت الرواية عن اصحابنا انه يكره فيها قال ابو اليسر  
 هو الاصح ولا يكره الحد خارج الصلوة وقيل ببدعة كذا في الكافي وكره خلق باب المسي في الصحاح خلقت  
 الباب فهو مخلق وخلقته لغة رديئة مترددة في الكافي ان الدرر اية انها هون في زمانهم وفي زماننا لا لباس به في غير  
 اوان الصلوة اذ لا يلبس من على متاع المسي والوطي والحديث فوجه لان لسطح المسي حكمه لا يكره الوطى والحديث  
 فوق بيت اعد فيه مسي اى موضع اعد للصلوة بان يجعل له محراب واما المسي لصلوة الجنازة فقيل انه يكره  
 فيه ذلك كما في مسي القوارع وقال الامام السرخسي رحمه الله الاصح انه ليس له حكم المسجد في امثال هذه الاحكام بخلاف  
 لصلوة العيد وقال الصدر الشهيد اما حكم المسي في جواز الاقتداء وان الفضل الصفوف رفقا بالناس لا فيما  
 حده ولا يكره تزيينه بالجص والسج والذهب في الكافي قيل يكرهه وقيل قرينة وهذا اذا جعل من مال نفسه واما  
 المتولى لو فعل من الوقف ما يحكم به البناء فله ذلك ولو فعل للنقش فهو مناس ولو اجتمع اموال المسي وطان ايضا  
 لسطح انطية لا لباس به حينئذ ولا يكره صلوة متوجعا الى ظهر من لا يصلح بغير ثوب او لا و لا قتل الحية والحية  
 فيها في الكافي ان هذا اذا خاف الاذى منها ولا يكره وقيل ايضا انما لا يكره اذا امكنه القتل بغيره وان كان  
 بغيره فله استقبال الصلوة لانه عمل كثير قال الامام السرخسي رحمه الله عليه ان الكل سواء لان هذا العمل  
 مخصص كما اذا سبقه الحديث لقوله عليه السلام اقتلوا الاسودين ولو كنتم في الصلوة واراو بهما الحية والعقرب  
 في المداينة ان الصحيح اباحة قتل الحيات كلها وقال الفقيه ابو جعفر لا يباح قتل الحية منها وسببها ليسكن البيوت  
 لها صغيرتان تشتمى شتمية واهله يقول عليه السلام اياكم والحية البيضاء فانهما من الجن ولقوله عليه السلام اقتلوا  
 الاسودين فانه في الكافي من ان الحديث يدل على اباحة قتل الحيات كلها من الحية وغيره محل مناقشة وقال  
 الطحاوي رحمه الله انه عليه السلام اخذ على الجن على الصوديان لا يظهر وعلى امته في صلوة الحية ولا يذبحها ولا يذبحها  
 فاذا اقتضوا العمير يباح قتلهم ويأثم الانسان بالمرور امام المصلي عن عدم الحائل بينهما في مسج صغير  
 اقل من جريب والنظر متعلق بالمرور والمصلي على التتابع في الصلاة اذا صلى في المسجد ينبغي ان لا يمينه  
 ويمن حائط القبلة وقيل انما ياتى اذ لم يكن بينهما مسجون ذراعا وقيل قدرا بين الصف الاول وحائط القبلة  
 وفي الظهيرية قيل قد روي في المصنف ان عليه الفتوى واما في غيره اى غير المسجد الصغير كالصحن او المسجد



الكبير في الكافي انه قيل الكبير والصغير وهو المضموم من الخلاصة في القنينة ان عمر بن عبد الله السبيعي الجاهلي قد قيل كبره  
والاصح انه لا كبره كذا في جامع الصغير لفرخ الاسلام ففيها اي فياتهم بالمرد في مكان يفتي اليه بصرة اي روية المصلي  
فكلمة ما موصوفة او فياتهم وقت انتهت بصرة اليه في مضد روية والمصدر حين تاملت في سبب روية اي موضع سجوده  
واليه قال الترمذي في جامع الاسلام وفي الخلاصة هذا هو الصحيح وفي الكفاية هو الاصح وفي الدراية انه انما ياتهم اذا عثر في  
موضع سجوده واليه مال شيخ الاسلام والامام السرخسي وقاضي خان رحمه الله في الكافي هو الاصح وقال بعض  
ياثم اذا لم يكن بينهما قدر ما بين الصفت الاول ومقام الامام وقيل قدر الصفتين وعليه الفتوى وقيل ثلث اذ يع  
وقيل حسين وقيل اربعون وحاذي حال او عطف على انتهى فيقدر فيه العادة ان جعل ما موصوفة الاعضاء  
الاعضاء اي اعضاء احدى اعضاء الاخر ولو بعض بعضا ان صلى على دكان او كان المار على دكان او  
راكبا والي كان فارسي معرب وانما ياتهم اذا لم يكن بينهما ستر بالضم اي خشب او نحوه بمقدار ذراع  
وغلظا اصبع ولا محتسب بالاكل منه طول او غلظا تغرز صفة او اثنين وان تعذر العز في  
مبسوط شيخ الاسلام انما تكفي طول الاذراع وقال هشام مجت مع ابي يوسف رحمه الله وكان اذا صلى طرح  
سوطه بين يديه من العرض وفي الدراية انه لا يعتبر الا القادر والخط في الخلاصة هو الاصح وفي القنينة هو المختار  
وفي التجنيس ان القائل بالخط انما اعتبره طول الاذراع لانه بمنزلة الجنس في الكافي قيل بخط شبه الحزاب حذو  
احد حاجبيه اما اليمين او اليسرى وفي القنينة والمحيط الاول افضل وعن الحكيم الترمذي قدس الله عنه عليه الصلوة  
والسلام كان يجعل السترة على حاجب اليسر بقرب اي بقرب المصلي متعلق تغرز ويكفي للوقوف ستره الامام  
وجاز ترك اي السترة عند من طعن المرد وروى في طريق وفي الخلاصة لا بأس بتركها اذا امن المرد  
ولم يوجه الطريق ويذكر اي يدفع المار بالسبب او الاشارة وذكره الجمع ان عدم السترة

او صريحا في المصلي وبينهما السترة  
فصل الوتر ثلث ركعات وقال الشافعي رحمه الله هو بالخيار ان شاء او تبركة او ثلث او خمس  
او سبع او تسع او احدى عشر في الكفاية لا يزيد على هذا لكن روى عشر ثلث عشرة ايضا وقال الزاهد في رح  
هو ثلث في رمضان وركعة في غيره وجب خبرين خبر روى عنه ثلث روايات في الوتر انه فرض وبه  
اخذ فرحمه الله وانه سنة وبه اخذ صاحباه والشافعي رحمه الله وانه واجب والكل يول الى واحد لان المراد  
انه فرض عملا لا اعتما دأسته لا يكفر باخذه وان ثبت به بالسنة فقراره واجب وهو الصحيح في القنينة هو الاصح  
ومن قال انه سنة لظهور آثارها فيه من القراءة في كل واحد من الاذان والاقامة فيه والجماعة في عامة المردم  
فقد وافق ابا حنيفة رضي الله عنه في انه اعلى من الروايات حتى يجب قضاؤه وان طالبت المردة

والله ولي بين طاعة الصلوة كذا في الطحاوي بسلاصه واحده وهو احد قول الشافعي رحمه الله وتسلمتين في الآخر  
وهو قول مالك رحمه الله بان يصلي ركعتين ثم واحدة وقيل ركوع الركعة الثالثة عنه ناو بعد عن الشافعي  
يكبر اربعاً بغيره ثم يقنت والاحسن فيقنت فيه امي في الوتر ابدأ وقال الشافعي رحمه الله في النصف الأخير  
من رمضان فقط وكون غيره امي لا يقنت في غير الوتر وقال الشافعي رحمه الله يقنت في الفجر بعد ركوع الثانية  
والتحديد في التحفة ان القنوت قد رسورة اليه ووجه في بعض الروايات قد راجع ووجه وان شئت والاول هو الاصح  
فان المروني عنه طاعة الصلوة والسلام اللهم اني استجيتك والاهم هذا الى آخره وكما هاتين راخديهما وفي فتاوى  
الحجة محمد بن علي بن أبي شيبه انه قال قل الله صلى الله عليه وسلم القنوت وقال قل اللهم اني استجيتك  
الى قوله اللهم اهدنا فيمن يهديت واهدنا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت وبارك لنا فيما اعطيت وقنا ربنا شراً  
فقتيت انك القضي والايضي عليك ان لا يذل من واليت ولا يضر من عافيت بتاركت ربنا وتعاليت عما  
يقول الظالمون علواً كبيراً والاحكام وفي رواية اللهم اهدني الخ توحيد الضمير كذا في المضمرات في الآية  
ان اثبات التسمية في اول القنوت وقيل اللهم اياك نعبد ونسبح ونستعين بك في الدين والدار الآخرة من القرآن  
والاعمال قول ابى بن كعب ان ليس من القرآن فلا حاجة اليه وهو الصحيح وعليه عامة العلماء وفي التفسيرية ان اياً من حصل  
القنوت من القرآن وليا فقهه في شرح التلخيص انه روى عن علي رضي الله عنه انه سورتان من القرآن وكذلك  
عن ابى بن كعب وابن مسعود رضي الله عنهم وروى عن ابى رضي الله عنه انه في كتيب في نسخة بسند الله الرحمن الرحيم  
اللهم استجيتك الى قوله من يفرج ثم كتيب التسمية وقول اللهم اياك نعبد ولك نصلي الخ ومن لم يعلم القنوت يقول  
يا رب انا انما نعبدك ونستعين بك في الدين والدار الآخرة وفي الخلاصة ان يقول ربنا آتيناك  
الدين احسنه وفي الآخرة الخ ولم يصل على النبي عليه السلام قال قاضيان لوصلي على النبي عليه الصلوة والسلام  
في القنوت قالوا الا يصل في البعدة كما اذا صلى في البعدة الاولى لا يصل في الثانية وقال ايضا اختلفوا في  
ان الامام يجهر بالقنوت ام لا في بعض الروايات انه يجهر في قول محمد رحمه الله ويجهر في قول يسوع في قول بعض الروايات انكم  
في الهداية المختار فيه الاخفاء وهو اختيار الامام القسطلاني في التفسيرية عن ابى يوسف رحمه الله ان المصلي لا يقرأ  
بل يؤمن وعنه انه يجهر بين السكوت والقراءة والظاهر ان كل ركعة منه اية الوتر الفاتحة وسورة  
اية كانت وقد روى انه عليه السلام قرأ في الاولى سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون  
وفي الثالثة قل هو الله احد وروى انه عليه السلام كان يقرأ في الوتر تسعة سور في الاول انا انزلناه واذا  
زال كنت الارض والهيك في الثانية والعصر انا اعطيتك وقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة انا انزلناه واذا  
تبت وقل هو الله احد وجميع الحنفى الشافعي القائلت بعد ركوع الوتر والساجد لله وقيل السلام وكذا

اخبرني شعبة وهو في سنة الطهر واخير امراته وهي فيها فاتها هو وهي اربعاً لا تبطل الشفعة والخيار بخلاف سائر الطهورات  
 وفي العمادية انه لم يقض في الاصل بين الطهر وفرض وفي نوادر بن رستم عن محمد بن محمد انه ان اربعاً قبل الطهر  
 كما فرض في نهالانه لا يجوز اذ اربعاً بميتين وترك القراءة في ركعتي الشفع الاول معاً يبطل التحريم عنه  
 ابى حنيفة رضي الله عنه فلا يصح بناء الشفع الثاني على تلك التحريم عنده وعن محمد بن محمد رحمه الله  
 يبطلها الترك ولو في ركعة واحدة فلو تركها فيها لا يصح بناء الشفع الثاني على نهيه التحريم عنه ولا يصح عن  
 ابى حنيفة رحمه الله وعن ابى يوسف رحمه الله لا يبطل الترك احد الاما الترك في ركعة والى الشفع  
 بل يقيد الاول او يصح بناء الشفع الثاني على نهيه التحريم مطلقاً اذا تم هذا فيقضي اربعاً عند ابى حنيفة رضي  
 عنه في سلتين فيما ترك القرات في احد ركعتي الشفع الاول فقط مع كل الشفع الثاني او مع  
 بعضه وقيل انكره ابى يوسف رحمه الله رواية قتادة الماريج في الاخرة عن ابى حنيفة رحمه الله وقال محمد بن محمد انه  
 انما رويته لك عنه قضاء الركعتين ولم يرجح محمد بن محمد رحمه الله عن رواية ذلك كذا في العمادية ويقضي اربعاً عند  
 ابى يوسف رحمه الله في اربع مسائل لو جاز فيها الترك في الشفعين في الجملة وهي الستة المتكورة  
 وعكس الاول منها اذا ترك في جميع الركعات ويقضي في الباقي عند الشنخين ركعتين والباقي هو ست مسائل  
 على الاول والاربع على الثاني ويقضي عنده محمد بن محمد رحمه الله ركعتين وبالاسب بالسياق تهيم المفعول على الظن  
 في الكل اي مجموع الاقسام الثمانية وليطهر النفل بادي ثمان وفيه المسئلة بقيت بالمسئلة الثمانية وان لم  
 يقعد في الوسط اي في القعدة الاولى من النفل الرباعي او لوني اربعاً فساداً واتم اثنين فلما  
 شئ عليه في المسائلين سوى سجود السهو في الاولى ويشترط ان يجب قضاء الركعتين ايضا عند محمد بن محمد رحمه الله  
 لما سبق ان القعدة الاولى في النفل فرض عنده وعن ابى يوسف رحمه الله يقضي الاخيرين في الثانية  
 لما سبق ان القعدة الاولى في النفل فرض عنده وعن ابى يوسف رحمه الله انه يقضي الاخيرين في الثانية  
 لما سبق من اعتبار الشروع بالنذر وعنه انه يلزمه في اربع قبل الطهر والعصر وقبل الجمعة وبعد اربع ركعات  
 وفي غير ركعتان وبعض المتأخرين اختاروا هذا القول وفي المعنى ان الخلاف فيما اذا عين العبد ولو كان  
 مطلق الصلوة لا يلزم الا الركعتين اجماعاً ولو قال وان لوني اربعاً واثم اثنين او لم يقعد في الوسط الخ  
 كان احسن وتبطل ولو من غير ذلك والدية تسيئتها اوليوها برجل على ملكه الخاصة والاعبة  
 بنجاسة الركاب وموضع الجلوس وقال ابو حفص ومحمد بن مقاتل لو كان الخس عليها فوق الدرهم لم يجز  
 في الكافي ان الصحيح هو الجواز لا سيما سقط الاركان كان سقوط الشرط او لم يوجبها للركوع والسجود  
 خارج المصنف اذا كان او مقيماً في الكفاية هو الصحيح وروى ابن سماعة عن ابى يوسف رحمه الله

عن أبي حنيفة رضي الله عنه أن السفر الصحيح شرط وفي الحيطة أنه شرط في الأصل الخروج قدر الفرحين وشرط بعض قدر  
الميل وأما في المصنف فجزءه أبو يوسف رحمه الله ذكره محمد رحمه الله في الخلاصة لو افتتحنا في خارج المصنف دخل القم  
ركبا وقال كثير من أصحابنا أنه يتيمها على الأرض متوجها إلى غير القبلة في الحيطة أن منهم من شرط التوجه إليها  
عند التحريمة وبيد قال الشافعي رحمه الله وأصحابنا لم يأخذوا به في النفل وأما في الفرض فقد اشترط التوجه  
إليها عن التحريمة وفي الخلاصة أن الفرض على الدابة يجوز عند العذر ومن الاعتذار بالطر والخرق من جهاد وبيع  
والجرح عن الركوب للمصنف أو مجموع الدابة ولا محين وعن محمد رحمه الله أنه إذا كان الطعن بحيث يوجب فيه الوجه  
ولم يجز مكانا يابس ليقف على الدابة مستقبلا أو يصلي بالإيماء وإن لم يقف على الثابت يصلي على أي جهة قدره الكافي  
أن الوثركا لفرض عنده وكما نوافل عند ما والمفهوم من شرح الطحاوي أنه كافر من عذمه وعند أبي حنيفة من  
أنه ينزل سنة الفجر قال ابن شجاع جاز أن يكون هذا البيان الأول وفي الخلاصة لو صلى ركبا ناجما لم يجز  
الأصالة إلا ما وعن محمد رحمه الله أنه يجوز ما إذا كان البعض بحجب البعض وتفضل قاعدا مع قدرة قيامه  
ابتداء وبقائه وكره القعود مع قدرة القيام بقاء عنده ولا يجوز عندهما اعتبار للشروع بالنذر في الفؤاد الظهيرة  
أنه إذا وقع الاشتباه في أن الاختلاف فيما إذا قدم في الركعة الأولى والثانية جميعا أو في الثاني فقط وأما  
أبي حنيفة رحمه الله عنده فهو أن البقاء سهل من الابتداء ويبدل على الأول والثاني هو أن القيام في الثانية  
يفصل عن القيام في الأول يدل على الثاني في النية المصلحة قاعدا ليقف في الشاهد على ما هو المعتاد فيها جافا  
وأما في القيام فمن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه ليقف ما كذا هو قول زفر رحمه الله ومختار الإمام السرخسي  
وأختاره وهو قول أبي يوسف رحمه الله ومختار شيخ الإسلام وأبو عبد الله هو قول محمد رحمه الله وعنه برواية محمد  
أنه ليقف كيف شاء برواية الحسن أنه تبرع عند الافتتاح ويفترش رجله اليسرى عند الركوع في الخلاصة أخذ الفقهاء  
أبو الليث يقول زفر رحمه الله وعليه الفتوى في الهداية هو المختار ولو قدم المصنف مسألة صلوة القاعد على  
صلوة الركب كان النسب لقوله وإن افتتح ركبا وتزل بني باقي على صلوة وتيمم الصلوة أما بالإيماء  
لما التزم أو بالركوع والسجود لحصول القدرة ولعلسه فبصلوة فيستقبل وعنه محمد رحمه الله أنه يستقبل  
في الأول أيضا أن نزل بجرا دابة ركعة وعن أبي يوسف رحمه الله مطلقا وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة  
زفر رحمه الله أنه ينبغي فيها في الهداية الأول هو الأصح وسن التراجع للرجال والنساء وبعض الروايات على  
أنه سائة الرجال وهي سنة النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعض أمهاتة عمر رضي الله عنه في الخلاصة أنه سئل  
في سبيلها وفا لقطع الخلاف برواية الحسن عنه أنها سنة في الهداية هو الأصح وفي المصنفات هو الصحيح وفي قفاوي  
مختارة هي معكودة بإجماع الصحابة ومنكرها ضارب متبع غير مقبول الشهادة والتراجع جميع تروحيته وهي لغة





الشافعي رحمه الله عليه في الامام بالناس عند الخسوف ركعتين في السجدة في كل ركعة وان لم يكن في المكتوبة خطبة وقال الشافعي  
 بخطبة خطبتين يعني السلام كما في الصيدين والاستسقاء من له وعاء واستخفا يستقبل الا قال ابو يوسف رحمه الله  
 ان شاور في يدري في الدعاء وان شاور اشار باصبعه كذا في الكفاية وان صلى فرادى جازاي ليس فيه صلوة مسندة  
 بجماعة في الكافي قال محمد رحمه الله صلى ركعتين بجماعة وتكبيرات وجهر بالقراءة وخطبة صلاة العيد وذكر ابو يوسف رحمه  
 ابي حنيفة رضي الله عنه في المبسوط والمحيط ومع محمد رضي الله عنه في الهداية والتخفة وشرح الطحاوي وفي المبسوط والمحيط ان ليس  
 فيها تكبيرات تكبيرات العيد وانما هو قول الشافعي رحمه الله فعلى هذا ما روي انه عليه السلام صلى ركعتين بصلوة العيد  
 لم يكن على ظاهره وفي الهاتين ان خطبتهما بخطبة العيد عن محمد رحمه الله وخطبة واحدة عند ابي يوسف رحمه الله اذا لم يقصده  
 الدعاء فلا يقطع بالجلوس وقال الزهري ومالك رحمه الله يجنب لما قبل الصلاة ولا خطبة عند ابي حنيفة رضي الله عنه  
 لانما تج الجماعة فان صلوا فرادى خارجة ولا يقلب الامام ولا القوم الرداء عنه ويلقبه الامام عند محمد رحمه الله  
 والقوم ايضا عنه مالك رحمه الله اذا مضى صدر الخطبة ولا يجزئ في اذا الغرض هو الدعاء وما دعا الكافرين  
 الا في ضلال وقال مالك رحمه الله ان خرجوا لا يمينوا وقال الشافعي رحمه الله لا يخطون بالمسلمين وقال محمد رحمه الله  
 عنه احب الى ان يخرج الناس ثلثة ايام وفي المبسوط والمحيط انه يخرجون ثلثة ايام متواليه ولم ينقل اكثر من ذلك لهذا  
 في الكفاية وقال الامام الحلواني في الاستسقاء يخرجون مشاة في خلق وغسيل مرقع خاشعين خاضعين ناكسي رؤسهم  
 وفي الخلاصة النثرية يستحب ان يصوموا ثلث ايام اولها ويوموا ثم يخرجوا بالصبيان والعجائز والذواب  
 فحصل من شرح منفرد في صلاة فرض في المسجد فاقبست تلك الصلاة ابي شرح غيبا الامام ان لم  
 يسجد الشارح لا لركعة الاولى او سجدة لها وهو الشارح او الشروع في غير الرباعي الاثنائي او ثلاثي والجملة  
 حال عن فاعمل سجد قطع الصلاة واقدمى بالامام ولو شرع في نقل فاقبست نفس الخلاصة المختارة لا يقطع وفي  
 الكافي والهاتين انه يتم ركعتين لان في قطع الفرض الكمال قطعاً وليس في النقل الكمال قطعاً وقيل في ستة اظهر وجوبه  
 او اخطب بينهما الربا وبكان يفتي الامام السعدي والوعلى النسفي حتى وجد روايته عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه  
 يتيمها ركعتين فربما عنه ولو شرع في فرض في بيت فاقبست فذكر القاضيان ان يتيمها ولو شرع في الفرض فاقبست  
 قال الامام الحلواني انه يتم ركعتين في الرباعي وان لم يتركه الا دس بالسجدة فاما خلاصت من اصحابنا كذا في الكفاية  
 عن الفوائد الظهيرية والجامع البرقاني وكذا يقطع لو سجد الاول وهو فيه ابي في الرباعي لكن بعد ضم  
 ركعة اخرى الى الاولى وقيل في الصورة الاولى ايضا يتم ركعتين في الرباعي واليه مال الامام الشافعي وقوي  
 الامام الغياثي في مختصره في الهاتين ان الاول هو الصحيح وفي الكافي هو الاشبه وهي اختيار صدر الشهيد وخلاص  
 وانما لا يلزم ركعة اخرى في الثاني لانه يتم الصلاة فلا يدرك الجماعة لا مفترضا ولا متغلا وفي الثاني لا يلزم

ثم نقل بين العصر والمغرب وان صلى ثلاثا منه أي من الرباع في تيممه وفيه إشارة إلى أنه لو لم يركب الركعة الثانية بالسجدة لقطع  
 كما صرح به في الكافي والعلامة ثم يقتضي متفلاحة لا يمتنع بالاجتناب عن الجماعة الأولى العصر لما مر واداهم المغرب  
 بل يقتضي أهم لأشئ الهداية أنه لا يقتضي في ظاهر الرواية أقل من النفل بالثلاث أو مخالفة الإمام والكل بدعة  
 وفي الكافي أنه لو شرع ثم رجعاً فمخالفة الإمام مشروعة في الجماعة كما في السبوق بخلاف مخالفة السنة وقال الأصوليون  
 إن أحسن أن يقتضي وتيمم الرباع وعنه أنه يتم ثلثاً وإن لم يشرع النفل ثلاثاً لأنه لا سبب للاقتداء بالأيدي من أنه يرفع  
 عنه قراءة الأخيرين مع وجوبها في كل النفل في الجماعة لو قام الإمام إلى الركعة على ظن الثالثة فقتلته مقتضى  
 المنفل نفسه بصلوته هو المختار سواء قدم الإمام في الثالث أو الأول لأن صلوة الإمام كانت فرضاً ثم صارت نفلاً فكانت  
 المقتضى صلى صلوة واحدة بأما ين من غير غيره بحيث فلا يجوز ذكره خروج من لم يصل من مسجدين فيه  
 حتى يصل ولو خرج ليصل في مسجد حيث قيل بالإسقاط جماعة أخرى كالإمام والمؤذن ومن يفرق الناس  
 بينية وقوله المقيم عطف على من باطنه بالام الإضائية فلم يعطوا كما في حديث قتادة أن رسول الله صلى  
 عليه وسلم كان يصل وهو حامل الإمامة ثبت نزيب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولابن العاص ابن سبيحة  
 بن عبد بن مسعود فافهم وضعها وإذا قام حملها والسن صلى الظهر والعشاء والاعتناء بالإمامة أي إقامة المؤذن  
 فذكره الخروج يقتضي متفلاحة والاتئنا منصرف إلى الكلام الأخير إذ لا يكره الجماعة لا يكره الخروج وإن أقام وسف  
 غيرهما أي فيما صلى غير الظهر والعشاء من الفجر والعصر والمغرب يخرج لكرامة الاقتداء على ما مر وإن قيمت وتترك  
 سنة الفجر أو أقيم الجماعة ويقتضي بالإمام من ظن أنه لم يذكره أي الفجر يجمع إن أو أيا أي المستوفون  
 ظن أنه إذا أدرك الفجر ولو ركعت منه صلواتاً أي السنة في الجماعة إن ربح أنه أدرك التشهد فطأه بركب  
 أنه يترك السنة ويدخل مع الإمام وإن أدرك الإمام في الركوع وهو يركب الركوع الأول والثاني يدرك السنة  
 ويصلح الإمام وسن فاته سنة الفجر لا يقتضيها قبل الطلوع خلافاً للشافعي رحمه الله والابجد الارتقاء خلافاً للجمهور رحمه الله  
 فإنه قال أحب إلى قضاءها إلى وقت الزوال فمنهم من قال بخلاف حقيقة أولئك القضاة لا شيء عليه عند سجدة الله  
 ولو قضى أن حصى عندها ومنهم من حقق الخلاف بأنه لو قضى كان سنة عنده ونفلاً عنه بها إذا فاته مع الضرر  
 فيقضيهما جميعاً الفرضية الضميمة إلى الفجر والإضائية الإمامية أو سبانية أو إلى الصلوة في الإمامية في الكافي والعلامة إنما يقتضيهما تبعاً له  
 فهو يصلية الجماعة أو وجوبه إلى وقت الزوال بخلافه وفيما يجده اختلاف المشايخ في الغنية المختارة لا يقتضي وعند  
 الشافعي رحمه الله الإضائية لأن ويترك سنة الظهر في الحائض حال ظن الأدراك وعنه ولقطة من  
 ثم يقتضيها عن الجمهور على ما روات عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم قضى ما قيل لا يقتضيها  
 ولقطة ما قبل شفعته على ما في الكافي وهو قول أبي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يقتضي لبعده ذكره

الامام الشافعي رحمه الله وذكر الصدر الشهيد الخلاف على المحسن في القنينة وعند أبي يوسف رحمه الله لصلى الكنعين  
 وهو المختار ولا نص في ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله عنه في الكافي لو خرج الوقت لا يقضيها وحدها ولا يتبعها ولا  
 سائر السنن في البداية ان ما سوى سنة الفجر لا يقضى بعد الوقت وحدها وفي قضايها بتبعها اختلاف المشايخ  
 وفي غيرهما ابي حنيفة في الفجر والطهر لا يقضى اصلا الا بهما ولا يتبعها ولا في الوقت ولا بعده  
**فصل في فرض الترتيب عندنا وليستحجب** اوس عند الشافعي رحمه الله عليه بين الصلوات من الفروض  
 الخمسة والوتر في تقديم العشاء على الوتر وكذا التقديم الوتر على الفجر خلافا لما بناه على ما مر من انه سنة عندنا  
 واجب عنده فاما كلها ففرض الترتيب بين الفوايت او فائتا بعضها وقبيل بعضها ففرض الترتيب بين  
 الفوايت والوقية فعلى الاول يقدم عند نقصار ما فات اولاهم ثم على الثاني يقضي الفائتة ثم يودى الوقت  
 الا اذا ضاق الوقت بحيث لا يسع الفائتة والوقية فيسقط الترتيب بينهما فيصلي الوقتية او الا والسبع  
 الفوايت والوقية فيصلي بالسبع منها او لا ثم الوقتية كما اذا فات العشاء والوتر وقت الفجر لا يسع الا خمس  
 ركعات فانه يقضى الوتر ولا ثم لصلى الفجر كذا في الخلاصة وقتا وى قاضيه ان فلا يتخلل بين قلبك ان ضيق  
 الوقت انما هو مسقط الترتيب الذي بين الفوايت والوقية لا الذي بين الفوايت نفسها كما توهم واعتبار بين  
 الوقت في العصر بان لا يتمكن من اداء الفائتة قبل التغيير لما عرفت من عدم جواز القضاء عند الغروب او لنسي  
 اى لم تذكر ما فات عند اداء الوقتية فيسقط الترتيب بينهما او فائتة عند قضاء فائتة اخرى بعد ما فيسقط الترتيب  
 بين الفوايت نفسها والضييق والنسيان غير مسقط عند مالكا رحمه الله وقال الحسن من لا يعلم ان الترتيب  
 فرض فهو كالناسى وبه اخذ كثير من المشايخ واليه اشير في الكافي او كثرت الفوايت بان فاقته سلوك الوتر  
 صلوات ست اصله سدس ابدال الدين بالتارك كما في الطست اصله الطشت واشار رحمه الله الى ان المعسر  
 خروج وقت السدس على ما هو رواية جامع الصغير في الكافي والهداية هو الصحيح لان العبرة بالكثرة وهي بالعدد  
 في حد التدرار وروى ابن سماعه عن محمد رحمه الله عنه ان العبرة ونحوه وهو المسقط يؤول الى حقيق الوقت  
 حقيقة وليسقط الترتيبين وقيل لا يسقط الترتيب الذي بين الفوايت نفسها كذا في الكافي او لكثرة عندنا  
 بان يزيد على صلوة شهر وقال لشهر المشرى رحمه الله من ترك صلوة لا يجوز صلوة عمره اذا كان ذاكرها ما لم  
 يقضيها ثم الفوايت الكثيرة ان كانت حديثه فهي مسقطه اتفاقا وان كانت قديمة اختلفوا فيه ذهب بعض  
 المتأخرين منهم الصدر الشهيد الى انها غير مسقطه واليه مال صاحب الخلاصة وذهب بعض الى انها مسقطه  
 اليه مال صاحب الكافي وتبعه المصنف في المحيط وعليه الفتوى والفوايت اذا كثرت ففرضها حتى صارت  
 قليلة قبل عود الترتيب واليه مال الامام الفقيه والفقيه ابو جعفر في الهداية وهو الاظهر واستدل بانها مسقطه

في الكافي وقيل لليعود واليه مال الشيخ ابو حفص والامام السرخسي وفخر الاسلام في الكافي وهو المأمع وفي الحديث  
وعليه الفتوى وفي الخلاصة وهو الصحيح وبه يفتي الامام قاضي خان بن الكاظم في اهل الفضل على القول بالعود  
ولكن قال في اثنائه ان عدم العود هو المختار

**فصل** في جود السهو يجب على قول الكرخي في الكافي والبيهقي وهو الصحيح ومن على قول غيره واليه مال صاحب  
الخلاصة وفرض عندنا ذلك رحمه الله ليعود سلاما عنه ناد قبل السلام عند الشافعي رحمه الله وقال مالك رحمه الله  
ان سجد للثقلان فقبله وان سجد للثلاثة فبعد به وتخلية بالي يوسن رحمه الله عنه مشورة واحمد في الكافي  
هو الصواب وعليه الجمهور واليه اشار في الاصل والايضاح وهو اختيار الكرخي وشيخ الاسلام وفيه عمل بين يدي سجدته  
قبل السلام وبعده عليه الصلوة والسلام وقال فخر الاسلام بعد واحد ثلثا وجبه من غير خراف وقيل بعد التسليم  
في المداية هو الصحيح وفي الضمات هو الاصح وهو اختيار الامام السرخسي والمختار في وصار الشيب حتى يتبع اخاه فخر الاسلام  
ثم الظاهر ان الطرف ليس يجب معنى الوجوب كما يتبادر طاني المحيط ان الاصح جواره قبل السلام وفي الاسرار ان  
ان ليجب بعد السلام في المداية والكافي ان خلافا مع الشافعي رحمه الله انما هو في الاولوية حتى لو سجد قبل السلام جاز  
في ظاهر الرواية مسجدتان وتشرع داما الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال الطحاوي انه ياتي بها في القعتين  
قبل السجود وبعده قال قاضي خان هو الاصح وقال الكرخي ياتي بها في التي بعد فقط في المداية والكافي والمضمر است  
هو الصحيح وفي التنية هو الاصح وفي الخلاصة هو المختار عند المحققين وفيها وفي فتاوى قاضي خان انه عند هما ياتي بها  
في التي قبله وعند غيره رحمه الله عنه في التي بعده وسلاما وهو واجب لانه الخروج والاول للفتل بين الجابريين  
اذا قدم ركنا او آخر ركنا او كر ركنا الظاهر ان ذكره لمجرد التوضيح والافتكار للركنين يتلوه ثم تأخير ركنا اخر فاجابة في التنية  
او غير واجبا بزيادة او نقصان في ذاته او وصفه في الضمات التي لبعض الفاتحة فقرة السورة ان كان المقروء  
اكثر الفاتحة فلا سهو عليه وان كان اقلها فحالية السهو وكذا في الخلاصة وتركه في الواجب مما يباحل من باب  
التنازع كركوع قبل القراءة مثال تقديم الركن او الركن المتقدم وفيه تساهل وتأخير الركعة الثالثة مثال  
للتأخير بزيادة على التشهد ولو حرق على ما يروى عن ابي حنيفة رحمه الله وقال بعض يلزمه السجود اذا قال اللهم  
صل على محمد وعلى آل محمد وفي الخلاصة المختار انه يلزمه السجود اذا قال اللهم صل على محمد وهو المذكور في التنية وقاد  
قاضي خان وقيل يلزم بالتأخير قد يالودى فيه ركنا في الخلاصة تكرر التشهد في الاول يلزمه السجود وفي الثانية  
لا وفي شرح الطحاوي وجعل الاولى كالثانية وفي المصنوع لو قرأ التشهد مرتين لا سهو عليه وكذا الفاتحة في الاخيرين  
واما في الاولين فان كرر رتوا لا يجب السهو ولو فصل بينهما بالسورة لا يجب في الخلاصة لان في الاول  
تأخير السورة بخلاف الثانية فكانه في سورة طرية وقيل يلزمه السهو في الثانية ايضا وايتان الركعتين

مثال التكرير والجهر للإمام بقدر ما يجوز بالصلاة فيها يخاففت والعكس كذلك مثال تأخير الواجب وصحفاً وذكرته  
 النبأ وإنه يلزم السهو بالجهر فيها يخاففت قل وأكثر وبالنسبة فيها يجزئ أكثر الفاتحة أو في ثلث آيات من غير ما وفيما دون  
 ذلك لا وعن محمد رحمه الله أنه اعتمر فيها ثلث آيات فصاعداً وذكر الإمام الحلواني وقاضيان في جامعته أنه يلزم الجهر  
 فيها يخاففت وبالعكس قل ذلك وأكثر في ظاهر الروايات وهو المذكور في الخلاصة وفي الكافي والهداية أن الأصح قد  
 ما يجوز به الصلوة في الفصلين في أدنى الجزاء بطرق متعددة عن أبي قتادة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان يسمي الآية أحياناً في أول الظهر والعصر والشئ على المنفرد في شئ منها في ظاهر الرواية لأن وجوب الجهر والاختار  
 من خصائص الجماعة وروى ابن مالك عنه أن عليه السجدة في الفصل الأول وروى أبو سليمان أنه لو نطق إذا كان  
 جهر يلزم السهو وذكره قاضيان وترك القعود الأول مثال ترك الواجب والاقبح في اشتغال بعض الأمتاء على بعض منه  
 قصداً للتوضيح وهذه الموجبات خمس ذكر في الكافي سادس لها وهو تأخير الواجب ويؤمل أي يرجع الكل إلى  
 ترك الواجب وذكره أبو اليسير واستحسنه صاحب المحيط ووجه ذلك ما ذكره أن تقديم ركن يستلزم تأخير ركن غيره  
 الأركان واجب وتكرير ركن يستلزم تسوية ركن آخر وجب أو أنه بلا تأخير كالأركان الواجب بلا تغيير فعلى هذا كان  
 الحسن ذكرهما في الواجبات بقی شئ وهو أنه قد سبق أن رعاية الترتيب في بعض الأركان فرض فلا يناسب  
 جعل التقديم مطلقاً موجباً للسهو أيضاً جاز التقديم من غير تأخير ركن تقديم الركوع على القنوت مثلاً فالبيان قاص  
 ولا يجب سجود السهو لموتهم لعلهم ولا على إمامه بل يجب لسهو إمامه عليها أن سجد الإمام وأن لم يسجد  
 لا يجب على المومئ فلهما سجداً عن المخالفة وفي المضمرات والخلاصة أن من شأنها قالوا يسجد للسهو في الجمعة والعیدین  
 هذا عن الفتنة والمسبوق يسجد مع إمامه من غير سلام ثم يقضي ما سبق به وإن قام إلى القضاء قيل أن  
 الإمام عاد متابعاً لم يقبل الركعة بالسجدة وإن لم يتابع سجدة في آخر صلوة استحساناً وإن قيد بما لم يتابع به  
 البني في آخر الصلوة وإن تابع نفسه صلوة في الغنية طابع المسبوق الإمام في سجود السهو ثم يتبين أنه لم يكن عليه  
 سهو فسجدت صلوة وفي الثانية أن صلوة جائرة عند المتأخرين وعليه الفتوى وأما لم يقعد ساجداً أو لا فم  
 أو صفة مصدر مخذول وهو إليه أي إلى القعود أقرب فبعد على رواية أبي يوسف رحمه الله واستحسنها المشايخ  
 وظاهر الرواية أنه إن لم يستقم تماماً عاد وقعد والسهو عليه لهذا التأخير على ما ذكر في الكافي والهداية وفي الخلاصة  
 في رواية لو قام على ركبتيه ثم قضى فبعد عليه السهو يستوي فيه القعدة الأولى والثانية وفي الأجاس أن رفع  
 البيت عن الأرض في ركبتاه عليها عليه السهو يستوي فيه القعدة ثان والأولى وإن لم يكن إلى القعود  
 أقرب فقام وسجد يعتبر في ذلك النصف الأسفل إن كان متولياً فالقيام أقرب والأعلى القعود وأقرب  
 كذلك في الكافي وغيره وقرب منه ما قيل أنه لو أرسل يديه فوصل كفاه إلى ركبتيه فالقعود أقرب والأعلى القيام



وان لم يقدر اخيرا ففتى بالمسح باليمنى مستثناة مثلاً التي بكيتها اذا فيما سبق وبكيتها ان منها للندبة بها وكثرة ذلك  
وسمي للمسح بها وبغيرها قريب المسح باليمنى ولو ترك ذكر سجود السهو ايضا لانه علم من قريب لم يكن بعيدا وان  
سجد لها لتحول فرضه لقوله عند الشيخين ويطل صلوته عند محرم رحمه الله ثم البطالان يوضح الحجة عند أبي يوسف  
ويرفعها عن محرم في الكافي والكفاية في جامع فخر الاسلام اه المختار الفتوى وكثرة الخلاف يظهر فيها اذا سبقه الحدث  
في السجدة الخامسة من تلك الصلوة فتدبر رحمه الله يمكن اصلاح هذا الفرض بان يؤمنه وليقله اذا رفع منها كان  
بغير الوضوء فلا يعيد بها فاعلم بطال الفرض عند أبي يوسف رحمه الله لما كان الوضع مع الوضوء ثم السجدة وطلبت الفرضية فلا يكون  
الاصلاح وانجر اليوسف رحمه الله يقول محرم فقال تكملها هي صلوته فمدت يصلها الحدث وضمت ركعة سادسة  
ان شاء وهو مذنب وعند فرج رحمه الله ثم عند محرم رحمه الله لا وجه له وان قصد القعدة الاخيرة فذكر القعدة ثم قام  
ساجدا عاد الى القعدة والمسح باليمنى مستثناة وسلم ولو سلم قائما تمت صلوته لكن السلام قائما لم يشرع في الصلوة المطلقة  
فلذا قالوا بالقعود وان سجد لها ثم فرضها اذ لم يبق ركعتان وضمت سادسة للنسي عن التبرائى ولا خلاف في هذا في  
غير العصر واختلفوا في العصر فتقبل النظم فيه كراهية النقل بعد العصر في الخلاصة انها كالظهر فماروى هشام عن محرم  
قال الامام الحسن بن ابي صالح عندي وقال قاضي خن ان عليه الاعتماد وقوله ان شاء وترك في بعض النسخ موافقا للمراتبة  
والوقاية وهو المناسب اذ لو لم ينضم سادسة كان الصلوة تيمم مني منها عنها وقال لم ينعف انما ذكر في المسئلة السابقة  
وتركها بهنا مع ان الركعتين فضل في الصلوتين بناء على ان ضمها بهنا لا يجب لدارك نقصان الفرض بسجود هو  
واسنة فيه لواءه آخر الصلوة بخلاف المسئلة السابقة اذ ليس ثم ذلك لتدارك وفي المبسوط ما يدل على وجوب  
النضم حيث قال عليه ان ليضع سادسة وسجد للسهو استحسانا لا قياسا لوقوعه بعد صلوته وقع السهو في غير ما لكن  
اعتبرنا واحدة للاتحاد وتحريرتها وهذا عند محرم رحمه الله وقال ابو يوسف ان السجود ونقصان في النقل بالدخول لا على  
وجه المسنون فيكون السجود قياسا في الكفاية ان المختار للفتوى قول محرم رحمه الله وذكر فخر الاسلام ان الصحيح هو انه  
كلها وذكر قاضي خن ان له لم ينعف سادسة واليسر للسهو لان محلها آخر الصلوة وقد انتقل الى التطوع ولم يثبتها  
والركعتان نقل الاثنويان عن شمس الظاهر في الكافي هو اصح وفي البداية هو الصحيح لان المواظبة عليها بخبرية  
مقصودة ولم توجد وقيل تنويان عنها قال قاضي خن ان المسافر اذا صلى الظهر ركعتين فقام الى الثالثة ساجدا  
واثم اربعاً كان الاخير ثان له سنة الظاهر وقوله الاثنويان خبر بعد خبر اوصفة نقل نظر الى المعنى ومن اقتدى به فيها  
صلاهما فقط عندهما وعند محرم رحمه الله تعالى صلى ستاد الاصل ان الشروع في النقل بطل اتمام الفرض عندهما  
وصفت الفرضية فقط عند محرم رحمه الله والاحتج الى بحيرة الافتتاح ولم يصح اتفاقا فالقياس قول محرم رحمه الله  
وعليه الفتوى كذا في الكافي ولو افسد المقتدى قضاهما لانه شرع قضاء ما لا قضاء عليه عند محرم رحمه الله

اعتبارها بالامام اذ اسيح للمسهو في النفل فالاول انه لا ينبغي اذول من يطل سجود المسهون غير ضرورة لوقوعه في  
 الصلاة بنار على استحوا التحريم وان كان كل شخص من النفل صلاة عليه سجدة بخلاف المسافر اذ اسيح ليجد الركعتين  
 فتسمى الاقامة لانه لو لم يكن يطل صلاة ولو من يطل سجدة فقط فالثاني اولى وان بين صح بناءه وذكر شيخ  
 الاسلام انه لو بني لصيد السجدة في الكافي هو الصحيح وذكر في الكفاية عن الامام السرخسي ما يدل على عدم صحة البناء  
 وان سلم بنية القطع من وجب عليه السهو فوفى الصلاة ان سجد للمسهر والا اي وان لم يسجد له لا اي لم يكن  
 في الصلاة عليه هو الاصح وعند حمزة وشرحه انه فيهما ان لم يسجد فيجوز السلام ان اقتدى به رجل صحيح  
 حمزة رحمه الله مطلقا وعند صاحب ان سجد للمسهر وان قمته انتقص الوضوء عنه خلافا لما وصلته تامه اجماعا وعطف  
 عنه سجود السهو ولو نرى الاقامة القلب فرضه اربعا عنه وليسجد في آخر الصلاة وعند ما لا يتقلب اربعا وسقط  
 عنه سجود السهو اذ اسيح لا يوجب البطالة كذا في الكافي والهداية وشبههما وفتاوى قاضي خان وعدة من الكتب المشهورة  
 وما ذكره صاحب الوقاية من انه يبطل وضوءه بالتحقة وليصير فرضه اربعا بنية الاقامة ان سجد لغيره والا فلا فهو  
 مخالف لما في عامة الكتب ولما ذكره في شرح الهداية من انه لا يلزم ما تقدمه من سجود السهو لبطالان التحريم للوقوف  
 بالتحقة فلحل ذلك موقوف منه ولقد اعجب المصنف حيث لم يتابع بهنا كلام الوقاية لكن الاقتداء منه في شرحها  
 وترك التنبية على الفساد عجب منه فذكره على بصيرة ان شك اي تردد المصلي اول مرة في الكافي ان المصلي  
 ان السهو ليس لاجد قوله لانه لم يصح في غيره وبه قال الامام السرخسي وفي المحيط والكفاية ان هذا شبه وذكر البيهقي  
 ان المصلي اول ما عرض له في غيره كما هو الظاهر من العبارة قال الامام الحلواني هو الصحيح في الخلاصة وفتاوى  
 قاضي خان عليه اكثر المشايخ وقيل اول ما عرض له في هذه السنة وقيل من وقت البلوغ وقيل في هذه الصلاة  
 ولعل المراد بالهداية هو الشخص النوعي فظهر وجه اعتبار الكثرة انه لم يصلي طرف اجرى مجرى المفعول به اي شك  
 اول مرة في انه لم يصلي استأنفت وذكر الامام الحلواني وصدر القضاة انه لم يذكر في صدر الكتاب ان الاستئناف  
 واجب او نيب وقد ذكر انه الافضل في الهداية ان الاستئناف بالسلام اولى لان السلام عرف محلا ومجرا لمية  
 لغو وان ما يخرج صار خارجا بالاجماع وان حو قل فهو غير خارج بالاجماع وان كثر الشك اخذ بالخالف ظنه  
 وبني على المظنون والظن النفع هو الزعم مطلقا وقد يستعمل في اليقين ذكره الجمهور وان لم يغلب ظنه فبالاقل  
 اخذوا بنى على اليقين وسجد للسهو واه الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله عنه ولكن لا يفتى لاحواله حيث لو بهمه  
 اسي زعمه اخر الصلاة ليلا يصير تاركا من التحقة كذا في الكافي والهداية وما قعوده حيث زعمه آخر الثانية  
 في الخلاصة انه ياتي به وفي المفصلات ان الصحيح هو انه لا ياتي به لانه مضطرب ترك الواجب واثبات الهداية  
 وتركه اولى من اتيانها عن بعض العلماء وفي الكافي والخلاصة انه لو شك في الوتر اثنان ثمانية وثلاثة يتم ذلك الركعة

ولقيت وليقثم يقوم وليصلي أخرى وليقثم العشاء هو المختار بخلاف ما يسوق إذا قننت مع الزمان وان شكك في تكبيرة  
الافتتاح أو أنه مسح رأسه أو ادسب ثوبه بخش أن كان ذلك أول حركة استقبال ولا معنى قال قاضيخان أن شكك في تكبيرة  
الافتتاح فاعاد التكبير والثناء لا يكون الثانية مستقبلاً أو قطعاً لا أولى قالوا تذكر كان عليه السجود في الخلافة لو لم يمسح في السجدة فذكر  
في الركوع أو بعد الرفع منه قبل السجود وليقرأ ما ثم ركع وعليه سجود السجود ولو تذكر في الركوع أنه لم يقننت فيه روايتان  
في القنية الأصح أنه السجود في القنينة هو المختار وفي رواية يودد وليقثم ولا يصيد الركوع ولو أعاد وفي القنينة أن المختار  
هو الأول على الصحيح حصوله بعد قراءة تامة والثاني نقل من لؤي الزمان الزمان القنينة وركع ولم يشأ بعد القنينة فقد كسر يس في  
وقنت ثم ركع وتابعه القنينة فسدت صلواتهم لأنهم افتدوا في الركوع الثاني من غير تعيين بل المذهب في القنينة في التكبير  
وغيره وفي الخلافة لو قرأ القنينة ونسي القنينة أو الفاتحة ونسي السجدة ثم ركع يسجد رأسه وليقرأ وليعيد القنينة والركوع  
وإذا نسي الفاتحة والصورة فتذكر في الركوع فماداً للقراءة والنقص ركوع حتى لو لم يجد بعد وليعيد صلواته  
فمصل سيرة السلامه يجب سجدة وهي سنة مؤكدة عند الشافعي من ركع ثم تكبیر ثم في الكفاية ممن سجد  
البرودي أن التكبير ليس بأوجب في الكافي إنما يرد وفي القنية إنما سنة مؤكدة وروى الحسن أنه لا يكسر عند  
الانحطاط عنه أنه عند الرفع ركع قال الزمان الجلال في أن من الجلال من يقول بالعكس وأصح أن كل واحد من التكبير  
ركن كما هو الظاهر من كلام المصنف رحمه الله عليه على غير وجه وفي المصنفات أنه يستحب القيام قبل السجود وبعد السجود والصلوات  
من العبادة وغيره لا يرفع يديه عند الشافعي رحمه الله لأن من سجد للربادة في الصلاة تكبير السجود والرفع ومن سجد في غير  
كبير لا حصر ما فعله يديه تكبير السجود ثم للرفع كما في التبيين وهذا الظرف ليس مصيب الوجوب في الصلاة ولا في غيرها قال  
بعض أصحاب الشافعي رحمه الله أنه يأتي بها وقال بعضهم بالسلام فقط ومنصوحه أنه لا تشهد ولا سلام في غيرها أي في  
السجدة يقال سجدة السجود وقال قاضيخان رحمه الله هو الصحيح في الكافي والكفاية هو الأصح وفي القنية هو المختار فمن  
بعض المتأخرين أن يقال فيها سبحان بنما كان عهد بنما فعولاً في محيطه لو لم يذكر فيها شيئاً آخر أهـ والواجب أن يكون  
على من تلاها من يجب عليه الصلوة آية تامة أو أكثر من حرف السجدة ولو قرأها بعد التكبير في سجدة أو غيرها من السجود  
البعض فحجروا بدل الكل منصرفاً والمفعول مخدوف وأخبر مبتدأ أي هي التي في آخر الأعراس وفي الركعة  
وأخـ وبنو إسرائيل وصريحهم أولى يأتي الحج وأما بينهما فالسجدة عند الشافعي رحمه الله العشاء والصلوة عندنا  
بدلاً من القرآن الركوع وقوله أولى أعطى على التي فقد فصل بالأعني بين قوله والفرق قال والمعطوف هو عليه وجعل الآو  
عبارة عن الإجزاء ونحو التكلف والنمل والسجدة بالفتح اسم السجدة وحسن طمس فيها السجدة وتعد الشافعي  
وحكم السجدة موضعاً فيها عند قوله أنكم يا هـ تعبدون وعند الشافعي رحمه الله عند هو قول علي رضي الله عنه  
وعند قوله لا يسامون عندنا وهو قول عمر وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم وبالأحوط ليشتد الوجع عن السجدة

والجهر والتسليم واقرار وعنده مالك رحمه الله لا سجدة في السجدة الأخيرة أو سمعها ولو من امرأة خلا لما ملك رحمه الله  
عطف على تلاءم ولو قال على من تلاء أو سمع آية الخ كان حسن والمستحب للسامع ان يسجد مع التالي ولا يرفع راسه قبل  
في الخلاصة لو سمعها من الطير لا يجب هو المختار ولو سمع من القائم يجب هو الصحيح ولو قرأ بالفارسية يجب عليه وعلى السامع  
أو الأخير منها آية السجدة وعندهما ان علم انه يقرأ القرآن يلبسه والاول ولو قرأ عندنا ثم أو صم أو شغل بحيث لم يسمع لا  
يجب عليه وان كان يسمع لولا العارض في المضمرات هو الاصح وفي الخلاصة ان مشائخنا قالوا ان السبيل في زماننا  
ان لا يسجد والتلاوة في صلاة الجمعة والعيدين وإذا تلاء الامام آية اسجد فمن سمعها ولم يسجد ثم اقتدى  
به في ركعة اخرى غير التي قرأ فيها يسجد للمقتدى بعد الصلوة كمن سجد مع من ليس معه في الصلوة فان  
يسجد بعد ما وان سجد فيها لم يجز عنها بل يفسد صلواته ام لا في البداية والكان في فتاوى قاضيان انها لا تفسد صلوة  
في الخلاصة هو الصحيح وفي النوادر انها تلف وقيل انه قول محمد رحمه الله ومن اقتدى بالامام في تلك الركعة  
التي تلاها فيها لم يجز والامام للتلاوة بحيث ادركها لا يسجد لياصلا وان سمعها لانه ادرك الركعة ادرك بالتحقيق  
بها حكما وفي الخلاصة عن الزيارات انه يسجد لياصلا قبل الاقتراف اذا فرغ من الصلوة مطلقا ومن اقتدى في تلك الركعة  
قبيل اى قبل سجده التلاوة لم يسجد ومن لم يسمع منه آية السجدة قطعاً فكيف من الاول خاصة والثانية عامة كما  
نهت عليه وان تلاء الموقوف لم يسجد عند الشيخين الا سماع خارجي اى ليس محرم في الصلوة وفي البداية  
والقنية هو الصحيح وعند محمد رحمه الله يسجد الامام والقوم ايضا بعد الفراغ من الصلوة وفي فتاوى الحجة هو الاحوط  
والافضل وقيل يسجد والخارجي ايضا قول محمد رحمه الله واذا قامت السجدة الصلواتية اى التي تحمل وانها الصلوة  
ومن فسر بالتسليم وجبت في الصلوة اراد به وجوب وانها فيها لا يقضي خارجها اى خارج تلك الصلوة فان لم يكن  
مزيد قوة على غير ما حيث وجبت لقراءة تحلق بها جواز الصلوة والكمال لا يابى بالنقص فامارة اذ قرأت سجدة  
في الصلوة ولم تسجد فخاضت سقط السجود عنها كذا في الخلاصة وفتاوى قاضيان وفي الجوهري لو تلاها في الصلوة  
ففسد ليس لياؤا من يضاد ما صارت غير صلواتية وفي القنية انه لو ترك سجدة التلاوة عن موضعهما يجب سجدة  
السجود الركوع للصلوة على ما ذهب اليه اكثر المحققين او للتلاوة على حدة على اقليل بلا توقف بقراءة ثلث  
آيات بعد ما عثر شيخ الاسلام وراكش من الثلث عند الامام الحلواني يوجب عنه اى عن السجود كما ان سجود الصلوة  
يوجب عنه كذلك وفي القنية ان الركوع بعد الثالث للجزئية في وسط السجدة وفي آخره تجزئة وفي التحف ان السجدة  
ان كانت في وسط السجدة ان يتمها ثم ركع لم يجز عنها وان لو تلاها صارت ديناً بفوات الحفل فصارت مقصورة  
بنفسها بمنزلة الصلواتية فلا يتأخر بالركوع والسجدة الصلوة اليه شي في المبسوط والخيرة وذكر في القنية ان  
استحسان وفي القياس تجزئة الركوع ان نوى به السجدة بالقياس تأخر وفي الخلاصة وفتاوى قاضيان

انهم اجتمعوا على ان سجدة التوبة تبادى بسجدة الصلوة وان لم ينو التوبة واختلوا في الشتر او شيئا من غير ذلك عنهما  
قال شيخ الاسلام انه لا بد من النية لقوله عليه السلام في الركعة في الشتر او شيئا من غير ذلك عنهما  
في سجدة ما ينبغي ان ينوي الركوع عند قصد الركوع ولو لم ينو في الركعة فلا يلزم له الا يجزى اذا ثبت ركوعه كان يدور ما هو في نية  
نية الامام عن القوم اختلافه فيه وشار الا امام منهل الشريعة الى انه لا تنوب كنية الصلوة فلو قرأ في غير الصلوة فارد  
ان يركع للسجدة روى انه يجوز وفي التحقيق انه لا يجوز لانه خارج عما ليس بقربة فلا ينبغي عما هو قربة في الخصال والمضات  
لو قرأ او سمع ركبا اجزاء الايام وكذا الوقار ركبا فنزل ثم ركب عنه الى يوسف رحمه الله وبهذا عن محمد رحمه الله خلافا لغيره  
عنه ولو قرأ فركب لا يجوز الايام الا اذا ركب الخوف والامام قاضيان رحمهم الله لم يذكر الاستثناء وذكر المسئلة الثانية من  
غير اشارة الى الخالف بين العلماء الثلاثة ولو افقده كلام الكافي ولو ادا وآية واحدة او سمعها عشرين في مجلس واحد  
ولو في سفينة جارية او في صلوة ولو كان ركبا على الناس في الكافي والخصاصة دفعا وى قاضيان يكتفي بسجدة  
واحدة وليتقوى ان يقرأ مرة خارج الصلوة ثم اخرى فيها بحيث لا تختلف المجلس على ما ذكره في الكفاية والمضات  
وان يقرأ عشرين في الصلوة فيح ان كمر في ركعة فلا خلاف في كون السجدة الواحدة كافية وان كرر في ركعتين  
فيكفي واحدة على قول ابى يوسف رحمه الله كذا في الكافي وفي الخصاصة انه قوله الاخر قول ابى حنيفة رضي الله عنه  
وهو الاصح وقال قاضيان هو القياس وبه نأخذ وعند محمد رحمه الله يجب السجرتان لان التداخل سجلي احد الركعتين  
عن القراءة وفيه تامل وكذا يكفي واحدة لو سمعها قتلها لما ذكر قاضيان من انه اذا سمعها من رجل ثم من اخر  
ثم كان ثم تلاها اجزته واحدة وقيل على رواية النوادر لا يجزى الا عن اربعة ثم اذا كمر في مجلس يكفي سجدة واحدة  
قبل التكرار واجده على ما ذكره في الخصاصة دفعا وى قاضيان وبه صرح لمحضت وان كمر في الصلوة فلكذلك في  
الصورة الثانية على ما نص عليه لمحضت واما في الاول فلا يجزى السجدة في التكرار واجده على ما نص عليه في النوادر انه  
ليسجدة اخرى بعد الفراغ واما في فلكس الاول فان سجدة قبل السلام في الخصاصة دفعا وى قاضيان ان تلاها الركعة  
انه ليسجدة اخرى بعد سلام وقيل هذا اذا سلم وكلم ثم قرأ واليه يشعر كلام الهادي وان سجدة بعد السلام فهو من الاخرة  
وسقط عنه الاول واعلم ان اذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس واحد صرا فليقل قول الكسبي لا يجب الصلوة  
الامرة واحدة في الكافي هو الصحيح وفي التقنية وبلفتي وعلى قول الطحاوي يجب لكل مرة صلوة لا تنافي في  
صلوة الله عليه وسلام ولا تدخل في حق العباد في الخلاصة هو قول المتأخرين وعن فراقوا لا يجب تشييت الطمس  
اذا حمد في كل مرة فانه حق العاطس في الكفاية عن المبسوط والمخطط الاصح انه اذا زاد على الثلث لا يشتمه وهو المذكور  
في الخلاصة وفي الكافي ان التشييت كالصلوة وقيل يجب الى الثلث ولا يجزى للسامع مجلسه الثاني  
فلو تبطل مجلسه دونيه يجب عليه سجدتان وعلى الثاني واحدة وبالحكس في الكس في الهداية هو الاصح وفي الكفاية



والمنعوت عليه الفتوى وهو المضموم من الخلاصة وقال بعض على السامع ايضا سجدتان او لسبب هو التلاوة والسجدة  
والحكم ايضا ان السبب دون الشرط وفي الكافي هو الصحيح واستدار الثوب هو ثوبه سدا وهو خلاف ثوبه ولا يتقار  
من عظم من الى غصن اخر هو شجرة الشجر وجميع اغصان ونخس ونخس وغصنه وقطعة تبديل للمجلس في الخلاصة  
هو الصحيح وفي المداية هو الصحيح وهو اختيار المترشي وصاحب الكافي وفي النوادر ان اغصان شجر واحد مكان وحده  
ويتركه بالوجوب على السامع مطاها في الخلاصة وقنادي قاضي خان هو الصحيح عن محمد بن محمد بن النضر ان الحوض لو كان تحت السجدة  
يكفيه واحدة وقيل ان كان له حوض مملوء بكيفية واحدة وفي المنعوت ان الحوض والغدير والنهر الواسع مكان واحد بخلاف  
العظيم ولو عمل قليلا لا يقطع حكم المجلس كالم القليلة او القميتين والكم كالجبة او كالميتين وشي خطوطه اقاطون وكذا لو انتقل  
من واية البيت الى اخرى الا اذا كان الدار كبيرة كدار السلطان والمسجد كالبيت وكذا اذا اقبل القتل بالفرقة او التسبيح  
او تعبد او قام بخلاف سلة الحيا او ركب فزل قبل السيرة او قام قاعدا وان نام مضطجعا القطع حكم المجلس كذا في الخلاصة وغير  
وكبره ترك آية السجدة وختمه وفراة باقية السورة لا تحسب امي قرائتها وحده باقية السورة في الكافي قيل  
من قرا آية السجدة كلها في مجلس واحد وسجد لكل منها كذا في المداية فما كان من غير غير ما هي غير آية السجدة  
سما وفي المداية لآية قبلها آية او آيتين في التوهم التفضيل فزاد اشرح في الكفاية اوجدا واخصن اخفا عن السامع  
وقالوا ان كان مثنيان لم يسجد سجدة كذا في الكافي

فصل في صلوة المريض ان تعذر القيام تعذر احتيايا وحكما كما اذا قدر عليه لكن بخلاف زيادة المرض او طوار  
البر او توجب بالقيام لان يلحقه نوع شقة على ما ذكر في الكافي والمداية وقنادي قاضي خان وغيره في النوازل الى البيت  
ان العجز عن القيام هو ان لا يقوم اصلا وقيل ان يكون بحال لو قام لم سقط وقيل ان يكون صاحب قراش في  
الكفاية عن المترشي ان اصح الاقوال ان يلحقه بالقيام ضرر مرض حدث قبل الصلوة او فيها حصل قاعدا  
فقوة التشهد وهو قول من رحمه الله وعليه الفتوى كما سبق في كعب ويسجد وان قدر على بعض القيام وقال الفقيه ابو جعفر  
يجب ان يقوم قدر ما قدر على القيام ولو قدر التكبير وبه اخذ الامام الجملاني وان قدر على القيام متكيا على شيء يقوم  
وتكيا في الخلاصة قال الامام الجملاني هو الصحيح من المذهب ولو ترك القيام محض ان لا يجوز صلوة وان تعذرا  
امى الركوع والسجود مع تعذر القيام مرض حدث قبل الصلوة او فيها حصل على الكافي والمداية او على غيره  
قارن ان قدر على القعود والمضموم من كلام قاضي خان انه مخصوص بالمحدث قبل الصلوة لما ذكر من انه لو صلى  
ركعتين ثم مرض وجاز له ان يركع في ركعة واحدة في قول ابي عبيدة رضي الله عنه ذكره في النوادر لان تحريمه لا ينافي  
موجبه للركوع والسجود فلا يجوز بدونهما والامعة امي ان تعذر الركوع والسجود ان لم يتعذر القيام فهو امي الايام  
قارن احب منه كما لان زناية التخطيم في السجدة وفي الايام قاعدا يصير الراس الى الارض وقال في نفسه

والشافعي رحمه الله يوجب قائما وفي الخلاصة عن الزيادات ان كان لا يقدر على السجود ويقدر على سائر الاركان يصلي  
قائما بالاياء فكذا اذا كان يحال ليوسعي ليصل بجزءه فان قام وقرا وركع ثم تقبذ رويومي للسجود وجاز وجعل  
سجوده انقص من ركوعه ولا يلزم المبالغة في الايام له ولا يرفع اليه شيء ليس عليه فان رفع اليه شيء لا  
ينقص راسه للركوع والسجود ولم يحرك الايام وان انخفض جاز الايام وان وضع الوسادة على الارض وسجد  
عليها جاز وقال مشايخنا رحمه الله ان سجد على البنية سجود وعلى البنية السجود وعلى الارض من سجود لقائمة الارتفاع كذا في  
الخلاصة وفي القنية ان المراد البنية بخار وهي ربيع ذراع والا اى وان لم يقدر على القعود فعلى جنبه يومي متوجبا  
الى القبلة وعلى ظهره كذلك اى متوجبا اليها يجعل رجليه نحوها ووسادة تحت راسه وفي الخلاصة لو عجز عن القعود  
مستويا وقدر على الانكاء والاستناء وجب ان يصلي متكيا او مستندا ولا يجوز الاصطجاع وهو اى الاخير عندنا وذلك  
عند الشافعي رحمه الله ولو لم يقدر عليه السلام لعمران صل قائما فان لم يستطع فقاعا فان لم يستطع فعلى الجانب تويم  
اياء ولنا حديث ابن مسعود رضي الله عنهما يصلي المريض قائما فان لم يستطع فقاعا فان لم يستطع فعلى قفاه وماروا  
الشافعي رحمه الله بخصوص عمران او مرضه كان يمنع عن الاستلقاء واليه يشعب قوله عليه الصلوة والسلام صل الى  
اخره والاياء انا هو يا لراس في القنية هو الصحيح فان تعذر الايام بدار الصلوة وعن ابي يوسف رحمه الله  
انه يومي بعينه وقال الشافعي رحمه الله يومي بطرفه ويومي فعليه وقال زفر رحمه الله يومي بعينه وان عجز فبقية وليعيد لاصح  
كذا في الكفاية وفي المختلفات انه قال يومي بالجانبين او القريبين من الراس فان عجز فبالعينين فان عجز فبالقلب  
قال الحسن البصري يومي لخاصية وقلبه وليعيد لاصح وعند محمد رحمه الله قال لا اشك في صحة الايام بالرأس وفي عدمها  
بالقلب واشك فيها بالعين قال قاضيان رحمه الله المريض اذا عجز عن الايام فحرك يديه فحين الى حيفة رضي الله  
انه يجوز وقال محمد بن فضل يجوز اطم يوجبه منه الفعل وقوله اخر مشعري بم سقوط الصلوة وان كان العجز اكثر من  
يوم وليتة في الهداية هو الصحيح وفي الخلاصة ان المختار ما ذكره الامام السرخسي رحمه الله انها تسقط قال قاضيان في الآثار  
وفي الطهيرة لم يجب عليه القضاء للحرج كالمشعري عليه وقوله وان تعذر ارجع القيام الى آخره هو ما عجز المسكين  
اليه الكلام اخر والمشهورة من النسخ لا يوافق ولا يوافق ايضا وموضع صحيح في الصلوة فقد روى الركوع والسجود  
استأنف الصلوة وقال زفر رحمه الله ينبغي بناء على عدم جواز اقتدار الركع بالمعنى عندنا خلافا له وقاع  
يركع ويسجد وصح فيها فقد روى القيام بني على صلوة قائما عند الشيخين رحمه الله وقال محمد رحمه الله ينبغي  
بناء على صحة اقتداء القائم بالقادع عندنا خلافا له لما سبق وفي الخلاصة وقتاوى قاضيان مريض تحت ثياب  
سجدة ولا يسطح تحت شي اخر الا بتؤنس من ساعته يصلي على حاله وكذا اذا لم تجنس لكن لا يجز زيادة مشقة بالتجمل  
صلى قاعا غير موم في تلك جاز بلا عذر من دوران ونحوه صح عنده والقيام افضل بالخروج وقال

لا يصح قاعدا بلا عذر ولو لم يكن كذلك في النكاح المبروط بالشطط بالصحيح اجماعا وان كان مبروطا بالانجني في النكاح المبروط  
فلا يصح انه كالجارمي ان تحرك شيئا او كالمساكن ان تحرك قليلا كذا في الكفاية عن القمحا شفي وظاهر كلام الكافي والهداية  
بدل على جواز الصلوة قاعدا بلا عذر عند أبي حنيفة رضي الله عنه في غير المبروط جازيا او غيره وعلى عدم جواز في المبروط اما  
بالشطط او غيره ثم كلام المصنف موافقا لما يدل عليه جواز الصلوة قاعدا في المبروط في المبسوط ان المبروط ان استقر على  
الارض فهو كالارض فان لم يستقر عليها ويكن الخروج عنه لم يجز الصلوة فيه مطلقا لانه بمنزلة الدابة الا ان اطلع يجوز  
على الدابة بالاياء ولا يجوز فيه وهكذا في الكفاية عن بعض الاعجاز عجن او اتهمى عليه يوبا وليست قضية ما قامت  
وقال الشافعي رحمه الله لا قضاء عليه او ضمنه وقت صلوة كامل وهو القياس وان زاد الجحون او الانعام  
ساعة امي زمانا قليلا فساعه معقول زاد وجاز كونها فاعلا اسي ان زاد ساعة على يوم وليد لا قضاء عليه وان  
عليه بعينه فعليه القضاء مطلقا وقد تسامح المصنف في البيان والمقصود انه لو جرح او اتهمى عليه اوقات خمس صلوات  
تقصه وان زاد عليها الا على بالخص في الكافي والهداية وغيرهما ثم اعتبار الزيادة بالزمان القليل انما هو قول الشافعي وعند  
محمد رحمه الله يعتبر الزيادة بوقت صلوة كامل من اوقات الصلوة في الذخيرة هو الاصح في الخلاصة لو اتهمى عليه ساعة  
ويغلق اخرى فان لم يكن المفاقمة وقت معلوم لا عمرة بها وان كان بان يقين وقت الصبح مثلا في محبة ذلك  
والانما يتخلفان حكما في الصوم فانه لو جرح كل يوم لا قضاء عليه ولو اتهمى عليه كل يوم لا قضاء عليه سبعا الشافعي  
**فصل المسافر المسافر لغة الطاهر ومترعاس من فارق بيوت بلدين البيوت جميع بيت وذكر البلدين بال**  
**التعليق ويشعر كلامه بانه لا عمرة الاتصال القرى بالمريض والفصال وقيل ينبغي ان يجاوز ما عند الصالحين وان**  
**كانت فرائض بخلاف المنفصلة ذكر قاضيان والا امام صدر الشريعة الصريح وحده الانفصال مائة ذراع وقيل قدر**  
**ما لا يسع الصوت وقيل قدر سكة وقيل قدر غلوة قال الامام القمحا شفي هو الاشبه وقيل مجرد التجاوز لا يكفي في**  
**المتصلة بل ينبغي ان يسجد عنهما وحده البعد كحد الانفصال وقيل كحد فناء المصرفة في القنينة الصريح ان الغنا وقدر**  
**بالغلوة وفي المضمرة ان المختار انتموي فيه قدر الفسخ وفي الكفاية الاصح ان حد الكل كل قدر الغلوة قاصدا**  
**ان يسير مع الاستراحات المعروفة بمسافة ثلاثة ايام وليا اليها من اقصر ايام التشارك كذا في المحيط وفي**  
**شرح الطحاوي ليس المراد الشيء ليلًا ومنها ابل جعل النهار للنسي والليل للاستراحة في الخلاصة اذا قصد مقصدا**  
**في طريقان احدهما سيرة السقر والاخر دونها فملك الطريق الا بركان مسافر اعتمدنا والمسافة البعد في**  
**الصحاح اصلها من التمسك ليل سغت الشئ سوفا اذا اشمته فكان الدليل في الغلوات ياخذ التراب ويشمه**  
**ليعلم على قصد هوام على جاز ليسير وسط وهو في البر ما سارا ابل والرجل كناية ما مصدرية وفي البحر**  
**ما سارا فملك اذا اعتدل الرجح غير عاصفة ولا ساكنة في الكافي عليه الفتوى وفي الجبل ما سارا سيرة**

يطبق بالجمل والنظام انه لا حاجة اليه فان قوله ما سألنا ليل والراجل ليلتي عنه ومدة السفر عنه الى ابي يوسف رحمه الله  
 مقدرة بيومين واكثر اليوم الثالث وعن الشافعي رحمه الله يومين في قول وبسبب دليله في قول آخر وهو قول  
 الزهري والاوزاعي رحمه الله وبنية عشرة فرسخ في آخر وهو قول مالك رحمه الله وفي الكافي عند ابني حنيفة رضي الله  
 عنه اعتبر ثلث مراحل باربعة وعشرين فرسخا وهو قريب من ثلث ايام اذا المعتاد في كل يوم سير حركته خصوصا  
 في اقصر الايام ولا معتبر بالفرسخ في البداية هو الصحيح وقيل الاعتبار باحد وعشرين فرسخا وقيل بثمانية عشر في الكفاية  
 عن الحيط عليه الفتوى وقيل بحسبة عشر في القنية به اثنى عشر ايام خوارزم في الخلاصة وفتاوى قاضي خان ان الخليفة  
 او الحاكم في ولاية لا يسيّر مسافرا او الامير اذا خرج مع جيشه في طلب العدو ولا يعلم ان يدرى كم يصطرون جهلة القافة  
 في الذهاب وان طالت المدة وكذا في الملك في ذلك الموضع واما في الرجوع وان كانت مدة سفره تقصر وان  
 الصلوة والعبد اذا خرج مع المولى ولا يعلم سيرة المولى يسأله فان اجزه ليس مدة السفر تقصر وان لم يخبره فمولى  
 ما كان فيما او مسافر الغنم المضرة فحتمه وكذا لا يخرج من سببه والاصل انما هو مولى عليه فالعبرة بالنية والاصل  
 والجندي مع الامير والامير الخليفة والامير مع المستاجر والغنم مع المديون فيقتصر المسافر لزوما فوضعه الامير  
 لا الثاني والثالث في اربعة ايام عندنا وقال الشافعي رحمه الله فوضعه الرابع والقصر فوضعه او افاقر في  
 البنيان واذا بلغ السفر مسيرة ثلثة ايام فالقصر افضل من الاتمام كذا في التنبية واورد البخاري عن واثقه رضي الله  
 عنه ايها انها قالت فرض الله تعالى الصلوة حين فرضا كعتين في انصر واسفر فاقربت صلوة السفر وزيد  
 في صلوة الحضرة واما السفين في السفر فتقبل الحكم فيها الترك ترخصا في المحيط هو الافضل وقيل هو الفعل تقريبا قال  
 الفقيه ابو جعفر هو الفعل عند النزول والترك عند السير كذا في المضمرات وفي القنية قال اهل خراسان لا يترك  
 منه الفجر ويترك الباقي الى ان يدخل ببلده فلا تصح وان لم ينو الاقامة الا اذا دخل للموضع الاحتكاك اذا أصبحت  
 الحرت في الصلوة وقال زفر رحمه الله هو ايضا يتم اربعة ايام كذا في الكافي او ينوي اقامة نصحت شهر  
 قيا على مدة الطهر والحج مع ايجاب الساقط كما في مدة السفر على مدة الحيض والجامع اسقوا الواجب عن الشافعي  
 رحمه الله فيه قولان احدهما انه ان نوى اقامة اربعة ايام غير يوم الدخول والخروج يتم اربعة ايام وهو المذكور في الثانية  
 والثاني ان اقام اربعة ايام او اكثر يتم اربعة ايام وان نوى اقامتها ببلدة واحدة او قرية واحدة فلا اعتبار  
 بنية اقامة نصحت شهر في بلدتين او قريتين في الخلاصة الا ان ينوي ان يكون الليالي ثمانية عشر في احدهما  
 فيصير تمام بالدخول فيها وكذا في الكافي ونصحه اذ اراد الحرب وهو ايسر والحال ان النادى جنائتي اس  
 من اهل الجند وهو النخبة فان نية الاقامة من اهل الاخية في المفازة تصح في الاصح على ما صرح به في الكافي  
 والهداية والمضمرات وعليه الفتوى وقيل لا تصح في الكفاية وهو ظاهر الرواية واما من غيرهم فلا تصح فيها في الكافي



والكفاية ان هذا اذا سار ثلثة ايام ثم نوى الإقامة في المفازة واما قبل ذلك فمقتضى نية فيما ارادوا اليه ان يسافر في الاسلام  
في اصوله وقاضين ان في فتاواه لا الى نوى الإقامة بدار الحرب اى ليس نية الإقامة فيها غاية القصر بل يقصر  
ايضا اذا اجبره لتلك النية وفي الخلاصة انه لو دخل فيها بامان محتمل في موضعها او بلاد البغى محاصرها لابل الحرب او  
البغى في مصر وغيره فقول محاصر حال من باب التنازع وكذا القصر محاصر البغى في دارنا في غير مصر على بالشعرية التفسير  
بقوله وهو جنائتي وقال زفر رحمه الله تعالى في الوجيز ان كان الشكر لهم وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى في  
سيرته ان كان متعلقا بهم من قول لا بد من الحرب اى يقصر النوى بها كمن طال مكثه في بلاد او قرية بلانية  
الإقامة وقد روى ان النساء رضى الله عنه اقام نيسابور شهر او سبعة اشهر الى وقاص حتى التبعه بها شهرين  
ابن عمر رضى الله عنهما باذبحان سنة شهر وعظمه بن قيس رضى الله عنه بخوارم سنتين وقصر والصلوة وفي الخلاصة  
وقتا وى قاضين ان اذا نوى المولى الإقامة ولم يعلم العبد بها حتى يصل الى ايام ثم اخبر المولى كان عليه اعادة تلك  
الصلوة وكذا المرأة مع زوجها في الخارج والرواية واذا سافر المولى ولم يعلم العبد بها فصلى رجا ولم يقعد على راس الخيز  
ثم اخبره المولى بذلك فولي عتد تلك الصلوة وفي شرح الطحاوى وان صلوة جائزة والعبد اذا علم مولاه في السفر  
فنوى المولى الإقامة صححت حتى لو سلم العبد على راس الركعتين كان عليها الاعادة ولو باعه المولى من مقيم وهو في  
الصلوة يصير فرضه اربعا واذا علم مولاه وجازعة مسافرين فنوى المولى الإقامة صححت في حقها ولا يظهر في حق هؤلاء  
المسافرين عند محمد رحمه الله في فصل العبد الركعتين في يقدم واحد منهم ليلهم بهم ويقوم العبد والمولى ويتم كل منهما اربعا  
ولو اتهم سافر اربعا وفي القعدة الاولى قدر التشهد ثم فرضه وهو الركعتان واساء لتأخير السلام قصدا  
وما اراد على فرضه نفل يتوب عن ركعتي الظهر للمساافر خاصة على ما صح به قاضين ان وقد مر في الخلاصة ان لو قام  
الى الثانية فنوى الإقامة قبل تقصيد بالسجدة تحول فرضه اربعا الى ان يعيد القيام والركوع لانه اذا هم للتلطع  
وانطلق الى نوب عن الفرض وان لم يقعد الاولى اصلا بطل فرضه لشرك القعدة الأخيرة في حقه وفي الخلاصة  
انه لو لم يشهد فقام الى الثانية والى الثالثة تحول فرضه اربعا فان كان الى القيام اقرب عاد وتشهد والا لا يعود  
ولكن يعيد القيام كما هو ولو قيد ركعة بالسجدة فنوى الإقامة لا يصح وفسدت صلوته بالاجماع ولو لم يقعد في الاولين  
ونوى الإقامة في الشهر او في الثالثة قبل التقصيد بالسجدة القلبية فرضه اربعا ويقدر في الاخيرين قضاء عن  
قراءة الاولين وعن محمد رحمه الله عنه انه فسدت صلوته بشركانى احد الاولين مسافر امه مقيم في الرابعة  
في الوقت ولو قدر التحريم على الاصح ثم اربعا لكونه تبعاً للامام واقامة الاصل لوجب اقامته اربع ركعات كالعبد والجند  
يصير ان مقيمين باقامة المولى والامير ويسمى في ذلك قنطرة في الشفع الاول والثاني خلافا لما كان  
وفي الكافي والخلاصة انه لو سلم على الركعتين اوفدت صلوته بعد الاقامة صلى ركعتين لزوال التبعية الوجبة للامام



وفي فتاوى قاضيه خان، إذا أم مسافر مسافرين فأحدثت فاستحلت مسافرا فتوى الثاني الإقامة لا يتغير فرض من خلفه  
 من المسافرين ولو لوها الإمام الأول بعد ما أحدثت قبل الخروج من المسجد بغير فرضه وفرض القوم أربعة وأربعة  
 أي بعد الوقت لا يومه المقيم في الرباعي وإن استحدث الفرضان لأن فرضه بعد الوقت لا يتغير بالإقامة القصصية  
 فبالتبعية الأولى فالأقامة لا يلزم بناء القوي على الضعيف وهو القعدة إن اقتضى في الشفع الأول والقرارة  
 إن اقتضى في الشفع الثاني لا يقال يلزم أن يصح الاقتداء في الشفع الثاني فيما إذا نسي الإمام القراءة في الشفع  
 الأول فيقتضي ما في الثاني فإن قرأه أيضا يتأدى فرضا حيث لا نأقول القضاء لمحم بحمله حقيقة فالشفع الثاني  
 حال عن القراءة حكما وفي عكسه أي فيما أم المسافر المقيم في الوقت أو بعد وعندهما والفرضين أتم المقيم  
 صلواته وقصر المسافر وسلمه قابلا للمقيمين بناء على استحباب أتموا صلواتكم فاني مسافر وهل إقرار المقيم في  
 الحرمين في الكافي والتهذيب الأصح أنه لا يقرأ واليه مال الفقهاء أبو جعفر وهو المذهب في فتاوى قاضيه خان وقيل إقرار  
 لأنه الميسوق ولذا يلزمه سجدة السهو إذا سعى في الخلاصة إليه مال الكرخي ففي الكفاية أنه مال إلى الأول و  
 إليه يشير كلام قاضيه خان ويطلب الوطن الأصلي بالنصب وهو يسكن المعتاد من قرية أو بلدة ولو أن لم يكن  
 في بلدين كان لكل منهما وطن أصليا مثله أي وطن أصلي آخر لا وطن الإقامة لأنه دون ذلك وثقل من وطنه  
 الأصلي وتوطن بأبله وعياله ببلدة أخرى ثم سافر فدخل الأول لا يصير مقرا ببلدون النية وفي المحيطان لو كان  
 له دور وعقار في الأول قبل لم يترك أصليا وقيل بقي كما كان وهو اختيار الزاهد واليه أشار محمد رحمه الله  
 في الكتاب وقال به شام سالت محمدا عن هذا فقال لا أحل وأنا أرى القصر إن نوى ترك وطنه  
 إلا أن أبا يوسف رحمه الله كان يتم الصلاة وقادح في ذلك على أنه لم يترك الوطن لا يطلب الأصل  
 السفر ووجهه ذكر وطن الإقامة هنا وذكر الوطن الأصلي فيما لا يغير ظاهره ويطلب وطن الإقامة مثله  
 أي وطن إقامة آخر في الكافي هو الذي نوى فيه إقامة خمسة عشر يوما أو في المضمرات أن يكون بينه  
 وبين وطنه الأصلي مسيرة سفر واليه يشير كلام المبسوط ويطلب السفر فلو خرج عنه قاصدا مسيرة السفر فها  
 إليه لا يصير مقرا ببلدون النية وكذا يطلب الوطن الأصلي والتحقيق أن بطلانه بالسفر فقط ولا فائدة في القول  
 ببطلانه بمثله وبالأصل إذا تترتب عليه حكم شرعي فليست به ولم يتعرض لوطن السكنى أي الذي نوى فيه  
 الإقامة أقل من خمسة عشر يوما بالجماع اعتبارا للمحققين إياه في الكافي والكفاية هو الصحيح لأن حكم السفر باق فلم  
 يصح وطننا كيف تترتب عليه البطالة والسفر ضد أي الحضر لا غير أن الغاية السفرية القصة في الحضر  
 سفرية والحضرية في السفر حضرية في الكافي أن المعتبر في ذلك هو الجزء الأخير من الوقت ولو قدر التحريمية وعن  
 ما ذكر في الخلاصة من أنه لو نوى الإقامة بعد ما صلى ركعة فخرج الوقت تحول فرضه أربعة وأربعة ولو خرج الوقت

وهو في فقهنا في الاقامة يجوز ربا وقال في شرحه لا بد لو سافر آخر الوقت ولقي بالبحر كغيره في غير ان النبي اقل منه اثم اربعه  
وسفر المصيبة كسفر المأوى وقاطع الطريق والمراد من غير محرم والعبد السابق والسابق كغيره في الرخص رخصه  
تفهم الصلوة او حصة شرفه كايضا الاطوار ونحوه وقال الشافعي رحمه الله لا حصة في سفر المصيبة والحالات في  
سفر الشارة على المصيبة ولو انشأه مباحا ثم نزع اليها يرخس فيه اجماعا ومن عيّن مقصدا او اخرض له لم يجر  
عنه لانه عاق لنفسه بالالتحاب وكذا العبد في اذالم يكن له عرض من الطواف سوى روية البلاد وعنه في جوار  
اكل الميتة والسبح يوم وليدة قولان في الصحيح الجواز لانه ليس من خصائص السفر كذا في الوسط  
**باب الجمعة بشرط لوجوب الجمعة في المغرب** من الاجتماع كالفرقة من الاقتران في الصبح ان من  
المعتمدين فيها وهو المشهور وقيل ليس به قراءة الا عتس وحل الزجاج كسر ما والواحد من القراء فحما وقيل هي بالكلية  
للفعل وبالفق كلفا على كضحية ويضاف اليها اليوم والصلوة وربما يطلق عليها ويجوز الاقامة بمسجد  
والصحة والشيخ الثاني كالمريض والحجبة في الخلاصة على المكاتب الجمعة وكذا معتق البعض اذا كان له  
والحاضر مع المولى لحفظ الدابة ولما جاز من يمنع الاجير من الجمعة عند أبي حفص وقال ابو علي الدقاق ليس  
ذلك لكن يسقط من الاجرة اشتغاله بها ان كان بعيدا وان كان قريبا لا ذلك ذكره قاضي خان في  
والذكورة والبلوغ في غير الشهر الطوره لم يذكر في الكافي وغيره وسلامته الحسين فلا يجب على  
وان كان له قاعه وعنه بما يجب وسلامته الرجل توحيد الرجل والعين وجه من التهمة المذكورة في  
بعض الكتب ويقع الجمعة فرضا ان يصلها فانما في ما في ما دام بشرط المذكورة فيه فليجب اذا  
يقع فرضا من العصى وشروط اداء المصرا وقتها في الكافي ظاهر الرواية انها لا يجب على من هو خارج  
المريض وفي المصنفات قال الامام ابو القاسم الضعفاء في الوالي او القاضي بالجمعة وبناء الجامع في قرية  
فيها سوق جازية الجمعة انما لا تجزئ في حيث قال الشافعي رحمه الله ان كل قرية ليسكنها اربعون رجلا  
احرار الا يطعنون فيها مائة وثمان مائة في الجمعة فيها وما في كل موضع لا يسبح الكبير مساجدها لم من  
يجب عليه الجمعة في سفر كذا روي عن ابي يوسف رحمه الله قال صاحب الميعة وقال ابن شحاح هذا الحسن الاول  
وفي التفتية هو الصحيح عليه كسر الفتوى وهو اختيار الشافعي وعنه ايضا انه كل موضع لا يسبح فيفقد الاحكام  
قال الامام الحسن بن مطاير المذهب عندنا وهو اختيار الكرخي وهو المذكور في الكافي وفي الهداية هو ظاهر  
في الخلاصة بشرط المقتضى ان لم يكن الزوال والقاضي مضيا وعنه ايضا انه كل موضع سكن فيه عشرة الآت  
تفرد قال قاضي خان لا يكون الموضع مبرا الا ان يكون فيه مفتى وقاضي فيفقد الاحكام وبلغت ابيته هي قال  
السفيان هو بالعبادة الناس مبرا وقال بعض هو موضع يعيش فيه كل صالح يصنع وما انفصل به امي بالمر

منه المصالح من فضل الخيل وجمع المجلس والخروج للمعصية الجائزة ودفن الوفاة ورواه ابو جعفر  
عن ابي حنيفة رضي الله عنه وهو اختيار الامام الحلواني وهو المذكور في الخلاصة ورواه في القاضيان والامام محمد بن  
الكافي والعلامة وقوله ابو يوسف رحمه الله في الخلاصة قال الامام الشافعي وشيخ الاسلام  
وهو المصنف وفي الفتية وهو الصحيح في الخلاصة ان الغاية او الميلين ليس بشرط وبعض يفتي بصحة الموقوفين  
بالقاضين في الخزانة اليه مال الامام الشافعي والامام جواهر زاده وفي بعض النسخ قوله وهو اختيار الامام الحلواني  
الى وشيخ الاسلام مكتوب بعد قوله والامام جواهر زاده وفي المصنف ان المختار للفتوى قوله وهو الصحيح كما قال محمد بن  
في رواية وهو قول مالك رحمه الله عنه وفي الخلاصة والكافي ان القروي اذا دخل المصروف المجمع فان لم يدر  
الخروج منه قبل دخول وقتها لم يلزمه المجمع وان لم يدر الخروج بعده لم يدره وقال الفقيه الامام محمد بن  
يوسف وجاز اقامته في موضعين واكثر في مصنف واحد في الكافي هو الصحيح وعن ابي يوسف رحمه الله عنه اولاً انه  
يجوز في موضعين مطلقاً دون الاكثر واخره لا يجوز في الموضعين ايضا الا اذا كان هناك من فاصل قال القاضيان  
فان لم يفسل بينهما فاجتمع لمن سبعت وان تقارنا فبدرج صلواتهما في الكافي والمحيط كل موضع وقع الشك في  
جواز المجمع فيه فاقسمت بيني ان يصلي بعد ما اراد ركوعه فيوم الظهور عن الامام الفقيه ان الافضل ان يصلي  
الاربع قبل المجمع وهو قول الشافعي رحمه الله في السلاط ان خطبة او متعلبا لا منشور له من الخطبة او كان  
سيرته سير الامراء وعن الشافعي رحمه الله لا بشرط السلطان او نائبه وفي الخلاصة ان لصاحب الشرط  
وهو الذي ولي اليه على ناحية ان يصلي بسبب المجمع وان لم يجر به حيا كان او غيره وليس للقاضي ذلك  
اذا لم يجر به ووقت الظهور ان خرج الوقت ويوفيهما استقبال الظهور قال الشافعي رحمه الله عليه وقال  
مالك رحمه الله مضي عليها والخطبة بحضور رجل او اكثر سواء كان عبدا او نائما او اصم او بلي او غيره وان  
خطب وحده ففي الخلاصة انه لا يجوز في الاصل ان فيه روايتين وقال القاضيان ذكر ابو حنيفة رضي الله عنه  
في المجردة انه يجوز وعن محمد رحمه الله انه لا يجوز الا بخبرة الرجال وله خطبة بغير النساء او بغير اذن الامام مع  
انه حاضر لا يجوز واذن الامير بالجمعة والخطبة اذن بالآخرى حتى لو اذن بالخطبة ومنعه عن الصلاة بهم اجزاه ان  
يصلي بهم الجمعة كذا في الخلاصة ورواه في القاضيان نحو سبحة كالحمد لله ونحوه على قصد الخطبة اللطيفة مثلاً وقال  
لابد من ذكر سبحة عرفا وقيل اقلها قدر التشهد عنهما وفرض عند الشافعي رحمه الله عنه خطبتان قائما  
ظاهرا وجالسا بينهما والتحميد والصلاة والصوت بالتقوى فيها وقرأة آية في الاوّل وقيل فيها كذا في القنينة  
والخلاصة ان في الوقت اى بعد الزوال والجماعة ولو ادنا اى ثلثه رجال صالحى الامامة  
سوى الامام وعن ابي يوسف رحمه الله عنه بشرط عند الشافعي اربعون رجلا اربعين سواء وقال

قاضي خان لا يشترط الاقامة والمحرمية لافى الامام ولا فى المقصدى عندنا وذكر ان الجماعة شرط الاعتقاد لا شرط  
 الاداء وهو المفهوم من الهداية والكافى ايضا وان طرح فيه او لا بانها شرط الاداء ثم الاعتقاد انما يتحقق عنه  
 بالتصديق بالسجدة وعندنا يتحقق بمجرد الشرع فان القوم بعد سجودهم ولو سجدة اتموها بالجمعة عندهم  
 ليتحقق الاعتقاد وان اقيموا قبله بدار باظهر عنده لعدم الاعتقاد بالجمعة لاسفأ الشطر وامتدوا عندهم بها ولو اقيموا  
 بعد الشرع لوجود الاعتقاد وقال زفر رحمه الله ان القوم قبل القعود بدار باظهر لانها شرط الاداء فشرط دوها  
 كالوقت ونحوه واعلم انها ان جعلت شرط الاداء كما هو الظاهر من كلام المصنف وغيره لا يحسن التصريح المذكور  
 ويقوى قول زفر رحمه الله وان جعلت شرط الاعتقاد كما لخطبة على ما ذكره قاضي خان وهو الاوجه حسن التصريح  
 لكن كلام المصنف ياباه وشرط الاذان العام وهو ان ياذنوا للناس ليفتحوا ابواب الجامع او دار المساجد  
 سواء حضر العامة او لا فلو اجتمع جماعة فى الجامع او خيل السلطان فى داره يمنعون الناس عن الدخول وجمعوا  
 لم يجز وان حضر العامة باخيل وقد اقتبوا كلاما من كلامه على الشرط ومن قوله تعالى واذنوا لى الصلاة الآية  
 عبارة واشارة واقضاء ودلالة على ما ذكره الكافى فليراجع اليه كي ينكشف الحال وكرهه فى المصنوع بالجمعة ظهر من قوله  
 وغيره كالسجود والمسافر جماعة قبل فرائض الامام وبعده وعن محمد رحمه الله ان جماعة لمضى حسن بخلاف السجود فانه  
 لا يسلح لهم ذلك كذا فى الكفاية وفى المصنفات عن الطبريزى ان من فاتته الجمعة فى المصر يصلي بالطهر باقامة وجماعة من  
 غير اذان وكرهه جماعة الطهر لابل المصر اذ لم يحجوا المانع واما اهل القرى فلم يكره ذلك بالاذان والاقامة من غير كرامته  
 ذكره قاضي خان وغيره ذكره فيه طهر غير المعذور وقبل الجمعة وعند زفر رحمه الله لا يجزى الطهر وفى الخلاصة انه  
 يستحب للمريض ان يؤخر الى فرائض الامام وان لم يؤخر كرهه هو الصحيح وسعيه للجمعة بدار باظهر عندنا وكان او  
 غيره خلافا لزمرو الشافعى رحمه الله عنى المعذور مطلقا والامام فيها حال يبطله اى الطهر سواء ادركها مع الامام  
 او لا عنده وقال لا يبطل ان لم يدركها كذا فى الكافى وفى مبسوط شيخ الاسلام وكتاب الصلاة للحسن انه على قولها  
 لا يفيض الطهر بالم يؤد الجمعة كلها وعن هذا ما ذكره بعض ان تفسير الادراك عندها هو الاداء والمفهوم من الهداية و  
 كلام المصنف فى شرحه للوقاية ان مجرد الدخول والاقامة مبطل عندهما وان سعى لانها لا يبطل اجماعا كما اذ لم  
 يكن الامام فيها واذا قصد السعى ولم يخرج فقبل اذا خطا خطوتين اقبل وقيل اذا كان الدار واسعة لا يبطل طهر  
 سجدة العتبة ومدركها فى التشهد او سجود السهو وقد سبق ان عدم سجود السهو فى الجمعة والعيدين يجوز  
 بينهما عند الشيخين وفى المغنى والخزانة قال محمد رحمه الله اذا ادرك ركوع الثانية اتمها والابن عليها الطهر ويقعد  
 على راس الركعتين للمحال ولغيره للاخيرين فى عند محمد رحمه الله جمعة من وجه وطهر من وجه على تحريم الجمعة  
 واما ما رتبنا لوقال المصنف ومدركها بعد ركوع الثانية اتمها كان او لم ياذن الاذان الاول



بعد الزوال تركوا الجمع وسبقوا في الصلاة هو الصحيح وقال الطحاوي رحمه الله والمعبر في ذلك اذان الخطبة اذ هو  
 الشائبة في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم واني بكره وعمر رضي الله عنهما والاول زيد بن عثمان رضي الله عنه واما ما  
 سنة فمستحبة الحجاج واذا خرج الامام من مكان الخطبة حرم الصلوة النافذة وقال الشافعي رحمه الله  
 ياتي بالسنة وتحتية السجود والسلام وحرم الكلام الملبس في الكفاية هو الصحيح وفي المصنفات انه يكره السجود والقرآن والصلوة  
 على النبي عليه السلام والكتابة ان كان يسمع الخطبة والافاسكوت افضل حتى يخرج الخطبة تبع كلام الهادي والاسن  
 حتى يتم الصلوة لما صح في الخلاصة وغيره ان الطلوع والكلام يكره اذا صحت المنبر قبل الشروع وبين الخطبتين والخطبة  
 والصلوة عنده خلافهما او عند غيرها الا انصات السماع وقد سبق لبعض الكلام ما يناسبه المقام واذا جلس الامام  
 على المنبر في الصبح نزلت الشئ انبره رفعة ومنه تم المنبر والمخني رفع صوته من شخص اذن قالوا يمين يمين  
 اي المنبر والامام واستقبلوه مستمعين بهذا اطلاق قاضيان وفي الخلاصة انه يستحب الاستقبال اذا كان الامام  
 الامام وان كان عن طرفيه فربما عنه يخرق اليه سنة السماع واختلفوا في ان الدنو الى الخطيب افضل للتباعد  
 كيلا يسمع مع الظلمة في الخلاصة والمصنفات الصحيح ان الدنو افضل وبه قال الامام الحلواني والسرخي ومحمد بن  
 متقلا باسيف في بلدة فحتم بالسيف مكة وعيبر بالكتابة خطبتين يسمع فيها ويصلي ويشهد ويعطي الاول  
 ويدعو في الثانية يمينها جلسته في الكافي هي قدر ما استقر اعضاده وقال الطحاوي قدر ما عن موضع جلوس  
 في الجنين هي قدر ما يقرأ ثلاث آيات في ظاهر الرواية فاما انظر ان اخذ بالصالح مقبل الى القوم وكل  
 ذلك سنة في الكافي انه نزل بقصر بالقوله صلى الله عليه وسلم من فقد الرجل طول الصلوة وقصر الخطبة واذا نزلت  
 الخطبة اقيمت ايهم فيه المصدر المذكور لمقام الفاعل على ما هو مذاهب الشيعي وحسب الامام ركعتين قالوا في  
 روي عنه انه عليه السلام قرأ فيها سورة الجمعة والمنافقين وروي سورة الاعلى والثانية وفي الحديث الكافي في  
 لا ينبغي ان يصلي غير الخطيب وفي الخلاصة وقفاوي قاضيان لو خطب معي اذن له وصلى بهم البالغ جاز واذا خطب  
 الامام فاحرث واختلف للصلوة من لم يشهد الخطبة لم يجز وان شهد جاز وانه اذا كان الشاهد ثلثا فاستخلف  
 طاهر او لو اختلف غير الشاهد لم يجز هو مختار الامام السرخي في الخلاصة انه جاز وهو اختيار المصدر الشريف  
 ولو احدث في الصلوة فاستخلف غير الشاهد لكان جاز فاحرث الخليفة ايضا كان الا ان يستخلف ثلثا وان لم يستقبل

الصلوة ذكره قاضيان

بالعيدين نذير يوم عيد الفطر ان ياكل حلوا وليستاكس ويعتدل وقدر سبق ان غسل العيدين سنة  
 فلعل المراد بالذنب هو المعنى الاعم وربما قيل سنة لثبوتها بالسنة وتطهيرها ويكس احسن شيئا به جديدا  
 او غسلا وروي فطرته وهذه سنة ذكرت في الخلاصة وزاد بعض النسخ والتكبير والابتكار ان الصلوة العشاء



في مسجديه ثم ان يخرج ماشيا الى المصلي من طريق ويرجع من اخرى ولا يكبر جهر افية عنده وعند بهما يجهر به  
هو رواية عنه وسناد الذهب الى الخروج باعتبار البعدية التي قصد المصنف من كلمته ثم وان كان فيه تقصير  
والا فخرج واجب ولا يتفضل خلافا للشافعي رحمه الله قبل صلاته امي العيني المصلي وغيره في المضمات  
هو المختار هو المفهوم من الكافي وقيل الكراهية في المصلي خاصة واليه يشعر كلام صاحب الهداية والكراهية للرجال  
والنساء على ما في المضمات وفي الملتقط لابن عباس قال قاضيان وعن الصحابة رضي الله عنهم انه لم يتلو عن  
قبلهما وقال ابو بكر الوراق رحمه الله انه كره عند بعض بعد الايضائي للجباية وشرط لها الى الصلوة العينية شرط  
الجمعة وجوبا واذا تميز عن النسبة الاصنافية او التي في شئ طالما فيكون اشارة الى وجوب صلوة العينية  
ما صرح به في الهداية والكافي والاسرار في الخلاصة هو المختار وفي المضمات عن الزاهد هو الاوجه وعن الذخيرة هو الاصح  
واليا شير في المبسوط وقال الامام السرخسي انما سنة اخذنا به في تركها ضلال واليه يشعر كلام الجامع الصغير  
ويجوز رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه وهو قول الشافعي رحمه الله وقيل فرض كفاية عنده كذا في التبيين والمحرم  
الى الخطبة فصلوة العيد تحالف الجمعية فيه وفي تأخير الخطبة عن الصلوة ولو قدم جاز ولا يخرج الغبراس  
الجناية والابناء فيها فقبل كبره فيخطب على اذنه كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقيل لا يكبر ذكره فانما  
ووقتها امي صلوة العيد من وقت ارتفاع الشمس قسري الى وقت زوالها ويكبر في الركعة الاولى  
ثم اثنان عندنا رفعها بربيع كل مرة وعن ابي يوسف رحمه الله انها لا يرفع بعد الثناء وعند ابي الليث قبله  
في الكافي انه يسكت بين كل تكبيرة من قبل ثلث تسبيحات وفي الاصل ان هذا التقدير غير لازم بل يتفاوت بكون  
القوم اذ الغرض ازالة الاشتباه وقال الشافعي رحمه الله لقيت بينهما قد رآته معتدلة بابل ويكبر ويحجرون  
يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر وصلي على النبي صلى الله عليه وسلم اربعاً ويكبر في الركعة  
الثانية ثلاثاً كذلك بعد القراءة هذا قول ابن مسعود رضي الله عنهما ورواية شاذة عن ابن عباس رضي الله  
عنهما والمشهور عنه روايتان احدهما ان تكبيرات العيد ثلث عشرة والثانية انها ثلث عشرة والمراد بها على  
ما ذكر في المبسوط هي التكبيرات الزائدة والاصلية معا فعلى الرواية الاولى واحدة للافتتاح وثمان للركوعين وثمان  
زوائد للعيد لكل ركعة خمس وعلى الثانية ثلث اصلية وتسع زوائد خمس الاولى واربع للثانية وقولها هو الاول في  
رواية عنهما والثاني في رواية اخرى والمختار ان يعمل بالاولى في الفطر والثانية في الضحى ليليا ثم خرج الفقهاء في  
الاصحاح والشافعي رحمه الله حل التكبيرات في روايتي ابن عباس رضي الله عنهما على زوائد العيد خاصة وغيره  
الثانية فقال سبع في الاولى بعد الثناء وخمس في الثانية قبل القراءة على ما ذكر في التبيين والمحرم وصلي غدا  
ان فاتته في اليوم الاول اجاز وان فاتت في الثاني فلا يصليها واذا صلى الامام العيد لا يقضي زوائد

اى فاتة العبد في الصحيح فاتة الشئ واقافته اياه غيره واصح قول الشافعي رحمه الله انه يقضي وحده والعبد لا يخرج  
 كما القطر لكن نيب فيه الامساك الى ان يصلي في الكافي يستحب ان يكون اول التناول من القرابين  
 وفي الخياصة لو لم يؤخذ الاكل المختار له لا يكره ويكفي عطف على نيب جهرا في الطريق كذا في الكافي والهداية وقتاوس  
 قاضيه خاين والخاصة وعن ابى يوسف رحمه الله ان الجهرية يكره في العبدية وفي المضمرات عن النصاب اكثر فشا  
 قالوا يكفي فيها خفية ولا يجزى به المختار وبه نأخذ لقوله تعالى واذا ذكر ربك انفسك تضربا ويضرب في الكافي لقطع  
 التكبير اذا انتهى الى المصلي في رواية وفي رواية اخرى اذا شرع الامام في الصلوة ويصلي ثلثة ايام بعد  
 وغيره والتاخير باعذر اساءة في الكافي عن ابى حنيفة رضي الله عنه انهم اذا صلوا الجهر فظهر انه كان له العذر  
 لا يخرجون من الغس في العبدية واما في القطر فلفوات الوقت بلا عذر اساءة في الكافي عن ابى حنيفة رحمه الله  
 وفي الاضحية فلفوات السنة وعنهم يخرجون فيها وعنهم يخرجون في هذا دون ذلك واذا لم يخرجوا فاصح  
 ذلك يخرجهم العذر وفي الجامع المجبول ان الرواية الاولى هي رواية الشيوخ قالوا هو اصح وهو اى الامام ليعلم القوم  
 في الخطبة تكبيرات التشريق والاصحية ولعلمهم اى القطر احكام الفطرة قال قاضيه خاين رحمه الله  
 ويكره في خطبة الاضحية اكثر مما في خطبة الفطر وليس لذلك عذر في ظاهر الرواية لكن ينبغي ان لا يكون اكثر خطبة  
 هو التكبير وعند الشافعي رحمه الله يفتتح الخطبة الاولى بتسع تكبيرات والثانية بسبع والا اجتماع اى الاعتبار  
 شرعا اجتماع الناس يوم عرفة تشبهها بالواقفين بعرفة وفي الكافي قيل انه مستحب ويجب على ناصح  
 التمر تاشي والبردوى والبوليث وهو المفهوم من الهداية والخاصة قوله مرة وقيل ثلاثا التسبب  
 الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد وفي المحيط انه سنة وفي الكافي انه سنة  
 وقيل واجب والسنة فيه الجهر ويسمى تكبيرات التشريق ومعنى الاضافة على قولها طاهر فان اكثره في ايام  
 التشريق واما على قوله فليس تشبه منه فيها فحل الاضافة باعتبار القرب اليها او جعل التشريق بمعنى صلوة العبد على ما  
 نقل من المبسوط انه بذلك المعنى في قوله عليه السلام لا جمعة ولا تشريق والاضحى الا في مصر جامع وقوله عليه السلام  
 لا ذبح الا بعد التشريق وعند الخليل ابن احمد انه في الحديث الاول بمعنى التكبير في الثاني وابتداء التكبير من  
 فجر عرفة اتفاقا اخذ القول كبار الصحابة من علي وابن مسعود وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم وهو احد قول  
 الشافعي رحمه الله والاخر من مغرب ليلة العبد الى فجر ايام التشريق واصحهما انه من ظهر يوم النحر الى ذلك  
 فجر اخذ القول شيان الصحابة من ابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وهو سنة عنه في  
 الفطر ايضا من غروب ليلة خلف الصلوة وغيره خصوصا في الازدحام الى حرام صلوة العبد في التنبه والتكبير  
 عند الشافعي رحمه الله ان يقول الله اكبر ثلثا من غير زيادة شئ عقيب كل فرض من القول وعند الشافعي



وليعاد الصلوة وعند انبساطها ولا يتعدى رجل الحنوط ويحيط بحرك من استأطية على رأسه ولحيته والكافر  
على مساجده من الجبهة والالاف والبيدين والركبتين والكتفين وسنتها الكفن من باب جوده فليقيد الكفن  
في الاصل مصدر بمعنى الغزل ليدام للرجال ازار وهو من الفرق وفي المبسوط من الكفن الى القدم وهو يدركه  
ويجمع على ازار وازرة كما راع على حرقه وقميص وهو من اصل الحنط الى القدم وله فاقه هي كالازار وليس قميص  
عند الشافعي رحمه الله وانما الكفن خمسة ثلاث ثياب ليست عنده واستحسن السامري عن المتأخرين وهو صروي عن جعفر  
وبه اخذ مالك رحمه الله ويجعل من ثيابها على وجه وازار على الازار والقميص في اللقافة لها سنة الثمار وخرقة مبطنة  
بها شيرها فوق الاكفان وكفاية اي الكفن له ازار وله فاقه ويؤخذ اولها الثمار وكفن الضرورة لها ثوب واحد  
في الكافي والهادية كره الاقتضار على ثوب ولما على ثوبين الا عند الضرورة ويجوز الكفن ان خيمت ثيابه  
وكفنها على الزوج ولو تركته بالاقبال فاضحان في القول الى يوسف رحمه الله وعليه الفتوى ولو لم تترك الا الكفن  
على من عليه النقطة والى كفن في الناس وان استغرق بالدين وقبضه صاحب البيت وسنة ولو شئ وهو طرعى كفن  
ثانيا وصلوته فرض كفاية وسبب وجوبها التمسك حتى يغضات اليه ويكره شرطها جواز اسلامه  
طهارته حتى لا يصلي عليه قبل الغسل تعادليده وطهارة الكفن والمكان في ضروره حتى لو رفع من الارض لطل  
صلوة المبعوث ولا يصلي على الخائب قطا فالشافعي رحمه الله عند مسقة الحنفية وان وجب الكفر او الفسيفيه  
مع تمام الرأس يصلي عليه عندنا والا لا يصلي ولا يغسل بل يحن بخرقه ويدفن وهي اي صلوته ان يكبر  
والبقراء الفاتحة بجزء الثناء خلافا للشافعي رحمه الله ومشايخ العراق من اصحابنا اختاروا قراءة الفاتحة  
بعد التكبيرة الاولى على وجه الثناء والرداء ذكره في حنابل في مسائل القراءة من كتاب الايمان ثم يكبر ويصلي  
على النبي عليه السلام ثم يكبر ويدعو الدعاء المعروف ولو لم يحسن في الاستغفار المعروف في الصلوة وان لم  
يحسن فأي دعاء شاء ولا يستغفر للصبي بل يقول اللهم اجله لنا فطرا واجله لنا اجرا وخرأ واجله لنا شافيا  
شفها والفرط الذي يتقدم القوم في ايام المنزل والآخر الخيرة الباقي والمشفع مقبول الشفاعة ثم يكبر في الكا  
لاداء الجدة في ظاهر المنصب وهو مختار فاضحان وقيل يقول ربنا شافنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة  
الآية وقيل ربنا لا تخرج قلوبنا الى النار وبقينا الآيات وقيل سبحان ربك رب العزة الآية ثم المقتضى ان كان  
حاضرا وسبقه الامام كبر ولم ينظر تكبير الامام اجماعا وروى الحسن عنه انه لا يكبر ان سبقه بالاربع بل فانه لم يلو  
وان كان غائبا وسبقه ببعضها ينظر حتى يكبر الامام ليجزوه فيكبر عن ابني حنيفة وحمزة رضي الله عنهما وعن  
ابني يوسف رحمه الله يكبر من غير انتظار ولو سبق بالاربع فانه الصلوة عنها خلافا لابي يوسف رحمه الله  
فيكبر لا اقتراح فاذا سلم الامام كبر فلنا بلا اذكار قالوا وعليه الفتوى وقد ذكره محرم مع ابني يوسف رحمه الله

في هذه الصورة كذا في المبسوط والمحيط وجامع قاضيان وليسلم تسليمين من غير رفع صوت والواجب  
عند الشافعي رحمه الله تسليمه والاثنان افضل ولو كبر الامام خمس الا يفتح في الخامسة خلافا لابي يوسف وغيره  
رحمه الله فحقن ابي حنيفة رضي الله عنه انه يسلم وعنه انه يسلم سلام الامام قال الصدر الشيبه عليه الفتوى وله  
البراية وفتاوى قاضيان هو المختار ولا يرفع اليه في التكبيرات الا في الاول وقال الشافعي رحمه الله  
يرفع في الكل ويد قال بعض مشايخ بلخ ويقوم الامام بخراة الصدر وجلال كان الميت او امرأة وعبدانه  
يقوم للرجال خذ الراس واللمحة خذ البطنما وهو قول الشافعي رحمه الله وافضل لعدم الصفوف حتى يفر  
سبعة يتقدم واحد ويقوم ثلاثة لبعده واثنان لبعدهم وواحد لبعدها قال عليه السلام من صلى عليه ثلاثة صفوف  
من المسلمين انظر الله له في اخرته والاخرين بالامامة السلطان امي الخليفة ثم القاضي ثم القاضي ثم القاضي  
الحج ثم الوالي ولي الميت كذا في البراية والكافي وجريد قولي الشافعي رحمه الله ان الولي اولى من  
الوالي وفي التقيم الامم بالعكس كذا في المحرر وذكر قاضيان عن الفقيه ابي جعفر رحمه الله تعالى ان الاول  
السلطان ثم والي العصية ثم نائبه ثم القاضي ثم صاحب الشرع ثم امام الحج ثم الاولياء في الكفاية ثم اكثر مشايخها  
ثم قال وان حضر جميعا فابي الاولياء ان يقدر مواحد منهم لم ذلك ولهم ان يقدر مواحد من شياؤهم وهذا  
كله قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف ورفعه رحمه الله وبه اخذ الحسن رحمه الله وهذا في الخلاصة ايضا وفي  
الكفاية ان هذا قياس قوله وقول محمد رحمه الله وقال ابو يوسف والشافعي رحمه الله الولي اولى من الكل  
على كل حال وقال الامام الفضيل الاول السلطان ثم امام الحج ثم الولي ولا يتقدم بغير اذنه اخذ غيرهما وما ذكر محمد رحمه الله  
ان امام الحج اقل فقد حملوا على ما اذا لم يحضر من هو اولى منه ممن ذكر الفقيه ابو جعفر رحمه الله كما امي كثر رتب في  
العصيات في الخلاصة هو الحق وذكر الامام خواهراده ان اب الميت اولى من ابيه عند محمد رحمه الله وعندنا  
الابن اولى لكنه ينبغي ان يقيم حده والامام الخلو ابي جعل قول ابي حنيفة رضي الله عنه مع محمد وعن محمد رحمه الله  
ان الابن اولى من الزوج اذا لم يكن منه والا فاولي ولو كان له اخوان لاب وام فالأكبر اولى فلواراد التقيم  
ثالث جعفر فللاصغر منه ولو كان احدهما لاب فالأخضر اولى وان كان اصغر ولو قدم ثالثا وهو حاضر ليس  
للاخ لاب منه وان كان غائبا وامر بتقديم فلان فله منه واذا مات العبد وله اب وابن او اخ فالابن اولى  
فلوا وصي بان يصلي عليه فلان فحقنوا درين رستم انها جائزة وفي العيون هي باطلة قال الصدر الشيبه  
عليه الفتوى كذا في الخلاصة وفتاوى قاضيان وليصيح الاول من الاخرين غيره فان صلى غيرهم لم يفرق  
حقيقة او حكمه ليعيد الولي امي دل الصلوة ان شاء الاعادة وان صلى فذلك الولي لا يصلي غيره لبعده  
وجعل الولي بهنا على ولي الميت كما هو المتبادر تعسف لوجب التكلف ومن لم يصلي عليه قد قرن نفسه



والا كما خرج من تحت وقابله

واقبل التراب صلى على قبره ولم يخرج وان لم يصل يخرج في الخلاصة وان دفن غير مفصول ان لم ينفذ للبر  
بمخرج ويصل وان لم يصل عليه فيه خلاف للشايع رحمه الله عالم الظن نفسه يشير الى ان العبرة  
للراى في الكافي والهداية هو الصحيح وعنه التقدير بثلاثة ايام على رواية ابن رستم ولم يجز صلاة الجنازة ركبا  
احتسانا وكرهت خلافا للشافعي رحمه الله في مسجدهما ان وضع الميت فيه ولو وضع الميت خارجة  
والامام والقوم فيه والامام وبعضهم خارجة اختلقت المشايخ منهم الله قال الصدر الشهيد انها مكره في الوجهين  
وقال الامام السرخسي المكره في شئ منها وقال بعضهم كره في الاول دون الثاني واصل الجنازة في يوم الجمعة بعد الظهر  
والسنة كما صنعوا يبلغ وعليه الفتوى لانيها كما صنعوا بخلافه في الشارع وارضى الناس كذا في المنهات  
وسن في حمل الجنازة اربعة من الرجال وان توضع مقدمة مائة مؤخر على يمينك وتمشي مع كل واحد  
عشر خطوات ثم تذاوى توضع مقدمة مائة مؤخر على يسارك وتمشي مع كل عشر خطوات لما روى عن النبي  
صلى الله عليه وسلم من حمل الجنازة بقوا انما الاربع عشر الله حماد قوله من حمل الجنازة اربعين خطوه كفر عنه اربعين  
كبيرة وانما في بلفظ الخطاب تبعنا لابي حنيفة رضي الله عنه فانه خاطب ابا يوسف رحمه الله هكذا وعند الشافعي  
رحمه الله السنة فيه اثنان يضعها السابق على اصل غنقه والثاني على اسط صدره قال قاضيان يجوز لاشيخا  
على حمل الجنازة وحفر القبر ولا يجوز على غسل الميت وجوز به بعض المشايخ وثوب الجنازة اذا فرق ولم يصلح فللميت  
ان يبيعه ويصرف ثمنه الى ثوب آخر وليس له التصديق به وليس عون بها امي بالجنازة لا يجب الا عشرة  
جنب اولها يجوز جنباني الصحاح هو نوع من العدد ولم يمشي خلفها عندنا وقبلها عند الشافعي رحمه الله  
احسب قال قاضيان يجوز لاشيخا امامها لم يتباعد عن القوم ولا لباس بالمشي ركبا وكره المتقدم ركبا ويكره  
رفع الصوت بالذكير بل يذكر في نفسه وقال الامام ابي اسحق الميمني كالتواكير هو ان يقول الماشي مما هو متخوف  
له عفر الله لكم ولا يخرج عنها قبل الدفن الا باذن ابها واذا كان في المصلى في جنازة قال البعض فيقول اياي القبر فويل  
وله في الخلاصة ايضا وكره الجلوس قبل وضعها عن المناب كالقيام بعده ذكره قاضيان جازما  
وبغيره وليجد القبر في الكفاية ان يختار الشافعي الشق لكن ما ذكر في التنية والمحرم من منهجه يوفق قومه  
وكثير من الصحابة رضي الله عنهم اوصوا بان يدفنوا من غير جد وشق وقالوا ليس جنب الا اليسر او من الذين  
فكأنوا بهال عليه التراب لكن يوتي الوجه من التراب ويدخل الميت فيه امي في القبر مما يلي القبلة بان  
يوضع الجنازة في طرف القبلة فيحمل منه الميت وقال الشافعي رحمه الله ليس سلايان يوضح راس الجنازة في  
جانب الرجل من القبر فيحمل الميت من جانب الراس كذا في المبسوط وفتاوى قاضيان رحمه الله والمجروح  
التنية والجملة النثرية وقال الامام الحلواني سودة السان يوضع الجنازة في مقدم القبر فيأخذ برجل الميت

ويظهر في القبر ولا يقول واضحه سمع الله مني وصنعك وعلى ما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاضينا  
 رحمه الله ان بعض الروايات بسم الله وبالله وعلى ما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم الميت الى القبلة وكل العقدة  
 التي على كفه ويستوى اللبث في اصحاب الجنة واللبث مثل كبره كبره في النبي تبنى بها وقيل يفتح اللام وكسر  
 مع سكون الباء وكذا كل ما كان مفتوح الاول مكسور الثاني ويجوز فيه الوجه الثلاثة وان كان ثانياه او ثالثه  
 حرم خلق جاز اتباع الفاء العين ايضا والقصب روى انه جعل على قبره طية السلام حرمه من القصب  
 ثم يمال التراب كذا في الكافي وفي الخلاصة وقفاوى قاضيان رحمه الله صلوات الله عليهم الصخرة التي تحت القصب  
 وفي النهاية انه لا بأس بالقصب وفي الكفاية قال الامام الحلواني ان يمال القصب الخبير المسمول واما المسمول فيل  
 كبره وقيل لا كبره ويستجى اي يخطي ثوب قبره بحالة الدفن وقبره ايضا عنه الشافعي رحمه الله في التنبه وكبره  
 والخشب وقال قاضيان رحمه الله بكبره الاجزى الذي يمال الى الميت وفيما وراء ذلك لا بأس به وقال شافعي  
 بخارجه من الله لا بأس بالاجزى ارضنا لغيره ما حتى قال محمد بن الفضل رحمه الله لا بأس باتحاد التابوت من  
 الحجر يملكن في قبره في القرب ويمال التراب في القبر يقال يملأ القبر في الجواب ابلية صبيحة من غير كبره وكذا  
 كل شيء ارسلته ارسالا من رمل او تراب وكبره الجوهري ويسمى القبر اي يرفع غير سطح واصلا من الشام في  
 الخلاصة وقفاوى قاضيان رحمه الله يستحب ان يكون القبر مستقاما فمما قدر الشبر ويش للمار كليله ثم لا بأس  
 وان كتب عليه شيء او وضع الاحجار لا بأس به عند البعض وفي التختة والايضاح كبره ابو حنيفة رضي الله عنه  
 البناء على القبر والاعلام لجملة والبولس رحمه الله الكتاب لما روى جابر رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم  
 قال لا تجصصوا القبر ولا تنموا عليه ولا تغردوا عليه ولا تكتبوا عليه في الخلاصة انه كبره لطيفين القصور وفي المغيرة  
 المختار انه لا كبره ويستحب دفن الميت في مقبرة موضع مات فيه وقال محمد رحمه الله لا بأس بالنقل قدر المسلمين  
 قال الامام السرخسي انه دليل على كراهة الريادة وفي شرح السير شيخ الاسلام ان نقله من بلد الى آخر لم يخل  
 ليس بكروه وفي الحيوان انه ليس بكروه مطلقا في الدنيا مع انه لا بأس به قبل الدفن سجالات بالبعد الدفن وفي  
 البراءة انه كرهه لانه اشتغال بالافاندة فيه ولان فيه تاخير دفنه وكفى بذلك كراهة وروى نقل يعقوب  
 عليه السلام من عمر الى الشام وان موسى نقل يوسف عليها السلام من حبش الى الشام وان سعد بن  
 ابى وقاص رضي الله عنهما نقل الى مدينة ضبيحة امي من قرية على اربعة فراسخ منها واليسع اخراجه من القبر  
 الا اذا كانت الارض منسوبة او اخذت بالشفقة كذا في الخلاصة وقفاوى قاضيان  
 فصل في التشييد فيل معنى مفعول فان الملائكة شهد دأوتها واد شهود له بالجنة والرحمة او يعني فاعل  
 فانه حاضر في الجنة والتكريب للمحضر ذانا او عاا ثم التشييد على نوعين نوع تحصيل كالتكريب والغفران

والبطلون والحريق والمترش ونحوها ما سيجي ونوع الغنم وهو مسلول من فاجئ الحظ والنفساء شهيد الغنم  
عنده والغنم عنده ما وعدته انما لا يغسل ان قبل القطاع الدم في الحيوان الاول اصح وفي الهداية هو الصحيح بالغ  
فالعصبي يغسل عنه خلافا لما دلوا ذكر مكلف مقام بالغ يخرج المجنون اليه كما فعله قاضيان رحمه الله وغيره  
كان حسن قتل مجذبة طمها مصدرا وحال فخرج المقتول قصاصا او حرقا فانه غير شهيد ثم القاتل كان  
ابن الحرب او ابني او قطع الطريق فسواء قتله بجرح او غيره وان كان مسلما غير من المشرك عن ابي حنيفة رحمه الله  
كون القتل بجرح والى هذا اشار بقوله ولم يجب به امي لقتله مال فخرج المقتول خطا او جارا ياجري الخطا والذكر  
قتله المسلم او ذمي بغير جرح فان الواجب فيها المال عنه مطلقا وعندهما يجب في القتل بالثقل قصد القصاص  
فالمقتول ذلك القتل شهيد عنه بالاقبال من قتله ابوه شهيد والواجب عليه المال فالحق غير جاح لان القتل  
الواجب عليه نفس القتل انما هو القصاص وانما يسقط الحرمته الابوة فالمال بدل القصاص لا بدل النفس لقتله  
على ان في شهادة زوايتين ولم يثبت امي لم يصيب شي من هرافق الحيوة على ما سيجي في الصحاح ارتث فان  
وهو اقتل على الملم لم يفعله امي حمل من المعركة نثنا امي جرحا وبه رمق فيخرج عنه امي عن الشهيد غير ثوبه  
من الصلاح القنصوة والغزو ونحوها ما ليس من جنس الكفن وعند نقصان ثوبه عن الكفن السنة وازدوا عنه  
يزاد على ثوبه وينقص عنه لثمنه على طريق السنة ولا يغسل الشهيد وقال الحسن البصري انه يغسل ويصل  
عليه وقال الشافعي رحمه الله لا يصل عليه ويدفن بعده لامر نجاسة اخرى وغسل من وجب قتله في مصر  
احترق عن قتيل وجرح في محاربة ليس بقره باعمران فانه لا يغسل اولاديه فيه بخلاف الاول ولا يعالج قاتله بغير  
عمن علم قاتله فان الواجب فيه القصاص عند الشرائع فلا يغسل جفينة قال المصنف في الشرح ان الطراد لو جرحه  
موضع يجب القسامة اذا اوجده في موضع لا يجب القسامة كالشارع والجامع فان علم ان القتل بجذبة لا يغسل  
لانه شهيد نرا وفيه ان الواجب في هذه الصورة الدية على بيت المال كما عرفت في موضعه فلا يكون شهيدا على  
التعريف فان قيل الواجب بنفس القتل انما هو القصاص لكن صير الى الدية لئلا يراض العجم عن القصاص اذ اعلم  
القاتل قلت فاذا اوجبت في موضع القسامة وعلم ان القتل بجذبة ينبغي ان لا يغسل اذ القتل بنفسه يجب القصاص  
لكن لما عجز عنه صير الى الدية فان فرق بوجوب القسامة وعندهما اذ عجزوا عن ذلك بوجوب احتمال التعريف قاتل و  
من جرح عطف على جرح وارثه بان ناه او اكل او شرب او كذب بكلام طويل على النفس في الخلاصة  
او عجز او اوافيته بغير العزة وقصر ما فعل وفعل بمعنى ذكره الجوهري او قتل لتاديس من المعركة امي مكان  
جرح فيه حيا فان قتل كذا البلاء الخيل ليس بمترش او لقي عاقلا وقت صلوة كالملا لان تلك الصلوة وجبت  
في ذمته وهو من احكام الاحياء وكذا ذكر في الهداية وذكر فيها ان هذا صومي عن ابي يوسف رحمه الله وفي الكافي

بكتا او عايش في مكانه يواظب عليه ومن ابي يوسف رحمه الله كان لا اطلع في الكافي والبراهين ان الوصية بامور لا تستمر  
البراهين عند ابي يوسف رحمه الله خلافها رحمه الله ان عايش وقت صلوة كان لا يغسل لانه وجب عليه ترك الصلاة  
انما لا يخفى مخالفة ما في البراهين فان المذكور من اليعلى لا يستمر على ابقاء العقل وفي الخلاصة اعتبار البقاء بالبراهين  
ونقل ابقا العقل عن ابي يوسف رحمه الله وعنه ان التبرع بجاهه اكثر اليوم او الليرة او اوصى بشي عن ابي يوسف  
رحمه الله خلافها رحمه الله في الكفاية فاما اذا اوصى بامور الدنيا فيغسل التبرع او قيل الخلاف فيما اذا اوصى بامور الدارين  
واذا اوصى بامور الآخرة انما قيل بالخلاف بينهما فيما قال ابو يوسف رحمه الله ان البراهين ان الوصية بامور الدارين  
وعنه ذلك لا يغسل ابراهيم او ما قال رحمه الله انما ليست به محمول على الوصية بامور الآخرة وعنه ذلك لا يغسل على  
وصلي عليه علم على غسل والظاهر ان الوصية القبول بان قوله غسل لشيء عن قوله وصلي توهم وان غسل  
رجل في الحرب لشيء او قطع طريق من غسل ولا يغسل عليه خلاف الشافعي رحمه الله واذا قتل بعد الحرب يغسل عليه  
كذلك في الكافي وفي الخلاصة ان من غسل بالسيوف في الارض بالفساد كاطل البني وقطاع الطريق والمكابر في الجحنة  
الذي صنف تيمم مرة لا يغسل ولا يغسل عليه من نفسه عن الغسل فقال الامام علي السعدي الاصح عندى انه لا يغسل  
لانه باع على نفسه وهو قول ابي يوسف رحمه الله وعليه فتوى الامام محمد بن علي رحمه الله قال الامام الجوالي الاصح  
عندى انه لا يغسل عليه وعليه فتوى الديلمي قال قاضي حنبل انه لا يغسل عليه عند ابي حنيفة رحمه الله ومحمد بن وهبان في الملقط  
فصل - صلوة الخوف او الشك خوف العدو وقيد الشك المذكور في البراهين وفي الكافي وغيرهما  
وفي الكفاية انه ليس بشرط وعنه ما سألنا الشافعي رحمه الله وجعل في الخوف نفس خوف العدو وسبب  
جواز تلك الصلوة من غير تكرار ركعات وذكر في الاسرار انه لا يراد منه بعض بالخوف من العدو ولا حقيقة  
السفر واليه يشير كلام الكافي انما في البسوط والخطا نعم ان خوف البراءة العدو فصلوة الصلوة الخوف ان ظهر  
العدو ويحرم الصلوة وان ظهر من غير الايديهم واصح قول الشافعي رحمه الله انه يحرم جعل الامام الترمذي  
فجعل امة اهل جماعة نحو العدو وصلي بالترحم في الشك في كافي وغيره والعيد وغير المغرب للشافعي  
وصلي بهم ركعتين في غيرهما في غير الشك في المغرب بطلان وغيره للمقيم وقال السفينان في المغرب  
يصل ركعة بالطائفة الاولى ركعتين بالثانية وهو احد قول الشافعي رحمه الله والاخير لو انقضا على ما ذكر  
في التبيين والكافي انه لو صلي المغرب بهم بركة انفس صلواتهم جميعا واذا صلي بهذه الامة ركعة او ركعتين مضت  
بها الامة اليها الى العدو وجازت تلك الامة التي لم تصل بعد وصلي الامام بهم اى بذلك  
الامة فالبقي من الصلوة ركعة او ركعتين وسلم الامام وحده ومضت هذه الامة التي صلي بهم بالبقية اليه  
الى العدو وجازت الامة الاخرى التي صلواهم اولاً وانضمت الصلوة بالقرارة فانهم لا يتلون جيب

او ركعوا اول الصلوة ودون آخرها ثم جازت الامة الاخرى التي صلى بهم النبي وثمرت الصلوة فيهما امي بالقرعة كما  
 مسبقون حيث ادركوا آخر الصلوة ودون اولها وقال بالكس رحمه الله اوصلي الامام بالطائفة الاولى ركعتين  
 ركعتين فيظهر انهما في الثاني وقعا في غيرهما حتى يتم هذه الطائفة صلواتهم وينتهي بهمون الى العرو وجازت الطائفة  
 الثانية فيصلي بهم النبي من الصلوة فيسلم وهم يقولون اقضاهما سبقوا به وبه قال الشافعي رحمه الله ايضا والامة لا يكون  
 الا يسلم الامام حتى يفتي الطائفة الثانية ما سبقوا به فيسلم بهم ويلتزموا او يشهدوا حالة الانتظار فنه فيه قولان وقيل ليس  
 في التشديد قولان بل يشهد قلنا كما في التنبيه وان راوا الخوف اشتداد الجوع العبد ويحتمل منع الصلوة صلوا  
 ركعتا فادعوا وعن محمد بن عبد الله بن الجوزي لما مر في الصلاة ان لا يسجد لغيره استحباب المكان بما يرام متوجها  
 الى امي ثم تدبروا وقت من السلام بايناسب المقام ولا يفسد بالقتال خلافا لما لاك والشافعي رحمه الله  
 في قوله لا تقم وقيل عليه لا عاده عنه كذا في التنبيه ولا يفسد بالمشي والركوب خلافا للشافعي رحمه الله في الكفاية  
 ان صلوة الخوف على ما ذكرنا انها لا تترفع القوم في الصلوة خلف الامام والا يجعلهم طائفتين يصلي كل واحدة  
 جماعة على حدة وقيل يرجع الى يوسف رحمه الله عن شريح صلوة الخوف بتلك الحصة وقال كانت في زمن ابنه  
 صلى الله عليه وسلم خاصة لشرف الصلوة خلفه ورغبة الناس اليه فشرحت حصة الزكيات والجمعي ولما اقامته  
 الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين اياها لي النبي عليه السلام وليس في هذه الصلوة قصر للخوف وعن ابن عباس  
 رضي الله عنه ان صلوة الخوف ركعة وعن غطاء وطاوس في غيرهما انه يكفي ركعة واحدة بالايام عند اشتداد الخوف  
**فصل** صح في الكعبة عمر الله تعالى وسيت بها التزجيا بقال بر وكتب اذا كان فيه شيء من ربح  
 او لا ارتفاعها وقصر فيما يقال تلعب تسمى الحبارية اذا ارتفع الفرض والنفل خلافا للشافعي رحمه الله فيما  
 ولما لاك رحمه الله في الفرض كذا في الكافي والهداية وليس في الخلاف في عدة من الكتب والمذكور في الكتب  
 الشافعية هو الجواز ولو كان ظهره الى غير الامام او وجهه الى وجه الامام او وجهه الى وجه الامام  
 تقدم وناخر الامام قلنا وكره الصلوة فوقها امي فوق الكعبة اذ في الخروج عليها ترك التعظيم وقال الشافعي رحمه  
 الجوزي الا اذا كان بين يديه سترة وان اقتدر بالامام في مسجد الحرام متخلفين حولها امي الكعبة وبعضهم اقرب  
 اليها من امام صحح الاقتداء ان لم يكن الاقرب في جانبها امي جانب الامام وان كان في جانبها لم يصح  
 الاقتداء ولله في الامام ومن الله التوفيق لا تمام المسد ام

كتاب الزكاة

او زكاة عقيب الصلوة ناسيا بقوله تعالى واقموا الصلوة واتوا الزكاة ولقوله عليه السلام في السلام على من لم يسلم  
 كالصلوة يكتب بالواد على انما انفيهم يقال زكي الزرع اذا زرع زكي اس طاهر وعن الامام في زكي الرجل



أذا تم وكان في حجب ومناجاة كل منهما العفيفين من القدر المفروض وإيتائه مما لا يخفى وسئل الزكاة  
 صدقة لا زالت على الصدقة في الجودية كما قال عليه السلام الصدقة برهان على الاستحباب أي لا تمنع فالمراد  
 هو الوجوب القطعي إذا ثبتت في ثبوتها بل في أفادتها لا على حذر فلا تجب على العبد كاتبا أو غيره مكاتب  
 أي بالغ عاقل فلا تجب على العبيد والمجنون خلافا للشافعي رحمه الله في هذا القول فالتفت وابتعد  
 رضي الله عنه في رواية له أن لم يكن فالسلطان يأخذ الزكاة فيسب له وليا ويرى وقال ابن أبي شيبة على بن زياد  
 على ما يشترط قول ابن مسعود رضي الله عنه ثم المجنون الأصل وهو المجنون غنى البلوغ أو عارض وهو الذي يبد  
 فني البداية أنه لا فرق بينهما فالأفاق في بعض السنة يجب عليه الزكاة فالمجنون المانع هو الذي استغرق الجور  
 في التحقيق هو رواية الحسن عنه وابن رستم عن مجرم وهو المروى عن أبي يوسف رحمه الله قال صدق الإسلام  
 أبو الليس هو الأصح وروى هشام عن أبي يوسف رحمه الله أن المجنون كفا في الذم وفي الكافي أن المجنون  
 المحول من وقت الإفاقة في المجنون الأصلي عن أبي حنيفة رضي الله عنه لأن التكليف لم يبين فيه الحالة فعلا  
 إفاقة كبلوغ الصبي وهو قول أبي يوسف رحمه الله أيضا ومن وقت البلوغ عند مجرم رحمه الله أيضا في المجنون  
 مسلم ما كانا كاتبا أي قتيبة ولا خلافا لاحتراز عن تلك المكاتب والمديون والمشتري والمرة في البيع  
 والصدوق قبل القبض وهذا القيد يخبر عن قيد الحرية لنصاب فلا زكاة في نصاب بين اثنين أو ليس أحدهما  
 مالك نصاب وقال الشافعي رحمه الله إن كان بين اثنين من أهل الزكاة نصاب مشترك من الماشية أو  
 مشترك إلا أنها اشتركت في المراح والسيوح والشرب والفحل والحرى والمجلب ولا كالمزكيات زكاة الرجل الواحد  
 كذا في التبيين وروا في الأسرار اتحاد السير والردود والكلب وفي بعض الشروح أن الخلاف إنما هو في السواك ولما في ذلك  
 والفضة إذا كان نصابا بينهما فلا زكاة فيها إجماعا والمذكور في التبيين أن عند الشافعي رحمه الله فيه قولين  
 أصحهما أنه كالماشية تأم نحو احتقيقا أو تقديرهما أي الحولان وهو المراد كالمسافر للمشتقة واليه أشار بقوله ما بالتمنية  
 كما في الدرارهم والدنانير أو السهم كما في البهاكم أو قيمة التجارة كما في العروض مع حولان الحول  
 حال عن التمنية فمطوفيه والحول السنة وتركيب للدور والحركة فاحتمل صفة نصاب عن حاجة الأصل  
 كالسكنى والليس الركوب والاستخراجه ونحوها فلا يجب في دور السكنى وشباب الليس وسلاحه ودواب  
 الركوب وعبيد الخدمة وأثاث البيت وآلات المحترقة ونحوها فاضل عن دين حال أو موهل وعن  
 المصدر الشهيد أنه لا رواية في الموهل ولكن من منه وعنده وفي الخلاصة أن المهر الموهل لا يحمل إلا  
 أو المملوكين الزوج على غيرم إلا ما سأل طلبا من عبيد لا من الله تعالى سوار كان الدين للعبد  
 كالقرض ومثل المبيع والمهر والنفقة المقضيه بها ونحوها أو كان لله تعالى كالزكاة فإن من الطالب

ثابت للإمام ونائبه ولذا يستلزم أن يكون المالك لأب أو لجد أو لولده أو لغيره من ذرية عثمان رضي الله عنه اليهم فيما فرض وفيما عظم  
 الحال عنهم وعند الشافعي رحمه الله الذين غير ما في مطلقا ولم ينفذ رحمه الله الزكاة في المليون النعم المائنة من الزكاة والكفاية  
 ونحوها في شرحه للوقاية وهو يخالف ما في الكتب المشهورة وقال زفر رحمه الله عليه دين الزكاة غير مانع سواء كان حال  
 بقا أو انقضاء أو لو استعمله فقل أبو يوسف رحمه الله أنه غير مانع بعد الاستهلاك قيل له ما جئتكم على زفر رحمه الله فقال  
 ما جئتكم على رجل يوجب في ياتي الدرهم أربع مائة درهم ليجز إذا حال عليه ثمانون حوالا في العادة إن زكاة مال الوقار  
 على المانع لأنه ملكه بالقبض وعلى المشتري أيضا لأنه بعد مالا موضوعا له عند المانع أو ديناً عليه وليس هذا سببا في الزكاة  
 على الخصمين مال إذا حالان الدرهم مائتين في العقود والفسوخ وهكذا أجاب شيخ الإسلام قال واليه أشار رحمه الله  
 والإمام البزدوي ثم قيل الزكاة واجبة على الفور بعد التحول حتى ياتم بالتأخير وعن محمد رحمه الله أن من أخرها من غير  
 عذر لا يقبل شهادته وقيل على الترخي حتى لو أدى في سنة أخرى لا يكون قاضيا ولو هلك النصاب لا يضمن  
 وإن لم يطرأ إذا اعتبر الحرية والمالك القائم فالأجيب الزكاة على المكاتب لأنه عبد باق عليه درهم ولأن ملكه  
 غير تام كما بهنك عليه ولا يجب أيضا بعد الوصول لأيام كان المال فيها ضاررا لأن المالك غير تام لهم  
 السيد الضار مال نائب لا يرجي وصوله ما يؤخر من الأضار بمعنى الأضار والتعيب أو من قولهم غير ضار  
 منزل مشرت على المالك لزمه والمال الضار كمنفق وفات عن المالك بسقوطه في الجرا والدفن بالصحة  
 ونسي مكانه في المدفون في الأرض أو الكرام اختلاف المشايخ رحمه الله المدفون في البيت أو الدار ففي الكفاية  
 والهداية وغيره أن فيه زكاة وفي الكافي لو كانت اليد عظيمة لا يتحقق نصيبا ومنه الألبق والوديعه إذا نسي النوع  
 وهو من الألبان وان كان من معارفه ففيها الزكاة كذا في الجامع الحاشي وكما لم يحججوا بلا حجة على الجاهل  
 من البيت أو غلام القاضى ولو كان عليه يدية عاولة ففي رواية هشام أنه لا يجب الزكاة في التحفة وهو الصحيح  
 وهو المفهوم من الهداية واليه مال الإمام فخر الإسلام وإن كان القاضي عالما به فيجب الزكاة وكذا إذا كان  
 المليون مقرا سواء كان موسرا أو مسكرا أو مفلسا خلافا لمحمد رحمه الله في المفلس لتحقق الإفلاس بالتفليس وعند  
 أبي حنيفة رضي الله عنه لا يصح تفليس القاضي وأبو يوسف مع محمد رحمه الله في صحة التفليس ومع أبي حنيفة رضي  
 في وجوب الزكاة لغير الجانب الفقير والمفلس كالمحجج وعلى ما في الهداية والكافي والتحفة وكما لم يأخذوا بمصادرة  
 فنده الأموال إذا وصلت إلى المالك لا زكاة عليه للإيام السابقة وعند زفر رحمه الله عليه الزكاة وهو أصح  
 قول الشافعي رحمه الله على ما ذكره في المحرر ومشرط الصحة أداء المذكور البينة وقت الأداء وقت التحول  
 أي إذا زكركم الواجب من المال قال هشام سألت محمد رحمه الله عن أخذها وقال نه الزكاة ثم تصدق  
 ولم يحضر البينة قال أرجو أن يحجزه وقال البقال في نه الصورة أرجو أن يحجزه ما لم يبطل إلا إذا تصدق

بالكل اى جميع المال في جميع الاداء من غير النية استحسانا ولو ادى بعض النصاب ليقط زكاة المودى عند محجوب  
وعند بل ليوست برح ليقط ولم يوجب دينه من المديون وهو فقير سقط عنه زكاة وان ينوشا او لوى السطوح  
لنفس الخلاء عنه ولو لوى زكاة دين آخر او عين لم ينجره كذا في الكافي وغيره وفي الخلاصة لو وحب خمسة من الدين  
ينوى بها زكاة المائتين لم ينجره بل ليقط عنه زكاة الخمسة في الاستحسان ليقط وان وهبها ولم ينوشا قال الكوفي  
رحمه الله ليقط عنه زكاة ما وهب ما يهتدوا تسعين وبقى خمسة لم يقط شئ من الزكاة عند بل ليوست  
ولو وحب مائة وتسعين سقط عنه دينهم من الزكاة وعليه اربعة اخرى وعند محمد رحمه الله ليقط زكاة ما وهب  
في الجميع ووجب في كل خمس من الابل السائمة شاة الى عشرين والابل موشة لان اسماها مجموع اسمة  
لا واحد لها من لفظها اذا كانت بغير الادمين فانك انيت لازم لها واذا اصغر ترا ادخلها بها نحو ايلية وخمسة  
ذكرة الجوهري وانما قد يمان زكاة المواشي لان العرب كانوا اربابا بواقد من زكاة الابل لانها اعز اموالهم واصعب  
احكامها وضبطها ثم يجب في خمس وعشرين بنت مخاض وهو التي دخلت في السنة الثانية في الكفاية  
سميت بها لان احماسها بنت مخاضاى حاملها وفي الصحاح النخاض وجميع الولادة وايضا الحوامل من البهائم  
واوراء خلفه منه قيل للفصيل بنت مخاض ابن مخاض لانه فصل عن امه فسميت به بالمخاض سواء انجنت او لم تلغ وذكرا  
اشاره الى ان الواجب في الابل انما هو الاناث على ما صرحوا به في الحق لا يجوز سوى الاناث فيما الاطلاق لقيمة  
يجب في ست وثلاثين بنت لبون وهي التي دخلت في الثالثة سميت بها لان احماسها  
لبوناى وابنت لبون ولادة اخرى وفي ست واربعين حقة وهي التي دخلت في الرابعة سميت بها لانها  
استحقت الحمل والركوب وفي احدى وستين جريدة دخلت وهي التي دخلت في الخامسة من قولهم  
جذعت الناقة اى جبتها من حمة علف سميت بها لانها تطين الجبس والجمع وفي المضرات ان الجزية مما لا تنقأ  
له وان المعنى المذكور لها ولا اثنين قبلها انما هو مصطلح الفقهاء اما عند اهل اللغة فبنت لبون هي الراحلة في  
الرابعة والحقة في الخامسة والجريدة في السادسة وفي ست وسبعين بنت لبون وفي احدى وتسعين  
حقة الى مائة وعشرين كذا كتب النبي صلى الله عليه وسلم الى ابي بكر رضي الله عنه ثم اذا زادت  
على مائة وعشرين فتد الشافعي رحمه الله يدار الحساب على الاربعينات والخمسينات ففى كل اربعين من  
النصاب بنت لبون وفي كل خمسين منه حقة واذا زاد واحد على مائة وعشرين لوجب ثلث بنات لبون  
واذا صارت مائة وثلاثين حقة وبنت لبون لان النصاب على الاول اربعون ثلث مرات وعلى الثاني  
خمسون مرة واربعون مرتين والى ذلك من لواحق الشافعي رحمه الله الا انه لا لوجب شاة بما زاد على مائة وخمسين  
الا مائة وثلاثين وعند ذلك فيه حقة وبنت لبون واما عندنا فيساقف الفرق فية الى مائة وخمسين واربعين

فيجب في كل خمس زادت شاة نفى مائة وخمس وعشرين حقان مع شاة وفي مائة وثلاثين مع شاتين  
في مائة وخمس وثلاثين مع ثلاث شياه وفي مائة والربعين مع أربع شياه ويجب في خمس وعشرين زادت على  
مائة وعشرين بنت مخاض وفي مائة وخمس والربعين حقان وبنت مخاض وإذا زادت عليها يجب في  
مائة وخمسين ثلاث حقاق ثم ليستألف الفرض ثانيا كالأول أي كالفرض الأول فيكون في خمس  
زادت على مائة وخمسين شاة مع ثلاث حقاق وفي عشر زادت عليها شاتان معها وفي خمس عشر ثلاث شياه معها  
عشرين أربع معها وفي خمس وعشرين بنت مخاض معها وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست وأربعين حققة  
فإذا بلغت مائة وستة وستين كان الواجب أربع حقاق إلى مائتين في الفرض في هذا الاستيفاء بخلاف الفرض  
الأول من حيث أنه لا يجوز الرجوع إلى الجزعة وإلى ما يشار بقوله في زاد في كل ست وأربعين إلى خمسين حققة  
بحسب هذا الاستيفاء فإذا زاد على المائتين نفى كل خمس شاة وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي  
ست وثلاثين بنت لبون وفي ست وأربعين إلى خمسين حققة كل ذلك مع أربع حقاق فإذا بلغت مائتين  
وخمسين كان الواجب خمس حقاق وعليك بهذا القياس ويجب في ثلاثين لغير أربعين فينبغي معني فاعل  
وهو الذي دخل في الثانية مسمى به لا ينبغي إسناده أو تبيينه إشارة إلى استواء المذنب والمؤث في الأربعين  
مسن أو سنة أي ما دخل في الثالثة في قياسه زاد على الأربعين يجب عطف على يجب أي يجب الزيادة  
فيما زاد ويجب بقدره والعبارة لا تقف عن ضرب نفى الواحدة الزائدة يجب أربع عشرة سنة وفي ستين  
لصفت عشر ما ذكرنا إلى ستين على رواية الأصل وعنه أنه لا يجب في الزيادة ما لم يبلغ خمسا وأربعين أيضا  
برواية الحسن أنه لا يجب ما لم يبلغ خمسين وبرواية أحمد ما لم يبلغ ستين وهو قولهما وقول الشافعي رحمه الله  
بأنه في المبسوط البزدوي وغيره ثم إذا بلغ ستين يجب في كل ثلاثين من النصاب قنبح  
أو بعبارة وفي كل أربعين مسن أو سنة وفي اختيار التذكير هرقة والثانيث أخرى تبني على التسوية  
بينما يجب في ستين قنبحان وفي سبعين سنة وبعيد وفي مائة وعشرين الشاراد من النصاب قنبح  
أو ثلثا من السن كذا في الخلاصة ثم ادع فاضحان والجواب في البقرة في الزكاة لأنه لا يمين إلا  
في موضع كثر بحيث يتبادر إلى الفهم من ذكر البقرة ويجب في أربعين ضائما هو نوع مشتمل  
على الذكر المسمي بالكباش والاشنة المسمي بالتج أو معتمرا هو نوع آخر يشتمل على الذكر المسمي بالكباش والاشنة  
المسمى بالخنزير شاة جنس يتناول الضان والمغر والذكر والاشنة جميعا وقال الشافعي رحمه الله لا  
يجوز أخذ الذكر إلا إذا كان الكل ذكورا في الكفاية والسداية وغيرهما أنه لا يخذل في الزكاة  
الغنم إلا الخنصر وعنه في رواية من الحسن أنه لو خد من الضان وهو قولهما وقول الشافعي رحمه الله والله

من الغنم ما دخلت في الثانية ومن البقر ما دخلت في الثالثة ومن الابل ما دخلت في السادسة والخروج من الغنم على ما في الاسرار ما في عليه ستة اشهر وعلى ما في المحيط سبعة اشهر وهو قول اهل الفقه ومنها على ما في ديوان الادب هو ان يخرج قبل النسي ستة والمتولد من الغنم والطي تاليع الام عندنا والاب عند الشافعي رحمه الله ويجب في مائة واحدة واحد وعشرون شاة وان وفي مائتين وواحدة ثلث شياه وفي اربع مائة من الشياه اربع غنم في كل مائة زاد على اربع مائة شاة ففي خمس مائة خمس شياه ويجب عنده وعند غيره رحمه الله في كل فرس مائة فرس لنفسه وخيله الا تحيله في المشي من الاناث المتفردة على روايته او المختلطة بالذكور واما في الذكور المتفردة في الزكاة لا يجب في مائة ويجب وبنار اصل بالابل من حدي حتى تضعيف بالابل جمع على دنانير من تطايرها والديوان لا يجب على دواوين والفقير لا يجمع على قراط وربع عشرة قيمة ما في قيمة الافراس نصابا باحال عن القيمة وفيه تسايل في ما ثور عن عمر رضي الله عنه فيقال انه في افراس العرب تقاربها في القيمة واما في افراسا فتعين التقويم من غير خيار كذا في المتوسط في الكافي والمداية والكفاية للنصاب للخيول عنده وقيل نصابه ثلثة وقيل خمسة وعندنا واحد لثا رحمه الله لانه زكاة في الخيل في الكافي والخاصة والمضمرات وقنادي قاضيان ان الفتوى على هذا والزكاة الواجب وفي المواشي الا في السباعية هي المكفية بالبرعي بالكسر اسم لما يرباه الرابة رطبا او يابسا في اكثر الحول فلو اعلفنا نصف الحول فصاعدا لم يكن سائمة ولا يجب ايضا في الصغار من المواشي كالغصيان والجمال والبعاجيل والجمال الا ما يجب للكبار وهذا آخر قوله وهو قول محمد رحمه الله وكان يقول ادلا انه يجب في الصغار ما يجب في الكبار وان لم يكن معاك كبير وهو قول غيره رحمه الله والاك رحمه الله ثم رجع وقال يجب فيها ما هو منها وهو قول ابي يوسف والشافعي رحمه الله في الكافي انه قيل للاختلاف في العقد الحول على الصغار فعند ابي حنيفة ومحمد بن الحسن لا ينفرد وعندهم ينقذ وقيل في ابقار الحول بان كان له نصاب من الابل مثل فولدت اولاد او ملكت الامهات ثم تم الحول على الاولاد فعندها لا يجب الزكاة وعندهم يجب وهذا الوجه هو المذكور في الخلاصة وهو من فتاوى قاضيان هو الوجه الاول ولا يجب ايضا فيما يعمل خلافا لما لاك رحمه الله والواجب في الزكاة انما هو الكا وان لم يورح الوسط ياخذ العامل الادنى من الوسط مع الفضل امي مع افضل من قيمة الوسط على قيمة الادنى او ياخذ الا على من الوسط ويورح الفضل امي مع افضل من قيمة الماخوطة على قيمة الوسط وهذا الكلام موافقا لما لا يبدل على ان الاختيار للعامل وقد صرح في الكافي والكفاية ان الاختيار انما هو للمالك ان شاء على الادنى او الا على كما مر الان للعامل ان لا يقبل الا على بل يطلب عين الواجب او قيمته لان ذلك شرط حقيقة والاخيرة في نصاب الذهب عشرون مثقالا وهو عشرون قيراطا وهو خمس شعيرات وقال لفظويه سمي الذهب ذهباً لانه يذهب والذهب والذهب والنصاب الفضة من الفضل وهو الشعر بعين



ما يتاخر من كل عشرة من الدين هم سبعة مثاقيل فالدين سبعة اجزاء من الاجزاء التي يكون المقتال منها  
عشرة فكل درهم نصف مثقال فخمسة فيكون اربعة عشر في الطاولي سبعة اجزاء من سبعة وقيل المختبر في كل بلدة  
وزن الميزان في ديات الخلاصة ان المقبر وزن مكة في طاهر الرواية وكل عشر من مثاقيل مكة تسعة من مثاقيل  
غيرها فيجب ربع العشر في كل من النصابين مجموعا كالدينار والدينار والدينار والحل او تبرأ من غيرهم  
وعند الشافعي رحمه الله لا شيء في حل النساء وخاتم الفضة للرجال واذا زاد المال على النصاب يجب الزكاة  
في كل خمس زاد على النصاب بحسب اى حجاب الخمس ففي اربعين درهما زادت على مائتين درهم  
وفي اربعة مثاقيل زادت على العشرة في اطاران ولا شيء فيما دون الخمس عنده وعندهما يجب في الزائد بحسب ايه  
وان قل ففي درهم زاد مثالا يجب ربع عشر وهو قول الشافعي رحمه الله ويجوز في الخمس واخواته الى العشر ضم  
العين وسكونها في الدرهم والدينار المغشوشة لغير الغالب فان غلب مثلا الفضة في الدرهم فهي فضة  
وان غلب الغش في غش فحق يقوهم ذلك الشيء فان بلغ قيمة نصابه الزكاة عند الشرط لا يجب الزكاة  
في غير ما من السواك والذهب والفضة لا بنية التجارة بنية صحيحة عند تملكه اى تملك ذلك الغير وانظر  
مستأنق البنية لغير المارث اى بسبب اختيارى كالشراء او نحوه فلو شري ارضا عشرة بنية التجارة لا يجب  
الزكاة لبعدهم صحتهما اذ وصحت لهم اجتماع الحقين فيها بسبب واحد هو الارض وهذا لا يجوز على ما ذكره قاضيان  
ولولو انهما بعد وراثتهما للمالك لا بد من اقرار ان عمل التجارة بها حتى يجب الزكاة على ما في النهاية فان لم يقتر  
لا يجب كما لو لو انهما عند التملك بالارث ففي بيان المصنف تسابل كما في الهداية اذ ابلغ قيمة اى قيمة  
ذلك الغير لضايا من احدهما اى الذهب والفضة والظرف صفة المفعول او حال عن الفاعل النفع  
للفقير صفة اخرى او حاله عن احدهما يعني اذا كان التقويم بالذهب النفع للفقير يقوم به وان كان بالفضة  
النفع يقوم به فان بلغ بالتقويم باحدهما النصاب دون الآخر يقوم بما يبلغه وان بلغه بكل منهما يقوم بالاخر  
ولو استويا او جازا غير المالك وعنه انه يخير وان كان احدهما النفع وعن ابي يوسف رحمه الله انه يقوم بحسن الشئ  
ان كان من النقود وبالنقد الغالب ان كان غير ما وعن محمد رحمه الله انه يقوم بالنقد الغالب على كل حال  
كما في المنصوب والمستملك ويجوز دفع القيمة في الزكاة وفي الفطرة والكفارة والخراج والعشر  
والنذر وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز اذ لا خير المنصوص كما في الهداية والضحايا وفي المبسوط لو ادعى بغيره  
خمس من الابل جازا معا وفي الكفاية انه زعم بعض اصحابنا ان القيمة يدل عن الواجب حتى لقبوا المسئلة  
بالابدال وليس كذلك فان المصير الى البديل انما هو عند تغير الاصل والملاك اى ملك مال الزكاة  
بحر تمام الحول كذا وبعضنا يسقط الزكاة بحصة كذا وعنه في الملاك بعد الطلب الساعي وثناء المالك



وصدقنا في المسألة والزمي مع تخليفها في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله لا يشترط تخليفه لأن الزكاة عبادة كالصلاة ولا تخليف في العبادات إن أتاكم جملان الحول حقيقة أو حكما أو الفراع من البر من قبل العباد أو ادعيا أو ادعى أي أداء الواجب من الرعي والنصف إلى عاشر آخر يعلم وجوده في هذه السنة ولم يشترط إخراج البركة في الجامع الصغير في الكافي هو الأصح في شرط في المبسوط وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة راجع وخمس لا يصدق بلا تخليف غيره وتصدق عنه بما ذكره التمر تاشي وإن لم يعلم وجوده فيها لم يصدق بالظهور المكذب والدخوي أو ادعيا أو ادعى قبل الخروج إلى السفر إلى الفقير في غير السواكم وأما دعوى الأداء بعد الخروج فلا يصدق فيه نكاحا لا يصدق ودعوى الأداء إلى فقير في السواكم أو حق الآخر فيها للسلطان عند الشافعي راجع يصدق مطلقا ثم قيل الزكاة هو الأول والثاني سياسة وقيل هي هو الثاني والأول انقلب نقلنا في الكافي والهداية هو الصحيح ويأخذ من الحربي العشر إن لم يعلم قدر ما يأخذون أهل الحرب حسن منا وإن علم يأخذ منا أخذنا منّا منهم مثله وإن كان ما لم يقدّر ما يأخذون قليل منا على رواية الجامع الصغير في رواية كتاب الزكاة لانا نحن القليل وإن أخذنا منا أو القليل عفو عفا وشرعنا إن كان المال المأخوذ منا بعضا من أموالنا إشارة إلى أنهم لو أخذوا كل مال تأخذنا لا يأخذ عاشرنا كل مال تأخذهم ولم يأخذ أي عاشرنا منهم أي من الحربي شيئا إن لم يأخذوا منا شيئا وعشرهم الزمى أي يأخذ عاشرنا هو المعروف وهو نصف العشر من قيمته ثم الزمى وقال مسروق يأخذ من عينها لا يشترط خمس يره مطلقا وقال أبو يوسف بعشر أيضا إذا مر بها معا كما نجد جمل الخنزير تابعوا وقال زفر بن فرهم بعشر مطلقا وقال الشافعي رحمه الله لا يشترط الخمس أيضا ولا يشترط المائة لم يؤدعي كالبضاعة وقال المضاربة لأنه غير مأذون بأداء الزكاة ولا يشترط ما لا يربح ما ذون وإن كان من كسبه وكان أبي حنيفة رحمه الله يقول أو لا يشترط مال المضاربة وكسب المأذون وقد صح رجوعه في الأول قال أبو يوسف رحمه الله لا يؤدعي في صحيح في الثاني اسم لا يؤدعي التمر تاشي عن أبو يوسف ومحمد رحمه الله إن رجوعه في المضاربة رجوع في المأذون في الأيضاح هو الصحيح وفي الهداية قياس قوله الثاني في المضاربة وهو قولهما إن العشر كسب المأذون إلا إذا كان خبز يربون والمولى معه فإنه يؤخذ منه إذا ملك له وإن كان عليه دين يجب له به فلا يشترط فيه ما عذره قلنا نعم الملك وأما أخذها فاشغله بالدين وهكذا في الكافي وعشر الحربي ثانيا قبل الحول حال كونه جاكيا وأره وإن كان جاكيا بن دارنا لم يشترط قبله مرة أخرى وخمس معدن ذهب وفضة من الفضة والرمصاص والحديد والقصير وقال المصنف رحمه الله المعدن هو المال المخلوق في الأرض والكثرة ما كان موضوعا فيها والركاز لغيره راوي الكافي في المعدن حقيقة وفي الكثرة مجاز أو في ديوان الأدب إن الركاز هو المال المدفون واليشير كلام الجوهري وإطلاق المعدن على الباب من باب إطلاق اسم

المحل على الحال ووجد في ارض خراج او عشرة في الكفاية هو احقر من مدين ووجد في الدار واداه بدين  
مفازة لاما لك انما فيه الخمس الضاكن في ارض العشر والخراج وباقيه اى اربعة اخماسه للواجد ان لم  
تملك الارض التي ووجد فيها وعند مالك رحمه الله والثاقي رحمه الله لا الخمس لكن يجب الزكاة فيما صلح  
لصا بالكن في الكافي وفي التنبيه انه اذا استخرج من معدن في ارض مملوكة او مباحة لصا يامن ذهب او فضة  
وجبت عليه الزكاة في الحال في اصح قوليه ووجد الخولان في قوله الآخر وفي زكوة ثلثة اقوال احدها راجع عن طلحة  
والثاني الخمس مطلقا والثالث ربع العشر ان اصاب بذهب ومونة والخمس ان اصابه بدونه والا اى وان  
الارض قبلها كلها الباقى ولا شئ فيه اى في المعدن ان ووجد في داره عنده وعندهما فيه الخمس وان  
وجد في ارضه فغنة روايتان في رواية الاصل لاشئ عليه كافي الدار وفي رواية الجامع الصغير يجب الخمس للباقي  
له ولا شئ في لؤلؤ وغيره قيل هو من زبد البحر وقيل خشب دابة فيه وقيل نبت فيه بلغة الحوت فان استقر  
في جوفه لفظ الطرار وعند ابى يوسف رحمه الله فيها وفي كل حيلة يخرج من البحر الخمس وروى ان عمر بن الخطاب  
اخذ الخمس من الغنم فجعل على ما وجد في ساحل البحر فكان ما خذ من الكفاية وفي غنم الخمس لا غنمته كذا في  
الكافي ولا في غير راجع لما وجد في الجبل احقر انما وجد في خزائن الكفار فان فيه الخمس وكذا الاثنى عشر  
الياقوت والزمرد وفي الزئبق الخمس في الاخير خلافا لابي يوسف رحمه الله وكثر فيه سيرة الاسلام كالسيرة  
كلمة الشهادة كاللقطعة وحكمها ان يعرفها في موضع الوجان والجامع والامان مرة يوم فيها طاب لك  
ولم تقدر بل فوضعت الى راسي لم تنطق كذا في الكافي وخيرة في البداية قيل هو الصحيح قدر ما تحجر رحمه الله فجعل  
في الاصل من غير الفصل وقيل في عشرة دراهم فصاعدا يعرفه حولا وفيما دونها الى ثلثة اشهر وفيما دونها  
الى اربعين يوما وفيما دونها في الفلاس بنظر اربعة مائة وليمرة وقيل في اقل من عشرة يعرفه على حسب ما يراها  
وهم من قال ان خات طلع الظلمة ولا تعرف عليه ثم بعد التعريف يتصدق الفقير على نفسه والفقير على الفقير  
وما لى كثر فيه اسمه الكثرة كمنقوش عليه انفسهم خمس باقية للواجد وان لم تملك الارض  
عندهم والادامى ان ملك الارض فلذلك عند ابى يوسف رحمه الله وما عندهما فملكته على الباقي  
اى المالك النسي ملكه الامام تملك الارض اولى الفتح سمى به لان الامام يحيط لكل غايم ناجية من الارض  
وان لم يعرفه المخطوط واداه فغنة لاشئ مالك يعرفه في الاسلام وقال فخر الاسلام ابو جعفر في بيت  
السال ولما ظهرت السمعة بجبل جابليا في علماء الهندس لانه اصل وقيل اسلاميا في زماننا لتقدم العرب  
بفتح بده البلاد كذا في النفاذ والمداية وما راجع الى دار الحرب اى ارضها الغير المملوك كالمسلمين  
وجد في داره ولا شئ فيه وان وجد في ارضه اى الرباز المسلمين في دارها اى من دار الحرب رده على مالكها

امى مالك تلك الارض وان وجد المستامن في ركازها عظمى اى ياتبع ويتبعه قيل المراد بالاولى قيل  
 الثياب وفي ارض ولا يملك خمس وباقية اى للواجد وقيل الخسفت صاحب المذلة في ذكره المستامة  
 وفي الكافي انها قدمت فاسبق قتال وفي غسل ارض عشرة اجزاء من الخراجية اذ الاشئ في غسلها اوجبل  
 اول ثمره اى ثمر الجبل وعن ابي يوسف رحمه الله الاشئ فيه وفي كل ما خرج من الارض مما سوى الزكوة  
 كالنور والبلج والكنز والصنع على النقص في الخاصة وقماوى قاضيان وذكر قاضيان انه لا عشر في ثمار شجرة  
 في دار رجل وان كانت البلدة عشرة بخلاف ما اذا كانت في الارض وان قل ذلك المذكور عشرة مثبته  
 واظنر المتكلم خبره وعند الشافعي رحمه الله الاشئ في الاصل وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله ان العشر  
 فيه القيمة فان اختلفت ايا فقيه العشر والا او عتة اية الاشئ فيه حتى يبلغ عشر قرب كل قرية خمسون مثاقيل حموية  
 حتى يبلغ خمسة افراق والفرق الفتحين انا يافخسة وثلاثين رطلا وقال المطرزي ستة عشر رطلا وقال المزني  
 الحريون على اسكون وكلام العرب على التحريك كذا في الكافي وفي الكفاية عن المغرب ان الفرق يقتضين به مختصر  
 ظلما وذلك ثلثة اصوع لبصاع الحجاز وهو خمسة ابطال وثلث رطل وصاع العراقي ثمانية ابطال وقال المطرزي  
 في نوادر هشام عن محمد رحمه الله انه ستة وثلثون رطلا ولم اجد فيها عدى من اصول اللغة انتهى كلامهم ثم  
 وجوب العشر في القليل الخراج من الارض انما هو عشرة واما عندنا وعند الشافعي رحمه الله فلا عشر فيها يخرج منها  
 الا ان يكون له ثمر باقية ويثبت ان يكون من الموسوقات اذ لا كالقطن والزعفران فالاول اشترط فيه  
 ان يبلغ خمسة اوسق وهي عند الشافعي رحمه الله على ما في التسمية الف وستة رطل بالكتبة ردية وفي المحرر  
 به ثمانية من رطل الصغير وثلث مائة من ستة والربعون مثاقيل ثمانية من رطل الكبير الذي في قوله ستة مائة  
 ورحم وعندهما على ما في الكافي والكفاية كل وسق ستون صاعا بالبرقي مجموع الف ومائة من قال الامام  
 هذا قول اهل اللذة وعنده البصريين البسق ثلث مائة من واما الثاني فعند ابي يوسف رحمه الله البسق فيه  
 قيمة خمسة اوسق من اولى الموسوقات كالذرة في زراعتها وعند محمد رحمه الله البسق خمسة من اوسق مثاقيل ذلك  
 النوع فاعتبره القطن خمسة احوال كل حل ثمانية من بالبرقي وفي الزعفران والبسق خمسة اوسق وفي الحاصل  
 خمسة افراق كذا في الكافي والهداية وقماوى قاضيان والخلاصة وقول ابن سقيا في حاشي باربار او مطهر  
 قيد النسبة الطرف الاخير الى المسند اليه ولو كان المسند اليه مقدر كان الظاهر الا في شرح حطاب او بوالقيصة  
 استعمال الارض كالشيش والطبن والقصب والصف والطرفاء وان قصده الاستغلال كما اذا استعمل  
 ارضه مقصده مثلا يجب فيه العشر والمراد بالقصب هو القصب الفارسي واما قصب السكر والذرة ففيها  
 العشر لانه يقصد بها الاستغلال كذا في الكافي والهداية وقال شيخ الاسلام انها يجب العشر في قصب السكر



أما خرج منه السكر والافوكا القصب الفارسى وفيما خرج من الارض اشعثت اجماعا ان سقى بقرب بول الدابة  
 العظيمة او والية وهي جوع في راسه مغرفة ليستفي بها وكذا ان سقى بسانته تقول عليه السلام ما سقى السراة  
 العشرة وما سقى بقرب او والية او سائته فقيضت العشرة كذا في الكافي في الصحاح السائنة الناقة التي ليستفي عليها  
 وفي الخمرات القرب لول الذي يستقي بالبق والسائنة التي يستقي بالليل والالية الفاعور وهي الذولاب  
 وان سقى بدالية مثلاً في بعض السنة فالعبارة لاكثر استه على ما في الكافي والبراية وهو احد قول الشافعي  
 وثانيهما ان فيه التماس في الناصفة يجب ثلث ارباع العشر على ما صرح في التبيين والمجرب ويجب العشر البضعة  
 في الخارج من الارض بلا رفع يول الزرع كنفقة الارض ركبة الانهار واجز الخال وقيل يرفع المليون  
 فيلوسى الراجب واختلاف في وقت الوجوب فخذ بالي حقيقه رضى الله عنه هو وقت ظهور الثمر وعمل الي يوسف  
 رحمه الله وقت الادراك وعند محمد رحمه الله وقت استحقاقه وتصفيته وحصوله في الخمار دليله الخمار  
 في الفوان عند الاستهلاك وعند ما في حق تكميل النصاب ايضا فاما ياك قبل الوجود لا يكسب به النصب كذا في  
 الكافية واء السوار والبيرة والعين الثمين في ارض عشرة ية واء البحار عشرة واء المائير وعين في ارض  
 خراجية فخراجي على النصف في الكافي واء انهار خراجية العجم مثل نهر الملك كس في طريق الكوفة من بغداد  
 ونهر الملك في جرد وورد وخراجي والانهار جميع نهر لفتح الهاء فكونها والفتح اعلى وهو ما بين جنبي الوادى  
 سمي بذلك لسته وكذا سمي النهر لسته مسنونة وكذا الانهار الاربعه من سجون نهر خند ورجون نهر نند  
 وودج نهر بغداد ودرات نهر كوفة فانها خراجية عند ما في يوسف رحمه الله والي حقيقه رضى الله عنه  
 ايضا الا عشرة من محمد رحمه الله فانها عشرة ية عنده وارض العرب وهي طولاسم الغريب الى اقصى حمير  
 باليمن وعرضها من الاربعة الى قرى ليقال لها مشارق واما على كل بلد اسلام الى غير قال ابن خلدون  
 عنوة امي قهر او غلبته وقسم بين جيشا الثامنين ارسى باراساء او العين المستخرجة والبصرة  
 عند ما في يوسف رحمه الله استسما ناعشرة والسوادى سواد العراق وهو طولاسم الغلب من قرب  
 الموصل الى عبادان وعرضها من الغريب الى عقبه حلوان واما على كل بلد فتح عنوة واقرا له غلب  
 سوي مله فاسما من ارض العرب او صاحبها الامم خراجية قال قاضيان ان في سواد العراق اودار  
 يسقر منها من انهار العجم خراجي وكذا كل باية ففتح عنوة ولم يسلم لها ومن عليهم ان وصل عليها ما لا  
 وكذا كل بلد ففتح صلحا وقلبو اجزية وفي الجابع اصغير كل ما فتح عنوة فوصل اليها ماء الانهار في خراجية  
 بواله العين اليها ماء الانهار فاستخرج منها عين في عشرة لان عشر الارض لاجل انهارها وهو ما ساقى بقرب  
 باراساء والخراج وارض موالت في شرب الاصل هي الا ليعرف لها ملك قال قاضيان هو الصحيح

وعن أبي يوسف رحمه الله أنها أرض القس من الغامنين من بلدة فتحت عنوة وعنه أيضا أنه إذا صلح جبل  
صحة وسطا في آخر العمران قال ما بلغ صوتهم من العمران وما راه موات إن لم يكن معتبرة ولا فناء القرية وعن  
محمد رحمه الله إن المعتبر الصوت من الدول من الأرض لحامرة وفيه إذا لم يعرف أنها كانت مملوكة لا حرة استحق  
قال قاضيخان رحمه الله ظاهر الرواية أنه إذا حضرته أو ذكر بها أو سقيها فقد أحيانا وإن كرب ولم يسق أو بالعكس  
لا يكون أحياء والتجويد والتسليم بحيث يحصم الماء أحياء وعن محمد رحمه الله أنه لا أحياء إلا بالزراعة والقاء البذر  
روى ابن شجاع عن الشيخين رحمه الله أن جعفر الكبير فيها وسوق الماء إليها وأجره العين عليها أحياء والتجويد أحياء  
فإن فعل بها ذلك فهو حق بها إلى ثلث سنين ويحرم التعرض لغيره قبلها فإن لم يحبسها بعد فهو وإناس  
فيه سواء ليعتبر لقرية عن أبي يوسف رحمه الله فيقرب عشرة عشرية ولقرب الخراجية خراجية وفيه إذا أحيانا مسلم  
وأما إذا أحيانا دومي فخراجي مطلقا وإن كانت أبصرة عشرة عشرية عن أبي يوسف رحمه الله أنها تقرب الخراجية لأن لصحابها  
رضوان الله عليهم أجمعين وظفوا عليهم العشرة فيما عزم ترك القياس قال محمد رحمه الله إن أحياء بأبواب السما والمين  
أخرجها أو بغير حفرة أو بالإنهار التي لا مال لها فمى عشرة عشرية وإن أحياء بأبوابها حفرة العجم فخراجية قال قاضيخان و  
ما حي من الموات بما أخرج فخراجية وإن أحياء بوقاة في نظر إلى ما حوله من الأراضي إن كانت خراجية  
فخراجي وإن كانت عشرة عشرية فعشري ومن أحياء بغير إذن الإمام لا يملكها عنده ويملك عند ما ذكرنا طاق  
إن القاضي في ولاية كالإمام في ذلك وأخراج لو كان أخرج مقاسمة وهو بان يوطن في الخارج شيء  
مقدر كما يوضع كرج من الخارج أو نحوه كالثالث أو نصف أو ما يراه الإمام مصلحة ونصف الخارج فإثابة  
الطاقة فلا يرد عليه وهذا الخارج كالعشرة تتركه الخارج وأما ما يوظف وهو أن يوطن شيء مقدر من غير  
اعتبار بالخارج كما وضع عمر رضي الله عنه على أهل السواد لكل جريب من الأراضي يبلغه الماء  
ويصلح للزراعة صلح أي أربعة أماء من ثمر أو شعير ودرهم بوزن السبعة كذا في الخلاصة وفتاوى  
قاضيخان وفي شرح الطحاوي من الخراجية فيه في الكافي هو البيع والجريب ستون ذراعا في ستين ذراعا كرمي  
وهو يزيد على ذراع العامة بقبضة فإنها ست قبضات وهي سبع من قبضات رجل وسط في الكفاية قيل  
في التمهيد ليس بلأزم فإن جريب الأراضي يختلف باختلاف البلدان فيعتبر في كل بلد متعارف المنة ويختلف  
الطبيعة في الكفاية هي بالفتح الأسفست الرطب خمسة وراهم والجريب الكرم والتحلل صلح على وجه  
يكون كل الأرض مشغولة بما يحث لا يمكن زرعها فحقه أي طمعت بالجريب الرطبة فهو عشرة وراهم هذا  
هو المنقول عن عمر رضي الله عنه ولما سواد أي سوى المذكور بجريب الزعفران والبستان وهو كل محلوطة  
فيها أشجار متفرقة بحيث يمكن زرع ما بينهما باليطوق أي يوضع فيه الطاقة في الخلاصة وفتاوى قاضيخان



او مالك خمسين درهما عند البعض الاخر وفي الخزانة وفي الخاصة لا يحل لمن له قوة يوم اذا كان كسوبا وفي  
الكبرى انه لا يحل الا بالضرورة وعامل العبد في ارضه من نصيب الزمام لا يتغير بالضرورة فالتشويق على البيع  
واعوانه ليقرب عمله وان كان غنيا ولا يتجرى بالثمن خلافا للشافعي رحمه الله فانه قد رده به لانه ثامن في ثمانية  
فان كان الثمن اكثر من اجرة عمله وان شغل على قيمة الاضادات وان كان اقل ثم من ثمن الخمس في اجرة  
قوله من الزكاة في الاخر كذا في التنبية والمكاتب ولو غنيا فيعان في فاكس رقيقة هو الموقوف على  
صلواته عليه وسلم ويدل على ان مالك نصيبا فاضلا عن دينه وعند الشافعي رحمه الله هو نصيبا  
على ما ذكره في التنبية غير ان اصلاح ذات البين فيه دفع اليهم مع الغنى في ظاهر مذهبه باليقظة به الدين وغيره لنفسه  
في دفع اليهم بحاجة ما يقضيه ويمن في الشريعة ان الدفع الى الديون اوسع منه الى الفقير وفي سبيل الله  
امى منقطع الخزانة من الفقراء عند ما الى اوسع رحمة بهما ومنقطع الحاج من الفقراء عند مجرى رح  
قال الشافعي رحمه الله ان سبيل الله هو الخزانة الذين لا حق لهم في الديون في دفع اليهم ما يمتنعون به في غرض  
مع الغنى واين سبيل من له مال لا معه بعدة عند السفر وصحى به للزوم قطع لسبيل وهو غنى فلا حاجة  
يجب الزكاة في ماله وفقير به حتى يصير ماله العدة قال الشافعي رحمه الله هو المسافر او مريد السفر في غير حجة  
في دفع اليه ما يكفيه في خروجه ورجوعه وان فضل شئ منه استرجع منه فظهر ان المصارف سبعة ثمانية المولاة فلو بهم  
على ما في الآية الكريمة وقد سقط سهمه بعد النبي صلى الله عليه وسلم باجماع الصحابة رضي الله عنهم فانه لم يخال  
قوى الاسلام واعترضه في حصة الزكاة الى الكل امى جميع الاصناف او الى البعض منهم دون البعض  
وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز ما لم يصرفه الى الاصناف السبعة من كل صنف ثلاثة كذا في الكافي وغيره وفي  
التنبية يجب صرفها الى الاصناف الثمانية وان فقد صنف منها وفرق لضيقه على الباقيين واقل ما يدفع اليه  
ثلاثة من كل صنف الا العاقل فانه يجوز ان يكون واحدا والافضل ان يفرق عليهم على قدر حاجتهم وان  
يستوى بينهم فان دفع جميع سهم الى اثنين ثم لثالث الثلث في احد قوله واقل جزء في الاخر والافطر  
سنة كالزكاة عنه وقيل يحجر فيهما الصنف الى ثلثة من الفقراء انتهى كلامه تليكا امى يصرف صرف تملك  
فلا يصرف الى بناء مسجد وكفن ميت وقضاء دينه وفي شرح الطحاوى ولو تصبى بهما دين حتى فقير بامره جاز  
وبدونه لا ولا يشتري بهما رقية ليعتق خارا قال مالك رحمه الله فانه مذهب اليه في معنى قوله تعالى وفي الرقاب  
وشطر التملك في الفطر والعشر ايضا وجازله اياحه في الكفارات كلها وايضا بل ان كل ما ورد بلفظ الاستاء  
الاداء شرط فيه التملك وما ورد بلفظ الطعام والاطعام ليشترط فيه الاباحة وعند الشافعي رحمه الله ليشترط التملك  
في الكل لا يصرف الزكاة من بينه وبين الركب وفي بعض النسخ الى من بينهما ولا اهل كالأب وابنه

وان علما او فورا كالولد وله وان سفل او زوجة فلا يصرف الزوج الى زوجته وان كانت معتدة من بائنا الله  
العكس خلافا لما ولا يصرف الى محله كذا او سيرا او مكاتب او ام ولد ولا الى عبد اعحق الزكي لبعضه عند ابن خزيمة  
رضي الله عنه الا في منزلة مكاتب حيث يستجبه عنه وعند جاليف اليه لانه حر كله كذا في الكافي والهداية لانه حر  
يدلون عنه بما وفيه تامل ولا الى غني يملك نصيبا من اموال كان فاضلا عن حاجته الاصلية والمراد به ما سوس  
العامل والمكاتب على ما هو في الجارية وقتا دوى قاضيان رحمه الله لو كان كتب يساوي مالي درهم الا انه  
اليه للتدريس والصحيح يجوز صرف الزكاة اليه وكذلك لو كان لطعام شهر يساوي للثلاثين وان كان كثر من الشهر  
لا يجوز وقال بعض يجوز وان كان له طعام سنة وكذلك لو كان كسوة الشتاء يساويها ولا يحتاج اليها في الصيف وكذلك لو كان  
لخوابية وورقاة تساوي ثلاثمائة الف درهم وطلعتا لا تكفي القوة وقوت عمال عند محمد رحمه الله خلافا لابي يوسف  
ولو كان حبيته تساوي ثلثمائة الف درهم ولا يخرج منها ما يكفي له ولعيله فهو على هذا الخلاف وقال محمد بن  
مقاتل الى الجواز والى محله وطهارة الضمير ان للفقير والمكاتب غير المكاتب لما سبق ولا الى بني هاشم  
الا ان يكون المرءة ناشيا خلافا لابي يوسف رحمه الله عليه على ما صرح في المعتمات وهم ال على وغياض جهم  
وعقيل وحارث بن عبد المطلب رضي الله عنهم ولا الى موال يسلم ابي معقبي بن هاشم في الكافي ان النذر  
والعشر والكفارة كالزكاة واما الوقت في التطوع فيصرف اليهم وفي التجريد عن ابي يوسف رحمه الله ان صرف  
الاوقات اليهم انا جاز اذا سمى في الوقت الا في ارضه ونحوها شتم واما اذا اطلق شتم الصدقة فهي صدقة دائمة  
فلا يصرف اليهم وفي الكفارة عن شرح الآثار ان الصدقة المفروضة والمطوع محرمة على بني هاشم عند ما وصح ابن  
خزيمة رضي الله عنه روايتان قال الطحاوي ناخذ بالجواز والحرمة كانت في غير القبي عن التعويض فحسن  
من الصائم وعند الشافعي يجوز صرفه الى موال بني هاشم وبني المطلب في الصحيح من قوله على ما اتبنيه  
ولا الى مولى خلافا لابي يوسف رحمه الله فان الاسلام ليس بشرط في المصروف عنه وجاز لغيره ابي جابر صرف  
في الزكاة من المنذوبات والقطرة اليه ابي عبد الله رضي الله عنه الشافعي رحمه الله لا يجوز وهو رواية عن  
ابي يوسف رحمه الله وان دفع الزكاة الى من ظن انه مصرفها فظهر انه محله كالعبد فالحكم له  
وهو ان كان كاهن المراد بالناس الكثر الامم والظن موانع اخرى ذكر لا يعيد ما وعنه ابي يوسف رحمه الله  
يعيد ما سطره اذ من الى حبيته رحمه الله رضي الله عنه فيمنع من دفعه اليه فاذا هو مصرف جاز سجد  
مسئلة الشحري بالصلوة في الهداية هو الصحيح قال الامام الشافعي رحمه الله عليه نعم لبعض المشايخ انه لا يجوز  
عنه الى حبيته ومجرب قيا على تلك المسئلة وتدريب وقع مقدار الضميمة ابي المذموم اليه من السؤل  
لو ما ذكره عندنا رحمه الله لا يجوز دفعه الى فقير واحد غير يدون ان كان



ببرهانه فاعلم ان المقدر بالوقضي دينه يبقى له اقل من ما بين الياس به وكذا ان لم يكن له يولد له كونه معيل جازان لعل  
مقدار ما وقسم على عيال يصيب كل واحد منهم دون المائتين كذا في الخلاصة وذكره فقهاء اسي الزكاة من قبل  
بلد اخر وفي الحقيقة ان المعبر في الزكاة والافقية مكانها حتى يعرف ان الى فقهاء مكانها اما في صدقة فطر  
ولده ورقبة فالمعبر مكانه لا مكانها وعند محمد رحم مكانها والفتوى على الاول الا نقل الى قرية به او الى قرية  
اخرج من اهل بلده او اخرج او الفخ المسلمين بتعليم الشرائع وتعليمها او كان من حيا عمره في الطاعات فانه  
معاذ رضى الله عنه لقها من بين الى المدينة لانه الحان كذا في الكفاية وفي الكافي لا نقل الى غيرهم جاز خلافا  
البعض وفي الخلاصة وقتا ومي قاضيان السلطان الجار اذا اخذ صدقة الاموال الظاهرة الصريح انه لا ينفذ  
اربابها ولا يبرها الا اذا ثانيا وكذا اخذ البغاة لهوا لا بطريق المصادرة فتوى صاحبها الزكاة جاز على الصحيح وذكره الامام  
السخري وفي التبيين وبلفتي في الاموال الظاهرة واما في الزكاة فالصحيح انه لا يجوز وبلفتي في التبيين للسلطان اخذ  
زكاة المامل الباطنة وكذلك في الجوامع للامام العباسي وفي الكبر وكرو الاحتيا لئلا يمنع وجوب الزكاة عند محمد رحم  
وعند ابى يوسف رحم لا يجوز على هذا الخلاف الاحتيا لمنع وجوب الاستبراء وقال قاضيان رحم الله المشايخ  
اخذوا في الفسليين يقول محمد رحم الله وفي الاحتيا لمنع وجوب الشفعة بقول ابى يوسف رحمه الله واما  
الاحتيا لبطال انها بعد الثبوت فلا يجوز منع الكل

**فصل في الفطر** اي صدقة الفطر من بر وكل ما يتخير منه كالسويق والديقون خلافا للشافعي رحمه الله  
فيها ولا رواية في الخبر فيقول يجوز منه ثوبان والصحيح ان المعتبر فيه القيمة او قيمته من ثوبان كان كذا في الكافي  
ففي تقيم المصنف لتابل ومن لم يبيع عند نصف صاع بالصاع العراقي وهو ثمانية ارطال كل رطل  
عشر دراهم في بعض الشروح هو اربعة مثاقيل ونصف مثقال وقريب منه ما في بعضها انه ستة دراهم  
ونصف الصاع العراقي ربع الصاع الهاشمي والمعتبر عند ابى يوسف والشافعي رحمه الله الصاع الحجازي وهو ثوبان  
او خمسة ارطال وثلاث رطل ومن تسرا وشيخه ما يتخير منه صاع ومثلهما الزبيب كالتمر وهو رواية عند  
وقال ابو الهيثم في جامعته انه غير هذا هو الصحيح وفي العيون عليه الفتوى وقد الشافعي رحمه الله صلى الله عليه وسلم في الحج  
ونفس الفطرة عند الاقوات الشجرة والاقط في الحج فليس على الفرس في الحر وهو قول مالك رحمه الله  
فيه وعندنا المعتبر فيه القيمة وهو اربعة ارطال من ثوبان او ثوبان من الصاع من ثوبان او ثوبان من الصاع من ثوبان او ثوبان  
الوزن لان الآثار جازت بالصاع وهو اسم للكيل كذا في دالها في ان الدرهم اقل من الدينار وهو من  
الخط في الظاهر ان الفتوى على ان دفع اربعة اشسل وهو احتيا رايي محمد رحمه الله في الكبري الى دفع  
الحنطة اقل مطلقا وهو احتيا رايي كبر الاخش رحمه الله فانه لا يخرج من الخرافات او في الدين والقيمة ثلاث

الشافعي رحمه الله واضح قوله انه لا تخيير بين الاقوات بل يتعين غالب قوته في احد الوجين وغالب قوة ايسر  
 في اصحهما وادراكه يتعين انه لا يجوز العمدل الى الادنى واما على الاستعانة بالنظر في الاعلى والادنى اسل  
 القيمة في احد الوجين والى صلاحية الافتيات في اصحها فالخير من القمح والارز والاشبه ان اشبهه من القمح  
 وهو من الترميب كذا في الحر ويحب الفطرة على خرد لا يجب على غيره ولو كانا مسلما وعند الشافعي رحمه الله  
 يجب على الكافر لعبده وقرية المسلمين على اذكر في الحر له مضايبة الزكاة فاضل عن حاجة الاصلية  
 وان لم يحتم ذلك النصاب فمن فضل بعض داره عن سكتا ويجب عليه الفطرة ان كان الفاضل لها يا  
 وعند الشافعي رحمه الله فرض عليه اذا فضل بالوديعة عن قوته وقوت من عليه لفقته ليلته الصبر ويوميه  
 وعن ثوب يلبس به وعن مسكن وعبد له الذي يحتاج الى خدمته على ما في الحر والوديعة وبه امي سده انما  
 يحرم العبد قوته ويجب الاصححة والفطرة القريب بخلاف الزكاة لنفسه متعلق يجب وطفاه فقيرا  
 وخاومه طفاه وفطرة عبده يوجب بالخيار على من يصير له العبد بالفسخ او الاجازة غنهم وعند زفر رحمه الله  
 من له الخيار وعند الشافعي رحمه الله على من له الملاك امي يشتري وقال قاضي خنان اختلاف بينهما على ملكه  
 ولو كان الخادم صبيرا او ام ولد او كافرا او قال الشافعي رحمه الله من يجب عليه فطرة نفسه يجب عليه فطرة  
 من يجب عليه نفقة الا انه لا يجب على المسلم فطرة عبده وقرية الكافرين وان كان له بالوديعة عن البعض بقدم  
 نفسه وليقدم زوجته على الاقارب ومن الاقارب ولده الصغير ثم الاب ثم الام ثم ولده الكبير كذا في الحر  
 لا يجب عليه لزوجته ولولده الكبير ولواذي عنهما جازا استحسانا ولو غيرة امرها ولا يجب عليه لاجل طفله لفسخ  
 بل يجب عليه من ياله امي مال الطفل وعن محمد رحمه الله من مال الاب كما اذا كان فقيرا حتى لو ادى الاب  
 من مال الطفل لغيره ولا يجب لاجل مكاتبة وعبد له للتحارة خلافا للشافعي رحمه الله فيه ولا لاجل  
 عبيد الا ان يبيع بحوده فاذا عاد لودي الفطرة لما مضى والاظهر عند الشافعي رحمه الله على ما في الحر ان  
 يجب اخراج الفطرة في الحال ولا يجوز التاخير الى عوده ولا لاجل عبيد مشترك خلافا للشافعي رحمه الله ومن  
 لفسخه حر الفطرة على الشركة بينه وبين مولاه عنده يوم المحاباة واذا عده اذا وجد وقت الفطرة في لونه احدها  
 ففي اختصاص الفطرة وجهان كذا في الوسيط وفي الخلاصة جارية بين رجلين جارت بولد فادعياه او ادعي  
 لقطا فعلى كل منها فطرة كاملة عند ابى يوسف رحمه الله وعليها فطرة واحدة عند محمد رحمه الله وان كان احدهما  
 ميتا او مسرا ففطرة الآخر فطرة تامة عندها وكذا لا يجب اذا كان العبدية مشتركة عنده خلافا لهما فعندهما  
 يجب على كل شركاء فطرة ما يخصه من رؤس العبيد دون الالباض ففي العبدية او ثلثة يجب على كل  
 من الشركاء فطرة عبيد في الاربع او الخمسة فطرة عبيد من وعلى هذا القياس وقيل الاصح ان ابى يوسف



يوجب انفصل بالاجتناب وفي بعض النسخ وبنية واجب آخر الا في حالة سفر او مرض استثناء عن الاخير فلو صام ما بينته  
 واجب آخر فموضع ذلك الواجب عنده وعن صوم رمضان عنده ما كذا في البداية وفي المبسوط وفي الكافي ان صوم  
 المريض عن رمضان اجماعا في الصحيح قال شمس الائمة ان هذا هو الصحيح وانما ذكره الكرخي من التسوية بينهما سواء واما  
 بان المراد من يطوع الصوم ويحلف منه زيادة المرض وفي النصاب والايضاح ان الصحيح انما استأوى بان  
 ذكر بعض من التفصيل ليس صحيح وكذا في مثل صوم رمضان النفل اجماعا والنذر المعين خلافا للشافعي  
 فيصالح بنية قبل نصف النهار وبنية نفل وبنية مطلقة وعن ابي حنيفة رضي الله عنه ان النذر لا يصح بنية  
 وفي البداية عند الشافعي رحمه الله الصحيح ان نفل بنية بعد الزوال ولا يصير صائما من حين نومي وفي المحرر انه يشترط التقدير  
 على الزوال في اصح قوليه ما في الاخير وهو الصحة بنية واجب آخر فلا يصح ان نفل بتلك ائنيته مطلقا واما النذر المعين  
 فلا يصح ان نومي الواجب الاخر من الليل بل هو عما نومي وان نواه في اليوم فهو عن النذر على ما صرح في الكفاية  
 وغيره ما هو المراد بما ذكر في الكافي والخلاصة من انه اذا نومي في النذر المعين واجبا آخر فهو عما نومي في الروايات  
 كلها ما المراد هي النية المعبرة وانما هي في الليل فما يقسم من البداية من ان النذر المعين يصح بنية واجب آخر مطلقا  
 محل نظر كما ذكر في شرح الوقاية من انه اذا نذر صوم يوم معين فنومي في ذلك اليوم واجب آخر يقع عن ذلك  
 الواجب وشرط للقضاء والكفارة والنذر المطلق احتراز عن المعين ان يبيت اى نومي من الليل  
 ذكر قاضيه ان كل ما شرطه بنية من الليل ان نومي مع طلوع الفجر اذا الواجب قرأها بالصوم لا التقديم  
 وان تعين الصوم انه قضاء وكفاية فاذنوا الصوم بنية النفل يوم الشك وهو اليوم المحتمل آخر شيان  
 واول رمضان الا للاختتام اوله والشهادة على ما في الكفاية نقلنا عن الزاهد في ولم يذكر في الكافي والمبسوط  
 وغيره رد الشهادة افضل لمن وافق صومه فيه صوما ليعادوه ذلك شخص اجماعا وافضل للمخو  
 ايضا على المتحارجين لعلهم كيفية النية وقيل لفظ النفل مطلقا احتراز عن ظاهر النفي في الصوم فيها مطلقا  
 ائنيته اربع عشرة على رضي الله عنه كذا في البداية ولقوله غير محتمل من العامة حيث لا علمون كيفيتها فيقع على  
 وجه الكرامة في الفاصل بين الخاصة والعامة ههنا هو العلم بكيفية ابي نصف النهار الشرعي وبنية قبله غير  
 اكل ولا عازم وذكره الصوم ان نومي يوم الشك واجبا مطلقا والصوم الاصل لا يرد وفي اصل البنية  
 بان نومي ان كان النذر اى يوم الشك من رمضان فانما صائم والا فلا الصوم وكره ان يرد  
 في وصفت البنية بان تحرم على الصوم مترد بين صوم رمضان وغيره غير رمضان او صومه على ان  
 غير عطف على المضافات اليه او المضافات ومن عطفه على المضافات اليه ثم قال سواء كان ذلك الخير لظن او  
 اثر فقد تسامح ثم اذا عزم على صوم الشك فان كان يوم الشك من رمضان ليقع الصوم عنه

أي من شأنه الأي وان لم يكن منه ففصل صومه في جميع الوجوه وان نوى واجبا آخر ففصله يقتضي ظاهر كلامه وبه  
بعض وفي الكافي الصحيح به انه غير ذلك الواجب في الهداية هو الاصح والابجد شخص في البيان بما اورد  
في وصفت النية والتفصيل هناك ان السلسلة على وجه ستة احدا ان ينوي التطوع والتلفوا في الكراهية في  
الكافي وفتاوى قاضيان الصحيح انه غير مكرره وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز للفصل ان لم يعتد له صوم ذلك اليوم  
ولو صام لم يصح في الاصح كذا في المحرر والثاني ان ينوي صوم رمضان وهو مكرره لنهي النبي عليه السلام عنه ولا نه  
تسبه بابل الكتاب والثالث ان ينوي عن واجب اخر وهو مكرره ايضا لكنه دون السابق في الكراهية لعدم  
ابل الكتاب وقيل انه غير مكرره والرابع ان يريد دين صوم رمضان وواجب اخر وهو ايضا مكرره لمروده بين  
امر بين مكرره بين الخامس ان يريد دين صوم صلي رمضان والنفل وهو ايضا مكرره لانه نوى الفرض من وجه  
ومعنى ان يكون دون الرابع في الكراهية والسادس ان يريد في اصل النية والاصوم حيث يكره في الوجوه  
المكرره ههنا ان ظهر ان اليوم من شعبان فالصوم نفل على اختلاف في الثاني كما مر ولو افطر النفل فيها الاضنا  
عليه لانه صوم في معنى المظنون مطلقا ومن وجه فليست يروى من رامي هلال صوم او قطر وحده لصوم  
في صورتين وان رد قوله متعلق بالصورة الاولى فكذلك ان وصيلة وفيه من التسامح ما لا يخفى وان  
افطر من راد وحده رد قوله قضى ذلك اليوم ولا كفارة عليه خلافا للشافعي رحمه الله وفي بعض النسخ  
فان افطرح يكن جعل ان شرطية على ان يكون قوله فان افطر حيا بالشرط ثم اذا كان افطره بعد الرد فلا  
خلاف في عدم الكفارة وان كان قبله فعند بعض يجب الكفارة والصحيح انه لا كفارة ح ايضا على ما ذكر في الكافي  
وبصرح قاضيان في جامعته وفتاواه وهذا الوجه في الصورة الاولى لو اتم ثلثين يوما لم يفطر المأمع الامام ولو افطر  
لا كفارة عليه وقيل بلا دعوى جزئى واحد خلافا للمالك والشافعي رحمه الله في احد قوليه واصحابا  
انه يقبل شهادة عدل على ما في التنبية والمحرر ولم يشترط الطحاوي العدالة قبل مراده ان العدالة حقيقة ليس  
بشرط بل يكفي بالطاهرية في النواذر ان شهادة المستوفى مقبولة في ذلك وبه اخذ الحلواني وفي  
الخلاصة لو شهد فاسق وقيلها الامام واهل الناس بالصوم فافطر الشاهد وغيره قال عامة المشايخ انه يلزم  
الكفارة وقال الفقيه ابو جعفر لا يلزمه وقوله خير اشارة الى ان لفظ الشهادة ليس بشرط على ما صرح في الباب راية  
وهو المفهوم من الكافي اشارة وعبارته واليه مال الامام السرخسي وقال الامام خواهر زاده انه يشترط وانما لم يفطر  
بلا دعوى لانها لم يشترط في الفطر كما ذكرنا بالاولى وفي فتاوى رشيد الدين ان الشهادة بدون التمسك  
يقبل في هلال رمضان ولا يقبل في الفطر واختلفوا في الاشعة وفي الحدة ينبغي ان لا يشترط الدعوى  
ولفظ الشهادة في هلال رمضان ولا يشترط في الفطر والاشعة كلاهما كما في متن العبد والوقف عنده في الكفارة



انه يفتي ان يشترط الدعوى في بلال رمضان والفطر على قياس قول ابي حنيفة رحمه الله وفي عمادية وفوايد  
صاحب المحيط ان الدعوى في بلال رمضان لا يشترط عندها وعنده يفتي ان يشترط ولو كان العدل قضا  
او امرأة او تابعا محمد ودان في القنيت في الكافي والهاية وفتاوى قاضيهان هو ظاهر الرواية لانه خبره يدخل  
في قوله تعالى ولا تشكروا الله شهادة ابيد وعنه انه لم يقبل لانه شهادة من وجه وانما لم يذكر المصنف مع ذكره في  
شرح الوقاية لان شهادة العبد لما كانت مقبولة ههنا مع انه لا شهادة له حتى لا يفتح النكاح بشهادته فلان القبل  
شهادة المحرم والنكاح يتعقد باولي وعنه الشافعي رحمه الله يشترط في العدل الواحد صفة الشهود على الظاهر  
الوجهين نص عليه في المحرر فالقبول قوله ولو قضا او امرأة للصوم متعلق بقبول محرم او غبار او نحوه وشترط مع غيره  
او نحوه للفطر فصاحب الشهادة اى حران او حر وحران وشترط ايضا لفظها الى لفظ الشهادة ولو جهل  
في ان يشترط الدعوى للفطر كما لا يشترط في عتق الاممة وطلاق الحره عن الكل وعتق العبد عندها في الوفاء  
عند الفقيه ابي جعفر رحمه الله ذكر قاضيهان وشترط بلال غنيم او نحوه وان يشترط جميع عظميهم لفتح العلم خبرهم فيها  
اى في الصوم والفطر وعنه برواية الحسن انه يقبل شهادة الواحد للصوم والى لم يكن بالساعة وهو قول الشافعي  
رحمه الله وقيل في حدة الكثرة اهل الخلعة وعن ابي يوسف رحمه الله خمسون رجلا لما في القسامة وعن محمد بن  
نوافل الخبر من كل جانب وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله وعن خلف بن الربيع سماعة بن جبارا فليس  
في فتاوى الباقي ان الاصل جبارا قليل وعن بعضهم ان اربعة الاف فيها قليل في الهاتية انه لا فرق بين  
اهل المصر ومن در من خارج المصر في الكافي وفتاوى قاضيهان هو ظاهر الرواية اذ لا عبرة باختلاف  
المطالع في الخلاصة عليه فتوى الفقيه ابي الليث والامام الحلو اى حتى قال نورى اهل المغرب  
بلال رمضان يجب الصوم على اهل المشرق وقال الطحاوي ان اختلافنا متغير وهو المذكور في اجتهاد  
ولا عبرة لروية السلال منها قبل الزوال وبه من الامة المستقبلة في المعصية هو الاختار وهو قول  
الشافعي رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله ان قبل الزوال لليلة الماضية وبه للمستقبلة وعن ابي حنيفة  
رحمه الله انه ان كان جراه امام الشمس فهو لما مضى وان كان خلفه فلهما مستقبلة وهو مستحب عند اهل الجرم  
وعن حسن بن زياد انه ان غاب بعد الشفق فلهما مضى وان غاب قبله فلهما مستقبلة ولغير الصوم ثلاثين يوما  
بقول عمار بن ياسين استحق الصوم حل الفطر وان لم ير بلال شوال وذكر قاضيهان عن الامام علي السجدي  
انه لا يحل في خلاصة هو المذكور في مجموع النوازل لكن الاول اصح وبقول عمار واحد لا يحل الفطر لان  
الفطر لا يثبت بقول واحد وعنه محمد رحمه الله لا يحل لان شروته متبعة الصوم وكل من شئ يثبت ضمنا ولا يثبت  
فرضه لما لا يثبت الارث بشهادة القابلة وحدها باستئصال الصبي ولو شربت بالارث بنفسه لا يثبت

يقال الامام الطحاوي ان الاختلاف في اذ كانت السماء مشحونة ولم يرد اهل شوال واما اذا كانت غائمة حل الفطر بلا خلاف  
 كذا في المحيط والاضحى كالفطر في الاحكام المذكورة على الاصح ولا انه كالصوم  
 فصل - من نوى الصوم ليلا فاصبح وجامع الناس احياء او جوامع في احد البيتين يتخلون بالطين اشارة  
 الى روماروي عنه انه لو جامع في الدبر لا كفارة على احد منهما اعتبارا بالحنيفة في الكافي والهداية الاول اصح او كل  
 او شرب خمر او دوا او اكل لحم فلا كفارة فيه في ظاهر الرواية وفي بعض الروايات انه لا يجب كذا في الحاشية  
 قضى وكفران ان تمسك بها وهو غير مكره وانما لم يقرب به اعتمادا على ما يسيح وعند الشافعي رحمه الله لا كفارة في الاكل  
 والشرب وانما عليه ونهاني قول وعليما ايضا في اخره عليه كفارة واحدة بينهما في آخر كذا في التبيين في المحرر الاصح  
 انه يجب كفارة واحدة عليه خاصة كما في اصحابي كفر للصوم مثلاً كفارة الظهار الا ان الواسطه ليلما عير بالغ للتلبيح  
 في كفارة الصوم بخلاف كفارة الظهار وهي حق رقيقة مومننة او كفارة فان لم يستطع فصيام شهرين متتابعين فان  
 لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ولا ترتيب بينهما والاتباع في الصوم فانه ما لك رحمه الله المذكور في الرواية وحدث من التلبس  
 انه لا ترتيب عند الشافعي رحمه الله ايضا لكن ذكر في المحرر ان هذه كفارة مرتبة لكفارات الظهار فعليه تحريم رقبته فان لم  
 يسيح فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا وهكذا في التبيين الا ان فيه وصف الرقبة بالمومننة  
 وفي المحرر الطائفة منها وقيد بالوصف في كتاب الظهار في المحرر ان الظهار الوهمين جاز العبد دل من الصيام الى الطعام  
 عند شدة الغلة ويحرم التدخل في الكفارة عند راحتي او جامع ايما قبل ان يكفر كفارة واحدة وعند الشافعي  
 رحمه الله يجب لكل يوم كفارة كما يجب في يمينين كذا في الكافي وهي اى كفارة الصوم بافساد او اوار الصوم  
 رمضان لا غير الا انه يشك حرمة الشهر في غيره وقضى فقط ان افطر خطأ بان كان ذكر للصوم غير قاصد  
 للفطر كما اذا تمضض ذاك اليه فدخل الماء في حلقه في الذخيرة هو المختار قال قاضيان هو رواية الحسن وهو قول اصحابنا  
 وقال ابن ليلى ان كان التوضي للصلاة المكتوبة لم يفد صومه وان كان للتطوع لفد وقال بعضهم لا يفد  
 فيما وقال بعضهم ان زاد لم يفد عنه الثلث يفد والا فلا وفي المحرر ان لم يبلغ في المضمضة والاستنشاق فليس  
 الماء الى جوف فاصح قول الشافعي رحمه الله انه لا يبطل صومه او افطر مكرهاً وعند الشافعي رحمه الله لا فساد في الاكراه  
 على المفطر وان اكره على المفطر حتى فعله بنفسه فاصح قوله انه غير مفسد كذا في التبيين وفي المحرر ان رجح قوله انه  
 يفطر وكان ابو حنيفة رضي الله عنه يقول اول من جامع عليه الكفارة ايضا اذ هي لا يكون الا بانشار وهو دليل  
 الاختيار ثم رجح الى قولها ذكره قاضيان او ليطن على لفظ الفعل والطرف انه اى وقت افطاره ليس  
 فاذا هو تمارسوا كان مسح او غيره في الكافي لو تم وهو شاك في طلوع الفجر فصومه تام لان الاصل بقاء الليل  
 الا ان لا يشك ترك الاكل وان كان اكثر رائه انه طالع ليجب له القضاء ولا يلزم في ظاهر الرواية لما مر من ان

وعنه رواية الحسن انه يلزم اذا كان في موضع اليقين الفجر او كان الليل مقرا ولو شك في غروب الشمس لا يباح له الاقطار  
 اذا ااصل ابقاء الشهادة فلو اكل عليه القضاء وينبغي ان يحجب الكفارة ان لم تخرب وبكذلك الهداية وان كان الشربة  
 انها لم تخرب فعليه القضاء رواية واحدة وفي الخلاصة عليه الكفارة ولو شهد اثنان على الغروب واخران على عدمه  
 فاكل فظهر عدمه عليه القضاء دون الكفارة بالاتفاق ولو كان ذلك في طلوع الفجر فاكل فظهر الطلوع عليه الكفارة  
 بالاتفاق فيقبل الشهادة على الاثبات ولا يعارضها الشهادة على النفي او وصل دواء الى جوفه او دما فاقطع  
 في الاطيل شئ لا يفسد عند عدم الوصول الى الجوف وعند ابى يوسف رحمه الله يفسد لانه يصل اليه من منفذ البول  
 وقول محمد رحمه الله مضطرب وفي كلام الاطباء ان المثانة على مثانة لا يتصور عود الشئ منها الى الجوف ثم ظاهر كلامه  
 دل موافقا لكلام الهداية والكافي في الخلاصة وغيره على انه لو صب الماء في اذنه لا يفسد صومه لكن ذكره قاضيان  
 الصحيح هو الفساد لو صوله الى الجوف لفسده فلا يعتبر صلاح البدن في جامع الاوزجندى ان هذا هو الصحيح وهو قول ابى  
 رحمه الله ايضا على ما في التبيين وقوله وصل مشعر الى ان العبرة للوصول للرطوبة الدوائية ويوسسته في الكافي عليه  
 اكثر مشائخنا وذكر الامام السرخسي ان مذهبنا في ظاهر الرواية واليه مال قض وصاحب الهداية وعندهما لا يظن  
 فيها وفي البسوط انه يفسد فيها اذا غلب الوصول من نعيم المسام اسم مكان من السوم بمعنى المور يقال سام السوم  
 اذا مر وهو متفريق في الجليل عليه النجارات فلو وصل عند رطوبة الى الباطن لا يفسد الصوم او يتلعب حصاة او حديد  
 او لؤاة او دواء عند مالك رحمه الله تحجب الكفارة ايضا في الخلاصة او اكل الطين الارمني عليه الكفارة مطلقا وكذا الذي  
 يغسل به الرأس اذا اعتاده واختلفوا في السج والختار انه تحجب الكفارة قال الصمد الشيرازي هو الصحيح والقياس  
 اى قاله لفظا لا غيبه وفيما دونه لا يفسد عن ابى يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله يفسد وقوله لا نفي للحكم  
 المقيد للقياس فقط اى لا يقضى الصوم ان عليه السبق بانه لا يتعدى او اقطر بالاكل والشرب والجماع خلاف  
 لما لك رحمه الله وبعده فيها والسفيان الثوري وعطاء والليث والاوزاعي في الاخير فاجبوا القضاء دون  
 الكفارة واجبهما اجماع في الاخير فاسيا بان قصد الاقطار غير ذكر صومه فهو عكس الخطاء وفي الملتقط الاولى ان  
 يقضى ذلك قال قاضيان من راي صانها بالاكل ناسيا بل يحز ام لاقوا وان كان شابا نادى على اتمام الصوم  
 ينجزه ولو ترك الاخبار وان كان شخصا ضعيفا لا يجزئه وهو اخبر للصائم فقال استصائم واكل ثم تذكر انه كان  
 صائما عليه القضاء عند ابى يوسف رحمه الله لانه غير تاس عند الاخبار في المضمرات هو المختار ولا قضاء عند زفر  
 لكونه ناسيا او اخطأ او نظر مرة او اكثر فانزل خلافا لما لك رحمه الله في اكثر مرة او دخل غبارا ودخان  
 او ذباب في حلقه والقياس في الذباب الفساد ان كان ذا كبر للصوم ووجه الاستحسان انه لا قدرة على  
 الامتناع فاشبه الدخان والغبار في التلج والمطر خلاف والاصح هو الفساد كما في الهداية ولو ادخل مبيعا

في دبره اختلاف في وجوب الفساد والقضاي في المضرات المتخارعة الوجوب في الخلاصة لو ادخل في دبره خشية النكاح  
 طر فمما جاز لا يفسد الصوم والافسد وكذا المادة ان جازت القطن في فرجها الدخول ان كان طرفها في الفرج الخارج  
 لا يفسد ولا يفسد ولو طوى بهيمة او ثوب او طوى في غير الفرج كالتيقيد والحظ على الشرط يثبت الفعل لا على فعله  
 او قبل او لمس او استثنى باليد ان ينزل في تلك الصور قضى الصوم ولا يفسد وعند الشافعي رحمه يكفر في طوى  
 بهيمة والميتة واما لو لم ينزل فليس صومه ومن الناس من قال انه لا يفسد بالاستسنا باليد ذكره قاضيان و  
 غيره في التجنب في الكافي المتخارعة الفساد ولا يفسد الصوم باكل ما يتقطن استسنا حال كونه اقل من المحصة  
 وفي قاربه القضاء لا الكفارة خلافا لفرجه الله فيها الا اذا اخرج ذلك لقليل من قمه ثم اكله فليس صومه  
 ولا كفارة عليه وكذا في قاربه على ما في الهداية وغيره لا لقضاء باكل محصة او حبة خطا في الخلاصة وقتا و  
 قاضيان مضطعا لانه يتناول شئ من الاذا وجميع طعامها في حلقه ولو ابتلعها يفسد وتكفي في وجوب الكفارة ففي الجامع  
 الصغير انها لا تجب في التجنب والكفاية وقتا وى قاضيان والخلاصة ان المتخارعة الوجوب وعود القى بنفسه او  
 بالاعادة يفسد الصوم عن ابي يوسف رحمه الله مع ذكره ان كثر بحيث يلا الفهم وان قل لا مطلقا وعند  
 محمد لا يفسد في الوجه الاول مطلقا وفسد في الثاني مطلقا واليه اشار بقوله وعند محمد رحمه الله ان عيب  
 القى يفسد الصوم وان قل محمد رحمه الله لغير الصنع واليوسف رحمه الله لغير الخروج الحكمي كذا في الكافي والهداية  
 وفي الخلاصة وقتا وى قاضيان وجامع الاوربنجى الى ان الصحيح في الوجه الاول قول محمد رحمه الله وفي الثاني  
 قول ابي يوسف رحمه الله والمفهوم من كلامه اختلف بخلافه وكره للمصائم الذوق وقيل للباس المرأة ان كان  
 الزوج من الخلق ومصنوع شئ عكسا كان او غيره وقيل المراد هو العاكب الابيض المصنوع واما الاسود وعيب  
 المصنوع مفسد واطلاق محمد رحمه الله على ان الكل واحد كذا في الخلاصة الاطعام صبي ضرورة لصيانت  
 ذكره القليل ان خاف الجامع او الانزال وان امن للباس بها وعنه في رواية انه ذكره المعانقة والمباشرة  
 والمصافحة معها واتخذ الممار بالقمم حمية وصية على الراس وتلففت بثوب مبلول قال قاضيان وعن ابي يوسف  
 رحمه الله انه لا لباس بهمين في المضرات هو المتخارعة الاول منقول عن النبي عليه السلام والثاني عن ابن عمر  
 رضي الله عنهما ولا يكره السواك وان كان طبيا خلافا للمالك رحمه الله ومبلو لا خلافا لابي يوسف رحمه الله  
 وبعد الزوال خلافا للشافعي رحمه الله ولا التحلل بالفتح على انه مصدر في الهداية نذب النبي عليه السلام  
 التحلل والصوم يوم عاشورا فقال بعض سحور لقوله عليه السلام من اتحل يوم عاشورا ففى الروضة انهم اختلفوا  
 في التحال يوم عاشوراء لم ترد عيناه ايا قال قاضيان لا لباس مبلل بهو تحب لما من الحديث في التطهيرية  
 هو المتخارعة وقال بعض لا يجوز لان يزيد بن معاوية اتحل بهمسين رضي الله عنه في ذلك اليوم وقيل بل اتحل

بالاتمه ليعينه فيظهر الى حسين القليل رضي الله عنه وشيخ فان قراه او قريب الى الشافعي حرم من الصوم  
 في يوم الجمعة فيكون باطلا على الاصح في غيره عكس ذلك والاول هو اللذة الفصيحة التي يهاورد القرآن يا ايها الذين آمنوا  
 ذكره النودس والحمد لله صفة كاشفة في حقها وطعم وجوبها خلافا لما لا يكسر كل يوم مسكينا كما في الفطرة نصف صاع  
 من بر او صاع من زبيب او تمر او شعيرة على ما سبق وقال الشافعي رحمه الله ان من لا يقدر على الصوم للمريض او مريض  
 لا يبرئ من الصوم الا ان يات من الله في كل يوم منه من طعم في اصح القولين ولا يات من الله  
 كذا في التبيين وفيه الشيخ صيام ايام افطر فيها ان قدر عليه فان التوبة خلف الصوم عند استحار الحج فاذن  
 القدره بطول الحيلة وامارة حائل او مريض في اصحاب سعة امارة مريض امي لها ولد ترضعه وان وصفتها بافطر  
 الولد قاتل مريض خافت على نفسها او ولدها كذا اطلق في الكافي والبراءة في فتاوى قاضي خان والاحكام  
 وغيره وذكر في الذخيرة ان المريض لم يرضع بني الطير لوجوبه عليها بالاجارة واما الام فليس لها الارضاع الا اذا تجبر  
 الاب عن سببها الطير قال المصنف لو كان حمل الانطار بنا على وجوب الارضاع فتكون الاجارة لو كان قبل سقوط  
 يحل الاططار ولو كان في رمضان ينبغي الا لا يحل الاططار ولا يجب عليها الاجارة الا اذا وعت اليها ضرورة واما  
 الام فلا يحل لها الاططار الا اذا تعينت فيجب عليها الارضاع فيحل الاططار وفيه تضييق خاف من زيادة مريض  
 باجتهاده او في طبيب مسلم وعن ابي حنيفة رحمه الله كل مريض يسبح له الصلوة قاع الا يابس له ان يفطر والاول  
 الطحاوي وهو ظاهر الرواية في حقه عند الشافعي رحمه الله خوفت اليك او فوات الحضور كما في التيمم والمسافر اذ صرح  
 مسافرا اذا صرح مقيما ثم سافر لا يحل له الاططار في ذلك اليوم افطر وقضى امي هو الا المذكور ولو كان ذلك الزمان  
 يازواله العدو خافا ضعفا والامة التي ضعفت في الخدمة بحيث خافت على نفسها ذكره قاضي خان وغيره والمسافر  
 الذي يتنقل في منزله فدخله فاكل ثم خرج عليه القضاء والكفارة قياسا لانه يقيم عند الكل قال قاضي خان بالقبيل  
 تأخذ بلا قدرته عليهم في المحرمان اصح قول الشافعي رحمه الله انها يلزم على الحامل والمرضع عند خوفهما على الولد  
 وفي التبيين ان في الهبات ثلاثة اقوال احدها انها يجب عليها عن كل يوم مدين الطعام والثاني انها مستحبة  
 والثالث انها يجب على مريض دون الحامل وصوم سفر لا يضره احب عندنا وعند الشافعي رحمه الله الفطر  
 افضل وعند اصحاب الظواهر لا يجوز في السفر وان صح المريض او اقام المسافر ثم مات المريض او المسافر  
 فدي وارثه ما فات عنه ان عاش المريض او المسافر بعد ابي بورد الصحة او الاقامة بقدره امي بقدره اقام  
 فلو فات عنه عشرة ايام وعاش بعده عشرة ايام ولم يقض فدي وارثه عشرة ايام فالظن متعلق بعاش  
 لا فدي كما توهم والراي وان لم يش بعد بقدره فديها امي فدي وارثه بقدر الصحة والاقامة فلو فات  
 عنه عشرة ايام وعاش بعده خمسة ايام ولم يقض فدي خمسة عندهم في الكافي والهداية وغيرهما ان لم يرض



وفي الطحاوي ان هذا قول محمد رحمه الله واما عندنا فبما قيل من انما قضوا جميع ما فات وان قدر اسلمه صوم يوم هذا السابق  
 في عدة من الكتب لكن المذكور في شرح الطحاوي انه عندنا يلزم قضاء الجميع ان لم يصح فيما قدر ان صام فيه  
 ستة مات لا يلزم قضاء ما بقي وهكذا في شرح الزاهد والشيخ ان هذا القرب وشرط الوجوب الفدية على الوارث  
 الا يصح ما به خلافا للشافعية رحمه الله على ما في البحر ولو لم يلزم الوارث جاز وعلى هذا الخلاف الزكوة و  
 نفقة الا يصح ما به من الثبوت عندنا ومن الجميع عند الشافعية رحمه الله وفدية كل صلوة كصوم يوم امي  
 كفدية ما به الصبح وكان محمد بن مقاتل يقول اول الان فدية صلوة يوم وليمة كفدية صوم يوم ثم رجع عن هذا الى ذلك  
 وعبادة غيره امي غير الميت الا يجزيه امي الا يفديه وهو الجدي من قول الشافعي رحمه الله وعنه يخرج من تركته  
 الصوم كل يوم من الطعام على ما في البحر ويلزم الصوم النفل بالشرع خلافا للشافعية رحمه الله وعلى  
 هذا الخلاف الصلوة لكنه استحب اتمامها بخلاف الحج والحرة فلهذا فان يلزم اتمامها عنده وان افسدها الزمها بقضاء  
 كذا في تنبيه الا في الايام المنهية سببنا المنع فيها الصوم امي يوم لفطر والرافعي مع ثلثة لغيره  
 وهي ايام التشريق فلا قضاء له ولو شرع متفلا فيها وافرغها في الكوارث يجب القضاء وصح التبرع بالصوم  
 فيها امي في الايام الخمسة المنهية فيها الصوم خلافا للشافعية رحمه الله وقول القديم انه يجوز صوم المتنع في  
 ايام التشريق لكن افطر وقضى وان صام صح ويخرج عن العدة وليفطر النفل بعذر ولو لم يبر  
 الفدية فيه ضيقا كان او مضيقا وعنه ان الضيافة ليست بعذر في الكافي والظاهر هو الاول وفي فتاوى  
 اللجنة يفتي ان يجزيه صومه ويطالب عدم فطرة فان لم يعذر ويتأذى بذلك افطر وفي الذخيرة انه يصح الافطار  
 قبل الزوال واما بعده فلا ينبغي ان ليفطر الا ان يكون في تركه عقوق باحد الوالدين واما فطره بغير عذر فمن  
 الشيخان انه يحل وذكر ابو بكر الرازي عن اصحابنا انه لا يحل والمتأخرون اختلفوا فيه كذا في الكافي والكفاية  
 وفي نكاح الكافي ان المأخوذ رواية عدم جواز فطرة بلا عذر الا في حق صحة الخلوة ثم يقضى في الكفاية انه قال  
 عليه السلام من افطر حتى اخيه يكتب له ثواب صوم الف يوم ومتى قضاها ما يكتب له ثواب صوم الف يوم فيسك  
 يقبضه يومه استسأنا على قول ودجوابه على آخره ليس بشعر كلام المداية قال الامام الصغار هو الصحيح مسافر  
 ق م وحائض طهرت وصبي بلغ وكافر اسلم وضمير يومه الى الصوم او الى فاعل يسك و  
 لا يقضى ذلك اليوم هذا في الاخير ان وان افطر في خلاف المال كرحمة الله وعن ابني يوسف رحمه الله انهما  
 يقضانه اذا كان البلوغ والاسلام قبل الزوال ولو بلغ او اسلم في غير رمضان فتوى القطوع صححت منها على  
 رواية الجامع الصغير واكثر المشايخ على انها لا يصح من الكافر وهو المذكور وفي الكافي والمداية ويتم الصوم بمقيم  
 اول اليوم سافر بعده وكذا المسافر اوله المقيم بعده ترجيح الجانب الاقامة خصوصا في الثاني فقد انخص

عن الإفطار فيه ولو افطر بغيره ساووا بالعكس لا كفارة عليه قيام شهرته المسح خصوصاً في الأول ذكر الامام البيهقي  
 في قوله انه لو افطر بغيره صحيح فساخر عليه الكفارة ولا تقط بالسفر ويوم من بعد الإفطار سقطت اذا السفر اختار  
 بخلاف المرض وجنون كل الشهر سقط للصوم خلافاً لما لك رحمه الله قاسه على الانعام كما سيجي لا يسقط بسنن  
 البعض فلو افاق في بعض الشهر قضى ما مضى خلافاً لروى والشافعي رحمه الله فم لا فرق بين الجنون الاضطر والعارضة  
 عند أبي يوسف رحمه الله وعن محمد انه فرق بينهما لان الاول ملحق بالصبار فانه دم الخطأ فلا وجوب فلا قضاء  
 بخلاف الثاني ففيه قضاء ما مضى في النهاية نه انما لبعض المتأخرين في الكفاية عن المبسوط هو الاصح وروى هشام  
 عن أبي يوسف رحمه الله ان القياس لكني استحس فوجب عليه قضاء ما مضى لان الجنونين الايقار فان في سنة  
 من الاحكام وقد ذكر الخلاف في بعض الشروح على عكس ما روينا ولا رواية في ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله  
 عليه ثم كلامه يدل على انه لو افاق في جز قليل من الشهر لم يلزمه ان يصوم عليه قضاء ما مضى وفي التحقيق هو ظاهر  
 الرواية وذكر في الكامل نقلاً عن الامام الحلواني انه لو كان مفقداً في اول ليلة من رمضان فاصبح مجنوناً وسقط  
 الجنون لا قضاء عليه وهو الصحيح لان الليل للصيام فيه فالجنون والافاقة فيه سواء وكذا لو افاق في ليلة منه  
 ثم اصبح مجنوناً وان افاق في يوم منه وقت النية لم يلزمه القضاء وان افاق بعده اختلفوا فيه والصحيح انه  
 لا يلزم القضاء لان الصوم لا يفتح فيه وان اعشى عليه اياماً سواء كان كل الشهر او بعضه قضاه  
 امي تلك الايام في الوجع فيفارقه الجنون من حيث انه لا يستوجب الشهر او ذوات الجنون فالخرج المسقط  
 انما هو مع الجنون وايضا الجنون منزى النفل فلم يحقق شهوداً شهره بخلاف الاخبار فانه يفتت القوي لا منزل  
 الجي الا لو ما نواه اى الصوم فيه فلو اعشى في النهار او في ليلة ذلك النهار لا يقضي وان لم يتذكر النية او الطاهر  
 ان المسلم لا يشاؤوا عن عزيمته الصوم في رمضان

**فصل في الاعتكاف في اللغة الاقتباس من عكف حبه يعكف بالضم والكار عكفاً ومنه قوله تعالى**  
**والله ي مكوا فاداموا قولهم عكف عليه معني اقبل عليه مواظباً فهو من العكوف ومنه قوله تعالى يعكفون على صنمهم**  
**سنة موكدة على الكفاية وهو الصحيح وقيل مستحب قال الزهري عجباً من الناس كيف تركوا الاعتكاف وما تركه**  
**النبي صلى الله عليه وسلم حتى قبض فان قيل فينبغي ان يكون واجباً اذا لمواظبة ليل الوجوب قيل في ليلة**  
**عند الاكثار على التارك ولم ينكر النبي عليه السلام على تاركه على ان التبرك مرة مروى عنه عليه السلام وهو**  
**لبست صاماً ثم فالصوم شرط فيه وظاهر الرواية انه ليس بشرط في النفل وهو قولنا وعنه برواية الحسن انه**  
**بشرط فيه وعند الشافعي رحمه الله ان الصوم افضل فيه مطلقاً في مسجد جماعة بطلية اى بنية للنبذ مسجد**  
**الجماعة مسجد الامام وموزن يودس فيه الصلوة الخمس بالجماعة قال قاضي خان في رواية عنه وعنه الاصح اني الجامع**

دعته ان يصح في كل مسجد اذان واقامة وهو الصحيح وكذا في الخلاصة وعن ابى يوسف رحمه الله ان الاعتكاف الواجب  
 لا يجوز الا في مسجد الجماعة وغيره يجوز في غيره ثم الافضل الاعتكاف في مسجد الحرام ثم في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم  
 بالمدينة ثم في سبب المقدس ثم في الجامع وقيل في مسجد الحرام افضل اذا كان يصلي فيه الصلوات الخمس بالجماعة  
 والافضل فيه افضل واقله يوم على رواية الحسن وفي رواية اهل اهل اقصاء ساعده وهو قول محمد والشافعي رحمه الله  
 وعن ابى يوسف رحمه الله اقله اكثر النهار وقال قاضيان يجوز اعتكاف التطوع اقل من يوم ولا يبطل بالخرج  
 لعيادة المريض وفي رواية لا يجوز يبطل بها واذا كان اقله يوم فيقف في الاعتكاف من شئ في قطع فيه  
 امي في ذلك اليوم وعلى رواية الاصل لا يلزم القضاء لعدم التقدير باليوم ولا يخرج المتكف من امي من المسجد  
 الا لحاجة الانسان حاجة طبيعية كالبول وسجود ولا يكس في منزله بعد الفرائض من الطهور وحاجة شرعية كاداء  
 صلاة الجمعة او اداء الشهادة عند عدم شاهد اخر على ما نص في الخلاصة وعند الشافعي رحمه الله يبطل بالخرج للجمعة الا اذا  
 شرط ذلك عند النداء وانما يخرج للجمعة بعد التروال ان كان متكف قريبا من الجامع بحيث لو انتظر الزوال لا يفوته  
 النخلة ومن بعد منزله عن الجامع فوقيتا امي فيخرج وقتا يدركها امي الجمعة ويصلي السنن للجمعة في محلها  
 فيصلي التي قبلها مقدمة الاذان عن المنبر وفي رواية الحسن يصلي ركعتي التحية ايضا كذا في الكافي وغيره ولا يفسد  
 الاعتكاف بمكثته في الجامع اكثر من ذلك ولو يولد ليلة في الخلاصة وقتا وسق قاضيان الا انه يكره وفي الكافي  
 وفي الهداية الا انه لا يستحب وان خرج عنه امي من المسجد لان اخرج كمراسعة امي زمانا قايلا بلا عذر من  
 المرض وبيع المسجد وسجود فسد اعكافه ولو كان ناسيا على ما صح في الخلاصة وعندنا لا يفسد ما لم يخرج اكثر من نصف يوم  
 في الكافي ان قوله اقبس وقوله اوسع وفي الكفاية عن الذخيرة ان هذا كله في الاعتكاف الواجب اما في النفل فلا باس  
 بان يخرج بعذر وغيره في ظاهر الرواية في اخف للباس فيه بان يعود المريض ويشهد الجماعة وفي الخلاصة ان  
 صحو وميمنة بابراني المسجد لا يفسد وكذا ان كان خارجة وقال بعض ان هذا في المفوذ لان غيره والصحيح ان  
 هذا قول الكل في حق الكل وهكذا ذكره قاضيان ايضا وياكل ويشرب وينام ويبيع ويشترى للحاجة  
 للتجارة فان ذلك يكره فيه امي في مسجد بلا احضار مبيع في المسجد فانه مكره لا يرتكب هذه الافعال فيه  
 غيره امي غير المتكف لكرهتها ولا يصحت المتكف في الهداية لان الصمت ليس بقربة في شريعتنا في الكافي  
 سئل ابو حنيفة رضي الله عنه عن الصمت فقال ان ليوم ولا يتكلم احدا وهو ليس بقربة في شريعتنا في الكفاية بل  
 هو ان ينذر بان لا يتكلم احدا في شريعة قبلنا ولا يتكلم الا بحسب في الكافي يتكلم بابا العبد ان لا يكون ما يشاء  
 ويبطله الوطى اجماعا ولو ليل الا ناسيا انزل اول منزل في الخلاصة وقتا وسق قاضيان لو نظر لشهوة  
 فانزل لا يفسد الصوم ويبطله ايضا وطيمية في غير الفسح في التنية ان للشافعي رحمه الله فيه قولين

وقبله ولمس ان انزل في تلك الصوم وفي الحر والوسيلة الشافعي رحمه الله في ثمانية احوال غير هذه  
 ان يفرض ان انزل والا اى وان لم ينزل فلا يبطئ وان حرهم عليه كل واحد من هذه الاشياء والمرأة لتكف  
 بان زوجها في مسجد بيتها في الكافي بهو الفضل وهو تكف في مسجد جماعة جاز قال قاضي خان انه كبره وعند الشافعي  
 رحمه الله لا يجوز لما الا في المسجد ثم سجد بيتها في حتما كسجد الجماعة في حق الرجل في الاحكام فان حاصت خرجت منه  
 ولا يلزم الاستقبال اذا كان اعتكافها شهر او اكثر ولكن توصل قضاء ايامه بحضن لغيره ما كدائه الكفارة ولو لم  
 يمتنع الاستحاضة لما روى عائشة رضي الله عنها عن ابيها انه اعتكف مع النبي عليه السلام لبعض النساء وهي مستحاضة  
 ترمى الدم فربما وضعت الحصى تحتها من الدم او رده بالخارج وفي الخلاصة وغيره ان الزوج اذا اذن بها ليس  
 ان يمنعها لغيره ولو منع لا يصح منعه بخلاف العبد فانه لو منع المولى بعد الاذن صح لكن منعه في ذلك ولو نذر  
 اعتكاف ايام لم يملكها لغيره وكذا العكس على ما نص في الخلاصة وفتاوى قاضي خان وفي الخلاصة  
 ولو نذر اعتكاف ليومين لزمه يوميهما وعند ابى يوسف رحمه الله لا يصح نذره ولو نذر اعتكاف ليلة ولو نذر  
 ياتيه الاعتكاف وان لم ينو لاشي عليه وفي الكافي ولو نذر اعتكاف ليلة لا يصح لانها لا يقبل الصوم ولم يدخل  
 اليوم تبعا حتى يكون محلا له والا راسي متابعا وان لم يشترط التتابع اذا ادوات كلها قابلة له بخلاف الصوم فان  
 مبناه على التفرقة لعدم قابلية الليالي له فلا يجب التتابع بالنية كما ذكرنا في المداية فحسبنا وفي نذر اعتكاف ليومين  
 لزمه اعتكافهما بليتهما وعن ابى يوسف رحمه الله انه لا يلزمه الليالي الا اوسى وفي الكافي ان عند الشافعي رحمه الله  
 لا يلزمه الليالي الا اوسى في الثالث وصحت بنية الشهر خاصة في ايام او يومين وفي الكافي لو نذر  
 اعتكاف شهر طيات نية النهار خاصة لان الشهر يتناول الايام والليالي حقيقة فكان نه تخصيصا وتخصيصا  
 لا يشيت بمجرد النية كالاشارة فيلزم الايام والليالي متابعا قال قاضي خان بهو ظاهر الرواية ولو قال الله على اعتكاف  
 شهر بالهر دون الليالي لزمه كما قال ولو نذر اثنين ليلة ولو نذر الليالي خاصة لا يلزمه شئ لانها ليست محلا  
 للصوم فتقوله خاصة حال عن النهار اى يصح نية حال كونه مختصا بالنية او عن النية اى يصح نية النهار فقط حال  
 كونها مختصة بالصحة اى لا يصح نية الليل فقط على ان البحر اضافي وظاهر هو الاول

## كتاب الحج

هو في اللغة القصص ثم خص عرفا بالمعنى المعروف والحج بالكسر الاسم والحجة بالكسر الواحد والقياس الفتح ذكره الجوهري  
 وفرض الحج على كل حر مسلم مكاف فلا يجب على العبد والكافر والصبي والمجنون صحيح بدنه وجوار  
 فلا يجب على المريض والزمين والمفلوج ومقطوع الرجلين وهو ظاهر الرواية عنه ورواية عنه من وطأ  
 روايتها انه يجب على الزمن والمفلوج ومقطوع الرجلين وهو رواية الحسن عنه ويظهر الخلاف فيها

اذ انهم يروا على الزاد والراحلة فمعه لا يجب عليهم الاجحاج بالمال لانهم لا بدل ولم يجب الاصل فلم يجب البديل وعندهما  
 يجب ذلك اذ وجب الاصل بتحقيق العجز فيجب البديل كذا في الكاس في بصيرة فلا يجب على الاعشى عندنا وان وجد  
 ما يكفي مؤنته خلافا لها على ما ذكر في البداية والکافی وقال قاضيان ان لم يجد الا سعة قائد الايلز منه الحج بنفسه في  
 قولهم وهل يجب الاجحاج بالمال عندهما يجب وعنده لاوان وجد قائد اكل ذلك لا يجب بنفسه عنده وعندهما  
 فيه روايتان في رواية لا يجب فراقين الحج واجبت لكثرة فيها وندرته فيه والمذكور في الخلاصة رواية الوجوب  
 له في جميع السفر اذ وراحلة بطريق الملك او الاستجارة عند خروج القافلة ولا عجرة للقدرة بعد الخروج  
 او قبله ولا القدرة بطريق الاباحة سواء كانت عن لائنته منه كالوالدين والمولودين او غيره كالا جانب و  
 قال الشافعي رحمه الله يجب في الوجه الاول وفي الثاني عنه قولان كما في وجوب قبول هبة المال للحج وعندهما لا  
 يجب على الفاس في الكفاية وفي الكاس في البداية انه ليس الزاحلة شرطا على اهل مكة ومن حوّلهم في قفا و  
 قاضيان يجب الحج عليهم وان كانوا فقرا لا يملكون الزاد والراحلة فضاء اعما لا يدمنه من مسكن و الخادم و اثينا  
 والسلاح و اثاث البيت و نحوها وعن ابن شجاع انه يجب ان يبيع ولدا لا يسكنها وعبد لا يستخرمه ونحو ذلك فيجب به و  
 عن نفقة عياله بالكسرة ذهابه الى حبلين عوده وعن الجرجاني ونفقة يوم بعد العود وهو رواية عنه  
 وعن ابى يوسف رحمه الله ونفقة شهر بعده وعن الزند روى وقد روى يحمل راس المال ان كان تاجرا وكذا  
 الدهقان و الحرف والاکار و الحراف و ذكره قاضيان وفي الخلاصة استثنى المحترف منهم مع امن الطريق  
 اذا كانت مسيرة سفره ان يكون الغالب فيها السلامة وان كان الغالب هو الخوف لا يجب وفي المضمرات و  
 فتاوى قاضيان ان كان مینه وبين مكة فهو خوف الطريق وذكر البرزوقي انه ليس بعند عندنا وقيل ان كان  
 الغالب فيه الملك فعند روى الاظهر وهو الشافعي رحمه الله وفي الكفاية ان جمهوره على انه غير لكل حال ثم امن الطريق  
 شرط وجوب الاداء عند ابى شجاع وهو مروي عنه ابى حنيفة رضي الله عنه وشرط حقيقة الاداء عند القاسمي ابى جابر  
 فعلى الاول لا يجب الوصية بالحج ان مات قبل الامن وعلى الثاني يجب لانه وجب عليه الا انه عذر في التأخير  
 كذا في الكاس مع وجود الزوج او المحرم برحم او متاع او مصاهرة عاقلا بالغ غير فاسق سواء كان  
 حرا او عبدا مسلما او كافرا غير مجوس للحرقة مشابة او مجوزا ونفقة المحرم عليها وعن محمد رحمه الله انهما  
 اذا وجدت محررا لا يفتق من مالهما لم يمت الحج والا لا وذكر ابو حفص انه لا يلزمهما الحج حتى يبيح محررا يحماس من ماله  
 وروى من ماله وقال الشافعي رحمه الله ويجوز لهما الحج اذا خرجت في رفعه ومعهما نساء ثقات ان كان بينهما  
 اى المرأة و عین بکته می اسم للبلد الخاضع وقيل للجرم كما من مكة اهله او نفسه ومكة الفضيل للبلد محمد جميعا سميت  
 بها لانها تملك من ظلم فيها او انها تفسد الذنوب وتنقصها او قللة ما بها كان ارضها نكيت ما و ثا ولا ينبغي ان تال



اليها كما تمسك اليها مسيرة سفر والايباح لها الخروج بغير المحرم واختلفوا في المحرم وسلامته البدن شرط الوجوب  
او شرط الاداء حسب الاختلاف في امن الطريق ثم اذا وجدت محرم ليس للنزوح منعاً في حجة الاسلام خلافاً للشافعي رحمه الله  
في المحرم يتعلق فرض مرة واحدة على الفور على قول ابي يوسف رحمه الله واصل الروايتين عن ابي حنيفة رضي الله  
عنه خلافاً للمحرم رحمه الله والشافعي الا ان عند محمد رحمه الله التأخير بشرطان لا يفوته وان اخرته مات فواءم بالتأخير  
وعند الشافعي رحمه الله لا يارث ثم واما عند ابي يوسف في تأخير من العام الاول الى الثاني للكن ان اتى في العام  
الثاني كان مودياً ويرفع عنه ان تأخير على ما في كشف المنار ولو احرم صبي فبلغ او عجز فحقق فمضى الصبي بعد  
على احرامه وابي الجحج من غير تجديد الاحرام لم يرد الصبي او العبد فرضه فلم يجر ذلك عن حجة الاسلام خلافاً للشافعي  
رحمه الله ولو جرد الصبي البائع احرامه للفرض قبل الوقوف بعرفة صح حجة عن حجة الاسلام سوارج الى الميقات  
لا احرام اذ لم يرجع الى العبد احرامه للصحيح حجة عن حجة الاسلام لان احرام الصبي لم يكن لازماً واحرام  
العبد لازم بالتزامه فلا يمكن الخروج عنه بالشروع في غيره وفرضه امي فرض الحج نشأه الاحرام الوقوف بعرفة  
وطواف الزيادة وقد فرض في المنعرات انها ركان وفي المحيط ان ركن الحج شان والوقوف بها والطواف  
وذلك فوقها في الركبة وعدة قاضيان الاحرام من شرائط الاداء وواجب خمسة وقوف جمع هو اسم موضع  
اجتمع فيه آدم مع حواء ويقال له المزدلفة وعند مالك رحمه الله والشافعي رحمه الله هو ركن والسعي بين الصفا  
والمرورة هو ركن عند الشافعي رحمه الله قال الاصمعي والمرورة حجارة بيض براقه ويطرح منه النمار الواحدة مرة  
وبها سميت المرورة بكاء ورمي الجمار سبعة حجرات وهي عدة حصات اجتمعت في المناسك وسميت حجرة التجرها  
يقال تجر القوم اذا اجتمعوا وجر شعبه جمعة في قفاه وازادة الرمي الى الجمار لادنى ملائكة والمني رعي الحصة  
الى الجمار وطواف الصدر واما هو واجب للموافاق وعند الشافعي رحمه الله ليس بواجب والحلق والتقصير  
الا ان الحلق افضل كما سيجي وذكر في المنعرات سادس وهو الاحرام من الميقات وغيرهما امي غير المذكورات  
سنة في اداب واشهرها امي الحج التي لا يصح في من افعاله الا فيما وفيه بحث شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة  
وقال الشافعي رحمه الله تسعة وليك النحر وقال مالك رحمه الله جميع ذي الحجة وفائدة انما يظهر في جواز تأخير طواف  
الزيادة وكره احرامه له امي للحج قبلها امي الا شهر وعند الشافعي رحمه الله لا يصح الحج بل يصح محرماً بالعمرة على  
الاصح على ما ذكره في المحرم والعمرة سنة مؤكدة وقيل واجب وقد رده قاضيان وقيل فرض كفاية واضح  
قول الشافعي رحمه الله انها فريضة وهي امي العمرة طواف بالبيت وسعي بين الصفا والمرورة والاحرام سنة  
الاداء وروح اطلوع شرط الخروج كذا في الكفاية وقال قاضيان ركنها الاحرام والطواف واجبا السعي والحلق  
وجازت العمرة في كل سنة عندنا وكرهت لغير القارن ليوم عرفة واربعة بعد ما هي ايام النحر وتبين

ومن ابى يوسف رحمه الله انه اذا احرم قبل الزوال في يوم عرفه لا يكره والمحرّم بالعمرة يحجب ما يجتنبه المحرم بالحج فليقبل  
 في احراره وطوافه بالفضل الحاج واذا طاف وسعى وحلق ونحج من احرام العمرة ولقطع التلبية كما اسلم الحجر وميقات  
 المدنى ذو الحليفة في الكفاية الميقات الوقت المحرور واستيعاب المكان الذي لا يجوز المجاوزة عنه الا بالاحرام والحليفة  
 تصغير حليفة لفتح اللام اسم ثبت في المار وذو الحليفة موضع بينه وبين مكة مائتان وسبعة وعشرون ميلا وهو على شدة  
 مراحل منها وعلى ميل من ردينة وميقات العراقي ذات عرق بموضع منه الى مكة مسيرة ثلثمائة ايام وميقات الشام  
 حجة بضم الجيم وسكون الحاء الملهة موضع بين المدينة ومكة ومنه الى مكة مائة وخمسة عشر ميلا وكان اسمها حمية فاجتنب  
 السيل بابها فكسبت حجة ذكره الجوهري وميقات النجدى النجد بالفتح وسكون الجيم من بلاد العرب ما ارتفع من  
 ارض تهامة الى ارض العراق وقال الرافعي المجاز كاليمين ليشمل على سجدته وتهامة واذا اطلق ذكر نجد اريد به نجد  
 الحجاز وميقات النجدين محاق قرن بالتسكين وهو جبل مدور ليس كانه بيضة مشرفة على عرفات وهو وسط  
 مرتلين من مكة واقرب المواقيت اليها قال الجوهري منه اولى القرى وقد خطاه صاحب المغرب وقال القرن  
 بفتحين من اليمن واليه ينسب اولى وميقات اليمن قال الرافعي اذا قلنا ميقات اليمن اردنا به تهامة لما  
 سبق ان ميقات حجة قرن بكلمة وهو موضع في البادية منه الى مكة فرسخان وقيل جبل تهامة على مرتلين  
 من مكة قال الجوهري اليها المنة في المار وحرم تأخير الاحرام عنها اى عن هذه المواقيت لمن قصد دخول مكة  
 اطهار العظمى تلك البقعة المباركة عمر الله تعالى سوار قصد الحج او العمرة والا خلافا للشافعى رحمه الله في الاخيرة  
 قال قاضيان الا فى اى اذا جاوز الميقات بغير احرام فان لم يحرم حتى يرجع الى الميقات ولبي جاز حجة وسقط عنه  
 الدم الواجب عليه بالمجاوزة بغير احرام وكذا ان احرم ثم رجع اليه وسبق قبل الطواف وان رجع ولم يلبي عند الميقات  
 وجب بلك الاحرام جازحه ولم يسقط عنه الدم عنده وعند ما يسقط اذا رجع الى الميقات لبي او لم يلبي لا يحرم  
 التقدير اى اقبله الدم على الميقات بل هو انفسد بلبى بلك نفسه ان لا يقع في مخطوئ وحل الابل دخلها  
 اى داخل المواقيت ودخل مكة لحاجة غير محرم وميقاته اى ميقات اهل داخلها الحل وهو ما بين المواقيت  
 لمن سكن بمكة للحج الحرم وهو الى مكة من قبل المشرق ستة اميال ومن الجانب الثانى اثنا عشر ميلا  
 من الثالثة ثمانية عشر ميلا ومن الرابع اربعة عشر ومن ميلان في فتاوى الكبر وفي المضمرات ان فيه نظرا  
 من الجانب الثانى قريب من ثلثة اميال قيل هو الاصح وميقات من سكن بها للعمرة الحل الا ان التعميم  
 افضل لانه عليه السلام امر عبد الرحمن بن ابى بكر رضى الله عنه ان يمر اخضا عائشة من التعميم وهو موضع قريب  
 مكة عند سجد عائشة رضى الله عنها ومن شارب احرامه ثم توصا به بعد قص الثياب وقلم الاظفار و  
 حلق العانة على ما مضى في المضمرات وغسله احب لانه لم يطافه هو اختيار النبي عليه الصلوة والسلام



في الكافي الامام شتاد النبي عليه السلام وما في معناه وبشبهه انشا الله تعالى في حق الرضا عليه السلام قتل الحسين  
 الى الله عليه في المنارات ان الاولى ليقضي بحضور الثانية واخيته الطيب وقيل الطفر وسحر الوجه وعند شتاد  
 رحمه الله يجوز للرجال وسر الرأس في حق الرجال واما المرأة فستر رأسها لاهلها قول عليه السلام احرام الرجال  
 في رأسه واهرام المرأة في وجهها وغسل رأسه وكيفية باحط في البداية لانه نوع طيب ولان قتل هو احرام الرأس  
 وقت ما في البيت وحلق رأسه وشعر بانه وليس حطبا نحو التبييض والسرويل وليس عمامته والظاهر ان ذكر الرأس  
 ينفي عن ذكره وليس خفين والخصيوع طيب كوس وزعفران وعصفور وعن الشافعي رحمه الله لا بأس ليس المعصفر  
 اذا الطيب له وان ان له طيبا الا بعد زوال الريح والريح الطيب لا يمنع الطيب لا اللون لا يقي الاستحرام  
 والاستحرام بيت او محل يبولغ اليه الاول وكسر الثاني او بالعكس الموجب وعند مالك رحمه الله كونه مستظلا  
 بالقطاس ونحوه لانه يشبه نظية الرأس وشبه كميان بالكسر في حصره وعند مالك رحمه الله كونه في البيت وغيره  
 لكثرة التلبية ورفع صوته بها متى صلى او على شرف اى مكانا متضا او ميطا واديا او لقي ركبا او شاة او سحر في الكافي  
 انه يجب التلبية في بيت اذا لقي بعضهم بعضا واذا استعطف الرجل راحته والباقي ما ذكره واذا وحصل كونه زادا  
 الله تعالى شرفا بدار بالمسجد الحرام في الكافي ولا يضره ليلا وخامسا او ثمارا وما يرمى من بني عمر بن الخطاب  
 الدخول ليلا فان كان للاشفاق مخافة السراق قال قاضيان المستحب ان يدخلها متهما وعين رأسه المستحب  
 عمره الله تعالى له يوم الدين وشرفنا بتقبيل عتبة بجرمة الزاكرين كبر وطهر ودعاه وعمره الله تعالى في دعوات  
 لمشار الحجة ذكر في بعض الكتب بعض الادعية واستوفى ذلك قاضيان فليرجع الى فتاواه ثم تقبل الحجة الاسود  
 وكبر واهل يرفع يديه كالصلوة اى كما يرفع يديه عند تحريمه الصلوة ثم يسلمها استسما بان وضع يديه على  
 الحجر فقبله وهو من السمة بفتح السين وكسر اللام وهى الحجر ان قدر على ان الاسلام غير مؤسلا والا فليس  
 بالحجر شتاد في يديه من خروج ادخوه وقبله اى نه الشى وان عجز عن الانساق ايضا فقبله وكبر واهل  
 وحمد الله تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وطاف بالبيت اطواف التسمية طواف التقدمة  
 وطواف التحيه وطواف اللقار وطواف اول الجند وسن هذا الطواف للماضي لا للملكى وعند مالك رحمه الله  
 يجب وطاف حال كونه اخذ عن جانب يمينه اى يمين الطائف مما يلي الباب والمستقبل للحج يمينه الى  
 جانب الباب فيدار الطواف من الحجر ذاهبا الى جانب الباب وما بين الباب والحجر يسير بالملتزم وطواف الفداء  
 احيطهم هو اسم موضع فيه ميزاب الكعبة وقد كان داخل البيت على القاعدة الابدية ثم لما خرب البيت انقضى  
 القرية لما وكان البيت على نهاري زين رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قدمه عبد الله بن الزبير وبناه على القواعد  
 الابدية ثم انقض الحجاج وعمره على قاعدة القرية واخرج احيطهم من البيت فسمى حطبا لانه حطم اى كسر من البيت

وحجرا ايضا لانه حجر اى منع منه فوفيل بمعنى فوفيل وقيل من حيث القول عليه السلام من دخل على من ظلمه فيه اى الظلم  
 عليه الله تعالى فوفيل بمعنى فاعل على تجوز سبعة اشواط بفعل مطلق والاشواط هو الطواف عروة من الحج اسل  
 الحجر بيل اى بالشم اى بمشي بسبعة مع غير الكتفين كالمبارزين فى الثلثة الاول من الاشواط وفى الاربعه الباقية  
 يمشت على يمينه وان مشى الرمل فى الثانية الاول كذا وبعضه على ما ذكره فى المنع من عن شمال البيت مصطنع  
 اى باعطاء رده تحت البطة الايمن بلفظ ارفه من كنهه الا ليس وكل ما هو فى طوافه بالحجر فكل ما ذكر من استلامه  
 الما يقوم مقامه فى المنع من وقيل فى كل مرة رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم فانك انت الامم الاكرام واستلام  
 الركبة اليمنى بالتحقيق منسوب الى اليمن خراف احدى يانى النسبة ودعوى مكة الاله حسن مستحب فى ظاهر الرواية  
 وعن محمد رحمه الله انه سنة ولا يستلزم غيرهما روى انه عليه السلام كاي تلمها والى التلم غير ما ذكرنا فى الكاشفة والسنة  
 غاروى انه عليه الصلوة استلام الاركان بجمعة اربعة الاثنان وختام الطواف باستلام الحجر او باليقوم مقامه  
 ثم صلى شرفا وهو يجب عندنا ومن عند الشافعى رحمه الله بعد كل طواف اى سبعة اشواط عند المقام  
 اى مقام ابراهيم عليه السلام وهو حجر فيه اثر قدميه فى المغرب والمنع من المقام بالفتح موضع القيام ومنه مقام  
 ابراهيم عليه السلام او عند غيره اى غير المقام حيث ليس من المسمى بالحرام قال قاضي خان ان صلى فى غير  
 المسجد جاز ثم اى بعد الصلوة عاد واستلم الحجر وكبر ولبى كما هو مخرج من المسمى من اى باب شاء  
 وخروج البنى عليه السلام من باب بنى تخذوم المسمى باب الصفا كان لقرية لانه سنة فصعد الصفا قد را  
 صار البيت بمرامه واستقبل وكبر ولبى وصلى على النبى عليه السلام ورفع يديه ودعا بما شاء  
 ثم ينحط من شحط الحرة على ميتة فاذا بلغ بطن الوادى بمشى ساعيا بين السيلين الاخضرين واذا  
 جاوزهم ايتى على ميتة وفى النهاية اذا ان الاخضرين من باب التغليب لان احدهما اخضر والاخر احمر وفى المنع  
 قيل الاخر الاصف واذا بلغ الحرة فصعد فيها فى الصحاح صعد فى السلم صعودا وصعد فى الجبل تصعد  
 او قتل عليها افضل على الصفا من الاستقبال وغيره ولما لم يسم لى من الحرة اسل الصفا  
 يؤذاه من الصفا الى الحرة شوط وجوه منها الى شوط آخر فصارت الى الحرة من الحرة الى الصفا اثنين  
 ليضعل كذا سبعا يساى بالاشواط الاول من الصفا ويختم السابع بالمرقة وذكر الطحاوى انه يطوف بينها سبعة  
 اشواط من الصفا الى الصفا هو لا يتغير الرجوع شوطا والا لم يذكروا الا ان رواة لك النبى عليه السلام تفقوا  
 على ان حاتم سبعة وعلى ما قاله يصير اربعة عشر كذا فى الكافي وفى المنع من ان لو سعى منكوسا بان بداه من الحرة  
 فمن الصفا بان من قال انه يعتد به لكنه يكرهه والصحيح انه لا يعتد بالاشواط الاول قال قاضي خان اذا فرغ  
 من الصفا دخل المسجد وصلى ركعتين ثم سكن بكاء محرما فاذا احرم للحج ومتى لم يات باعلا لا يجوز له التحلل



وطاف بالبيت فلهما ما شاءا واليتي بعده الاطراف لانه لا يجب في الحج الا مرة ولم يشرع نقلا ويصل لكل اسبوع  
 ركعتين كما مر كما ذكرنا في الكافي والنداية وخطب الامام ساجد في الحجة من خطبة واحدة بعد الظهر وعلم فيها  
 المناسك امي عبادات الحج من كيفية الاحرام والخروج اسبعا والتوجه الى عرفات والنزول بها والصلوة فيها  
 والافاضة منها والنسك في الاصل غاية العبادات وشاع في الحج لما فيه من الكلفة فوق العادة ثم خطب خطبتين  
 كما يجتهد في اليوم التاسع لعرفات يعلم فيها اعمال هذا اليوم ويوم النحر وعرفات علم بالموقف المعروف وهي مسنونة  
 لا غير وهي بهالان جبرئيل عليه السلام قال لابراهيم عليه السلام فيه لما اراه المناسك اعرفت فقال نعم وقيل  
 لان آدم وعوا القيا فيها فتعارفا وقيل لان الناس يتعارفون فيها وقيل لانها وصفت لابراهيم عليه السلام  
 فلما البصر ما عرفنا ويقال لما عرفت اليها ثم خطب خطبة واحدة بعد الزوال قبل صلاة الظهر الحادية عشر من  
 يعلم فيها بقية امور المناسك وقال زفر بن محمد بن خطيب تلك الخطبات في ثلثة ايام متواليات اولها يوم التروية ومنها  
 في اليوم الحادي عشر يوم التروية للناس في منازلتهم والمناسك بالكر والقصرة بينهما وبين مكة فربما يخرج  
 من خارج الحاج سميت من لان جبرئيل عليه السلام قال فيها لآدم عليه السلام ما ذا تنه فقال آدم عليه السلام  
 الجنة وقيل لان يميني فيها الدمار اسي يراق قال الجمهور من منازلة منصرف فاعتبر بكونه علم المكان الابقعة وقال الامام  
 النووي فيه لثان الصرف والمنع ويكتب بالالف والياء والاجود منها وكتبها بالالف ثم يخرج الامام مع  
 الناس من مكة بعد صلاة الفجر عداة يوم التروية اسلكه منها وهو ثامن ذي الحجة يسمى به لانهم يريدون ابراهيم  
 ويعقوب ان المار لما بعد وفي الكشاف ان ابراهيم عليه السلام راس في ليلة ان قال لا يقول ان الله امرك بفتح  
 ابك فلما أصبح روى وتلك من الله تعالى هذا الحكم من الشيطان فمعه يوم التروية فلبس اسسه راس مثل ذلك  
 فلما أصبحت انه من الله تعالى فسمى يوم التاسع يوم عرفة ثم راسه في الليلة الثالثة فلما ثم أصبح يوم عرفة  
 في اليوم العاشر يوم النحر وكثرت بها امي بالمنا الى فجر يوم عرفة ويصل الفجر بغلس ثم يخرج منها  
 امي من المنا الى عرفات ويقوم بها وكما امي جميع العرفات موقف الاطن عرفة لقوله عليه السلام  
 العرفة كلها موقف وارتفعوا عن اطن عرفة في الكفاية هو اذ يتجاءر عرفات فلا شئنا منقطع فاذا زالت الشمس  
 خطب الامام الاعظم وهو الخليفة اذ ناسبه قبل الصلوة خطبتين كما يجتهد وعلم في الوقوف وفردقة ورأس  
 الجمار والنحر والحق وطواف الزيارة كذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مالك رحمه الله يخطب بعد الصلوة  
 لاسبعا وخطب فاشبهت خطبة العير وجمع الامام بين صلواته الظهر والعصر باذان واحد ويؤذن عند طلوع  
 الامام على المنبر كما يشعر به قوله كما يجتهد في الكفاية والنداية هذا هو ظاهر المذهب وعن ابي يوسف رحمه الله في  
 رواية انه يؤذن قبل خروج الامام وفي النحر بعد الخطبة واقام يمين بيان ان الامام اذا فرغ من الخطبة

يقوم الموزون فيصلي الامام بهم الظهر ثم يقيم اخرى ويصلي العصر في وقت الظهر في الهداية وقتا وسمى قاضيان انه كره الطلوع  
بينما في الكافي والحيث لا يتطوع بينهما بغير سنة الظهر وفي المنقذات عن القصة لا يشتغل بالسنن والتطوع بين الصلوتين  
فتاوس الحجة اراد سنة الظهر والمغرب ولو فعل اعاد الاذان للعصر في ظاهر الرواية خلافا لمحمد رحمه الله وشرط الجمع بين  
الظهر والعصر الجماعية الممهودة اى التي مع الامام الاكبر وانما به وعندهما لا يشترط الجماعية اصلا والاحرام للجمع قبل  
الزوال في رواية وقبل الصلوة في اخرى وشرط وجودهما فيهما اى الظهر والعصر وقال زفر رحمه الله في الصلوة  
فلا يجوز العصر في وقت الظهر اقله احدهما اى الجماعة والاحرام قليل للحرم المنفرد في الظهر والعصر الجمع بينهما عند  
خلافا لهما فيها زفر في الاول وليس للحال او المحرم غير ادائه احدهما ولو مع الايام الجمع عندهم حرم خلافا لغيره رحمه الله  
فيما اذا كان محرما له عند اداء العصر فابو المفهوم من الكافي والهداية وقد اوضح ذلك في النهاية وذكر قاضيان ان في  
اشتراط الاحرام عن ابى حنيفة رحمه الله عن روايتين احدهما انه يشترط وجوده عند الصلوتين جميعا والثانية انه يكفي وجود  
عند العصر كما هو قول زفر رحمه الله وقال وهو قولهما ثم اى بعد اداء الصلوتين فذهب الى الموقف اسمى بالموت  
الا عظم الغمسل سن اى وهو سنة وليقت عند الجبل المسجل الرحمة والافضل للامام ان يقف على رجليه مستقبلا  
اقتدارا بالنسبة عليه السلام ويحذر ويحذر ويكبر ويصلي عليه الصلوة والسلام ويدعووا بجمعه ويعلم الناس ان وق  
جبر النبي صلى الله عليه وسلم في الدعاء في هذا الموقف فاستحب له في الداء والمظالم وليقوم القوم بقرينة والافضل  
ان يقفوا وراءه لكي يكونوا مستقبلين ويبدأ ساعة فساعة وقال مالك رحمه الله لقطع السليبية كما وقفت بعرفة فان الاجابة  
باللسان قبل الشغل بالاركان ويكفي هذا الوقت حضور ساعة من نوال يوم عرفة الى طلوع فجر يوم  
النحر ولو كان الحاضر تاما او معجى عليه فلم يحرم نفسه واهل اى احرم عنه اى عن النائم او الخفى عليه رفيقه وغير  
امر عنه اذ امره فله دلاله وعندنا شرط صريح الاحرام بالاحرام قبل النوم والاغمار وعند الشافعي رحمه الله الصبح اى  
المخير عنه فيه ولو بامر دلو اى غير رفيقه بغير الامر في الكافي انه لا راية فيه واختلف فيه المشايخ او جهل الحاضر بعينه  
اشهر عرفة وتبين ان عرفة اسم لمرفات واذا خربت الشمس من يوم عرفة الى هزولقة بكسر اللام  
ازولفت فيه آدم عليه السلام الى حوار اى دلى منها ولذا اسمى هزولقة وجبا ايضا ولا ننم نزلقون ويتقربون الى  
العباد بالوقت منه اذ عن قسادة لا يجمع فيه بين الصلوتين كذا في الكشاف في المكان هزولقة بالفتح والكسرة يجوز نحو  
المسجد الجامع والفرقة كلها موقفت الا وادى محبس بكسر السين الملهمة وتشديدا وهو وادى على يسار هزولقة  
وصلى العشائتين في وقت العشاء الاخير باذان واقامة واحدة عندنا وعند زفر رحمه الله اقامة  
وهو واحد قوسه الشافعي رحمه الله في الهداية والكافي لا يتطوع بينهما ولو تطوع اذا اشتغل بشيء اعاد الاقامة وعند زفر  
الاذان ايضا كافي الجمع الاول ولا يشترط الجماعة في هذا الجمع عند ابى حنيفة رحمه الله وفي الكفاية انه ذكر المحسوس

انه لا يشترط لهذا الجمع الخطبة والسلطان والجماعة والاحرام وان ادى المغرب في وقتنا في عرفات او في الطريق فجازية  
 موقوف عند ما خلا لابي يوسف رحمه الله فغيرها اعاد المغرب بالم يطلع الفجر فاذا اطلع سقط عنه الاعادة وعنده الاعادة  
 الا انه من ترك التاخير المستنون ثم صلى الفجر عطف على صلى يتكسب هو الطلوع بعد الصبح ثم وقف الى الاسفار جهدا وكبر و  
 بل وسبى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا للحاجته فقضى ثم اراد رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الموقف  
 على ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه السلام وعلا مته في هذا الموقف فاجتنب دعاءه لهم حتى الدمار وطلعا  
 واذا اسفر به الى بمناء قبل طلوع الشمس وما وقع في مختصر القدوري من قوله واذا اطلع الشمس رجوا او التواضا ففى الهداية  
 انه غلط واول صاحب الكافي بان المراد اذا قربت من الطلوع ورمى بالحصى جرة العقبة اى الى ما والعقبة هى الطريق  
 في الجبل والحج عقاب ويجوز رمى الحصى ونحوه مما هو من جنس الارض ويرقع الاستمانه فجازى كفت من التراب لا الى فوق  
 والغير وزج وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز الا بحصى على ما في التبيين قال قاضيان وعمن ابى يوسف رحمه الله ان الفضل  
 في هذا الرمي ان يكون راكبا وفيما سواه ماشيا وعندهما الرمي كله راكبا افضل ولورمى من فوق العقبة جاز قال المحجوب  
 ينبغي ان يلقى بحيث يكون الكعبة على يساره من لطن الوادى سبعا خرفا في الكفاية الخرف ان ترمى بحصى ونحوها  
 على ان نأخذ ما بين سبابتك وقيل ان تضع طرف الابهام على طرف السبابة وفي الكافي والهداية وقتا وس قاضيان  
 ان كيفية الرمي ان يضع الحصى على ظهر يده اليمنى ويضع الابهام على وسط السبابة فيرميها وقال الامام خواجه زاد الله  
 ان يضعها على ظهر يده اليمنى كأنه عاقب بعين ويلقيها من اسفل الى الاعلى فوق حاجبه الايمن ومنهم من يقول  
 يضع رامي السبابة على راس الابهام كأنه عاقب ثلثين ويأخذ الحصى ويرمى ومنهم من يقول يحلق السبابة ويضعها  
 على مفصل يده كأنه عاقب عشرة فيرميها في الكافي والهداية ان يترك الرمي على ما رواه الحسن ان يكون بين الرمي والمسط  
 خمسة اذرع فصاعدا ولو طرحا الى قدميه جاز لكنه مسمى لمخالفة السنة ولو وضعها لم يجر لانه ليس يرمى و  
 يلقى وقوع الحصى بالقرب الحجر ولو وقعت بعيدة لم يجر وياتخذ الحصى من اسف موقوف شاء الامن عند الحجر لان  
 ما عند راسه دودة على ما روى سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما ان من قبلت حجة يرمى فحصىه ومن لم  
 يقبل ترك وكبر اربع بكل اى بكل جملة ونها من اداب الرمي ثم يقول بسم الله والتدكير اللهم اجعلها حجا مقبولا  
 وذنباً مغفورا وسعي اشلورا وليقطع السبابة باولها اى اول الحصى في الصبح ثم فرج المفرد بالحج ان شاء  
 فان ذبح المفرد طوع ثم حلق او قص من راس شعره اس قدر ائمة ومن لا شعر على راسه يرمي الموضع عليه والامر  
 واجب الاصح وقيل يستحب كذلك في المحيط والى الوجوب يشتر كلام القوائد الظهير في مسئلة بيع الاعشى وعلقه افضل  
 من التقصير لقوله عليه السلام ثم الله المحقق الحديث ولانه امكن في ازالة النفس وهى المقصودة وفي التقصير تقصير وانما لم  
 يقل والحج افضل واشهر اياه افضل من حق الرجال واما المرأة فيسجد انها لا يحلق بل يقصر فذكر في المحيط انه لا حلق

والأفضل لها من التخصيص من كل شئ قد رزقته فان قصر المربع اجزاء لا دونه فان التخصيص فيهما مستحيل بالخلق في حقه وخلق كل شئ من مخلوقات الاحرام الا الشمار وقيل ما لك رحمه الله الا الطيب ايضا ولا يحل الجماع فيها دون الفرج بخلافه لما شافى رحمه الله شهادتي مكة من يومه ذلك او من الغداة وبعد الغداة في الكافي ولا بد ان يقول المحبوب لا يؤخره بالبعد الغداة اذا ما اقبل كعتين وطواف للمنية او ليوما من ايام النحر اشواطا سبعة بلا رمل سنة هذا الطواف وبلا سعي بين الصفا والمروة ان كان سعيه فيها قبل ابي قبل هذا الطواف سواء رمل قبل او لم يرمل وان لم يسع قبل فان لم يرمل برمي وسعي معا وان رمل يسعي فقط وذلك لان السعي يشترع الامرة وكذا الركن لم يشترع الامرة في طواف بعده سعي على النقص في البداية واول وقت طواف الزيادة لحي طسوع فجر يوم النحر ايامي اليوم الاول بالسكوت ودهوان الطواف فيه ايامي في اليوم الاول افضل كالنحية في البداية والكان في ان يسلي كعتين بعينه الطواف لان ختم كل طواف برعتين فرضا كان الطواف او قلاد او طواف حل له الشمار لكن بالخلق السابق فانه التحلل لا الطواف الا انه آخر علمه في حق حل النساء فان اخرج الطواف عنها ايامي عن ايام النحر كره ويجب وهم بسبب التأخير عنه وبسبب هذا الحكم في فصل الجناية فالاول تركه هنا ثم انما يرجع من مكة الى مناماردي انه عليه السلام لما طاف رجع الى مناصلة الظهر بها ولانه بقي عليه الرمي وموضعها ولبعد زوال الشمس في ثاني ايام النحر رمى الجمار الثلاث وعنه انه لو رمى قبل الزوال بجاز وبسبب في الرمي مما ايامي من حجرة بني المسي في ايام النحر رمى الجمار الثلاث سبعا وسبعا فكل حجرة يرمى سبعا وكبر بكل ايامي بكل حصة يرمى بها ووقفت في مقام يقف الناس فيه ليجرد كل ايامي كل رمي من التبعين الاولين ايامي رمي الحجرة الاولى والوسطى مع زيادة مكث في الوسطى في البداية لاصل ان كل رمي لبعده رمي يقف بعده طرفة الا يقف لبعده رمي حجرة العقبة في اليرم ويرفع يديه ودعا الحاجة فينبغي ان يستغفر للمؤمنين في دعائه هذا القول لظنهم غفلة الحاج ولمن استغفر له الحاج ثم رمى الجمار الثلاث ثم رمى الجمار الحاج كذلك ايامي لبعدها على الترتيب المذكور وغيره مما ذكر ثم لبعده ايامي لبعده وهو آخر ايام التشريق كذلك غطاهم ان مكث يمينا بعد الغداة وهو ايامي الملك احب فانه عليه السلام رمى الجمار الثلاث في اليوم الرابع وهذا الرمي يسقط عنه يفر وامي رجوعه من منى قبل طلوع فجر اليوم الرابع وقال الشافعي رحمه الله اذا غربت الشمس في اليوم الثالث لا يسجد له النفر حتى يرمى الجمار في اليوم الرابع واذا نفر من منى الى مكة نزل ساعة بالحصب هو موضع من فناء مكة ويقال الاطح والحيف ايضا والنزول سنة عندنا على الاصح على ما نص في المبسوط والكان في والنداية لان نزوله عليه السلام به قصد مكة لمارومي انه عليه السلام قال لاصحابه انما نزلون غدا عند خيف كتابه

الحديث لا التناقض لما روى ابن عباس رضي الله عنهما وعند الشافعي رحمه الله ليس بسنة اخذ يقول ابن عباس رضي الله  
عنها ثم دخل مكة وطواف بالبيت للصلاة بالثركيات اسم من الصدر بالتسكين صدر صدر عن المار رجع عنه وهي  
طواف الوداع وطواف آخر العمد وطواف الافاضة بجمعة امي الشواطى سبعة بلا رطل وسعي ويصلى بعده ركعتين في  
المقام ثم اتى زعفران وشرب من ماء زعفران وصب على راسه وجسده ويقول اللهم اني اسالك رزقا وسعا واسالك  
علما نافعا وشفا من كل داء برحمتك يا ارحم الراحمين كذا في الكفاية عن المبسوط وقيل العتية ووضع صدره ووضع  
على الملتزم والتمزعة ساعة بالاسرار ويلصق صدره باليدارود وعام محمد اوسية ثم  
على فراق البيت في الكفاية ان ياتي زعفران بعد تقبيل الحنة وابتار الملتزم والصاق الوجه باليدارود اليه اشار لمجرب  
ايضا فالاولى تاخير بيان شرب زعفران عن هذه الاحكام ويرجع قهقري متوجها الى البيت حتى يخرج من مسجد  
الحرام والمطرفة كالرجل في جميع هذه الاحكام الا انها لا تكشف راسها بل تكشف وجهها ولو سركت  
اي ارسلت شيئا عليه امي على وجهها متجا فيا عنة جاز على الف في الكافي والهداية وفي النهاية ان السدل  
واجب عليها وقوله اسرلت موافق لشيخ لبعض كتب الهداية وفي المغرب ان خطاء ولم يذكره الجوهرى وفي الكافي  
وفي بعض نسخ الهداية سركت وهو من باب طلب ولا يلي المرأة جهر افان صوتها عورة ولا تزل ايضا ولا تسعي  
بين الميادين الاضيق بالاستحجال ولا تحسني بل تقصر شعرا على امر وتلبس الخيط ما بدله من القميص ونحت  
ونحوها ولا تقرب الشعر الاسود في الزجاء امي غلبة الرجال واذا وجدت الموضع خاليا منهم سلت الحجر وحيضها  
لا يمنع شيئا من تلك الاطواف فان حاضت عند الاحرام اغتسلت للاحرام وصنعت صنعة الحاج سوي  
الطواف فان طهرت في ايام الخمرطان للزيادة وان حاضت بعد الوقوف وطواف الزيادة الصرفت من مكة  
شئ عليها طواف الصدر وفابيت الحج امي من احرام له وفانه الوقوف بعرفة طواف وسعي للعمرة وحمل  
عن احرامه وقضى الحج من عام قائل امي آت ولا شئ عليه وعند الشافعي رحمه الله عليه الدم  
فصل - القرآن في اللغة الحج وفي اشعر الجمع بين الحج والعمرة في الاحرام وانه افضل  
مطلقا من الافراد بالحج ومن التمتع في الكفاية المراد بالافراد افساد افساد افراد كل واحد من العمرة والحج  
على حدة امي انها متقارنين افضل منهما معا سفر دين ونظيره ما يروى عن ابى حنيفة رضي الله عنه ان اربعا  
اول من اثنين امي اربعا بتسليمة او من اربع بتسليتين لان اربعا اول من اثنين مقتصر عليهما وانما كان  
القرآن افضل لقوله عليه السلام يا ال محمد ابلو الحجة وعمة معاد لان فيه جمع بين العبادة وزيادة اراقة الدم بخلاف  
الافراد وفيه زيادة التعجيل باحرام الحج واستدامة احرامها من الميقات بخلاف التمتع وقال الشافعي رحمه الله  
الافراد افضل لقوله عليه السلام القرآن رخصة والافراد عزيمة ولان فيه زيادة الاحرام والتلبية والسفر والحلق



وقال مالك رحمه الله التمتع أفضل لأنه عليه السلام تتبع بالعمرة إلى الحج ولأنه ذكر في القرآن بجملات القرآن واستيفاء الكلام في هذا المقام في الكافي وهو ما في القرآن أن يهمل أي يرفع صوته بالتلبية حج وعمرة من ميقات معا ولعل في بيان الأفضل لما ذكر في الكافي أنه الجمع بينهما في الأحرام من الميقات أو قبله في أشهر الحج وفي الكافي والكفاية والهداية أنه لو أحرم بالعمرة فلم يطف أوطات لما اقل من أربعة أشواط ثم أحرم بالحج كان قارنا وفي الكفاية أنه لو أحرم بالحج فلم يطف حتى أهل بالعمرة فهو قارن أيضا وهكذا في المحيط إلا أنه ذكر فيه أنه سئى في الوجه الأخير ولذا لم يذكره في الكفاية والهداية ويقول المقارن إذا ركعتي الأحرام كما ركعتي الحج والعمرة فيسهرهما في القبل يهاتمي والأفضل أن تقدم العمرة في الدعاء والتلبية ويقول اللهم أني أريد العمرة والحج إلى آخره ولييك أي يقول لييك إلى آخره بعمرة وحجة معا على ما أشير إليه في الكافي والهداية والمضمرات والقارن إذا دخل مكة طاف بالبيت للعمرة سبعة أشواط يربط للثلاثة الأول منها ويسعى بين الصفا والمروة فثم ركعتي الحج ثم سجد بعد ذلك كما هو في طواف للحج طواف القدوم ويسعى بينهما كما بينا في المفرد وأشار بكلمة ثم إلى تقديم أفعال العمرة على ما هو الأفضل ولو طاف طوافين للعمرة والحج ثم سعى سبعين لهما جاز إلا أنه من بناء خير سعى للعمرة عن طواف التحية كذا في الكافي والهداية وعند الشافعي رحمه الله يطوف القارن طوافا واحدا ويسعى سعي واحد ابتداء على اعتبار التداخل في القرآن فبان كلف تلبية واحدة وحلق واحد وكذا في الأركان وقيل خلافه في فضلية القرآن من الأفراد مبني على هذا في القرآن شاة أولها الويعر اوسيع احدها بعد رمي الجمار في يوم النحر وفيه الدم واجب وأن يحجر عن الذبح صامم أيا ما ثلثته آخرها معرفة وهي سابع ذبي الحجة ويوم التروية ويوم غزوة هذا هو الأفضل لأن الصوم يبدل الهدى فنسب تأخيرها إلى آخر وقتها لاحتمال القدرة على الأصل وصامم أيا ما سبعة بعد فراغه من حجه وذلك بعد أيام التشريق على ما مر أن شارنا في وطنه أو بكة سواء نوى الإقامة فيها أو لا وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز بها إلا بنية الإقامة وإن فاتت عنه الأيام الثلاثة لمعين الرض وقال الشافعي رحمه الله يصوم بعد أيام التشريق لأنه صوم موقت فيقضى وقال مالك رحمه الله يصوم في تلك الأيام لقوله تعالى في الحج وفيه الأيام وقته والتمتع أفضل من الأفراد في ظاهر الرواية لأن فيه زيادة النسك وهي إراقة الدم وفيه نوع من تسبوع بين العبادتين فأنشبه القرآن وعنه أن الأفراد أفضل لأن سفر التمتع للعمرة وهي سنة وسفر المفرد للحج وهي فرض في الهداية والكافي أن التمتع على وجهين متمتع بسوق الهدى معه وهو الأفضل متمتع لا بسوقه ومنع التمتع هو التيق بافا والعمرة والحج في سفر واحد من غير المام بينهما بأوله وصحته بان يرجع إلى الله حلالا وفي النهاية أن هذا إنما يكون في متمتع لا بسوق الهدى وأما إذا ساقه فالمامه لا يكون صحيحا وذلك لا يمنع صحة التمتع خلافا للحج رحمه الله وفي المحيط المام الصحيح أن يرجع إلى الله ولا يكون العود مستحقا عليه وهو ما في التمتع أن يحرم لعمرة من الميقات

او قبله في اشهر الحج او قبلها فياتي بالعمرة في اشهر الحج او باكثر طوافها فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا  
 والمروة ويحلق وقال مالك لا حلق عليه وليقتصر على ما رواه ويقطع التلبية في اول طوافه للعمرة وقال  
 مالك رحمه الله لا يقطع كما وقع بعمره على البيت ثم حرم بالبحج من الحرم ليوم التروية كالملكى فان ميقات الملكى هو  
 المنتهى في معنى الملكى وقيل احرامه اى قيل ليوم التروية افضل من حج كالمفرد الا انه لا يطوف طواف القدوم و  
 يرسل في طواف الزيادة في الاشواط الثلاثة الاول ويسعى بعده فان هذا الطواف اول طواف ياتي به سجدة  
 المفردة طواف للقدوم وسعى بعده وفي الحج التمتع بعمرى يوم النحر وعند الشافعى رحمه الله يجوز وسجدة اذا حرم سجدة  
 وان عجز عن الذبح صام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع كالقرآن على ما ذكره وان احرم المتمتع بسوق  
 الهدى وهو اى سوقه افضل من قوده الا عند عدم الفياضة فيقارح لا يتحلل من احرام العمرة ثم حرم  
 بالبحج من حج كما هو الثاقب والمثلنى ومن هو داخل المواقيت ليفرد بالحج والعمرة فقط فليس لهم قرآن ولا تمتع فان  
 ذلك لمن لم يكن اليه حاضرى المسجد الحرام وفيه خلاف الشافعى رحمه الله

**فصل** ان طيب نجس بالدم نجس بالدم نجس بالدم نجس بالدم نجس بالدم نجس بالدم نجس بالدم نجس بالدم  
 واجيب عليه دم وقيل ان طيب رجع عضو فعليه دم اعتبارا بالخلق وقال الشافعى رحمه الله ان ارتكبت الصبي مخطو  
 الاحرام فعليه ناعلى البالغ وان اكل اللحم طيبا بحيث يلتزق باكثر فموجب الدم عنده وعندهما لا شئ عليه وان طيب  
 عضوين او البدن كله في مجلس واجيب بدم واحد وان طيب كل عضو في مجلس يجب لكل دم سواء طيب الثانى بعد  
 ما ذبح الاول او قبله عند الشئخين وعند محمد رحمه الله يكفي واحد في الوجه الثانى وان شم الطيب لا شئ عليه فلا للشافعى  
 رحمه الله واذا دهن عضو ابزيت او دخل بدم عنده وقال عليه الصدقة وقال الشافعى رحمه الله يادمان اشعر  
 يجب الدم وفي غيره لا شئ عليه في الكافي والهداية ان الخلط في زينة ودخل بالابن الطيب واما الطيب كسب البان  
 والبنفج والزنبرق وزيت جمل فيه طيب يجب الدم اتفاقا لوقصد الطيب وفي الشئ وسخه لا شئ عليه وليس محيطا  
 وقال الشافعى رحمه الله ان لم يمس الميرز فليس الميرز فليس عليه شئ او ستر راسه بالستر به عادة كالقلنسوة والعمامة  
 اما لو غطاها بالجوارق لا شئ عليه لو ما كالا اولياية كاملة نظرت الفصلين على التنازع وان كان اقل من ذلك فعليه  
 صدقة نصف صاع من بر وعن ابي يوسف رحمه الله انه اذا ليس اكثر اليوم يجب الدم وهو قول ابى حنيفة رضي الله عنه  
 او لا قال قاضيه خان وعن محمد رحمه الله انه اذا ليس ليوما الساعة كان عليه الدم بمقدار الملبس وقال الشافعى رحمه الله  
 يجب الدم نابس الملبس ولو ارتدى بالقميص او ايتز بالسراويل وادخل منكبته في القبا ولم يتحل به في مكة  
 للباس به فلا كفر رحمه الله ولو شئت بعض راسه ليوما فغن ابى حنيفة رضي الله عنه انه اعتبر الريح كافي الحلق وعن  
 ابى يوسف رحمه الله انه اعتبر اكثر الراس كذا في الكافي والهداية وحلق ربيع راسه اربع لحيته او حلق عضوا

آخر كل الرتبة والصدقة الواحدة واللبطين والعائفة والفقر والساق وكذا الحج عنده وعند من فيه صدقة وقال  
مالك رحمه الله يجب الدم على كل الراس لا البعض وقال الشافعي رحمه الله يجب كجمل الغنم ولو ثلثة شعرات  
او قص الطائر واحدة او رجل واحدة وعند زفر رحمه الله يجب الدم لقص ثلثة اظافر وهو قول ابى حنيفة رضي الله  
عنه والاولى قص الكل اى اظافر يديه او رجله في مجلس واحد وان قص الكل في مجالس يجب دم عند محمد رحمه  
وعندهما ان قص الكل في اربعة مجالس في كل واحد يجب اربعة دماء وان قص اهل من خمسة اظافر او خمسة منفرقة  
من يديه وارجله فعليه بكل الظفر صدقة وقال محمد رحمه الله يجب دم في الوجه الثاني في البداية لو بلغ تلك الصدقة قد ادى  
ينقص عنها ما شاء او طواف للقرض اى طواف للزيارة محمد بن كل الطواف او اكثره ولم يجره او تخيره اى طواف  
بغير القرض طواف القدوم والصدرة جنبا وفي بسوط شيخ الاسلام انه ليس بطواف التحية محمد بن او جنبا شى اذا شئت  
في تركه صلا وفي الايضاح انه يجب تبرك صدقة وفي الكافي ان طواف الحديث مقدره لكن الافضل ان يعيد ذلك  
بعد فعله مثابة وعند الشافعي رحمه الله لا يعتد بصلاته الطهارة ستة عند ابن شجاع وواجبه محمد بن بكير الراسي  
وفي الكافي والكفاية هو الصحيح وفي الهداية هو الاصح واليه قال الامام السرخسي رحمه الله او افاض اى خرج من حجر  
في النهار على ما اوضح في الايضاح والنهاية قبل الامام وعند الشافعي رحمه الله لا شى عليه وان افاض في النهار قبل  
ثم عاد قبل الغروب ليقض معه ففي مختصر الكرخي انه يسقط عند الدم وذكر بعض انه لا يسقط بخلاف ما لو طاف جنبا  
ثم اعاده كذا في الكفاية او ترك واجبا كرسى حجرة العقبة في اول ايام النحر رمى الجمار الثلث في ثانيها وكذا في  
ثالثها في يوم بعد كما سبق فترك كل من تلك الاربعة يجب دم وكذا تبركها جميعا لان الجنس متحد وانما يتحقق التبرك  
بغروب الشمس في آخر ايام النحر رمى على ما ذكر في الكافي والهداية او ترك اكثره اى اكثر الواجب كترك اكثر من  
طواف الصدرة وسائر حجرة العقبة او ايام النحر رمى الجمار الثلث في يوم وسخا او قد هم نكاحا اى عبادته من  
عبادات الحج على نكاح آخر لتقديم الحلق على الرمي والذبح وتقديم فوج القارن على الرمي وفي بعض الروايات  
ان القارن اذا حلق قبل الذبح فعليه دم اجماعا بسبب الجنابة على الاحرام كذا في الكفاية واليه اشارة في غير  
نسخ الهداية واخر طواف القرض عن ايام النحر عنده الماشي عليه في التقديم ولا في التاخير او ترك  
اقله اى اقل اشواط طواف القرض فعليه دم جزاء لقوله ان طيب الخ وترك اكثر اى اكثر اشواط طواف  
القرض بقى محرما بدلت طواف ذلك الطواف القرض فان الاكثر حكم الكل فصارت كانه لم يطوف فان سجد  
ابله عليه ان يعود بذلك الاوام وان طافه اى الطواف القرض جنبا كذا واكثره على ما في الهداية والكاظم  
فبعد نه يجب عليه لو لم يعده فان اعاده في ايام النحر فلا شى عليه اذ هي في ذمته وان اعاده بعد ما فعله دم  
ابى حنيفة رضي الله عنه وفي طواف معتد به عندنا خلافا للشافعي رحمه الله في الصحاح البدنية ثمانية او ثلثة

تختص بكثرة من بدن بالفتح يبدن بدنا وبفتح بيانه اى ضيق وسيت بذلك لانهم كانوا يسمنون بها والتا في الجوده  
يعلم الذكر والانشى وعن مالك رحمه الله كان يجب من خبثها بالانشى وقال الانهر كس في شرح الفاظه المختصر البذنه لا يكون  
الاسن الا بال واما الداءى فيكون الا بال والبقر والغنم كاذن على النودى عنه ان البذنه من الا بال والبقر والغنم كاذن  
خطا رشا من سقط عن شفته عنده وان فعل الحرم اقل مما ذكرنا فاطيب اقل من عضو او لبس مخيطا اقل من لحم  
او ستر الراس كذلك او حلق اقل من عضون ربعة او اقل آخر او قص اقل من اظفار يدا ورجل او طواف طواف  
غير الفرض كطواف القدوم والصدرة وحيث اذا طواف للصدرة فلهذا فاعليه صدقة على رواية ابى سليمان خطا للواجب  
عن الفرض ودم على رواية ابى حنيفة فعليه على النية قيل هو القياس وفى الكافى والهداية ان الاول الاصح فى الكتاب  
فان قيل يلزم التسوية بين الطواف الواجب والطواف السنة فاما اذا شرع فيه بغير واجب او ترك القليل  
من الفضل الواجب كترك ثلثة اشواط من طواف الصدر او حلق راس فغيره محرم ما كان النية او مالا خلافا لثاننى  
رحمة الله فى الثانى تصدق بنصف صاع من برجزاء لقوله وان فعل الخ وان اطيب عضو او لبس مخيطا  
او حلق راسه يعذر فغيره ما فوج شاة فى الحرم خاصة او تصدق فى الحرم او غيره وعند الشافعى رحمه الله  
فيه خاصة على اصح قوله على ما ذكرنا فثبت ثلثة اشواط طحا من جنه والاصوع جمع صاع قال الازهرى  
ان ثبتت ابدت من الواو المضمومة همزة والصول لغة فى الصاع على ستة مسالكين لكل نصف صاع وليست  
الاباحة والتملك عند ابى يوسف رحو شرط التملك عند محمد رحمه الله واليه يشعر الصدقة او صام فى الحرم او غيره  
ثلثة ايام بلا شرط التمتع ووطيه اى وطى الحرم فى أحد السبيلين وعند فى القبل خاصة وهو قول الشافعى رحمه الله  
قبل الوقوف بعرفة وعند الشافعى رحمه الله قبل الرمي افسد حجة ومضه فى حجة كما اذا لم يفد وفسخ شاة و  
قال الشافعى رحمه الله بذنه كذا فى الحرم وفى التنية ان لم يسجد سبع شاة وان لم يسجد اخذ الطعام بقيمة البذنه وتصديق  
وان لم يسجد صيام عن كل مديون او قضى الحج من عام قايى ولم يفترقا اى ليس على الرجل والمراة ان يفترقا  
فى قضاء ما افسده فى الكافى والكفاية ان الاقتران المستقول من الصحابة محمول على الاستجاب لا الايجاب فى الكافى  
قال مالك رحمه الله عليها الاقتران اذا خرجا من بينهما وقال زفر رحمه الله اذا احرا وقال الشافعى رحمه الله اذا قربا  
من ذلك الموضع الذى واقعا فيه والمفهوم من التنية ان الاصح استجاب الاقتران عند الشافعى رحمه الله  
ولغيره وعطفت على قبل وقوف عرفة وعامة المذبح اى محض ذمت اى وطيه بعد الوقوف بهما يجب بذنه ولا يفد  
به حجة خلافا للشافعى رحمه الله على ما عرفت وطيه بعد الحلق قبل الطواف يجب بذنه فى الحج وان جامع فى  
العرة قبل ان يطوف ربعة اشواط فسدت عمرته ويحصى فيها ويقضيها وعليه شاة ولا يفد وقال الشافعى رحمه الله  
يفسد الوجهين وعليه بذنه كذا فى الكافى والهداية وان فعل محرم صيد اى صيد البر على ما عرفت

الميل والملكوت والملكوت وغيره الا باستئذان النبي صلى الله عليه وسلم بقوله خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم  
 الخداوة والحية والعقرب والفارة والكلب العقور في الكافي وقال الشافعي رحمه الله لا جزاء في غريم الماكول وهو ميت  
 من المحرور عند نافية الجزاء ولا سجا وبقيته شاة وقال زفر رحمه الله يجب بالبحث اعتبارا بالماكول او دخل الحرم فليس  
 اى الصيد ولو ناسيا قاتله وهو مصدق له وغير عالم به وكان الدليل محرمًا بحالة القتل فلو كتب الدليل قتلًا آخر كان الجزاء  
 على الثاني ولو كان عالما بمكان الصيد او تحلل الدليل قبل القتل لا جزاء عليه وعن الشافعي رحمه الله لا جزاء على الدليل  
 مطلقا كذا في الكافي بسبب جزاء اى ما به قومه اى الصيد عدلان من حيث انفس الصيد فلا يعتبر في الباتى اى الحكم  
 والحكمة التى يتجنى من موضع كذا ذكر المعنى واما اذا ازداد قيمة لصوته فقيمة روايتان في رواية لا يعتبر اذ ليس به  
 الصيدية في شئ وفي الاخرى يعتبر لثبوته في اصل الحلقه فهو بمنزلة الحمام المطوق وقوله عدلان كانه مبني على الاحوط  
 على ما ذكر في الكافي والمداية ان الواحد يكفي للتقويم قياسا والمقتنى احوط وقيل يعتبر المشى به هنا للنص في مقتله  
 لو ساء فيه الصيد او في اقرب مكان عنه اى المقتل لا يابى فيه فيشتري به اى بالجزاء به ما هو ما يهدى  
 الى مكة للتقرب يتبع بكلمة ويتصدق به وان فسخ في غير ما يتصدق فهو في معنى الاطعام اذا اصاب لكل مسكين  
 من اللحم ما يبلغ قيمة نصف صاع من يرفان الصدق قائم مقام الاطعام ويعتبر فيه لكل مسكين نصف صاع  
 قلنا فيهما ليقوم مقامه ذكره في الكافي وغيره او يشتري به طعاما ويتصدق به بكلمة او غيره ما وقل الشافعي رحمه الله  
 لا يجوز الاطعام الا في الحرم كالفطرة اى لكل مسكين نصف صاع من براوصاع من تمر او شعير او صام عن طعام  
 كل مسكين يوما وما فضل عنه اى عن الطعام والميراد بالفاضل ما هو اقل من طعام مسكين تصدق به  
 بالفاضل او صام عن الفاضل يوما وكذا اذا كان تمام الواجب اقل من طعام مسكين وما ذكر في الجزاء ما هو  
 قول الشيخين رحمه الله وقال محمد والشافعي رحمه الله الجزاء في الصيد انما هو نظيره فيماله تطير الثغارة بونه وفي حمار  
 الوحش بقرة وفي الطيبة شاة وفي الارنب عناق وفي اليربوع جفرة وزاد الشافعي رحمه الله فوجب في الحماة  
 شاة وزعم مشاهيرهم من حيث الدرر وعن الشرب واما فيما لا نظير له كقولهما في الغنم بالقيمة ويرجع في معرفة  
 القيمة مما مثل الى عدلين عند الشافعي رحمه الله وهناك تفصيل لا يتحمل المقام وان نقصه اى الصيد بان حرمه  
 او نقت شعره او قطع عضوه يجب عليه بالنقص فيقوم سليما او ناقصا ويجب عليه ما بين القيمتين وقال  
 الشافعي رحمه الله ان جرح صيد له مثل فنقص عشر قيمته لزمه عشر ثمن ما هو مثل له كذا في التنية وان اخرج  
 اى الصيد عن حيز الامتناع بان نفق ريش طائر او كسر جناحه او احد قوائم صيد او كسر البيض غير فاسد  
 او شواء فقيمة يجب عليه وهو قول الشافعي رحمه الله كسر البيض وفي ازالة الامتناع عنه قولان اصحهما  
 لزوم الجزاء والاخر ارض بالنقص وقال قاضيان لوقح سن صيدا وتوق ريشه لا شيء عليه عند ابي حنيفة



ففي الكافي والهداية ان خرج من البيض فرج ميت فعليه قيمة الفرج حيا استحسانا والقياس انه لا يلزم الاقيمة البليضة اذ لم يعلم  
حيوة الفرج قبل الكسر ولو ظرب ليلن فليته فالقت بيننا فماتت الطيبة يجب قيمتها بخلاف ما اذا ضرب ليلن امرأة فالقت جثثنا  
او ماتت حيث يشاء يجب ضمان الاصل لا ضمان الجنين وكذا يجب القيمة ان فرج الحمل حصيد الحرم وان ذبح الحرم فذكر قاضيا  
انه يلزم قيمتان في الاحسان وفي القياس ان اليلزمة الاليلزمة في قتل حصيد الحمل ولا يجب عليه لابل الحرم شيء او حليمة  
فيجب قيمة اللبن او قطع خشيشه هو بالساق او شجره هو بالساق واذا دمي القيمة ملكه وكره بيعه على ما ذكره في الكافي  
والهداية ويجب في الشجر القيمة الاحال كونه مملوكا يثبت بالانبات او هو من جنس ما يثبت بالناس عادة واما في مملوك كانت  
بنفسه وليس من ذلك الجنس فعليه قيمة الحرم وقيمة الحق للمالك سواء بعت او املك او قتل حصيدا مملوكا في الحرم على النفس  
في الكافي والهداية وفتاوى قاضيان وشرح الوقاية فاطلاق المملوك والحالات منطوقه او منقولة اسي من شأنه ان  
الناس عادة فمواضع من المملوك وجه فلا يتعاضد عنه بذكر المملوك في الكافي الاصل في ذلك قوله عليه السلام الا لا يتخلى  
خلها ففهم النبي عليه السلام عن اجتماع الخمار المنسوب الى الحرم على الاطلاق اذ لم يكن منسوب الى احد بالمملك او بالانبا  
وكونه مما يثبت الناس اقيم مقام الانبات تيسيرا وعند الشافعي رحمه الله يحرم للحلال والحرم قطع شجرة الحرم مطلقا وقيل  
لا يحرم قطع ما يثبت الادمي والاول هو المخصوص ومنها كبيرة ببقرة وصغيرة بشاة وان قطع غصنا منها ضمن بالنقص  
فان عاد الغصن سقط الغنم ان في قوله ولا يسقط في الآخر وبأخذ الاوران لا ضمان كذا في التنبية او جافا في النهاية ان  
الشجرة اسم لما كان يعمودا انا اليابس فهو حطب فعلى هذا كان الاشياء على الاعتبار لتغليب في المتن او عموم مجاز في المتن  
منه ولا يرعى الحشيش وعند الشافعي رحمه الله يجوز وعند ابى يوسف رحمه الله لا بأس به ولا يقطع الا الاخر وهو بكم  
العزة وسكون الدال المنقولة وكسر الخاء كذا في ميات معروف وقال الشافعي رحمه الله قطع العوسج الضاوي في غيبها  
ضمن القيمة وان احتمل سقط الغنم كذا في التنبية ويجب لقتل قيمته واحدة ماخوذة عن ثوب او يدينه وفي الاثنين فصاعدا  
كف من الحظوة وفي قتل الساقطة على الارض الاشياء عليه والقاراء على الارض تسليها او جردة صدقة وان قتل  
سجوة كسرة فبذل التي ثوبه في الشمس فقتل القتل حرما فان قصده قتله فقتل كثيره فعليه نصف صاع من بريدان لم يقصد  
قتله فلا شيء عليه وروى ان اهل حمص كانوا يقيمون بكل جردة وبها فقال عمر رضي الله عنه ارى دمه كثيره يا اهل  
حمص ثمرة خير من جردة فذل هذا على جواز قصد ثمره في جردة ولا شيء لقتل خراب اسي لا يلقى الذي ياكل تحت  
وجاء في كسر الحاء وفتحها هو الذي ياخذ الفارة وحيتة وعقرب وفارة وكلب عقور وذئب في الكافي والهداية  
وعنه ان الكلب العقور وغنم والميتاش والمتوش سواء والفارة الابلية والبرية سواء وانه لا يجب الجزاء لقتل السمور  
ولوبريا ولعوض ويزعوث وقرار وسحفاة ونحوها من الجنين كالخنفس والزرافات وسبع صائد اسي الذي تعرض للحرم  
وقال زفر رحمه الله يجب قيمته اعتبارا بالاجل الضائل وحل له اسي الحرم فوج الحوان الابل كالثاة والهيمة والبط والد حاج

ونحوه وحل كل ما صاده حلال وذبحه الحلال سواء صاده حلال لنفسه او المحرم خلافا لما لاكسجه الله في اثنائه بشرط كون  
 الاصطبايا بدلا ولا يتحرّم واهره على ما صح به القدوري وفي الكافي ان في الدلالة روايتين حديثي قتاده يرجح جانب  
 الحرمة ومن دخل الحرم حلالا كان او محرما يصيد في يده حقيقة ارسله وان كان في رجليه وفي نفسه لا يجب عليه الارسال  
 على ما في الكافي والكفاية واليه يشعر كلام الهادي فاطلاق المصنف تساهل وعند الشافعي رحمه الله الارسال على من دخله حلالا  
 وان باع ذلك الصيد من حرم او حلال لغيره ما دخل الحرم به فسد البيع وروى عنه ان لقي الصيد في يد المشتري والا ابي  
 ان لم يمتص الصيد في يده جزمي عن الصيد كبيع المحرم صيدا فانه لو باع المحرم صيدا من حرم او حلال روي عن ان لقي في  
 يد المشتري ولو الاجزمي لا يرسل المحرم صيده معه اذا احرم اى اذا احرم ولا يصيد ليس عليه الارسال وطلاق الصيد يوفى ما ذكره  
 في شرحه للوقاية من قوله وان احرم في يده او نفسه صيد ليس عليه الارسال وهو مضمون من الهادي والكافي والكفاية ولو كان في  
 يده الارسال وان كان في يده او نفسه لا يجب لافرق بين ما اذا كان انقص في يده او جله قال المجوزي هو الصحيح وقيل ان كان  
 في يده لزمه الارسال وعند الشافعي رحمه الله يلزمه الارسال وان كان في يده ثم الظاهر ان قوله لا يصيد اعطى على مقول  
 ارسله وفيه تاويل ومن ارسل صيدا في يده محرم ان كان المحرم اخذه اى الصيد حال كونه حلالا ضمنه الرسل فتمت  
 عنده وقال لا لا يضمن لان الارسال واجب على ذلك المحرم فمن ارسله فقد امره بالمعروف ونهى عن المنكر وما على المحرم من  
 سبيل وعلى هذا الخلاف كسر المعازف وان كان المحرم اخذه حال كونه محررا الا ضمان على الرسل اتفاقا في الكافي والكفاية اذا  
 اخذ الحلال صيدا ثم ارسله ثم حل فوجده في يده غيره كان له ان يستره منه بخلاف ما اذا اخذه المحرم فارسله ثم حل فوجده  
 في يده غيره ليس له ان يستره منه وان قيل محرم صيد محرم في يده فكل من جهل بحرمه الصيد جزاء تاما ما القاتل فلا يضمن  
 على احرمه واما الاخذ فلا يضمن الصيد الا لمن بازاله للامن وفي الكافي والهادية وضعت المسئلة فيما اذا كان الاخذ  
 حاله الاحرام فاضاف الصيد الى المحرم في قول المصنف باعتبار طيابه ورجع اخذه المحرم باضمن من الجزاء على قائله  
 المحرم خلافا لافرقه وكذا يرجع على قائله الحلال خلافا للشافعي رحمه وجه الرجوع ان القاتل قرر الجزاء على الاخذ فهو شهيد الطلاق  
 قبل الغول اذا جوا وما اى كل جنابة يجب به على المنفرد دم من الجيب ونحوه فعلى القارن يجب به دمان  
 دم الحج والعمرة وعند الشافعي رحمه يجب دم واحد وذكر شيخ الاسلام ان وجوبه لدمين على القارن فيما اذا كان قبل  
 بعثته في الجماع وغيره من المخطورات والابن الوقت به انفى الجماع يجب دمان وفي سائر المخطورات دم واحد لان احرام  
 العمرة انما بقى في حق التحلل لا غير كذا في الكفاية الاجواز الوقت اى محاذرتا ليقا غير محرم فانه يلزمه دم واحد وقا  
 زفر رحمه الله دمان وقد سبق في اوائل الكتاب شئ من تفصيل هذا الباب وتام لم يسطو ليعفى الى الاطباء ومن جاز  
 صيد قتلته محرمان فعلى كل جزاء لان كلامها صار جانيا وقال الشافعي رحمه الله ما جزاء واحد واستحجز الجزاء لو قتل  
 المحرم حلالا لان الضمان بدل المثل فتجديدا بتجاهد كما اذا قتل رجلا من خطاء رجلا فعليه مائة واحدة وعلى كل منهما كفا

بائع الحرم صيدا من محرم وطلال وشراه على احدهما بطل البيع ولو نجح اى الصيد محرم حرم اكله عليه وعلى غيره وقال الشافعي حرم  
الحل لغيره ولو اكل منه الذابح الحرم ومنع من قتيته ما اكل عنده وقال ليس عليه سوى الاستغفار على ما ذكر في الكافي والدرية وفي الكفاية  
ان هذا لو اكل بعد اداى الجزاء انا لو اكل قبله فثمان الاكل داخل في الجزاء لا يبرئ محرم لم يبرئ قتيته ما اكل في يومه خارج الحرم طيبة احرقت  
من الحرم وما تاتى اى الطيبة ودله ما غير منها المخرج وان ادعى المخرج جزءا اى الطيبة ثم ولدت الطيبة  
لم يجزه اى الولد والبيان الواثق هنا في الكافي فليطالع منه

**فصل ان احصر الحرم اى ان منع من وصول البيت بسدوا ومرض او سرق نفقة او فوت**  
محرمها او الراحة ونحوها وعند الشافعي رحمه الله الاحصار الا بالعدو وان النفس في حق النبي واصحابه عليه السلام  
قرا حصر اياهم يبيته بالعدو ولنا ان الاحصار هو المنع مطلقا نفس عليه صاحب الكشاف وذكر الزجاج وابن السكيت  
ان الاحصار هو المنع بالمرض والحصر المنع بالعدو وعلى ان الحاق المرض ونحوه بالعدو وبطلالة النفس مما لا وجه  
لمنعه كذا في الكافي لعنه المفرد بالحق والعمرة الى الحرم وما ولو شاة وبعث القارن دمين لاحتياجه الى التحلل  
عن ابراهيم بن معين والباعث يوم ما ينسج فيه ولو كان اليوم المعين له قبل يوم النحر عنده مطلقا وعنده  
اى كان محرم بالعمرة واما ان كان محرم بالحق فلا يجوز النسيج الا في يوم النحر اعتبارا بهدى المتعة والقران والذبح  
الاحصار في حل لا يجوز وقال الشافعي رحمه الله يجوز حيث احصر والاحسن ترك هذا الحكم هنا لما سيجى ان جميع الابرار  
مخصوص بالحرم وينبغي في الحرم محصل الحرم المحرم ولو قبل الحلق او التقصير والحلق حسن عندها وقال ابو يوسف رحم  
عليه الحلق وان تركه الاشئ عليه واثار بتقديم الطرف الى انه لا يحل لغير الذبح وقال الشافعي رحمه الله ان لم يجز لك  
يقوم شاة بالطعام فيصوم بكل ما يولوا على ما في التنية وعن ابى يوسف رحمه الله انه ان لم يجزه ليقوم شاة بالطعام  
ويتصدق به وان لم يجز ذلك صام لكل نصف صاع يوما وذكر قاضيان انه ان لم يجز بهديا فهو محرم الى ان يجز  
ويطوى ويسعى ويحلق ويجب عليه اى على المحصر ان حل من حج للمرض او نفل رجح وهو ظاهر وعنه  
لان في معنى نايث الحج وقد سبق انه يحلل بالعمرة اى الطواف والسعي وقال الشافعي رحمه الله عليه في الفرض  
حجة لا عمرة وفي النفل الاقتصار عليه ونظيره من ستر في صوم التطوع فانسهه وعليه ان حل من عمرة عمرة  
وقال مالك رحمه الله الشافعي رحمه الله لا يتحقق الاحصار عنها الا ما غير موقته والاحصار لمن خاف فوت الوقت  
وعليه ان حل من حج وان حج وعمرتان اما الحج واحدى العمرة فلتحلل عن الحج كما مر والاخرى للتحلل عنها  
بعد الشروع فيها واذا ابدى اى محرم بال الاحصار وامكته امران معا وراكب الهدى بوجهه ان حيا  
فيصنع به ما شاء وادراك الحج بالوقوف بعرفات توجهه لاداء الحج ولا يتحلل والا اى وان لم يكنه اذراكها  
معا ويتصور في ذلك صورته ان يصير لينسج عنه حتى يحل وان يتوجه لاداء الحج في الكافي والهداية ان التوجه

افضل والقياس في صورة منها هي ان يقدر على ادراك الحج ودون المدي ان يلزمه التوجه وهو قول زفر رحمه الله  
 لا ارتفاع مانع الادوار بزوال الاحصار لكن لا التحلل استحسانا ووجه ان الزام التوجه يوجب تخصيص المداوي المدي المبعوث  
 فيج من غير حصول التحلل المقصود منه وحرمة المال بحرمة النفس ولا يخفى ان التخصيص الى مكان ادراكها وعدمه انما يستقيم  
 على قولهما في المحصر بالعمرة واما في المحصر بالحج فلا يستقيم على قولهما لما سبق ان دم الاحصار بالحج عندها موقت بيوم النحر فيركب  
 الحج بترك المدي ومنعه اى منع المحرم عن ركعتي الحج اى الوقت بغيره بطواف الزيارة بركعة احصارا لا تخذلا لزام  
 فصار كالاخصار في الحل ومنعه عن احديهما اى احدا الركعتين لا اى ليس باحصار وقيل عند ابي حنيفة رضي الله عنه  
 لا احصار في الحرم مطلقا وعند ابي يوسف رحمه الله والشافعي رحمه الله فيه الاحصار مطلقا وهو المفهوم من كلام  
 قاضيه خان في الهداية ان التخصيص المذكور هو الصحيح وفي الكافي بهذا الاصح وبه قال الامام السرخسي ومن فرض  
 عليه الحج وعجز عن ادائه فاجج اى المبرأ من الحج عنه غير ممنوع مرة صحح اجماعه واما في الحج التحلل فصح من غير عجز  
 فان باب التحلل اوسع وعلم ان العبادات ثلثة انواع مالية مختصة كالزكاة وصدقة الفطر وبديهة مختصة كالصلوة وقية  
 منها كالحج والنيابة يسجى في الاول ولا يسجى في الثاني مطلقا ويسجى في الثالث عند الاضطراب دون الاختيار  
 ويقع الحج عنه اى عن الامر لفرضه عند الشك في ان دام عجزه الى موته وان لم يدم فهو تطوع عنه وعليه  
 حجة الاسلام وعند محمد رحمه الله يقع عن الامر من هو عن الحاج وانما ثواب النفقة في الهداية الاول هو ظاهر المبدأ  
 وفي الكافي فتاوى قاضيه خان هو الصحيح وقال الامام السرخسي رحمه الله هو الاصح وقال الامام الفضيلة ذلك في  
 مشيئة الله تعالى ولو هي المأمور بالحج عطف على الشرطية لانه يقول اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبل مني ومن  
 قال ان احصر المأمور وحسب وهم الاحصار على الامر وعند ابي يوسف رحمه الله على المأمور وهم القرآن  
 والنيابة واجب على الحاج المأمور وكذلك ادم المتعة وضمن المأمور النفقة ان حيا مع قبل وقوله  
 بعرفه بعده فلما اذا فات الحج وذلك لان المأمور به هو الحج الصحيح وقد فاته في الاول باختياره واما الثاني  
 فلا فوات في الثالث باختياره كذا في الكافي والهداية وان اوصى رجل باني حج عنه فمات فدفع الوصي من ثلث  
 المال شيئا الى واحد وامره بالحج ثم مات المأمور في الطريق بعد ما اتى بعض النفقة او سرق ثلث نفقته  
 متج من منزل أسره الامن حيث مات المأمور عنده وعندهما من حيث مات ثلث ما بقي من مجموع  
 المال بعد انفاق او السرقة عنده وجعل المالك كان لم يكن وعند محمد رحمه الله يحج بالقي من المال المدفوع الى  
 المأمور ان بقي والا بطلت الوصية وعند ابي يوسف رحمه الله يحج بالقي من الثلث مع الباقي من المال  
 المدفوع وان لم يكن وافي بطلب الوصية هذا اذا اوصى باني حج عنه او قال من ثلث ما ارا اوصى باني حج  
 عنه ثلثه قبل محمد ر كقول ابي يوسف رحمه الله حتى يحج عنه من الباقي من الثلث كس امر كذا في الكافي



ولا يجوز للمهدي الأنا هو جازر التضحية كما ينبغي التماسه تعالى ونها عنده الشيخين رحمهما الله وفي الكافي  
عند محمد والشافعي رحمهما الله يجوز صغار الغنم واكل الهدى استجابا من يهدي التطوع وسبعة وقران  
ويتصدق كذلك من ذلك على الوجه المعروف في الضوايا على ما ذكره الهداية وفي الكافي انه لا ينبغي ان يتصدق  
باقل من الثلث فقط اى لا ياكل الهدى من غيرهما ولا غيره عتيا لما في الكافي من انه لا يجوز من دوا اللقار  
والنذر وهى الاحصار فان الواجب فيه التصديق في الهداية ان يجوز التصديق بها على مساكين الحشم  
وغيره خلا فالشافعي رحمه الله وليقدر يهدي هذه الثلاثة اذا كان بذاته بخلاف هدى الاحصار وخصما  
اى هدى مائة وقران بيوم النحر لا يخض غيرهما وهى هدى التطوع والاحصار بذلك اليوم خلافا  
للشافعي رحمه الله فيها ولما في هدى الاحصار لكنه فيه افضل عنه عندنا وخص الكل اى جميع الهدايا  
بالحرم قد سبق خلافا للشافعي رحمه الله في هدى الاحصار ويتصدق بجملة اى جل الهدى وخطيا  
هو جبل نجبل في عنق الابل وثني في الفه ولا يعطى اجر الجزا ر اى الذبايح منه اى من الهدى في  
الصالح جزرت الجز واجر بالضم واجر رتها اذا اخرتها وجر رتها وجزرت النخل اجره بالكسر حرت  
في الكافي والهداية ان الافضل في اليمين النحر وفي البقر والغنم الذبح وقد صرح انه صلى الله عليه وسلم  
نحر الابل وذبح البقر والغنم ونحر الابل قيا ما افضل ولا ذبح البقر والغنم قيا ما والاولة ان يتوسل الذبح  
بنفسه ان كان يحسنه ولا يركب الهدى الاضرورة ولوركب فانقص بالركوب شئ منه ضمن بالنقص  
وقال الشافعي رحمه الله يركب ولو بد منها ولا يجلب الهدى اذا كان قريبا من وقت الذبح بل ينضح  
ضرعا بالماء البارد كي ينقطع اللبن وان كان بعيدا منه ويضرب اللبن يجلب ويتصدق به وان صرفه  
الى نفسه يتصدق بمثله اوقية على ما ذكره الكافي والهداية وما اى الذى عطى اى ياكب او الخيب  
بفاحش بان ذهب اكثر من ثلث اذنه او ذنبه مثلا عنده فاكثر من النصف عندها على الخلاف في  
مانع التضحية ففي الهدى الواجب ايداله بغيره وجوبا وفي النفل ليس عليه الابدال والمعيب  
ملك له اى للهدى يصنع به ايشاء وان وقت اهل عرفة في يوم جماعة شهروا بالوقوف اى  
بان وقوفهم كان قبل وقته كما اذا شهدوا انهم وقفوا يوم التروية مثلا قبلت شهادتهم المكان التارك  
في الجملة بان علمه ذلك في يومه كذا في الكفاية وفيه بحث وذكر المصنف في شرح الوقاية في الهداية  
قالوا لا ينبغي ان لا يسبح الحاكم بهذه الشهادة في الكافي به قال الامام الحلواني لا تقبل شهادة من شهد بان  
وقوفهم كان بعد اى بعد وقت الوقوف كما اذا شهدوا ان كان يوم التخمير مثلا لعدم مكان التدارك  
قطعا وفي الامر بالاعادة حرج بين ولان اداء الصلابة بعد الوقت يصح في الجملة بخلاف ادائها قبله



نذر حجب ماشيا مشى وجوبا على ما اشير اليه في الجامع الصغير ومختصر القدر في الكافي والهداية هو الاصل  
 وفي الكفاية هو الصحيح وفي الاصل انه خير بين الركوب والمشى ويبدأ بالمشى بين بيته في الكفاية هو الاصح  
 واليه يشتر كلام الهداية وبه قال الامام السرخسي وقيل من حيث يحرم وهو اختيار صاحب الكافي حتى يطوف  
 الطواف الفرض وان ركب في الكل او الاكثر او اراق دما في الاقل تصدق بقدره وفي الهداية قالوا اما  
 يركب اذا نذرت المسافة وشق المشى اذا قربت ولا يثوق عليه المشى ينبغي ان لا يركب في الكافي به قال الفقيه  
 ابو جعفر فان قيل كيف لحب المشى بالنذر ولا شبه له في الواجبات على انه نقل عن ابي حنيفة رضي الله عنه  
 انه استكره المشى في طريق الحج قلنا يحجب المشى الى عرفات على الملك الفقير ان قدر عليه والمستكره عنه انما  
 هو المشى صائما فان ذلك ليس بالخلق فيقع في الجبال مع الرفقار وهو المشى عنه والا فالج ماشيا افضل وقدر  
 ان الحسن بن علي رضي الله عنهما كان يمشي في حجة ويقاوا الجنائيت الى جينته وابن عباس رضي الله عنهما  
 قال بعد ما كنت بصره ما تأسفت على شئ مثل تأسفي على اني لم اجد ماشيا فان الله تعالى قد قدم المشاة  
 في الاية حيث قال يا توكل جبالا وعلى كل ضامر وعن النبي صلى الله عليه وسلم من حج ماشيا فله بكل خطوة  
 حسنة من حسنات الحرم قيل وما حسنات الحرم قال كل حسنة بسبعاية اللهم صل وسلم على نبيك محمد وآله  
 وصحبه الطاهرين وعلى من يتبعهم باحسان الى يوم الدين